جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافية

تحليل جغرافي سياسي لنتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى لسنة ٢٠٢١

رسالة قدمت

الى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في التربية/ الجغرافية العامة

من قبل

علي صاحب عباس

بإشراف

أ.د زيد علي حسين الخفاجي

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ))

صدق الله العظيم

سـورة الشورى

الآية (٣٨)

إقرار المشرف

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة

((تحليل جغرافي سياسي لنتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى لسنة ٢٠٢١))

قد جرت بإشرافي في جامعة بابل – كلية التربية للعلوم الانسانية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الجغرافيا العامة.

الأستاذ الدكتور

زيد علي حسين الخفاجي

المشرف

/ / ٢٠٢٣

بناء على التوصيات المتوفرة ارشح الرسالة للمناقشة

الأستاذ الدكتور

أميرة محمد علي الاسدي

رئيس قسم الجغرافيا

/ / ٢٠٢٣

إقرار المقوم العلمي

أشهد أني قد اطلعت على الرسالة الموسومة

((تحليل جغرافي سياسي لنتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى لسنة ٢٠٢١))

لطالب الماجستير **(علي صاحب عباس)** وقد وجدتها صالحة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم:

المرتبة العلمية:

التاريخ: / / ٢٠٢٣

إقرار المقوم العلمي

أشهد أني قد اطلعت على الرسالة الموسومة

((تحليل جغرافي سياسي لنتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى لسنة ٢٠٢١))

لطالب الماجستير **(علي صاحب عباس)** وقد وجدتها صالحة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم:

المرتبة العلمية:

التاريخ: / / ٢٠٢٣

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة

((تحليل جغرافي سياسي لنتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى لسنة ٢٠٢١))

قد قُومت من الناحية اللغوية و صُحِّحَ ما ورد فيها من اخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم:

المرتبة العلمية:

التاريخ: / / ٢٠٢٣

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة اننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة **((تحليل جغرافي سياسي لنتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى لسنة ٢٠٢١))** والمقدمة من قبل الطالب **(علي صاحب عباس)** وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونرى انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في الجغرافيا العامة بتقدير ( ).

التوقيع	التوقيع
الاسم	الاسم
رئيس اللجنة	عضواً
التوقيع	التوقيع
الاسم	الاسم
عضواً	عضواً ومشرفاً

صدقت الرسالة من مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة بابل

التوقيع:

الاسم: علي عبدالفتاح الحاج فرهود

عميد كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة بابل

/ / ٢٠٢٣

الإهـــــــــداء

ألى الروح التي علمتني معنى الفقد ، إذ ليس الوجع في أيام الفقد الاولى بل حين تأتي الايام السعيدة ، فتجد من يستطيع مشاركتك بشكل اعمق قد رحل . . . أمي الحبيبة

إلى قدوتي الاولى . . ونبراسي الذي ينير دربي . . الى الذي لم يبخل علي بأي شيء . . إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي . . أبي العزيز أدامه الله ذخرا لي .

إلى السيدة التي عبرت معي ظلام الحيرة . . حتى وصلنا معاً الى شاطئ الشمس . . إلى حلم صباي . . وذخيرة شبابي . . وراحة شيخوختي . . زوجتي سجى

إلى رفيق الخطوة الاولى والخطوة ما قبل الاخيرة الى من كان بالسنين العجاف سحاباً ممطراً . . أخي علي

إلى الشموع التي تنير لي الطريق . . إخوتي . . أراكم بسمتي وأرى جمال الأيام أنتم . .

الباحث

الشكر والتقدير

احمد الله تعالى واشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى على توفيقي لإتمام هذه الرسالة فله سبحانه الشكر اولا واخرا.

ولا يسعني الا أن اتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان الى الاستاذ الدكتور(زيد علي الخفاجي) لتفضله بالإشراف على رسالتي وما قدمه من ملاحظات وتوجيهات قيمه، وما زودني به من دعم علمي ومعنوي وثقة وحرص جاهدا على إخراج هذا الجهد بصورته هذه، اتمنى لسيادته دوام الصحة والعافية والعطاء.

وايضاً اتقدم بالشكر الجزيل الى السيد عميد كلية التربية للعلوم الانسانية –جامعة بابل الاستاذ الدكتور (علي عبد الفتاح الحاج فرهود)، ورئيس قسم الجغرافيا الاستاذ الدكتور (اميرة محمد علي الاسدي)، واتوجه بجزيل الشكر الى أساتذة قسم الجغرافية الأفاضل الذين لولاهم ما كنت اليوم في هذا المكان.

واتقدم بجزيل الشكر والاحترام الى المعاون الاداري في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (الاستاذ لؤي عدوان حمدي) الناصح الامين الذي لم يبخل بأي شيء طلبته منه واعطاني اياه بسخاء وكرم.

وكل الشكر والتقدير ايضاً الى جميع الموظفين والموظفات في المكتبات (مكتبة قسم الجغرافيا – المكتبة المركزية) لتسهيل الحصول على المصادر المتعلقة بالدراسة، والشكر موصول لكل من ساعدني ولو بالنصيحة أو الكلمة الطيبة ، وباقة ورد عطرة فواحة بأريج الوفاء لمن لم يتسع المجال لذكرهم فليعذروني ..

الباحث

المستخلص

المستخلص :

تعد جغرافية الانتخابات احد فروع الجغرافية السياسية وتعتبر من المواضيع الحديثة التي لها تأثير مباشر على الوضع السياسي الداخلي والخارجي للدولة وأن الهدف النهائي لجغرافية الانتخابات هو توضيح المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية الانتخابية من خلال دراسة تباين الانماط الانتخابية من مكان لأخر وتحديد أسباب هذه الاختلافات بتحليل مؤثرات الظروف البيئة الجغرافية الطبيعية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية بالتأثير على السلوك التصويتي للناخبين، ويعتبر موضوع المشاركة السياسية من اهم المواضيع التي اعطتها الدول أهمية كبيرة لما لها من أثر واضح على شرعية انتقال السلطة وبناء الدولة حيث أرتبط هذا الموضع بالسلوك الحضاري وتنامي في المجتمعات التي تتجه وتبحث عن الديمقراطية حتى اصبحت ظاهرة متأصلة وعميقة بالحياة السياسية قوامها الوعي الثقافي والسياسي المؤثر في السلوك الانتخابي لتصويت عند الناخبين.

وجاء اختيار الباحث لموضوع دراسته تحليل جغرافي سياسي لنتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى لسنه ٢٠٢١ بسبب تغيير النظام الانتخابي وايضاً حجم التنوع الاثني في منطقه الدراسة كذلك ما تتميز به من موقعها الجغرافي المتميز وخصائصها الاقتصادية وطبيعتها السكانية حيث تخلق تلك الخصائص نوعاً من التباين في حجم التفاعل بين الناخبين وصناديق الاقتراع، وقد اتبع الباحث في دراسته على المنهج المساحي والمنهج المكاني، وتناولت الدراسة تأثير الخصائص الطبيعية والبشرية على السلوك التصويتي للناخبين وتعمقت بالخصائص البشرية التي تعتبر المحرك الاساس للعملية الانتخابية، وتناولت التنظيم المكاني لمختلف العناصر التي تتكون منها العملية الانتخابية مثل التنظيم المكاني للناخبين المسجلين والمراكز الانتخابية والمصوتين بين مختلف مناطق الدوائر الانتخابية الاربعة في محافظة ديالى، وقد توصلت الدراسة من خلال التحليل الجغرافي السياسي لنتائج انتخابات منطقة الدراسة الى التأثير الكبير للانتماء العشائري او القبلي وصلة القرابة على السلوك التصويتي للناخبين كما هو الحال بالنسبة لتأثير العامل القومي والديني كذلك توصلت الى حدوث تغيير نسبي واضح في الخريطة السياسية لمحافظة ديالى عما كانت عليه بعد انتخابات عام ٢٠١٨ ذلك من خلال ما أحدثه النظام الانتخابي الجديد من مفارقات بالنسبة للأحزاب والكيانات السياسية بمختلف قومياتهم وانتماءاتهم وايضاً بسبب الحراك الشعبي لا سيما وأن هذه الانتخابات جاءت بصفة مبكرة تلبية لرغبة الشارع وقد افرزت عن فوز خمس كيانات سياسية وهي تحالف

عزم وتحالف تقدم وتحالف الفتح ومستقلون والتحالف الكردستاني وكل كيان حصل على (٤_٤_٣_٢_١) مقعد برلماني على التوالي، وتضمنت الدراسة مقدمة واربعة فصول فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات وقائمة المصادر، وتوصلت الى جملة من الاستنتاجات اهمها بلغت نسبة المشاركة العامة في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ (٤٤%) على مستوى المحافظة إذ نلاحظ أن هذه النسبة هي أقل بحوالي (٨%) من نسبة المشاركة في انتخابات منطقة الدراسة لعام ٢٠١٨ التي بلغت آنذاك (٥٢%)،أن نسب المشاركة في الدوائر الانتخابية الاربعة في منطقة الدراسة جاءت بتباين قليل، إذ كانت أعلى نسبة للتصويت ضمن الدائرة الثالثة(٤٨,٥%) أما الدائرة الاولى (٤٤,٢%) والدائرة الثانية (٤١,٨%) والدائرة الرابعة (٤٢%).

فهرس المحتويات

الموضوعات	الصفحة
الآية القرآنية	أ
اقرار المشرف	ب
اقرار المقوم العلمي	ج- د
اقرار المقوم اللغوي	هـ
اقرار لجنة المناقشة	و
الاهداء	ز
الشكر والتقدير	ح
المستخلص	ط- ي
فهرست المحتويات	ك- س
فهرست الجداول	ع-ص
فهرست الخرائط	ص-ر
فهرست الاشكال	ش
الاطار النظري	١-١١
المقدمة	١-٣
مشكلة الدراسة	٣
فرضية الدراسة	٣-٤
هدف الدراسة	٤
حدود منطقة الدراسة	٤-٥
اهمية الدراسة	٦
منهج الدراسة	٦-٧
الدراسات السابقة	٧-١١
هيكلية الدراسة	١١
الفصل الاول (الاطار المفاهيمي للدراسة)	١٢-٤٤
المبحث الاول: الانظمة الانتخابية (مفهومها- انواعها)	١٣-٢٠

اولا: مفهوم النظام الانتخابي	١٣-١٤
ثانيا: انواع الانظمة الانتخابية	١٤-٢٠
المبحث الثاني: ماهية الدوائر الانتخابية واهميتها والانظمة المتبعة في تقسيمها	٢١-٣١
اولا: تعريف الدائرة الانتخابية	٢١
ثانيا: اهمية الدوائر الانتخابية	٢٢
ثالثا: حجم الدائرة الانتخابية واثرها في العملية الانتخابية	٢٣-٢٥
رابعاً: الدوائر الانتخابية والجهات المختصة بترسيمها	٢٥-٢٦
خامساً: الطرق المتبعة في تقسيم الدوائر الانتخابية	٢٧-٢٨
سادساً: التجاوزات والتحايل الانتخابي الناتج من تعدد طرق تقسيم الدوائر	٢٩-٣١
المبحث الثالث: تطور الانظمة الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٣	٣٢-٤٤
اولاً: قانون سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٣٩) لعام ٢٠٠٤	٣٢-٣٣
ثانياً: قانون (١٦) لعام ٢٠٠٥	٣٣-٣٤
ثالثاً: قانون التعديل المرقم (٢٦) لعام ٢٠٠٩ (قانون تعديل الانتخاب رقم ١٦ لعام ٢٠٠٥)	٣٤-٣٥
رابعاً: قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٤٥ لسنه ٢٠١٣	٣٥-٣٧
خامساً: النظام الانتخابي عام ٢٠١٨	٣٧-٣٨
سادساً: قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لعام ٢٠٢٠	٣٨-٤٣
سابعاً: مزايا وعيوب نظام الدوائر المتعددة الأعضاء	٤٣-٤٤
الفصل الثاني: الخصائص الجغرافية المؤثرة في الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	٤٥-٩٢
المبحث الأول : الخصائص الطبيعية المؤثرة في الانتخابات البرلمانية لمحافظة ديالى لعام ٢٠٢١.	٤٦-٥٩
اولا: الموقع الجغرافي والمساحة	٤٦-٥٦
ثانيا: الموقع الاستراتيجي للمحافظة	٥٧
ثالثا: المناخ	٥٨-٥٩
المبحث الثاني: الخصائص البشرية المؤثرة في الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى	٦٠-٧٨
اولاً: حجم السكان	٦٠-٦١

ثانياً: التركيب السكاني	٦٢-٦٩
١- التركيب العمري	٦٥-٦٨
٢- التركيب النوعي	٦٨-٦٩
ثالثاً: التركيب الاثنوغرافي	٦٩-٧٨
١- التركيب القومي	٧٠-٧٤
٢- التركيب الديني	٧٥-٧٨
المبحث الثالث: التحليل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للعوامل المؤثرة في الانتخابات في محافظة ديالى	٧٩-٨٧
اولاً: التنشئة الاجتماعية	٧٩-٨٢
ثانياً: التنشئة السياسية	٨٢-٨٣
ثالثاً: العوامل الاقتصادية	٨٣-٨٦
رابعاً: العوامل الثقافية	٨٦-٨٧
المبحث الرابع: العوامل السياسية والأيديولوجية	٨٨-٩٢
اولاً: العوامل السياسية	٨٨-٩١
ثانياً: العوامل الايدولوجية	٩١-٩٢
الفصل الثالث: التنظيم المكاني للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١ في محافظة ديالى	٩٣-١٧٦
المبحث الاول: التوزيع الجغرافي للناخبين في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	٩٤-١٢٦
اولاً: النسب المئوية للناخبين في الانتخابات البرلمانية حسب سكان كل دائرة انتخابية في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	٩٦-٩٩
١- التوزيع الناخبين مكانياً في الدائرة الانتخابية الاولى في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٠٠-١٠٢
٢- توزيع الناخبين مكانياً في الدائرة الانتخابية الثانية في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٠٣- ١٠٥
٣- توزيع الناخبين مكانياً في الدائرة الانتخابية الثالثة في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٠٦-١٠٨
٤- توزيع الناخبين مكانياً في الدائرة الانتخابية الرابعة في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٠٩-١١١
ثانياً: التوزيع البيئي للناخبين مكانياً حسب الدوائر الاربعة في محافظة ديالى في انتخابات ٢٠٢١	١١٢- ١١٤
١- توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في الدائرة الانتخابية الاولى في محافظة ديالى	١١٥-١١٧
٢- توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في الدائرة الانتخابية الثانية في محافظة ديالى	١١٨-١٢٠

٣- توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في الدائرة الانتخابية الثالثة في محافظة ديالى	١٢١-١٢٣
٤- توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في الدائرة الانتخابية الرابعة في محافظة ديالى	١٢٤-١٢٦
المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي للناخبين من حيث الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١	١٢٧-١٤٤
أولا: توزيع الناخبين جغرافياً من حيث الكثافة الانتخابية العامة والكثافة التصويتية حسب الدوائر الاربعة في منطقة الدراسة لعام ٢٠٢١	١٢٨-١٣١
١- توزيع الناخبين جغرافياً من حيث الكثافة الانتخابية العامة والكثافة التصويتية في الدائرة الانتخابية الأولى لعام ٢٠٢١	١٣٢-١٣٥
٢- توزيع الناخبين جغرافياً من حيث الكثافة الانتخابية العامة والكثافة التصويتية في الدائرة الانتخابية الثانية لعام ٢٠٢١	١٣٥-١٣٨
٣- توزيع الناخبين جغرافياً من حيث الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية في الدائرة الانتخابية الثالثة لعام ٢٠٢١	١٣٨-١٤١
٤- توزيع الناخبين جغرافياً من حيث الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية في الدائرة الانتخابية الرابعة لعام ٢٠٢١	١٤١-١٤٤
المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية والمشاركين في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٤٥-١٦١
أولاً: التوزيع المكاني للمراكز الانتخابية في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٤٧-١٤٩
١- التوزيع المكاني للمراكز الانتخابية و مراكز التسجيل في الدائرة الانتخابية الأولى في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٥٠-١٥٢
٢- التوزيع المكاني للمراكز الانتخابية و مراكز التسجيل في الدائرة الانتخابية الثانية في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٥٣-١٥٥
٣- التوزيع المكاني للمراكز الانتخابية و مراكز التسجيل في الدائرة الانتخابية الثالثة في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٥٦-١٥٨
٤- التوزيع المكاني للمراكز الانتخابية و مراكز التسجيل في الدائرة الانتخابية الرابعة في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٥٩-١٦١
المبحث الرابع: التوزيع الجغرافي لنسب اقبال المصوتين في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١	١٦٢-١٧٦
اولاً: التوزيع الجغرافي للمشاركة التصويتية في الدوائر الانتخابية الاربعة في انتخابات محافظة	١٦٢-١٦٥

ديالى لعام ٢٠٢١	
١- نسبة المشاركة التصويتية في الدائرة الانتخابية الأولى لعام ٢٠٢١	١٦٥-١٦٨
٢- نسبة المشاركة التصويتية في الدائرة الانتخابية الثانية لعام ٢٠٢١	١٦٨-١٧٠
٣- نسبة المشاركة التصويتية في الدائرة الانتخابية الثالثة لعام ٢٠٢١	١٧١-١٧٣
٤- نسبة المشاركة التصويتية في الدائرة الانتخابية الرابعة لعام٢٠٢١	١٧٤-١٧٦
الفصل الرابع: تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى ٢٠٢١	١٧٧-٢٠٥
المبحث الاول: تحليل واقع نتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١.	١٧٨-١٩٥
اولا: تحالف عزم	١٨٤-١٨٦
ثانيا: تحالف مستقلون	١٨٧-١٨٩
ثالثا: تحالف الفتح	١٨٩-١٩١
رابعاً: تحالف تقدم	١٩١-١٩٣
خامساً: تحالف كردستان	١٩٤-١٩٥
المبحث الثاني: التحليل السياسي لنتائج انتخابات مجلس النواب لمحافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٩٦-٢٠٤
أولاً: تغيير الخريطة السياسية في محافظة ديالى بعد انتخابات ٢٠٢١	١٩٦-١٩٧
ثانياً: الأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة التصويت في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٩٨
ثالثاً: العوامل التي أثرت على نسبة التصويت في المراكز الانتخابية	١٩٩
رابعاً: قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم(٩) لسنة ٢٠٢٠	٢٠٠-٢٠١
خامساً: رؤية مستقبلية للانتخابات العراقية القادمة	٢٠٢-٢٠٥
الاستنتاجات والمقترحات	**٢٠٦-٢١٠**
المصادر	٢١١-٢٢٥
Abstract	A-b

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
١	مساحة الوحدات الادارية في منطقة الدراسة حسب الدوائر الانتخابية لعام ٢٠٢١	٤٨
٢	مساحة الوحدات الادارية في منطقة الدراسة ٢٠٢١	٥٤
٣	تقديرات سكان محافظة ديالى حسب الفئات العمرية والنوعية لعام ٢٠٢١	٦٣
٤	التركيب العمري لسكان محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	٦٦
٥	نسبة التركيب النوعي حسب البيئة في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	٦٨
٦	التركيب الديني لسكان محافظة ديالى لعام ٢٠٠٧	٧٧
٧	النسبة المئوية للناخبين في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب سكان كل دائرة انتخابية	٩٦
٨	النسب المئوية للناخبين في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ وحسب مناطق الدائرة الاولى	١٠٠
٩	النسبة المئوية للناخبين في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الثانية	١٠٣
١٠	النسبة المئوية للناخبين في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الثالثة	١٠٦
١١	النسبة المئوية للناخبين في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الرابعة	١٠٩
١٢	النسبة المئوية للناخبين الحضر والريف حسب الدوائر الاربعة في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١	١١٢
١٣	النسبة المئوية للناخبين الحضر والريف حسب مناطق الدائرة الانتخابية الاولى في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١	١١٥
١٤	النسبة المئوية للناخبين الحضر والريف حسب مناطق الدائرة الانتخابية الثانية في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١	١١٨
١٥	النسبة المئوية للناخبين الحضر والريف حسب مناطق الدائرة الانتخابية الثالثة في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١	١٢١
١٦	النسبة المئوية للناخبين الحضر والريف حسب مناطق الدائرة الانتخابية الرابعة في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١	١٢٤
١٧	التوزيع للكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية ضمن محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب الدوائر الانتخابية الاربعة	١٢٨

١٨	التوزيع المكاني للكثافة الانتخابية والتصويتية ضمن محافظة ديالى حسب الدائرة الانتخابية الاولى لعام ٢٠٢١	١٣٢
١٩	التوزيع المكاني للكثافة الانتخابية والتصويتية ضمن محافظة ديالى حسب الدائرة الانتخابية الاولى لعام ٢٠٢١	١٣٥
٢٠	التوزيع المكاني للكثافة الانتخابية والتصويتية ضمن محافظة ديالى حسب الدائرة الانتخابية الثالثة لعام ٢٠٢١	١٣٨
٢١	التوزيع المكاني للكثافة الانتخابية والتصويتية ضمن محافظة ديالى حسب الدائرة الانتخابية الرابعة لعام ٢٠٢١	١٤١
٢٢	التنظيم المكاني للمراكز الانتخابية ومراكز التسجيل لمحافظة ديالى حسب الدوائر الانتخابية الاربعة لعام ٢٠٢١	١٤٧
٢٣	التنظيم المكاني للمراكز الانتخابية ومراكز التسجيل لمحافظة ديالى حسب مناطق الدائرة الانتخابية الاولى في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٥٠
٢٤	التنظيم المكاني للمراكز الانتخابية ومراكز التسجيل لمحافظة ديالى حسب مناطق الدائرة الانتخابية الثانية في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٥٣
٢٥	التنظيم المكاني للمراكز الانتخابية ومراكز التسجيل لمحافظة ديالى حسب مناطق الدائرة الانتخابية الثالثة في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٥٦
٢٦	التنظيم المكاني للمراكز الانتخابية ومراكز التسجيل لمحافظة ديالى حسب مناطق الدائرة الانتخابية الرابعة في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٥٩
٢٧	المشاركين المصوتين في انتخابات ٢٠٢١ حسب الدوائر الاربعة لمحافظة ديالى	١٦٢
٢٨	نسبة المصوتين فعلياً في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ في الدائرة الاولى	١٦٥
٢٩	نسبة المصوتين فعلياً في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ في الدائرة الثانية	١٦٨
٣٠	نسبة المصوتين فعلياً في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ في الدائرة الثالثة	١٧١
٣١	نسبة المصوتين فعلياً في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ في الدائرة الرابعة	١٧٤
٣٢	التوزيع العددي النسبي لمقاعد واصوات الاحزاب او الكيانات في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٨١
٣٣	التوزيع العددي والنسبي للدعم التصويتي لتحالف عزم العراق ضمن الدوائر الانتخابية الاربعة في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١.	١٨٤

٣٤	التوزيع العددي النسبي للدعم التصويتي لمستقلون ضمن الدوائر الانتخابية الاربعة في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١	١٨٧
٣٥	التوزيع العددي النسبي للدعم التصويتي لتحالف الفتح ضمن الدوائر الانتخابية الاربعة في محافظة ديالى ٢٠٢١	١٩٠
٣٦	التوزيع العددي النسبي للدعم التصويتي لتحالف تقدم ضمن الدوائر الانتخابية الاربعة في محافظة ديالى ٢٠٢١	١٩٢
٣٧	التوزيع العددي النسبي للدعم التصويتي لتحالف كردستان ضمن الدوائر الانتخابية الاربعة في محافظة ديالى ٢٠٢١	١٩٤
٣٨	الاحزاب والكيانات السياسية الفائزة في انتخابات ٢٠١٨	١٩٦

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
١	موقع محافظة من العراق لعام ٢٠٢١	٥
٢	التقسيمات الادارية لمحافظة ديالى لعام ٢٠٢١	٤٧
٣	تقسيم الدوائر الانتخابية في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	٤٩
٤	الحدود الادارية للدائرة الاولى	٥٠
٥	الحدود الادارية للدائرة الثانية	٥١
٦	الحدود الادارية للدائرة الثالثة	٥٢
٧	الحدود الادارية للدائرة الرابعة	٥٣
٨	الوحدات الادارية في محافظة ديالى	٥٦
٩	نسبة الناخبين في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب سكان كل دائرة انتخابية	٩٧
١٠	نسبة الناخبين في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب سكان مناطق الدائرة الانتخابية الاولى	١٠١

١١	نسبة الناخبين في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب سكان مناطق الدائرة الانتخابية الثانية	١٠٤
١٢	نسبة الناخبين في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب سكان مناطق الدائرة الانتخابية الثالثة	١٠٧
١٣	نسبة الناخبين في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب سكان مناطق الدائرة الانتخابية الرابعة	١١٠
١٤	توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب الدوائر الاربعة	١١٣
١٥	توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الاولى	١١٦
١٦	توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الثانية	١١٩
١٧	توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الانتخابية الثالثة	١٢٢
١٨	توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الرابعة	١٢٥
١٩	الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية في انتخابات محافظة ديالى حسب الدوائر الانتخابية الاربعة	١٢٩
٢٠	الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية في انتخابات محافظة ديالى حسب مناطق الدائرة الانتخابية الاولى	١٣٣
٢١	الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية في انتخابات محافظة ديالى حسب مناطق الدائرة الانتخابية الثانية	١٣٦
٢٢	الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية في انتخابات محافظة ديالى حسب مناطق الدائرة الانتخابية الثالثة	١٣٩
٢٣	الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية في انتخابات محافظة ديالى حسب مناطق الدائرة الانتخابية الرابعة	١٤٢
٢٤	توزيع مراكز الانتخاب ومراكز التسجيل جغرافياً في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١	١٤٨

	حسب الدوائر الانتخابية الاربعة	
٢٥	توزيع مراكز الانتخاب ومراكز التسجيل جغرافياً في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب الدائرة الانتخابية الاولى	١٥١
٢٦	توزيع مراكز الانتخاب ومراكز التسجيل جغرافياً في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب الدائرة الانتخابية الثانية	١٥٤
٢٧	توزيع مراكز الانتخاب ومراكز التسجيل جغرافياً في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب الدائرة الانتخابية الثالثة	١٥٧
٢٨	توزيع مراكز الانتخاب ومراكز التسجيل جغرافياً في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب الدائرة الانتخابية الرابعة	١٦٠
٢٩	نسب اقبال الناخبين في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب الدوائر الانتخابية الاربعة	١٦٣
٣٠	نسب اقبال الناخبين في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب الدائرة الاولى	١٦٦
٣١	نسب اقبال الناخبين في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب الدائرة الثانية	١٦٩
٣٢	نسب اقبال الناخبين في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الانتخابية الثالثة	١٧٢
٣٣	نسب اقبال الناخبين في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الانتخابية الرابعة	١٧٥

فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
١	الهرم السكاني لمحافظة ديالى حسب الفئات العمرية والنوع لعام ٢٠٢١	٦٤
٢	نسبة المشاركين والغير مشاركين في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	٦٦
٣	نسبة النوع حسب البيئة في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	٦٩
٤	النسب المئوية لعدد الاصوات الصحيحة	١٨٢
٥	النسب المئوية لعدد المقاعد	١٨٢
٦	حجم الدعم التصويتي لتحالف عزم في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٨٥
٧	حجم الدعم التصويتي لتحالف مستقلون في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٨٨
٨	حجم الدعم التصويتي لتحالف الفتح في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٩٠
٩	حجم الدعم التصويتي لتحالف تقدم في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٩٢
١٠	حجم الدعم التصويتي للتحالف الكردستاني لانتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١	١٩٥

المقدمة

المقدمة:

شهدت الجغرافية السياسية تطوراً كبيراً في مجال أساليب البحث الجغرافي ومنهجها العلمي مما أثر على أهدافها واتجاهاتها وطرق معالجتها للموضوعات المختلفة مما انتجت اتجاهات بحثية حديثة ومعاصرة للتطورات والمواقف المستجدة على الساحة السياسية، وتعد جغرافية الانتخابات فرعا من تلك الفروع الحديثة للجغرافيا السياسية الذي تتناول دراسة الخصائص الجغرافية التي تؤثر على مجريات العملية الانتخابية من خلال عرض عناصر العملية الانتخابية ومشكلاتها من جميع جوانبها بداً من عملية التسجيل للناخبين وحتى اعلان النتائج النهائية، وتولي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء اهمية خاصة للدراسات المتعلقة بالانتخابات لكونها احدى الممارسات الديمقراطية التي تعتمد عليها الحياة السياسية في تلك الدول ولكونها ايضاً الطريقة المثلى التي يصل من خلالها ممثلي للشعب الى السلطة التشريعية وسدة الحكم، فالانتخابات افضل وسيلة يستطيع المواطن من خلالها أن يمنح الفرصة في اختيار من يمثلهم داخل البرلمان ومنح التوكل الشعبي للحكومة المشكلة بممارسة إدارة الدولة لذلك تأخذ الانتخابات أهمية خاصة ضمن اي مشروع سياسي وتعد مقياساً لشرعية الفئة الحاكمة من جهة ومعبراً عن اندماج مجتمعي في التنظيم السياسي من جهة أخرى.

وتأتي اهمية دراسة الانتخابات في دولة مثل العراق ذلك لان العراق من الدول التي شهدت ممارسات ديمقراطية بعد سقوط النظام السياسي عام ٢٠٠٣ الذي كان يعتمد على نظام الحزب الحاكم، إذ شهد بعد هذه الفترة منعطفاً تاريخياً في تغيير نظام الحكم اذ وضعت التشريعات الدستورية القانونية نظام انتخابي يتلاءم ووضع العراق ونتيجة لهذه العمليات الديمقراطية السياسية الجدية ظهر دور الجغرافي السياسي في دراسة جغرافية الانتخابات بما في ذلك دراسة التحليل الجغرافي لنتائج العملية الانتخابية التي بدورها تهتم بدراسة السلوك الانتخابي عند الناخبين ودراسة الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة في هذا السلوك وبرز دور العامل البشري بشكل خاص في منطقة الدراسة اكثر تأثيرا والمتمثل بحجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي والبيئي والعشائري فضلاً عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كلها عوامل تضافرت على تكوين مناطق دعم جغرافي للمرشحين المتنافسين في العملية الانتخابية وتأتي اهمية دراسة هذه الخصائص عند الجغرافي السياسي لأنها تؤثر على سلوك الأفراد التصويتي وبالتالي يؤثر هذا السلوك في النتائج النهائية للانتخابات ، لهذا يعد المكان بخصائصه الجغرافية طبيعية كانت أم بشرية بمثابة الوسط الذي تتخذ فيه القرارات السياسية عن طريق العملية الانتخابية التي تعد واحدة من فعاليات الجغرافية السياسية ، فضلاً عن الجغرافية السياسية لا

تدرس الحيز الجغرافي فقط وإنما الفعاليات السياسية التي تصدر من الافراد والتي ينعكس بدوره على التباين في توجهات الافراد سياسياً بشرط أن نجد لها تفسيراً جغرافياً.

أولاً: مشكلة الدراسة

بدأ ظهور تأثير العملية الانتخابية بشكل واضح على العمل السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣نتيجة لسقوط النظام، لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو الآتي:

- (هل ساهم النظام الانتخابي الجديد في انتخابات ٢٠٢١ في تغيير الخريطة السياسية لمحافظة ديالى)؟

وتتفرع من المشكلة الرئيسية عدة مشاكل ثانوية :-

١. هل تؤثر الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية على نمط وسلوك الناخبين ونتائج العملية الانتخابية ؟
٢. كيف أثر العاملان القومي والديني في حجم المشاركة السياسية في محافظة ديالى ؟
٣. ما صورة التوزيع الجغرافي لمراكز الانتخاب في المحافظة ؟ وما المعايير المعتمدة في اختياره ؟
٤. ما الرؤية المستقبلية لخريطة الانتخابات البرلمانية القادمة ؟

ثانياً : فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية مفادها:

- (يعود الدور الأساسي والفعال للنظام الانتخابي الجديد "نظام الدوائر المتعددة" الذي اعتمد في الدورة الانتخابية لعام ٢٠٢١ في إحداث تغييراً نسبياً في شكل الخريطة السياسية لمحافظة ديالى).

وتتفرع من الفرضية الرئيسية عدة فرضيات ثانوية اهمها:-

١. تؤثر الخصائص الجغرافية على السلوك التصويتي للناخبين وبالتالي تأثيرها في نتائج الانتخابات.
٢. للعاملان القومي والديني وإيمان الانسان عقائدياً وفكرياً وايضاً مدى استيعابه وفهمه لخصائص قوميته ودينه ليس كانتماء أو عبادة وإنما منهج حياته وصدقية الدور العبادي في التأثير على تنظيم حياة الشخص.
٣. للكثافة السكانية دور كبير في تباين عدد المراكز الانتخابية في الوحدات الادارية لمحافظة ديالى.

٤. هناك رؤية مستقبلية للانتخابات البرلمانية القادمة تتحدد بسيناريوهات اهمها الغاء نظام الدوائر المتعددة المتبع والعودة الى نظام الدائرة الانتخابية (المحافظة عبارة عن دائرة واحدة).

ثالثاً: هدف الدراسة

١. دراسة تأثير النظام الانتخابي الجديد(نظام الدوائر المتعددة) على نتائج العملية الانتخابية والخريطة السياسية لمحافظة ديالى.
٢. تحديد أثر الخصائص الجغرافية(الطبيعية والبشرية) التي تؤثر في تباين أقاليم الدعم التصويتي للناخبين في محافظة ديالى.
٣. دراسة التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية الأربعة ومراكز التسجيل الانتخابية وبيان مدى أثرها في نتائج الانتخابات لمحافظة ديالى.
٤. دراسة التركيبة السياسية للكيانات المتنافسة في محافظة ديالى.

رابعاً: حدود الدراسة

تتمثل **الحدود المكانية للدراسة** بحدود محافظة ديالى الواقعة فلكياً بين دائرتي عرض (٣ ٣٣° و ٦ ٣٥°) شمالاً وخطي طول (٢٢ ٤٤° و ٥٦ ٤٥°) شرقاً، وبمساحة بلغت (١٧٦٨٥)كم٢ وتتكون منطقة الدراسة من ٢١ وحدة ادارية وتقع في الجزء الوسط من العراق تحدها محافظة السليمانية من الشمال ومحافظة واسط من الجنوب ومحافظتا بغداد وصلاح الدين من الغرب والحدود الدولية مع ايران من جهة الشرق[١]، كما هو موضح في الخريطة (١).

اما الحدود الزمانية للدراسة فقد تمثلت بالانتخابات البرلمانية لمجلس النواب العراقي لعام ٢٠٢١ في محافظة ديالى مع التطرق لبعض السنوات التي تسبقها(٢٠١٨) خدمة لأغراض البحث العلمي.

---

[١] محمد اياد علي حسن التميمي، الاشعاع الشمسي وامكانية استثماره في توليد الطاقة الكهربائية في محافظة ديالى، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٣، ص٥.

الخريطة(١) موقع محافظة ديالى من العراق لعام ٢٠٢١

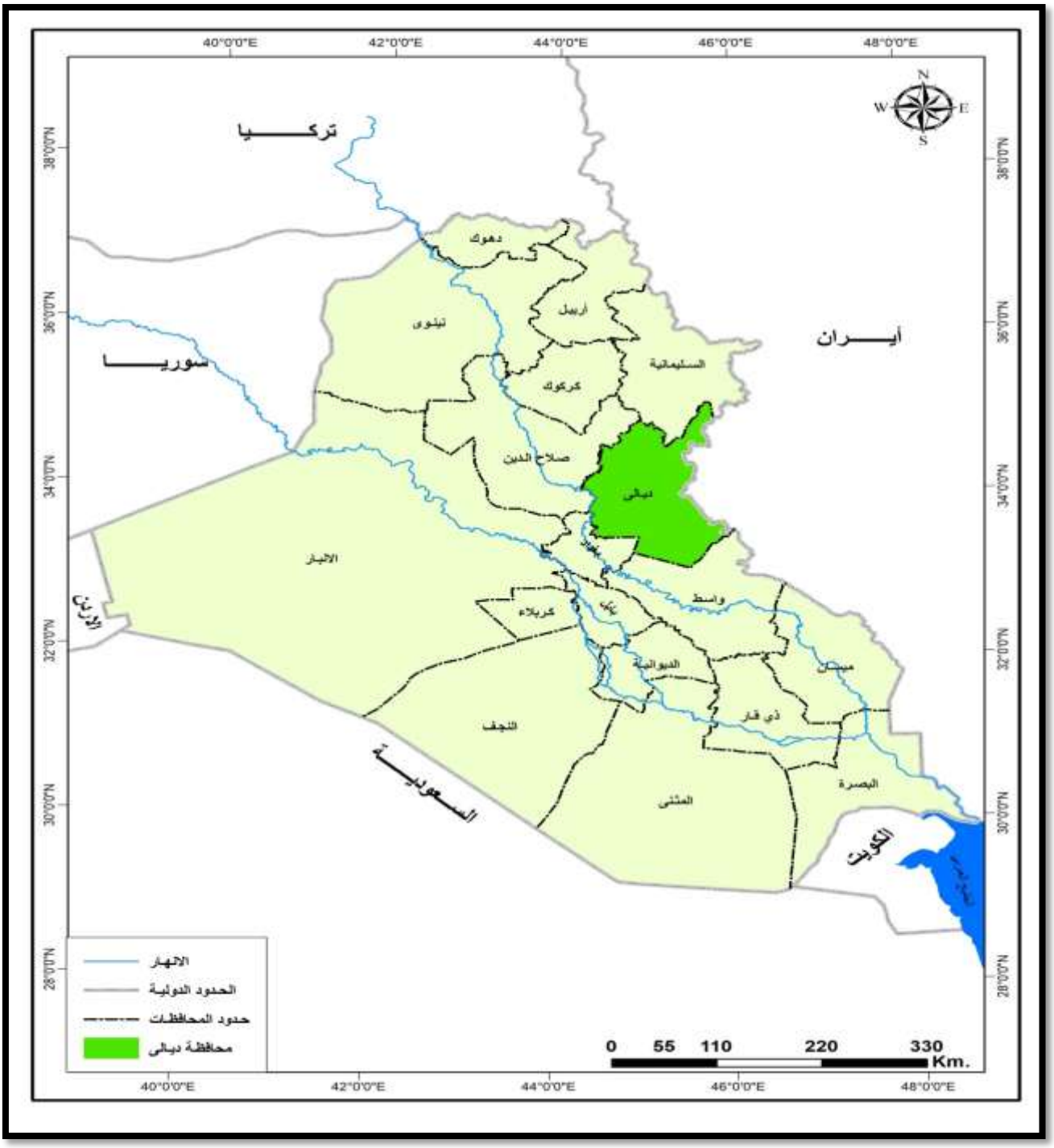

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خارطة العراق الادارية، ٢٠٢١، مقياس (١:١٠٠٠٠٠٠).

خامساً: أهمية الدراسة

١. تبرز أهمية الدراسة لكون أن العملية الانتخابية أصبحت الركن الأساس الذي تبنى علية الحياة السياسية وتستمر وهي مسؤولة عن اظهار الكيانات السياسية التي تستلم السلطة في العراق.
٢. معرفة تأثير تنوع النظم الانتخابية ونظام التصويت علي مجريات العملية الانتخابية وبوجه الخصوص النظام الانتخابي الجديد.
٣. تحديد أثر التنوع الديني والقومي على سلوك الناخبين ونمط التصويت ذلك من أجل ضمان حقوق كل قومية وفقاً للقانون والدستور.
٤. تحليل الخريطة الأحزاب والكيانات السياسية المشاركة ومعرفة مدى تأثيرها في سلوك الناخبين.
٥. إبراز مواطن الضعف والقوة في العملية الانتخابية وايجاد افضل الطرق لتلافي الأخطاء وحث صانع القرار العراقي على ضرورة تعزيز تعزيز ما هو ايجابي في الدورات الانتخابية القادمة.
٦. بعد أن أصبح العراق من الدول الديمقراطية بعد التغيير الذي جرى عام ٢٠٠٣ لا بد من تنمية ودعم هذا التغيير بما يلائم تطلعات الشعب العراقي.

سادساً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهجين هما:

١. **المنهج المساحي:** يقوم هذا المنهج بدراسة وتحليل أنماط السلوك البشري وإظهار حجم التباين المكاني للناخبين وعلاقتهم بالظروف الجغرافية كالخصائص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية، كذلك يعمل على دراسة التباينات المكانية في نتائج التصويت باستخدام العلاقة المساحية مع الأخذ بنظر الاعتبار تحديد وإظهار المتغيرات الجغرافية التي تساهم في انتاج السلوك الانتخابي والمواقف السياسية، و يهدف هذا المنهج إلى تحليل الأنماط المكانية لنتائج الانتخابات في ضوء علاقاتها الايكولوجية وايضاً كشف خصائص الناخبين وتحليل شخصياتهم التي أثرت في عملية التصويت ومن ثم يتضح الصالح العام لهذا الحزب أو ذاك ويدخل أيضاً بهذا الخصوص أيضاً الاختلاف المكاني في متغيرات البيئة الاجتماعية والسياسية والاثنية[١].

[١] محمد عبد السلام، الجغرافية السياسية (دراسة نظرية وتطبيقات عالمية)، مكتبة نور، ٢٠٢٠، ص ٥٦٦.

٢. **المنهج المكاني السلوكي:** تجري الدراسة وفق هذا المنهج على دراسة تحليل التغيرات المكانية وقياسها مثل المسافة ومكان العمل والرابطة والجيرة وصلة القرابة في السلوك الانتخابي للناخبين والتركيز على التفاعل المكاني وتأثير البيئة المحلية واثر العشيرة والقبيلة والمدرسة في السلوك الانتخابي وكذلك الحواجز والعقبات التي تعيق هذا التفاعل المكاني على الاستجابة الانتخابية للفرد والمجتمع[١].

وقد اعتمدت الدراسة على المنهجين المكاني والمساحي اعتماداً على ما توفر من دراسات وبيانات لا سيما المفوضية العليا المستقلة للانتخابات/ المكتب الوطني في ديالى، ومديرية احصاء محافظة ديالى وشعبة التخطيط، والمعلومات التي تم الحصول عليها من شبكة الانترنيت، فضلاً عن المصادر والدراسات والبحوث التي تم الحصول عليها من المكتبة، فضلاً عن الدراسة الميدانية المتمثلة بالمقابلات الشخصية مع المسؤولين ذوي الصلة بالموضوع.

سابعاً: الدراسات السابقة والمماثلة

أ-الدراسات العراقية

١- دراسة (عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي)[٢] بعنوان (جغرافيا الانتخابات في اليمن، الدراسة في الجغرافيا السياسية)حيث تناول في دراسة الأنظمة الانتخابية في العالم وتأثير الخصائص الجغرافية (الطبيعية والبشرية) في العملية الانتخابية في اليمن وأشار إلى توزيع الدوائر الانتخابية على أساس الخارطة الانتخابية في اليمن من خلال تحليل العملية الانتخابية التي جرت في عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٧ في اليمن واستنتج ان للخصائص الجغرافية تأثير كبير وواضح في سلوك الناخبين، و ان للانتماء القبلي والعشائري هو الآخر الذي له تأثير في السلوك الانتخابي.

---

[١] **غالب ناصر السعدون، جغرافية الانتخابات (اتجاه معاصر في الجغرافية السياسية- نظرية وتطبيق)، مجلة الاستاذ، العدد ٦٢، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٩٢٢.**

[٢] **عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، جغرافيا الانتخابات في اليمن (الدراسة في الجغرافيا السياسية)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.**

٢- دراسة (غالب السعدون)[١] بعنوان (جغرافيا الانتخابات اتجاه معاصر في الجغرافيا السياسية نظرية و تطبيق) ، حيث تناول الباحث النظم الانتخابية المتبعة حول العالم، كما تطرق إلى ضرورة التركيز من قبل الباحث في الجغرافية السياسية على نوع النظام الانتخابي وكيفية تطبيقه في حالة دراسة النظام الانتخابي وأيضا إشارة إلى إعداد الناخبين حسب كل محافظة وعدد المقاعد المخصصة لها من خلال تحليل نتائج العملية الانتخابية التي حدثت في العراق عام ٢٠٠٥.

٣- دراسة (حسن زاير الكعبي)[٢] بعنوان (جغرافيا الانتخابات لمحافظتي بابل وديالى دراسة مقارنة في الجغرافيا السياسية) الذي تناول فيها نشأة جغرافية الانتخابات وتطورها والعلاقة المتبادلة ما بين جغرافيا الانتخابات والجغرافيا السياسية وذكر العوامل الجغرافية لكل من المحافظتين وأثرها على السلوك التصويتي و أشار إلى مقارنة الخارطة الانتخابية لحجم المشاركة الصوتية وأعداد الكيانات السياسية ما بين المحافظتين وقد توصل إلى أن منطقتي الدراسة متجانستين من الناحية الدينية حيث كان معامل التنوع في بابل (٩٩%) وفي ديالى (٩٨%).

٤- دراسة(صبار لهمود حسين)[٣] بعنوان (انتخابات مجلس محافظة القادسية الدراسة في الجغرافيا السياسية) تناول فيها التغيرات التي ظهرت على الخارطة السياسية الانتخابية لمجلس المحافظة في الدورتين الانتخابيتين (٢٠٠٥-٢٠٠٩) و وتأثير الخصائص الجغرافية في الانتخابات التي أدت إلى التفاوت في مناطق الدعم لكل قائمة ودرس العوامل التي ساعدت الكيانات السياسية للفوز بالانتخابات للدورتين (٢٠٠٥-٢٠٠٩) وتوصل إلى أن لكل كيان سياسي او حزب عوامل خاصة ساعدته على الفوز في الانتخابات.

---

[١] غالب ناصر عبد العزيز السعدون ،جغرافيا الانتخابات اتجاه معاصر في الجغرافيا السياسية (نظرية و تطبيق)، مجلة الأستاذ، كلية التربية (ابن رشد)، العدد ٦٢، ٢٠٠٧.

[٢] حسن زاير الكعبي ، جغرافيا الانتخابات لمحافظتي بابل و ديالى دراسة مقارنة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)،. ٢٠٠٧

[٣] صبار لهمود حسين ،انتخابات مجلس محافظة القادسية (دراسة في الجغرافيا السياسية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القادسية، كلية الآداب، ٢٠١٠.

٥- دراسة (قاسم نصيف جاسم الحداد)[١] بعنوان (جغرافيا الانتخابات في تركيا وأثرها على الاستراتيجية التنموية للدولة الدراسة في الجغرافيا السياسية) أوضح من فيها تأثير كل من الانتماء الحزبي والقومي بالناخب التركي بسبب الاختلاف في العامل الديني والقومية وكذلك بسبب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما وتوصل إلى أن سكان الحضر أكثر نشاطاً عند التصويت للحساب من السكان الريف.

ب- الدراسات العربية

١- دراسة (جاسم كرم)[٢] بحث بعنوان (جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها) دراسة في الجغرافية السياسية. اذ ذكر فيها نشأة جغرافية الانتخابات وعلاقتها المباشرة بالجغرافية السياسة وبيَن فيها ظاهرة التلاعب في ترسيم الدوائر الانتخابية وظاهرة سوء توزيع الناخبين جغرافياً على الدوائر الانتخابية ذلك لان التوزيع العادل يؤثر في نتائج الاحزاب والجهات المتنفذة سياسياً، كذلك اوضح ان جغرافية الانتخابات لكي تستطيع أن تؤدي دورها بشكل جيد لابد أن تتجنب النقد الموجه إليها، فإنه على المهتمين بها يجب ان يبتعدوا عن الاساليب التقليدية في دراسة العموميات الكلية وأن يركزوا بشكل اكبر على دراسة السلوك الفردي واسباب تغييره من مكان إلى آخر.

٢- دراسة (جميل فريد شحادة)[٣] بعنوان (توزيع الدوائر الانتخابية في الاردن) ذكر فيها الملامح التاريخية للتجربة البرلمانية في الاردن واجرى دراسة مقارنة لبعض النظم الانتخابية في العالم فضلاً عن دراسة الخارطة النيابية للأردن وتقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيع النواب و تناول الخارطة الانتخابية المقترحة.

٣- دراسة (جاسم كرم، جاسم العلي)[٤] ، بعنوان (تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية) دراسة في جغرافية الانتخابات اذ تناولت هذه الدراسة تحليل الخارطة السياسية

---

[١] قاسم نصيف جاسم الحداد، جغرافيا الانتخابات في تركيا وأثرها على الاستراتيجية التنموية للدولة (دراسة في الجغرافيا السياسية)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠١٣.

[٢] جاسم محمد كرم، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجها (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة العلوم السياسية، المجلد١٢، العدد ٣، الكويت، ١٩٨٨.

[٣] جميل فريد شحادة، توزيع الدوائر الانتخابية في الاردن (دراسة في الجغرافية السياسية) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الاردنية، كلية الدراسات العليا، ١٩٩٦.

[٤] جاسم كرم، جاسم العلي، تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (دراسة في جغرافية الانتخابات)، رسائل جغرافية، العدد ٢٢٤، الكويت، ١٩٩٩.

للدوائر الانتخابية في دولة الكويت وذلك من أجل التأكد من وجود حيز في تقسيم هذه الدوائر من عدمه، وأشارت إلى التنظيم المكاني للسكان حسب الدوائر الانتخابية وقياس حالة عدم العدالة في توزيع الناخبين في الدوائر الانتخابية المختلفة في دولة الكويت، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تعديل قانون الانتخابات في الكويت وكذلك تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل عادل على أساس حجم السكان والامتداد الجغرافي التي يجب أخذها بالحسبان في تقسيم الدوائر.

ت-الدراسات الاجنبية

١- دراسة بريسكوت (Brescott)[١] حيث نشر سجفريد بريسكوت بحثاً تحدث فيه عن جغرافية التصويت في فرنسا وبين العوامل التي ساعدت على تباين جغرافية التصويت ايضاً علاقته بالمتغيرات الطبيعية لمنطقة الدراسة، وبيان مدى تأثيرها في السلوك الانتخابي للناخب الفرنسي، واوضح ان الباحث كريهيل قد نشر بحثاً عن الممارسة الانتخابية في بريطانيا وتوصل إلى ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين المناطق الصناعية والزراعية الفقيرة وتصويت ميسوري الحال لمصلحة حزب الأحرار، أما المناطق الطبقة الغنية فأنها تصوت لصالح حزب المحافظين واعتبر هذا السلوك متشابهاً بين كل من فرنسا وبريطانيا.

٢- دراسة (انطوني ريجمونت)[٢] والتي اوضح من خلالها تأثير عامل السلالة والعرق والاثنية في سلوك الناخبين التصويتي في اثناء عملية الاقتراع والدراسة هي عبارة عن دراسة تطبيقية للممارسات الانتخابية في كل من الهند والصين وامريكا.

٣- دراسة (كالترن سوباني)[٣] (بانكوك الكبرى- تحليل جغرافي لنتائج الانتخابات (١٩٥٧_١٩٦٧)، وقد أظهر تأثير الخصائص الجغرافية في النجاح المستمر لحزب راتبيبات ودور العوامل السياسية والحضارية وأثرها على الناخبين في بانكوك وأشار إلى أن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للسكان قد اسهمت وبصورة كبيرة في تفاوت السلوك الانتخابي داخل المدينة مروراً بالضواحي كذلك اسهم كل من عامل

(1) J- R.V. Prescott, the function and methods of electoral geography "annals of the ussociation of America geography Vol. 49, No. September, 1950.

(2) Anthony. H.Richmoud, "Reading in race an ethnic relations", Pergman, ltd, heading ton hil hall, oxford, co, 1972

(3) Kaltren Suban "Greater-Bangkok an Anatysis in Eectoral geography", 1957-1967 Thailand, Pha, the university of wiscous in milwankee, 1982

السكن والاصدقاء والجيرة والصلة وأيضاً التأثيرات الحزبية على سلوك السكان الانتخابي في بانكوك الكبرى.

٤- دراسة (هانت روجي الكندر)[١] بعنوان(الجغرافية والمشاركة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية) بين عامين (١٩٤٠_١٩٩٢) بين فيها اهمية الخارطة واعتمادها كإحدى طرق التحليل والترسيم، وقد رسم الباحث ١٤ خارطة لإيضاح أثر التغير الجغرافي في سلوك الناخبين وتوصل إلى ان هناك اختلاف مكاني وزماني للمصوتين حسب الاقاليم الكبرى، ضمن حدود الولايات المتحدة الامريكية كما توصل إلى أن الخصائص الجغرافية المختلفة سواء كانت اجتماعية او اقتصادية لها اثر كبير في تغيير نسب المشاركة للداخل الامريكي.

٥- كتاب (ميجيل كوبي) [٢] (Human Geography in Action): حيث اشار فيه الى الانماط المختلفة لتوزيع القوميات في العالم وان سبب هذا التوزيع هو التوزيع القديم الذي له أثر مباشر في انتشار الجماعات عما هو عليه اليوم، وأن هذا الاختلاف بالتالي يؤدي الى الاختلاف في السلوك التصويتي بين مختلف السلالات او القوميات البشرية حول العالم.

ثامناً: هيكلية الدراسة

تشكلت هيكلية الدراسة من مقدمة تضمنت مشكلة الدراسة، فرضية الدراسة، هدف الدراسة، حدود الدراسة، اهمية الدراسة، منهجية الدراسة، الدراسات السابقة فضلاً عن أربعة فصول واستنتاجات وتوصيات، تمثل الفصل الاول التعرف على الانظمة الانتخابية ونظام الدوائر المتعددة، أما الفصل الثاني تضمن الخصائص الجغرافية المؤثرة في سلوك الناخبين التصويتي في محافظة ديالى، فيما ركز الفصل الثالث على التوزيع المكاني للعملية الانتخابية لعام ٢٠٢١ في محافظة ديالى، أما الفصل الرابع والاخير فقد خصص للتحليل الجغرافي السياسي لنتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة لعام ٢٠٢١، ورؤية مستقبلية للانتخابات القادمة.

---

(1) Hunt Roger-Alexander "The lonely Amcrcan Vader geogrepgy and Trount in American Presidential Election", 1940-1992, phe, the Pennsylvania- State - university, 1994.

(2) Micheal Kuby, (human geography in action),second edition, united states, 2001.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

الفصل الأول

المبحث الأول: الانظمة الانتخابية(مفهومها- انواعها)

أولاً: مفهوم النظام الانتخابي

لقد حظيت الانظمة الانتخابية باهتمام واسع من قبل الباحثين في النصف الثاني من القرن العشرين وبدأ هذا الحقل المعرفي بالتطور مع ظهور دور الانظمة الانتخابية في عملية البناء السياسي للدولة وتحقيق الديمقراطية ، وبدأت دراسة الانظمة الانتخابية تأخذ موقعها الجوهري ضمن العلوم السياسية ومنها انظمة الحكم والتحول الديمقراطي ليس فقط بوصفها داعماً للتحول هذا وإنما قد تكون معيقة لهذا التحأل في كثير من الحالات[١]، فالأنظمة الانتخابية تقوم بترجمة ما يحدث في الانتخابات العامة الى مقاعد نيابية تفوز بها الاحزاب السياسية والمرشحين[٢]، وأن تصميم النظام الانتخابي يؤثر في مجالات اخرى من قوانين الانتخابات فاختيار النظام الانتخابي له تأثير على طريقة تقسيم الدوائر والكيفية التي يتم بها تسجيل الناخبين وكذلك كيفية تصميم اوراق الاقتراع وفرز الاصوات فضلا عن العديد من الجوانب الاخرى للعملية الانتخابية[٣].

أن الوسائل المتبعة في اسناد السلطة تختلف من دولة الى اخرى ومن نظام سياسي الى آخر إلا انها تتحدد في نوعين رئيسين يتمثل الاول بالوسائل الديمقراطية ، بينما يتمثل الثاني بالوسائل الغير ديمقراطية التي تكمن في وراثة الحكم والاختيار الذاتي للشخص الحاكم بينما تتمثل الوسائل الديمقراطية في

---

[١] مهند مصطفى، النظم الانتخابية واثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي- حالتا مصر وتونس، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والانسانية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٣٠-٣١ اذار ٢٠١٣، ص٥.

[٢] اندرو رينولدز واخرون، ترجمة ايمن ايوب، اشكال النظم الانتخابية (دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات)، رام الله ،٢٠٠٥، ص ١٩.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٩.

الانتخابات التي تعتبر الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة[١]، فإذا كانت الانتخابات تعد من الطرق الديمقراطية في اسناد السلطة فهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود نظام عادل للانتخابات يصون للمواطنين حق المشاركة السياسية وكذلك للمرشحين حق الترشيح الحر فهو يعد الركيزة الأساسية للديمقراطية التمثيلية ويعتبر الأساس في كل اصلاح سياسي واجتماعي واداري وفي الوقت نفسه فأن أي خلل أو تلاعب في نزاهة النظام ينتج عنه انحطاط في العملية الديمقراطية وافسادها[٢]، فالعملية الانتخابية تجري تبعاً لأطار قانوني ينظمها ويشتمل على النظام الانتخابي الذي يعني بأن "ترجمة الأصوات المدلى لها في انتخاب عام الى مقاعد تفوز بها الاحزاب والمرشحين المتنافسين"[٣].

ويعرف النظام الانتخابي على انه مجموعة من الطرق والاساليب المتبعة في عرض المرشحين أو الممثلين على الناخبين، أو يقصد به أسس فنية الهدف منها هو التوازن ما بين الناخبين والمرشحين في الانتخابات فعند دراسة الجغرافي لأي نظام انتخابي في أي دولة من العالم لابد أن يوضح الدوافع الجغرافية في اختيار هذا النظام فاغلب الدول لها رغبات أو نوايا سياسية في تفسير أو ابقاء نظامها السياسي، فبعض الدول لها رغبة في منع ظاهرة انشاق الاحزاب او تمثيل الاقليات لذلك نجدها تبتعد عن نظام التمثيل النسبي على العكس من ذلك نجد دولة ترغب وبشدة بتمثيل الاقليات وهكذا...[٤].

ثانياً: انواع الانظمة الانتخابية

اظهرت تجربة الممارسة الديمقراطية حول العالم ثلاث انواع من الانظمة الانتخابية هي:

١- **نظام التعددية (الاغلبية)** : في ظل هذا النظام يعني ان المرشح الذي ينال عدد أصوات تفوق أصوات بقية المرشحين عن نفس الدائرة الانتخابية يعد فائزاً بالمقعد النيابي، ويطبق هذا النوع من

---

[١] زهير ابن علي ، دور النظام الانتخابي في اصلاح النظم السياسية (دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلسمان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥، ص٣٥.

[٢] محمد المجلوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان واهم الانظمة الدستورية في العالم، ط١، دار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠، ص٣١٨.

[٣] فرانشسكا بيندا واخرون، التحول نحو الديمقراطية (الخيارات الرئيسية لعملية التحول في العراق)، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاب في السويد، ٢٠٠٥، ص٢٤.

[٤] محمد محمود ابراهيم الديب، جغرافية الانتخابات، المجلة الجغرافية العربية، العدد ٥٩، ٢٠١٢، ص٧٦٦.

الانظمة غالباً في الدول التي تجعل من الدوائر الانتخابية صغيرة المساحة وبالتالي تعمل بأسلوب التصويت الفردي مثل بريطانيا[١]، كذلك يمكن تطبيقه ضمن الانتخاب بالقائمة إذ أن القائمة التي تحرز على اكثر الاصوات هي التي تحظى بالفوز فتستحوذ على جميع المقاعد المخصصة للدائرة[٢]، ولا بد من الاشارة الى أن كل نظام له إيجابياته وسلبياته فمن إيجابيات هذا النظام انه يتسم بالمرونة والبساطة في تنفيذ اجراءاته الانتخابية تحديداً في عملية فرز الانتخابات وسرعة إعلان النتائج[٣]، فضلاً عن انه يسمح في تعزيز الروابط بين المرشح والناخب لاسيما في حالة نظام الدوائر الصغيرة أو النظام ذات المقعد الواحد للدائرة الانتخابية حيث تعمل على تعميق الاتصال والتواصل بين الناخبين والمرشحين أو النواب بعد فوزهم[٤]،أما فيما يتعلق بالسلبيات التي يمكن ان تسجل على هذا النظام أنه قد لا يتوافق مع الديمقراطية الحقة فضلا عن أن نتائجه لا تتسم بالعدالة حيث يجعل القوة السياسية في يد الطبقة السياسية التي تحظى بها ومن ثمَّ اهمال الطبقات الاخرى التي قد يكون لبعضها اهمية كبيرة مما يجعل مجلس النواب المنتخب بعيداً في تمثيله لجميع طبقات المجتمع[٥]، كذلك يؤدي الى سيطرة الاحزاب الكبيرة على السلطة التشريعية لعدم قدرة منافستها من الاحزاب الصغيرة فهذا النظام يقود الى احتكار الحياة السياسية في الدولة والمجتمع في التنافس بين حزبين كبيرين وفي بعض الاحيان يؤدي الى هيمنة الحزب الواحد، فيحول هذا النظام دون مشاركة الاقليات وكذلك المرأة في المشاركة السياسية مما يؤدي الى زيادة عزلتها عن المشاركة في الحياة العامة في المجتمع[٦].

---

[١] صالح جواد الكاظم، ابو علي غالب العاني، الانظمة السياسية، ط١، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٩٠،ص٤٠.

[٢] عبد الغني بيسوني عبدالله، النظم السياسية – اسس التنظيم السياسي (الدولة– الحكومة الحقوق والحريات العامة)، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ،١٩٨٤، ص ٢٣٠.

[٣] جهاد عرب، تأثير النظام الانتخابي على الاداء الرقابي بالمجلس التشريعي، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، ط١، ٢٠٠٠، ص٢٦.

[٤] المصدر نفسه، ص ٣٠.

[٥] شليغم غنية ، ولد عامر نعيمة، اثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي–حالة الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر دفاتر السياسة والقانون، ٢٠١١، ص٢٨٢.

[٦] شليغم غنية ، ولد عامر نعيمة، المصدر نفسه.

ويقسم هذا النظام الى أربع أشكال في التصويت هي:

أ- **نظام الفائز الأول (الجولة الأولى):** في هذا النظام يفوز المرشح الذي يكسب أكبر عدد من أصوات الناخبين حتى لو أن مجموع الأصوات التي ظفر بها باقي المرشحين هي اكثر من عدد الأصوات التي اكتسبها ذاك المرشح الفائز[١].

ب- **نظام الجولتين:** لقد أدى استخدام نظام الاغلبية البسيطة في عدد من دول العالم الى عدم تحقيق العدالة في ترجمة اصوات الناخبين الى ما يماثلها من مقاعد نيابية لذلك اخذ الفكر الانساني يجاهد من اجل اكثر عدالة في تمثيل أصوات الناخبين وهذا ما ادى الى ابتكار نظام الاغلبية المطلقة (نظام الجولتين) ويقصد به هو أن يحرز المرشح أو القائمة على اكثر من نصف الأصوات الصحيحة ليكون فائزاً بالانتخابات وبسبب صعوبة حصول المرشح في الدائرة الانتخابية ذات الترشيح الفردي او القائمة الانتخابية على اكثر من نص الأصوات عمدوا الى اجراء جولة جديدة من الانتخابات وتتباين تفاصيل هذه الجولة من دولة الى اخرى ولكن الطريقة المعمول بها هي اجراء انتخاب في الجولة الثانية فقط بين المرشحين الذين حصلوا على اعلى نسبة من الاصوات في الجولة الاولى ويتم الاعلان عن الفائز في الجولة الثانية بصفته منتخباً، اما اهم السلبيات التي تؤخذ على هذا النظام هي ممارسة الضغط الكبير على الجهة المسؤولة بإدارة الانتخابات وأنه ذو كلفة مالية عالية لكل العمليات الانتخابية[٢].

ت- **نظام البديل** : يتم اعطاء الناخب في هذا النظام مجال اوسع للاختيار بين عدة مرشحين للمقعد النيابي الواحد إذ يضع الناخب أسماء المرشحين بالترتيب التسلسلي حسب الافضلية بدءً من رقم ١،٢،... وهكذا، وعندما يتم فرز النتائج يفوز المرشح الذي يحصل على افضلية اكثر بينما يستبعد المرشح صاحب أدنى نسبة تصويت وإعادة توزيع أصواته على بقية المرشحين الذين تم وضعهم كتفضيل ثاني وكذلك يتم استبعاد الاقل أصواتاً من بينهم وهكذا تستمر عملية الفرز حتى الوصول الى تحديد المرشح الذي يمتلك اعلى نسبة تصويت أو

---

[١] **سربست مصطفى رشيد اميدي، انواع النظم الانتخابية – العراق انموذجاً- (دراسة تحليلية مقارنة)، ص٨.**

[٢] **عبدو سعد واخرون، النظم الانتخابية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان،٢٠٠٥، ص٢١١.**

أكثر أفضلية للفوز بالمقعد النيابي، وعليه فأن هذا النظام نادر التطبيق الا أنه يستخدم في بعض الدول ومنها استراليا[١]، ويتلازم تطبيق هذا النظام في الدوائر التي يكون الترشيح فيها فردي أي ان الانتخابات تقام لمرة واحدة (جولة واحدة) ولا يمكن ان يفوز بالمقعد النيابي الا من يحصل على الاغلبية المطلقة من اصوات الناخبين وقد طبق هذا النظام لفترة محدودة في كندا ويتم تطبيقها حاليا في استراليا[٢].

ث- **نظام التصويت بالكتلة الحزبية:** وفق هذا النظام يجري الانتخاب من خلال جمع المرشحين في قائمة حزبية ويختار الناخبين بين قوائم مرشحين الكتلة أو الحزب بدلاً من اختيار الافراد والحزب او الكتلة التي تحصل على اكبر عدد من الاصوات تفوز بكل المقاعد في الدائرة الانتخابية اذ يتم انتخاب أو اختيار قائمة المرشحين بأكملها، ويعتمد هذا النظام كنظام وحيد في أربعة دول هي (سنغافورة، تشاد، الكاميرون وجيبوتي)[٣].

٢- **نظام التمثيل النسبي:** ان الفكرة الرئيسية لنظام التمثيل النسبي تقوم على أساس تقليل الفارق بين حصة الاحزاب المشاركة في الانتخابات من أصوات وحصته من المقاعد النيابية مثلا إذا فاز حزب كبير بما نسبته ٤٠% من مجموع الاصوات فيجب أن يحصل على النسبة ذاتها من المقاعد البرلمانية كذلك بالنسبة الى الحزب الصغير الذي يفوز بنسبة ١٠% من الأصوات يتوجب أن يحصل ايضاً على ١٠% من المقاعد المخصصة، أن المبدأ المتبع في هذا النظام يعمل على تمثيل الاحزاب الصغيرة والمعارضة في المجالس النيابية ومن ثُم تعزيز الثقة بين جميع الاحزاب والناخبين في النظام الانتخابي[٤]، وأهم ما يميز هذا النظام أنه يسمح بتمثيل حقيقي وعادل

---

[١] **جميل الشمري، النظم الانتخابية، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، تقرير منشور على شبكة الانترنت على الموقع التالي:**
www.nimd.org

[٢] **اندرو رينولدز واخرون، انواع النظم الانتخابية –ترجمة كرستينيا خوشابة ، ط١، مؤسسة موكريان للبحوث والنشر، العراق، اربيل، ٢٠٠٧، ص٩٢.**

[٣] **المصدر نفسه، ص ٨٩.**

[٤] **تقرير منشور على شبكة الأنترنت في الموقع التالي www.aceproject.org**

للأقليات في مجلس النواب فهذه الأقليات تحصل على مقاعد تناسب عدد الأصوات التي ظفرت بها يوم الاقتراع كذلك يتيح هذا النظام للأحزاب الصغيرة التحفظ ببرامجها الانتخابية واستقلالها على العكس من نظام الاغلبية الذي يؤدي الى تفضيل حزب الاغلبية فيدفع بعض الاحزاب الصغيرة بالاندماج ضمن الاحزاب الاخرى الاقوى للحصول على مقاعد نيابية[١]، وأن هذا النظام يعزز الثقة عند الناخبين في ممارسة حقوقهم الانتخابية فيحرصون عند الادلاء بأصواتهم لأحزابهم لأنهم واثقون بان كل صوت له وزن ضمن هذا النظام[٢]، اما السلبيات التي تحسب على هذا النظام هي الصعوبات الكبيرة في اجراء عملية التوزيع النسبي للمقاعد النيابية وكذلك عملية فرز الاصوات وتحديد النتائج فهي عملية تتسم بالتعقيد من الجانب الحسابي وبالتالي التأخر في اعلان النتائج التي ربما يعرضها للتزوير[٣]، **وهناك نوعان لهذا النظام هما:**

أ- **التمثيل النسبي بالقائمة:** في هذه الحالة يتم توزيع المقاعد التي فازت بها القائمة على المرشحين وحسب تسلسلهم في تلك القائمة التي قدمها الحزب او الكتلة اذ لا يحق للناخبين تغيير تسلسل أو ترتيب المرشحين، وما يعاب على هذا النظام كون أن رؤساء الاحزاب والقيادات هي المسؤولة عن ترتيب المرشحين فهذا يجعل الناخب والمرشح في ظل رحمة القيادات الحزبية وكذلك اللجان الانتخابية او بعض من الجماعات المسؤولة التي يمكن ان تضع في اول التسلسل احد المرشحين الاكثر انتماءً وولاءً لها[٤]، **وتكون على نوعين[٥]:**

❖ **القائمة المغلقة:** في هذه الحالة يصوت الناخب للقائمة كما هي دون أي تغيير من الناخب في تسلسل أسماء المرشحين حيث يتحكم واضعوا القائمة أي (الحزب او الكتلة) في عملية توزيع

---

[١] ابراهيم عبدالعزيز شيحة ، النظم السياسية والقانون الدستوري تحليل النظام الدستوري المصري، منشأة المعارف المصرية، ٢٠٠٠، ص٣٢٢.

[٢] نعمان احمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون المقارن، ط١، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، مؤتة، الاردن، ١٩٩٩، ص٣٣٢.

[٣] محمود عاطف البناء، الوسيط في النظم السياسية، دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٩٤، ص٣٣٦.

[٤] لرقم رشيد، النظم الانتخابية واثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منوري، قسنطينة، كلية الحقوق، ٢٠٠٦، ص٤٩.

[٥] طه حميد حسن العنبكي، حق الانتخاب بين النصوص الدستورية والقانونية والممارسة السياسية، مجلة الحقوق، مجلد ٣، العدد١٠، ٢٠١٢، ص٢٤٥.

المقاعد فمثلا المقعد الاول يذهب الى المرشح الذي يكون تسلسله الاول في القائمة والمقعد الثاني يعطى لمن يأتي تسلسله الثاني في القائمة وهكذا.

- **القائمة المفتوحة:** أما في هذه الحالة فيصبح باستطاعة الناخب الأخذ من كل قائمة أسماء المرشحين التي يختارها ليكون قائمة خاصة به بقدر ما مطلوب، ثم يتم بعدها احصاء الاصوات التي حاز عليها كل مرشح فالمقعد الذي تحصل عليه القائمة من نصيب المرشح الذي يظفر بأكبر عدد من الاصوات مقارنة ببقية المرشحين من نفس القائمة، اما اذا حصلت القائمة على مقعدين فيذهب المقعد الثاني للمرشح الذي يلي المرشح الاول من حيث عدد الاصوات إلى أن ينتهي توزيع المقاعد التي فازت بها كل القائمة.

ب-نظام الصوت الواحد المتحول: يعني هذا النظام من اكثر الانظمة مرونة وجاذبية وتم استخدامه في ايرلندا عام ١٩٢١ وكذلك يستخدم في استراليا في انتخابات المجلس النيابي ومجلس الشيوخ ويستخدم هذا النظام في الدوائر متعددة المقاعد حيث يقوم الناخبين بتصنيف اسماء المرشحين تبعاً لتفضيلهم رغم انه لا يطلب منهم التفضيل بين كل المرشحين حيث يمكن أن يفضلوا أو يختارون مرشحاً واحداً فقط، وطبقاً لهذا النظام يفوز المرشح الذي يتجاوز عدد الاصوات التي فاز بها المعامل الانتخابي[١].

٣- **النظام المختلط:** ظهر هذا النظام المختلط بعد ان التجأت بعض من الدول الى الخلط بين كل من نظام الاغلبية والتمثيل النسبي لغرض الاستفادة من مزايا النظامين وتلافي مساوئهما وقد حقق نجاحاً نسبياً في بعض الدول بينها اليابان والمانيا، أن الهدف من وراء هذا النظام السعي الى تحقيق التوافق بين اكثر من نظام انتخابي وأنه لا يحمل صفات مميزة بل إن فيه نوعاً من الاغلبية ونوعاً من التمثيل النسبي[٢].

---

[١] **عبدالملك زقوط، تامر عجرود، التمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،٢٠١٤،ص٢٣.**

[٢] **صالح جواد الكاظم، ابو علي غالب العاني، مصدر سابق،ص٤٣.**

حيث يوجد نوعان رئيسان لتطبيق النظام المختلط هما :

أ- **نظام الانتخاب المتوازي:** عندما يطبق نظاما الاغلبية والتمثيل النسبي بمفردهما فأن طريقة توزيع المقاعد في اي واحد منهما لا تؤثر على الاخر، أي توزع المقاعد وفق نسبة محددة تبعاً لنظام الاغلبية النسبية ضمن الدوائر الانتخابية الفردية أما النسبة الاخرى فتوزع بشكل منفصل طبقاً لقوائم حزبية تعمل بنظام التمثيل النسبي[١].

ب- **نظام العضوية المختلطة:** إذا كان هناك تداخل بين التمثيل النسبي والاغلبية فيتم توزيع المقاعد طبقاً لنظام الاغلبية في المرحلة الاولى، ثم تعوض بعد ذلك تبعاً لنظام التمثيل النسبي ويستخدم هذا في الدوائر المتعددة الاعضاء أو احادية التمثيل حيث يكون لكل ناخب صوتين احدهما للحزب او الكتلة على المستوى الوطني والآخر لعضو البرلمان المحلي، واخذت المانيا الاتحادية باتباع هذا النظام إذ ينتخب نصف من النواب وفقاً لنظام الاغلبية في المناطق الصغيرة أما النصف الآخر من النواب فيتم انتخابهم وفق نظام التمثيل النسبي على مستوى الولاية او المقاطعة ويتمتع هذا النظام بنفس المزايا التي يتمتع بها نظام التمثيل النسبي[٢].

---

[١] **علي حسين حسن سفيح، التجربة الديمقراطية والانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة حمورابي ، العدد١٥-١٦، السنة الرابعة، ٢٠١٥، ص١٣٧.**

[٢] **علي حسين حسن سفيح، المصدر نفسه ، ص١٣٧.**

المبحث الثاني

ماهية الدوائر الانتخابية وأهميتها والأنظمة المتبعة في تقسيمها

تمتثل مزاولة حق الانتخاب بوصفه احد اوجه المشاركة السياسية لشروط تعطي للمواطن فرصة الممارسة الفعلية للسيادة التي خولها الدستور له، الا ان هذه الممارسة لا يمكن تطبيقها على الدولة بأكملها بل نجدها تظهر في إطار جغرافي محدد يسمى **(بالدائرة الانتخابية)** التي يتم تحديدها تبعاً لأسلوب معين يختلف من نظام انتخابي إلى آخر والذي يسمى **(بتقسيم او تحديد الدوائر الانتخابية)**[1].

ولهذا سنحاول ان نعطي مفهوم واضح للدوائر الانتخابية واهميتها:

اولاً: تعريف الدائرة الانتخابية

هي عبارة عن وحدة انتخابية مستقلة يتولى افرادها المسجلين في جدولها الانتخابي لانتخاب ممثل لها أو اكثر في المجلس النيابي[2]، وتعرف ايضاً بأنها جزء من الدولة وحدود تخضع في إطاره العملية الانتخابية ، فهي الاطار الاقليمي الذي يتحدد به الناخب عند مزاولة حقه في الانتخاب سواء كان هذا الإطار محدوداً في جزء من هذا الاقليم ام شائعاً في كل أجزائه ، ولهذا فهي تعد الوحدة الجغرافية لممارسة الحقوق الانتخابية [3].

نستنتج مما تقدم بان الدائرة الانتخابية تمثل اساساً جغرافياً ينطلق منه المرشح والناخب لممارسة دورهما في العملية الانتخابية .

---

[1] عبد الرحيم ساعد، النظام القانوني للدوائر الانتخابية في الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بازدي مرباح، ورقلة، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص ٤.

[2] حسن البدراوي الاحزاب السياسية والحريات العامة، دار المطبوعات الجامعية، مصر، ٢٠٠٩، ص ٢٨٧.

[3] سعاد الشرقاوي ، عبدالله ناصر، نظم الانتخاب في العالم وفي مصر، دار النهضة العربية،١٩٩٤، ص ٣٢٦.

ثانياً: أهمية الدوائر الانتخابية

يلوح البعض إلى ضرورة التفريق بين انتخاب رئيس الجمهورية بحيث لا يلزم هنا تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية وبالتحديد عندما يتم ذلك بالانتخاب الشعبي[١]، وأما انتخاب أعضاء السلطة التشريعية فيجب فيه تبني التقسيم الجغرافي للدولة [٢]، و أن ذلك له أهمية لكونه اداة مهمة تساعد الناخبين على الاختيار الامثل بين المرشحين، مما جعل هذا الامر صعباً أو غير متاح لهم في الحالة التي تكون فيها الدولة عبارة عن دائرة انتخابية واحدة مما يجعل الناخبين يواجهون صعوبة في التعرف الجيد للمرشحين الأمر الذي ينتج عنه صعوبة في الحكم على ما يتمتع به كل منهم من كفاءة[٣]، وتظهر أهمية تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية متعددة في وضع حدود لكل منطقة إدارية أو جغرافية بشكل واضح لكي يتسنى لنا تمثيل كافة القطاعات السكانية داخل الدولة في المجالس النيابية بعدد محدد من النواب يتناسب مع القوة التصويتية لكل منطقة محددة[٤].

يتبين مما سبق أن عملية تقسيم الدوائر الانتخابية من أهم المراحل التحضيرية التي تسبق العملية الانتخابية، لأنها تعد ركيزة اساسية لضمان نجاح العملية الانتخابية ونزاهتها ، لذلك فإن العدالة في تقسيم الدوائر الانتخابية تؤدي الى نتائج مهمة ليتحقق بها النزاهة في العملية الانتخابية.

---

[١] محمد عبداللطيف، النظم السياسية، مطبوعات وحدة التأليف والترجمة والنشر، كلية الحقوق، جامعة الكويت، ط١، ١٩٩٧، ص٢٣٨.

[٢] ثروت بدوي، النظرية العامة للنظم السياسية،ج١، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢، ص٢١٨.

[٣] عفيفي كامل عفيفي، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية، دار الجامعين، الاسكندرية، ط١،٢٠٠٢، ص٧٧١.

[٤] احمد مرجان، دور القضاء والمجتمع المدني في الاشراف على العملية الانتخابية، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٧، ص٤٧.

ثالثاً: حجم الدائرة الانتخابية واثرها في العملية الانتخابية

تعد الدائرة الانتخابية الركيزة الاساسية في العملية الانتخابية التي تعتبر حيزاً مكانياً لممارسة الانشطة الانتخابية من قبل الناخبين والمرشحين فهي ذات تأثير مهم في نجاح العملية الانتخابية، وبذلك يختلف حجم الدائرة الانتخابية من حيث كبرها وصغرها من دولة إلى أخرى ومن نظام انتخابي إلى آخر، فهنالك دول يكون اقليمها عبارة عن دائرة انتخابية واحدة، كما حدث في الانتخابات الجمعية الوطنية في العراق عام ٢٠٠٥، وتلك التقسيمات تعتمد على القوانين والدستور التي تحكم مجريات العملية الانتخابية، ويؤثر كبر وصغر الدائرة الانتخابية في قوة الاحزاب السياسية وتنظيمها وفرصة المرشحين في العملية الانتخابية، فيكون حجم الدائرة الانتخابية من ابرز العوامل في بيان قدرتها على ترجمة الاصوات المدلى بها الى مقاعد مكتسبة بطريقة تناسبية، و يعتمد ذلك على مدى قوة الدائرة الانتخابية أي بمعنى عدد الاعضاء الذين تم انتخابهم في داخل كل دائرة انتخابية، فتبين أن هناك علاقة تبادلية بين حجم الدائرة الانتخابية وقوة الاحزاب السياسية، فنجد ان الاحزاب السياسية تزداد فرصها بالفوز بالمقاعد التي تتضمنها الدائرة كلما زاد حجم الدائرة الانتخابية[١].

إن الدائرة الانتخابية الكبيرة تعني أن الدولة بأكملها تكون دائرة انتخابية واحدة ويصوت فيها الناخبين من دون قيد، فالناخب له الحق في التصويت لأي مرشح كان حتى وان كان خارج مدينته مازال داخل حدود الدولة، و يحق للمرشح ان يوصل دعايته الانتخابية الى خارج مسقط راسه[٢]، عندما يكون حجم الدائرة الانتخابية كبيراً فانه يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية حيث يقوم الناخبين بانتخاب مرشحهم على كل اقليم الدولة من دون قيد او شرط، كما ان المرشحين يقومون بعرض برنامجهم الانتخابي على مستوى اقليم الدولة ككل، وبالتالي فهم يراعون احتياجات الدولة كلها[٣]، ففي انتخابات الجمعية الوطنية التي حدثت في

---

[١] عقيل سعد كاظم المولى، اثر تقسيم الدوائر الانتخابية وحجمها في التمثيل النيابي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد١، ٢٠٢٢، ص٩٥٠.

[٢] فؤاد مطير الشمري، التجارب الانتخابية في العالم الاسس والتطبيقات ، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٤، ص٢٤٣.

[٣] نعمان احمد الخطيب، الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣، ص١٦٣.

العراق عام ٢٠٠٥ عد العراق كله دائرة انتخابية واحدة في ضوء ما نص عليه امر سلطة الائتلاف المؤقتة *.

أما **الدائرة الانتخابية الصغيرة** فإنها تعني تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية فيزداد عددها إلى أن يصل كل مقعد نيابي يمثل دائرة انتخابية واحدة وهنا يكون الانتخاب الفردي، ويقل عدد الدوائر وذلك عندما يعتمد النظام الانتخابي على نظام القائمة فيكون لكل دائرة انتخابية عدد من المقاعد الانتخابية حسب عدد الناخبين[١]، عندما يكون حجم الدائرة الانتخابية صغيراً فإنه يعطي حرية للناخبين في اختيار اعضاء مجلس النواب من بين المرشحين في داخل الدائرة الانتخابية على ان يكون الناخبين على درجة عالية من الوعي السياسي والثقافي الذي يؤهلهم لاختيار الممثل الاصلح لهم في مجلس النواب[٢]، وأن هذا النظام يحتاج إلى وضع حدود جغرافية لكل دائرة انتخابية فيكون تحديد هذه الدوائر على اساس التقسيمات الادارية للدولة أو قد يكون برسم حدود وهمية لأجل تكافؤ حجم الدائرة وعدد سكانها[٣]، الا أن دستور العراق في عام ٢٠٠٥ لم يشر الى حجم الدائرة الانتخابية وشكلها انما ترك تنظيم هذه العملية الى التشريع العادي*.

يلحظ مما سبق أن الدائرة الانتخابية كلما كبرت فإنه يحق للناخب في التصويت لأي مرشح حتى لو كان من خارج حدود منطقته أو الدائرة الانتخابية كذلك تكون معرفة الناخبين بشخصية المرشح ضعيفة

*** نصت المادة (٣/ ف٣) من امر سلطة الائتلاف الموقتة رقم(٩٦) لسنة ٢٠٠٤ الملغي على :-" يكون العراق دائرة انتخابية واحدة ويتم توزيع جميع المقاعد في المجلس الوطني على الكيانات السياسية من خلال نظام التمثيل النسبي".**

[١] عمر فهمي حلمي، الطبيعة التشريعية لرئيس الدولة في النظامين الرئاسي والبرلماني (دراسة مقارنة) ، دار الفكر العربي، مصر، ط١، ١٩٨٠،ص٨٨.

[٢] محمود سامي، تعديل الدوائر الانتخابية هل هو ضرورة سياسية او ضرورة قانونية، مجلة الحقوق الكويتية، العدد١، ١٩٨٨، ص ٣٢٥.

[٣] ثروت بدوي، مصدر سابق، ص٢٦٤.

*** نصت المادة (٤٩/ف١، ف٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ على:-"١- يتكون مجلس النواب من عدد من الاعضاء بنسبة مقعد واحد لكل ١٠٠ الف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله ، يتم انتخابهم بطريقة الاقتراع العام السري المباشر ، يراعي فيه تمثيل سائر مكونات الشعب ...الخ .٣- تنظم بقانون شروط المرشح والناخب وكل ما يتعلق بالانتخاب".**

جداً، أما اذا كان حجم الدائرة صغيراً فإنه يساعد في معرفة الناخبين بالمرشحين بشكل افضل ومن ثُم يسهل لهم عملية الاختيار المناسب للمرشح عند الادلاء بأصواتهم.

رابعاً: الدوائر الانتخابية والجهات المختصة بترسيمها

إن عملية ترسيم الدوائر الانتخابية في الدول التي تدَعي الديمقراطية شغل بال الفقهاء والمشرعين الساعين لتحديد الضمانات المتعلقة بالعملية الانتخابية، لأن هذا التقسيم قد استُغِل ومنذ فترة طويلة لتشويه مشاركة الناخبين في أي انتخابات وادى الى اثارة فئات معينة من الناخبين يكون لهم تمثيل مناسب يوازي ثقلهم أو أكثر بسبب الحرمان الذي تعرض اليه آخرين لأن توزيع هذه الدوائر غير منصف ولم يراعِ كل فئات ومكونات الدولة، وأن عملية ترسيم الدوائر بشكل عادل يعتبر ركيزة أساسية وأولى في أي عملية انتخابية نزيهة حتى يشعر الجميع بالاطمئنان لحقه في التصويت في اختيار من يمثلهُ، ومن هنا إذا كان توزيع الدوائر منُصفاً وأخذ الجميع حقوقهم العادلة فسنكون قد وضعنا اللُبنة الأولى من لُبنات نزاهة الانتخابات وقبول نتائجها، فعند قراءة المسودة الخاصة بالقانون العراقي لانتخابات البرلمان فإنه لم يشير في أي مادة من مواده إلى هذه النقطة المهمة ، وهذا ما جعل غياب القانون وعدم البت بأي طريقة لترسيم الدوائر مثار شك لدى بقية شركاء العملية السياسية، ففي معظم قوانين الانتخابات تخُصص فقرات او قانون منفرد للجهة المخولة بترسيم الدوائر لأهمية الموضوع، **ومن الشائع بالنسبة للقوانين الانتخابية في كثير من الدول أن هناك ثلاثة اطراف يتولون مهمة ترسيم الدوائر الانتخابية وهم**[1]:-

١- هيأة أو لجنة خاصة تتولى مسؤولية ترسيم الدوائر الانتخابية، منفصلة عن هيأة إدارة الانتخابات، كما في (كندا، بوتسوانا، استراليا والهند).

٢- هيأة إدارة الانتخابات كما في (نيجيريا، إندونيسيا وأوغندا)، يطلق عليها "لجنة الانتخابات والحدود".

٣- السلطة التشريعية مباشرةً، كما في الولايات المتحدة الأميركية.

---

[1] **سعد الراوي، ترسيم الدوائر الانتخابية بين المعايير والاشكالات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢٠، تقرير منشور على الموقع التالي: https://democraticac.de/?p=.**

إلا أن ذلك من شأنه أن يؤدي بكل سهولة إلى ترسيم الدوائر الانتخابية بما يفي بمصالح الحزب أو الأحزاب ذات الأغلبية في البرلمان، مما قد يسهم في إحكام السيطرة على السلطة، لذا يجب متابعة إصدار التشريعات القانونية الانتخابية بأدق تفاصيلها لأن التزوير يبدأ من صياغة وتشريع قوانين الخاصة بكل المنظومة الانتخابية، وغالباً ما ينتج عن تولِ هيأة ادارة الانتخابات دون غيرها بمسؤولية تقسيم الدوائر الانتخابية فوائد عملية وأخرى تتعلق بترشيد التكلفة الخاصة بتنفيذ ذلك، إلا أن عملية ترسيم الدوائر الانتخابية تعد مسألة تحيط بها الانقسامات السياسية، ما من شأنه أن يعرّض هيئة ادارة الانتخابات للانتقاد من قبل من يرون أن نتائج عملية الترسيم لا تخدم مصالحهم.

بناءً على ما تقدم يرى بعض المختصين في الشأن الانتخابي بأنه من الأفضل أن تترك هذه المهمة للقيام بها من قبل هيأة أخرى مستقلة غير هيأة إدارة الانتخابات، وذلك من اجل حمايتها من الانتقادات السياسية المحتملة والتي يمكن أن تضر بمصداقيتها[١]، ولا بد من الإشارة إلى أن ترسيم الدوائر أشار اليها (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) في المادة ٢٥ بان يكون الاقتراع متساوي ولا يؤثر ترسيم الدوائر على أصوات الناخبين ويكون اعداد الممثلين لكل دائرة موازياً لأعداد مواطنيها.

ينص التعليق العام رقم ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الفقرة ٢١ على ما يلي:-"ومع أن العهد لا يفرض اتباع إي نظام انتخابي خاص، يجب السهر على ان تراعي في اي نظام يؤخذ به في دولة من الدول الاطراف الحقوق المحمية بموجب المادة ٢٥ من العهد وان تضمن وتنفذ حرية الناخبين في التعبير عن مشيئتهم وينبغي ان يطبق المبدأ الاخذ بالصوت الواحد للشخص الواحد وأن يساوي بين أصوات جميع الناخبين ويجب ألا يفضي تعيين الحدود الانتخابية واسلوب الاقتراع الى تكوين فكرة مشوهة عن توزيع الناخبين او الى التمييز ضد اي فئة من الفئات كما يجب ان لا يؤدي ذلك الى ابطال حق المواطنين في اختيار ممثليهم بحرية او تقييد هذا الحق بصورة غير معقولة"[٢].

---

[١] **سعد الراوي، مصدر سابق، ، تقرير منشور على الموقع التالي: https://democraticac.de/?p**

[٢] **اسامة كامل ، ترسيم حدود الدوائر الانتخابية بين المعايير الدولية وتداعيات قانون تقسيم الدوائر الانتخابية في مصر، ط١، دار الشفا، القاهرة، ٢٠١٥، ص٤.**

خامساً: الطرق المتبعة في تقسيم الدوائر الانتخابية

إن الفكرة وراء تقسيم الدوائر الانتخابية يرتبط بتحقيق التوازن النسبي في الاصوات الانتخابية إذ إن عدد الناخبين في دائرة معينة يكون مساوياً مساواة تقريبية لأعداد الناخبين في اي دائرة اخرى وبالنتيجة ينعكس هذا على التوازن بالتمثيل داخل المجلس النيابي بين جميع الدوائر الانتخابية، ويتطلب هذا الدقة في اختيار الطرق المستخدمة في تقسيم الدوائر الانتخابية[١].

ان دول العالم تشهد تطبيقات عديدة في تقسيم الدوائر الانتخابية منها:

١- **تقسيم الدوائر تبعاً لعدد اعضاء مجلس النواب :** بموجب الدستور يتم تحديد عدد اعضاء مجلس النواب وبعدها يتم تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية تبعاً الى النظام الانتخابي المعتمد وتبعاً لعدد اعضاء مجلس النواب، فعندما يكون العمل بالنظام الانتخابي الفردي سوف يكون عدد الدوائر مساوياً لعدد الاعضاء في المجلس، أما اذا كان النظام المعتمد هو نظام الانتخاب بالقائمة عندها يكون عدد اعضاء المجلس اكثر من عدد الدوائر وطبقاً لهذه الطريقة المعتمدة سوف يكون عدد النواب في المجلس ثابتاً لا يتأثر بالزيادة او النقصان في التعداد السكاني[٢].

٢- **تقسيم الدوائر تبعاً للكثافة السكانية:** بموجب الدستور فإنه يخصص نائب واحد لعدد معين من السكان حيث يتم تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية يتغير عددها تبعاً للتغير الحاصل في اعداد السكان سواء كان ذلك زيادة او نقصاناً[٣].

٣- **تقسيم الدوائر تبعاً للجمع بين الطريقتين (عدد اعضاء مجلس النواب، الكثافة السكانية):** يذهب البعض من خلال المزج بين الطريقتين الى القول بوجود طريقة اخرى تجمع بينهما حيث يسمح

---

[١] شوقي يعيش تمام، اليات تقسيم الدوائر الانتخابية(دراسة تأصليه مقارنة) ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد٣، العدد٢، ٢٠١٢، ص ٢٧٥.

[٢] سعد مظلوم العبدلي، ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات (دراسة مقارنة)، ط ١، دار دجلة ، ٢٠٠٩، ص١٢٦-١٢٧.

[٣] نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية ،ط٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١١،ص ٣٠٥.

الدستور للقول في زيادة عدد النواب في السلطة التشريعية تبعاً لتزايد اعداد السكان ويوضع سقف اعلى لهؤلاء لا يمكن تجاوزه[١].

٤- وبحسب هذه الطريقة يتم تحديد اعضاء مجلس النواب طبقاً لعدد السكان ويشترط ان هذا العدد لا يتجاوز الحد الاعلى لعدد اعضاء المجلس الذي نص عليه الدستور[٢]، ويمكن القول بعبارة أوضح أن هذه الطريقة تعتمد على تقسيم الدولة الى عدد ثابت من الدوائر على الرغم من امكانية زيادة عدد اعضاء مجلس النواب في داخل الدائرة الانتخابية نفسها تبعاً للزيادة في اعداد السكان[٣].

٥- **الدولة عبارة عن دائرة انتخابية واحدة:** في ضوء هذه الطريقة اخذت بعض النظم اعتبار الدولة بأكملها دائرة انتخابية واحدة كما هو الحال في البرتغال بموجب دستورها لعام ١٩٣٣، وفي اسرائيل التي لا تزال تطبقها الى يومنا هذا كما تم الاعتماد على هذه الطريقة في العراق بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة (رقم ٩٦) لعام ٢٠٠٤ في انتخابات ٢٠٠٥ لعدم توفر احصائيات سكانية دقيقة، ولأن هذه الطريقة تمتاز بالسهولة بالنسبة لإدارة الانتخابات وأنها توفر عدالة لا يمكن ان تتحقق في ظل تقسيم الدولة الى دوائر غير متماثلة[٤].

ويرى الباحث أن التنظيم القانوني في عملية تقسيم الدوائر الانتخابية يستند إما إلى النصوص الدستورية التي تكون صريحة بنصوصها على الاجراءات المتبعة في عملية التقسيم أو تستند عملية التقسيم الى السلطة التشريعية باعتبارها الجهة المسؤولة عن تشريع القوانين.

---

[١] صلاح الدين فوزي، المحيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، ط١، دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص٣٨٠.

[٢] داوود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية (دراسة تحليلية للمادة ٦٢من الدستور المصري مقارنة مع النظام في فرنسا)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤٩٣.

[٣] سعد مظلوم العبدلي، مصدر سابق، ص ١٣٠.

[٤] قاسم حسن العبودي، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي (دراسة مقارنة بالتجربة العراقية)، ط١، دار الصفاء، بغداد، ، ٢٠١٣، ص٥١.

سادساً: التجاوز والتحايل الانتخابي الناتج من تعدد طرق تقسيم الدوائر (جيريماندرية)*:

إن تعدد طرق تقسيم المنطقة لعدد معين من الدوائر الانتخابية ولعدد الاصوات التي تشارك في العملية الانتخابية يؤدي الى وجود نوعين من التجاوز والتحايل الانتخابي يتمثلان بـ:

١- **التحكم الحاصل في حدود الدوائر الانتخابية:** وتعني رسم حدود الدائرة لغرض زيادة التأثير الانتخابي من خلال الدعم لاحد الاحزاب السياسية على حساب الاخرى[١]، وأن هذا النوع من التحكم يظهر تطبيقه في بعض الدول التي تعمل بنظام تعدد الدوائر الانتخابية وعلى هذا الاساس تلجأ الاحزاب الحاكمة الى اعادة تنظيم وتقسيم الدوائر الانتخابية من اجل اضافة بعض الاجزاء من الدوائر الداعمة لها الى دوائر اخرى معارضة لها وذلك لضمان وجود اغلبية لها في تلك الدوائر واتبعت هذه الطريقة في كل من **بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا**[٢]، ومما لا شك فيه أن هذا الاسلوب من التلاعب والتحكم في حدود الدوائر الانتخابية له تأثير واضح على نتائج الانتخابات فإن الحزب الحاكم يكون باستطاعته ان يستغل هذا التقسيم من اجل ان يفوز ذلك الحزب كما حصل في الانتخابات الكينية في عام ١٩٩٣ عندما قسم الحزب الدوائر الانتخابية بشكل مختلف الاحجام فأدى إلى فوز الحزب الوطني الافريقي الكيني بعدد اكبر من المقاعد مقابل نسبة ضعيفة او متدنية بلغت نحو ٣٠% من التصويت[٣]،ولا تزال الإدارة تعاني من انعدام الثقه بها في كثير من الدول وهو ما يدفعها الى اعتماد المزيد من وسائل الحماية، كما ان انعدام الثقة يبرر في كثير من الاحيان التغييرات التي يتم اعتمادها في تركيبة وإدارة المؤسسة الانتخابية وهو ما عزز من التوجهات

*** جيريماندرية : مصطلح سياسي بدأ استعماله في امريكا الشمالية، ويعني التلاعب المتعمد بترسيم حدود الدوائر الانتخابية بطريقة تعطي أحد المرشحين أو الأحزاب السياسية أفضلية غير مبررة على غيره في يوم الاقتراع.**

(1) Dikshitk, Ramesh Dutta, Political, Geography;- A Contemgoborary Bersbective, Tata McGraw-hill,India,p54,1988.

(٢) اسامة احمد ملكاوي، وجهة نظر في مسألة الصوت الواحد، صحيفة الدستور الاردنية ، العدد ٩٢٩١، ١٩٩٣، ص١٢.

(٣) سعد عبدو واخرون، النظم الانتخابية ، ط١، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٥٦.

الرامية الى إيجاد وتشكيل لجان انتخابية مستقلة، فعندما يرى المشاركون في الانتخابات بأنها تدار من مجموعة حزبية أو انها تتم بما يخدم مصالح حزبية محددة فإن نسبة الاقبال على الانتخابات والمشاركة فيها سوف تتدنى بالتأكيد، وقد يؤدي ذلك إلى الطعن في نتائج الانتخابات نفسها[١].

٢- **توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية بصورة غير عادلة:** أن الطرق المستخدمة في تقسيم الدوائر الانتخابية المختلفة على اساس عدد الناخبين ووجود تفاوت في عددهم في الدوائر المختلفة له تأثير في نتائج الانتخابات وهذا ما يسمى بالصوت الضائع، إذ هي طريقة تقوم على اساس تقسيم المنطقة الى دوائر يكون توزيع الناخبين فيها غير متساوٍ ذلك لغرض اضعاف قوة الحزب المعارض من خلال اضعاف قوته التصويتية في أغلب المناطق وبالتالي منع المعارضة من حصولها على أصوات الأغلبية وهذا يكون خروج عن قاعدة صوت واحد للشخص الواحد[٢]، وهذا يتم من خلال إدخال أو اضافة اكثر عدد من الاصوات في دائرة دون اخرى، وأن عملية سوء توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية تعتبر إحدى المشكلات الاساسية في أغلب الدول الديمقراطية لذلك تلجأ بعض الدول الى العمل بإعادة ترسيم الحدود لدوائرها الانتخابية من فترة الى أخرى بسبب الحراك السكاني الذي ينتج عنه اختلاف في عدد الناخبين بين الدوائر إلا أن البعض من الدول تقوم بالتغير من اجل مساندة حزب معين على حساب حزب آخر، وقد حدثت هذه الظاهرة كثيراً في انكلترا التي غيرت ثلاث مرات في القرن التاسع عشر واربع مرات في القرن العشرين من اجل تحقيق الحجم الامثل والمتساوي للناخبين في الدوائر الانتخابية، وقد يكون سوء التوزيع للناخبين بين الدوائر بصورة غير مقصود وذلك من خلال الصعوبات التي قد تظهر عند تقييم الدوائر الانتخابية في اغلب المناطق التي تكون مكتظة بالسكان وأيضاً المناطق المتخلخلة سكانياً مثل المناطق الصحراوية التي تكون مؤثرة في توزيع السكان فتعمل على منح تساوي اعداد الناخبين في اغلب المناطق وهذا سهل

---

(١) النزاهة في إدارة الانتخابات، مقالة منشورة على شبكة المعرفة الانتخابية، www.aceproject.org

(٢) جاسم كرم، جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد ١٦، العدد ٣، ١٩٨٨، ص ٧٥-٩١.

من عملية اكتساب المقاعد في الدوائر ذات الاعداد القليلة من الناخبين وفي هذه الحالة لا يتساوى وزن الأصوات مع بعضها.

هناك ثلاث طرق للتحايل والتلاعب يتم من خلالها التلاعب برسم الحدود للدوائر الانتخابية هي[1]:

أ- تقسيم الحدود للدوائر الانتخابية بطريقة تضمن بها تركز الاصوات المعارضة في دوائر انتخابية معينة تجعلهم يحصلون على عدد محدود من المقاعد النيابية لكن بأغلبية، أما الحزب الآخر فيحصل على اكبر عدد ممكن من الدوائر الانتخابية عن طريق توزيع الناخبين المؤيدين له على تلك الدوائر ، ومن ثم حصوله على اغلبية المقاعد.

ب- اضعاف القوة التصويتية للمعارضة مقابل تعزيز القوة للحزب الحاكم ذلك من خلال التجزئة لحدود الدوائر الانتخابية للمعارضين لكي لا يحصلون على اغلبية فيها.

ت- تُقسم الدوائر الى اكثر من جزء ودمج كل واحد من هذه الاجزاء بدائرة انتخابية مجاورة ذلك من اجل تشتيت الاصوات للمعارضة ومن ثم لا يحصل الحزب المعارض على اغلب الاصوات.

ويرى الباحث أن من مساوئ الدوائر المتعددة الصغيرة هو التحايل والتجاوز الذي يحصل ما بين الدوائر ذلك بسبب عدم وجود قانون أو معيار يجري على أساسه تحديد أو تقسيم الدوائر الانتخابية، ولهذا نرى تعمد في اضعاف القوة التصويتية للأحزاب المستقلة او المعارضة وعزلهم في دوائر ذات مقاعد نيابية قليلة على عكس الاحزاب الحكومية أو المتنفذة في السلطة بحصولهم على اغلب المقاعد النيابية.

---

[1] طالب حمد الله المصاروة، جغرافية الدوائر الانتخابية في الاردن (١٩٨٩-٢٠٠٣) دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة، الاردن، ٢٠٠٨، ص١٨.

المبحث الثالث

تطور الأنظمة الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بعد سقوط النظام السابق وعملية التغيير التي حصلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقها من تطورات وتغيرات كثيرة اخذ العراقيون يتطلعون الى تجديد هذا الواقع الذي أوصل العراق أن يقبع تحت راية الاحتلال الامريكي فبعد صدور قرار مجلس الامن المرقم (١٤٨٣) وبعد ثمانية اشهر من حكم الاحتلال الامريكي بدأ العراقيون مساعيهم من اجل انهاء الاحتلال وتشكيل حكومة عراقية وقد صدر بالفعل قرار مجلس الامن (١٥١١) الذي حدد جدول زمني لأنهاء الوجود الامريكي وانتهى بتوقيع قانون ادارة الدولة في اذار ٢٠٠٤ والذي حدد بدوره المرحلة الانتقالية من اجل اجراء الانتخابات العامة، فمن الطبيعي كان لها ان تقوم على اساس عملية التحول السياسي الذي بدأ منذ ٢٠٠٣/٤/٩ الى ديسمبر ٢٠٠٥/١٢/٣١ لتأتي بعد ذلك المرحلة الدائمة التي حددت مسار الانتخابات وتداول السلطة[١]، فالنظام الديمقراطي الناشئ يحتاج الى انتقاء نظام انتخابي معين من اجل انتخاب اعضاء سلطته التشريعية[٢]. **وفيما يأتي سأذكر قوانين انتخابات العراق التي صدرت بعد عام ٢٠٠٣:**

اولاً: قانون سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٩٦) لعام ٢٠٠٤

اعتمدت في انتخابات الجمعية الوطنية عند اجراءها في ٢٠٠٥/١/٣٠ على قانون انتخابي اقرته سلطة الائتلاف المؤقتة في الامر المرقم (٩٦) لعام ٢٠٠٤ الذي تم فيه الانتخاب وفق القوائم المغلقة ضمن نظام التمثيل النسبي حيث عد العراق دائرة انتخابية بالنسبة لانتخابات الجمعية ووفقاً لقانون إدارة الدولة يتألف مجلس النواب من (٢٧٥) عضواً ويجري الانتخاب عبر الاقتراع العام السري والمباشر اما فيما يخص توزيع مقاعد الجمعية الوطنية فقد اصدرت الجمعية العليا للانتخابات النظام رقم (١٧)

---

[١] فاطمة حسين سلومي، الانتخابات البرلمانية العراقية (٢٠٠٣-٢٠١٠) ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد ٤٠، ٢٠١٠، ص٢.

[٢] اندرو رينولدز واخرون،ترجمة ايمن ايوب ،مصدر سابق،ص١٥.

لعام٢٠٠٥ لتنفيذ قانون الانتخابات فتم توزيع المقاعد على الاحزاب والكيانات السياسية عبر نظام التمثيل النسبي[١].

ومن ابرز الانتقادات التي وجهت لهذا القانون اعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة لكون ما تحمله الدائرة الانتخابية الواحدة من مساوئ عديدة اهمها انه يباعد بين الناخب والمرشح مما قد يضطر الناخب الى التصويت الى مرشحين ليسوا من دائرته وغير ملمين بمشاكله واحتياجاته كما افرز اعتماد الدائرة الانتخابية الواحدة فيما بعد ظواهر سلبية اخذت بالمجتمع العراقي الى صراعات طائفية والحزبية والعرقية ذلك لأنها جعلت الناخب العراقي يتحدد بالحزب او التيار السياسي اكثر مما يتحدد بشخصية المرشح لهذا كان الاختيار للقوائم وفقاً لخلفيات قومية او دينية او مذهبية وكل هذا يصب في مصلحة الاحزاب او الكتل السياسية الكبيرة خارج حساب مصالح الشعب ، و أن اعتماد نظام القوائم المغلقة نتج عنه صعود نواب لا يمتلكون ثقافة سياسية مما خلف ضرر بمؤسسات الدولة والاداء الحكومي[٢].

ثانياً: قانون (١٦) لعام ٢٠٠٥

قامت الجمعية الوطنية بإصدار قانون الانتخاب الجديد رقم (١٦) لعام ٢٠٠٥ في ١٨/ايلول/٢٠٠٥ الذي تم بموجب المادة (٢٨) منه بإلغاء قانون الانتخاب السابق المرقم (٩٦) لعام ٢٠٠٤ الصادر من قبل الحاكم المدني (بول بريمر) وجاء لأسباب موجبة (باعتماد نظام انتخابي يكون اكثر تمثيل للناخبين وهو نظام الدوائر المتعددة مع عدم اهمال ميزة نظام الدائرة الواحدة)[٣]، ووفقاً لهذا النظام الانتخابي الذي جاء به نظام الانتخابات رقم (١٦) لعام ٢٠٠٥ تم تقسيم العراق الى دوائر متعددة بدلاً من اعتماد الدائرة الانتخابية الواحدة التي كانت متبعة في النظام الانتخابي السابق او القانون الملغى حيث يخصص عدد من المقاعد يتناسب مع اعداد الناخبين، فنصت المادة (١٥/ثانياً) "على اعتبار أن كل محافظة دائرة

---

[١] عبدالله فاضل حسين، الانتخابات النيابية العراقية ٢٠١٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق، الجامعة الاسلامية، لبنان، ٢٠١١،ص١٣.

[٢] ذو الفقار عبدالله محمد الغرابي، تقييم النظام البرلماني في العراق بعد عام ٢٠٠٥، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، العدد ٦٣، السنة ١٢ ،٢٠٢٠،ص٨١.

[٣] لقمان عثمان، الفاروق عبدالرحمن عباس، تطور النظام الانتخابي في العراق (٢٠٠٥-٢٠١٤)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، العدد٢٣، ٢٠١٤، ص٣٣٨.

انتخابية طبقاً لحدودها الرسمية"•، وقد نص القانون على أن" يتألف مجلس النواب من (٢٧٥) مقعداً منها (٢٣٠) توزع على الدوائر الانتخابية، فقد اعتبر العراق منطقة انتخابية واحدة لـ (٤٥) من المقاعد النيابية المتبقية يتم تقسيمها حسب طريقة التمثيل النسبي"، وقد وجهت بعض الانتقادات الى هذا القانون فيما يخص المقاعد التعويضية من اجل ضمان تمثيل حقيقي للمرأة والاقليات غير انه كان على عكس المتوقع من خلال التوزيع الغير عادل لهذه المقاعد اذ ادت طريقة الباقي الاقوى احداث تغييرات بميزان القوى السياسية الذي انعكس بدوره على التمثيل البرلماني كذلك ادى الى عدم تمكن الكيانات والاحزاب الفائزة من تشكيل الاغلبية السياسية مما دفع القوائم الفائزة الى تشكيل حكومة توافقية وبالتالي عدم وجود معارضة برلمانية التي تعتبر الركيزة الاساسية في النظام الديمقراطي البرلماني[١].

ثالثاً: قانون التعديل المرقم (٢٦) لعام ٢٠٠٩ (قانون تعديل الانتخاب رقم ١٦ لعام ٢٠٠٥)

قبل انتهاء الدورة البرلمانية الاولى اصدر قانون (٢٦) لعام ٢٠٠٩ وهو قانون التعديل الاول وقد شرع هذا القانون من اجل تنظيم انتخابات الدورة الثانية لمجلس النواب وقد ابقى هذا القانون على نظام الانتخاب المباشر وفق نظام القوائم المغلقة مع التفضيل وذلك طبقاً لإحكام المادة (٣) التي يتم بموجبها إلغاء المواد (٩-١٠-١١-١٦) من القانون (١٦) الذي سبقه ونظمت هذه المادة من خلال فقراتها الاربع على طريقة احتساب الاصوات وتوزيع المقاعد ومنح المقاعد الشاغرة فعملية الترشيح تتم بموجب الفقرة الاولى ان يكون الترشيح وفق طريقة القائمة المفتوحة (المغلقة مع التفضيل) حيث أتاحت للناخب اختيار التصويت على القائمة أو لأحد المرشحين فيها، كما ان هذه الفقرة اتاحت الترشيح الفردي وتمت بالفعل الانتخابات في٢٠١٠/٣/٧ اعتماداً على ان المحافظة دائرة انتخابية واحدة بحدودها الادارية[٢]، وظهرت بعض الانتقادات على هذا القانون اذ ان النظام الانتخابي هذا كان لصالح الاحزاب الكبيرة على حساب الاحزاب الصغيرة فقد فازت (٩) كيانات من اصل (١٦٧) كيان، أن وجود مثل هذه الحالة قد أثر سلباً على الكيانات الصغيرة في تمثيلها في قبة البرلمان، و أن هذا القانون لم يكن عادلاً في توزيع المقاعد

• قانون انتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥.

[١] فاطمة حسين سلومي، مصدر سابق، ص١٢٢-١٢٣.

[٢] عدنان ضامن مهدي حبيب، الانتخابات البرلمانية في العراق (دراسة تأصيلية)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة الرابعة، العدد١، الجزء١، ٢٠١٩، ص٢٠.

الشاغرة لا على الباقي الاقوى ولا على المعدل الانتخابي وإنما افرز طريقة جديدة وهي توزيع المقاعد الشاغرة على القوائم الفائزة اي ان القوائم التي لم تحصل على اي مقعد حتى لو كانت قريبة من الفوز او الوصول الى مقعد لم يسمح لها بالحصول على مقعد شاغر واقتصر على القوائم الفائزة بان لها الحق في المنافسة على المقاعد الشاغرة فان هذه الطريقة اخرجت الضعيف من المعادلة وقوت القوي وهذا هو مطلب الكتل والاحزاب الكبيرة المتنفذة[1].

رابعاً: قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٤٥ لسنه ٢٠١٣

قدمت دعوى الى المحكمة الاتحادية فيما يخص طريقة توزيع المقاعد النيابية الشاغرة على القوائم او الكيانات الفائزة حصراً والتي حازت على اصوات تعادل المعدل الانتخابي أو أكثر وحرمان القوائم والكيانات التي لم يصل عدد الاصوات لديها الى المعدل الانتخابي من الحصول على اي مقاعد اذا اهملت اصواتها في المراحل اللاحقة من عملية توزيع المقاعد حيث تم تحويل تلك الاصوات لصالح القوائم الفائزة فقد حددت المحكمة قرارها رقم (١٢/الاتحادية/٢٠١٠) بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٤ التي أقرت بعدم دستورية الفقرة (رابعًا) من المادة الثالثة من القانون أعلاه حيث جاء في القرار انه (بناء على ما تقدم يظهر جليًا لهذه المحكمة بان توزيع المقاعد الشاغرة قبل وبعد التعديل المشار اليه يتم ترحيل صوت الناخب من المرشح الذي انتخبه الى مرشح اخر لم ينتخبه اصلاً وخلافًا لإرادته وهذا يخالف ما نصت عليه المادة (٢٠) من الدستور اذ نصت على منح المواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح و كفل أيضاً حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل في المادة (٣٨/اولاً) منه ان عملية تحويل اصوات الناخبين من دون معرفة الناخب ودون ارادته من مرشح انتخبه الى مرشح آخر من قائمة اخرى لم تحظَ بإرادة الناخب بانتخاب أي مرشح منها فإنه يشكل اعتداءً على حقه الانتخابي والتصويتي ويعد تجاوز على حرية التعبير عن الرأي وكذلك يعتبر مخالفة لنص المادة (٢٠) والمادة (٣٨/اولاً) من الدستور فلا يجوز سن قانون يتعارض مع الدستور ولا يجوز بأي شكل من الاشكال حجب حرية التعبير فقررت المحكمة استناداً الى احكام المادتين (٢٠/٣٨ منه) عدم دستورية الفقرة (رابعاً) من المادة(٣) من القانون رقم (٢٦) لسنه ٢٠٠٩وقانون تعديل

[1] **عبدالله فاضل حسين، مصدر سابق، ص٤٥.**

قانون الانتخابات رقم (١٦) لعام ٢٠٠٥[١]، حيث صوت مجلس النواب العراقي على القانون المرقم (٤٥) لعام ٢٠١٣ في جلسته (٣٣) التي عقدت في ٢٠١٣/١١/٤، وأقر القانون بعد دخوله بعملية معقدة كادت أن تؤدي إلى تأجيل العملية الانتخابية المزمع اجرائها إذ كان الاختلاف كما أشرنا إلية يكمن حول عدد المقاعد والية توزيعها ما بين القوائم المتنافسة وكان من الاسباب الواجبة التي دفعت لإقرار هذا القانون هو إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتتمتع بشفافية عالية من أجل تنفيذ إرادة الناخبين تمثيلاً حقيقيا وكذلك لضمان منافسة مشروعة للارتقاء بالعملية الديمقراطية وبعيدا عن المؤثرات الخارجية اذ جاء هذا القانون مماثلا في العديد من فقرات قانون الانتخاب السابق من حيث اعتماده على الدوائر المتعددة وأخذه وفق صيغة القوائم المفتوحة نسبيا وهي ان صح التعبير القوائم المغلقة مع التفضيل وفقا للمادة ١٤ منه يتم توزيع المقاعد على القوائم المنافسة وفق نظام سانت ليغو المعدل غير أن هذا النظام في حقيقته يعمل وفق تقسيم الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها القوائم المتنافسة على الأعداد (١،٣،٥،٧،٩...الخ) وهكذا تبعاً لعدد المقاعد المخصصة لكل دائرة ثم توزيع المقاعد على الكيانات والقوائم وفق أعلى نواتج القسمة التي حصلت من عملية التقسيم من الأعلى للأدنى ولغاية توزيع آخر مقعد مخصص للدائرة الانتخابية إلا أن في الفقرة اولاً من المادة ١٤ من هذا القانون نصت على أن تقسيم الاصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة على الأعداد (١,٦،٣،٥،٧،٩) وبعدد المقاعد المخصصة لكل دائرة وهذا يصب في صالح الأحزاب الكبيرة المتمثلة في مجلس النواب[٢].

ويرى الباحث ان أهم الانتقادات التي يمكن أن تؤخذ على هذا القانون طريقة توزيع المقاعد وفق صيغة نظام سانت ليغو* المعدل بعد تقسيم الاصوات الصحيحة على أول عدد فردي الذي هو (١,٦) فعلى سبيل المثال هناك قائمة حصلت على ١٥,٠٠٠ صوت فعند تقسيم هذه العدد على الرقم والنتيجة هي نفسها ١٥,٠٠٠ لكن عندما يتم تقسيم ١٥,٠٠٠ صوت على الرقم(١,٦) فالنتيجة تصبح (٩,٣) ،

---

[١] رشا صالح مهدي، تحليل جغرافي سياسي لنتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة بابل لسنة ٢٠٢١ (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير ،كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠٢٢، ص ٢٦.

[٢] لقمان عثمان احمد، الفاروق عبدالرحمن عباس، مصدر سابق، ص٣٩٥.

*** سانت ليغو : صيغة ابتكرت عام ١٩١٠ وهي تقلل من العيوب الناتجة عن التماثل بين عدد الاصوات المعبر عنها وعدد المقاعد المتحصل عليها هذا العيب الذي تستفيد منه الاحزاب الكبيرة على حساب الاحزاب الصغيرة.**

فالرقم (١) يعد بالنسبة لهذا النظام عنصر حاسم في أن تدخل الأحزاب الصغيرة أو لا فإذا تمت القسمة على رقم واحد سوف تدخل هذه الاحزاب وتحصل مقعد نيابي أما إذا كانت القسمة على (١,٦) فإن الفرصة في الحصول على مقعد بالنسبة للأحزاب الصغيرة تكون ضعيفة أو تكاد تنعدم ومن ثم يذهب المقعد لصالح الكتل الكبيرة.

أما قانون التعديل الثاني رقم (٢) لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣

في المادة الرابعة من القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ فقد وافقت على نظام التمثيل النسبي تطبيق صيغة سانت ليغو و لكن تم تعديله لصالح الأحزاب والكيانات الكبيرة وذلك من خلال جعل المعادلة تبدأ في تقسيم اصوات القوائم الانتخابية على الأرقام (٩،٧،٥،٣،١،٧) بدلاً من أن تبدأ (١,٦) كما كان في القانون السابق، وهذا ما تنتهجه جميع الأحزاب الكبيرة في العراق بتضييق الخناق على الأحزاب الصغيرة[١].

خامساً: النظام الانتخابي عام ٢٠١٨

اعتمد النظام القانوني لانتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٨ بالدرجة الأساس إلى قانون انتخابات مجلس النواب الرقم ٤٥ لعام ٢٠١٣ المعدل و تعديله الأول والثاني لعام ٢٠١٨ حيث اتبع نظام التمثيل النسبي في هذه الانتخابات اذ يسمح هذا النظام للناخب باختيار كيان سياسي ومرشح محدد ضمن القائمة او كيان سياسي فقط وطبق هذا النظام في محافظات العراق الثمانية عشرة وعدت كل محافظة دائرة انتخابية واحدة في حدودها الإدارية وخصص لها عدد من المقاعد مع سكانها المقدرين وحسب إحصاءات وزارة التخطيط وقد جرى توزيع المقاعد في الدوائر الانتخابية بين المرشحين في القائمة المفتوحة حسب نظام توزيع المقاعد الرقم ١٢ لعام ٢٠١٨ الصادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اعتماد طريقة سانت ليغو المعدل في توزيع المقاعد وبقاسم انتخابي ١.٧ بعد ان كان ١.٦ في انتخابات عام ٢٠١٤ تخصص المقاعد لأول مرة للأحزاب أو القوائم السياسية بناءً على عدد الاصوات الصحيحة التي تحصل

---

[١] **سربست مصطفى رشيد اميدي،النظم الانتخابية في العراق (الحوار المتمدن)، بحث منشور على الموقع التالي:** www.m.ahewar.org

عليها ويجري بعد ذلك إعادة تصنيف المرشحين بناءً على عدد الاصوات التي حصل عليها كل منهم ويعتبر المرشح الذي يحصل على أعلى عدد في الاصوات فائزاً وهكذا[١].

سادساً: قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لعام ٢٠٢٠ ومقارنته بالقوانين السابقة.

أُجريت انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٩ لعام ٢٠٢١ في ١٠/أكتوبر من العام نفسه وتعد هذه الانتخابات التشريعية الخامسة للعراق في مسيرة العمل السياسي الديمقراطي إلى أن هذه الانتخابات تختلف عن الدورات الانتخابية السابقة من حيث طبيعة النظام القانوني المنظم لها[٢]، حيث صدر قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم تسعة لعام ٢٠٢٠ وذلك من أجل تغيير شكل العملية الانتخابية اذ قُسمت الدولة وفقا لهذا القانون إلى ٨٣ دائرة انتخابية متوسطة الحجم استنادا لكوتا النساء في مجلس النواب و نصت المادة (١٥/اولاً) منه على تقسيم الدوائر الانتخابية المتعددة في المحافظة الواحدة اذ جاء هذا التعديل بعد الحراك الشعبي الذي طالب بإصلاح شامل للعملية السياسية والوضع الاقتصادي اذ كان من أبرز المطالب هو إصدار قانون انتخابي عادل يخفف من حدة الاحتكار والتسلط في الأحزاب السياسية الكبيرة للمقاعد البرلمانية والسماح بدخول أحزاب حديثة وصغيرة بل واعضاء مستقلين إلى قبة البرلمان ووفقا لهذا النظام والمادة أعلاه منه سوف تكون لكل محافظة دوائر انتخابية طبقا لترسيم اداري او جغرافي مستقل ليتم التنافس فيها من قبل القوائم والمرشحين من أبناء المنطقة الانتخابية او الدائرة نفسها أي بمعنى أن الناخب والمرشح يجب أن يكون من الدائرة أو المحافظة[٣] ،اذ قسمت المحافظات في اقليم الدولة إلى عدد من الدوائر الانتخابية وفقا لعدد مقاعد النساء في كل محافظة، فقد نص القانون رقم (٩) لعام ٢٠٢٠ على أن كل دائرة انتخابية تمثل بعدد من النواب يتراوح بين اثنين إلى خمسة مقاعد على أن يكون احد هذه المقاعد المخصصة للنساء لذلك هي تعتبر دوائر متعددة متوسطة الحجم وليست صغيرة

---

[١] وليد كاصد الزيدي، الانتخابات النيابية في العراق ٢٠١٨ وملامح الخريطة السياسية الجديدة، المستقبل العربي، لبنان، المجلد ٤١، العدد٤٧٨، ٢٠١٨،ص٢.

[٢] صافيناز محمد احمد، الانتخابات التشريعية في العراق حدود التغيير الممكن، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مقال منشور على الموقع الاتي: https://acpss.ahram.org.eg/News/17277.aspx

[٣] باسم محمد عريان شهاب، سنبل احمد عبدالجبار، النظام الانتخابي في التجربة العراقية في ضوء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لعام ٢٠٢٠، مجلة الباحث، العدد ٢، ص٣٠٤-٣٠٥.

ذلك أن الدوائر الصغيرة يتم تمثيلها بنائب واحد فقط وعند الرجوع إلى القوانين الانتخابية السابقة نلاحظ أن قانون أمر سلطة الائتلاف رقم ٩٦ لعام ٢٠٠٤ حيث اعتمد نظام الدوائر الانتخابية الواحدة إذ جعل العراق بأكمله دائرة انتخابية واحدة بجميع محافظاته وبسبب الانتقاد الذي وجه إلى نظام الدائرة الواحدة لكونه لم يحقق أي تقدم للعراق لذا فإن القوانين اللاحقة بعده، نجد أن قانون الانتخابات رقم ١٦ لعام ٢٠٠٥ وقانون الانتخابات رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ وأيضاً انتخابات ٢٠١٨ قد تم الاستناد بنظام الدوائر الفردية فتم تقسيم إقليم العراق إلى ١٨ دائرة انتخابية طبقا لعدد المحافظات في العراق حيث عدت كل محافظة دائرة انتخابية حسب حدودها الإدارية[١] إذ تم تقسيم الدوائر الانتخابية وفقا للتقسيم الإداري للمقاطعات او المدن كمبدأ وأساس لتقسيم الدوائر الانتخابية ومنها فرنسا[٢].

إن عملية ترسيم الدوائر الانتخابية لها أهمية وأثر كبير في استقرار النظام السياسي داخل اقليم حدود الدولة وغالبا ما يتم تقسيم الدوائر الانتخابية وفقا إلى الحدود الجغرافية أو الإدارية للمدن والمقاطعات استنادا للكثافة السكانية في المناطق الانتخابية لذلك نلاحظ أن قانون انتخابات مجلس النواب رقم تسعة لعام ٢٠٢٠ قام برسم الدوائر الانتخابية مستنداً لكوتا النساء داخل البرلمان مع مراعاة الكثافة السكانية على أن يمثل كل نائب بمائة الف ناخب كما نص عليه الدستور في المادة ٤٩/البند ١ من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ إلا أنه على أرض الواقع فان إحصاء السكان للدوائر الانتخابية يعتبر غير دقيق ذلك لأن آخر إحصاء دقيق للسكان في العراق كان منذ عام ١٩٩٧ حيث اعتمد على البيانات الموجودة من البطاقة التموينية المعتمدة من قبل وزارة التجارة على اعتبارها الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحديد الكثافة السكانية في ظل عدم وجود إحصاء سكاني دقيق لذا جاء ترسيم المناطق و الدوائر الانتخابية على أساس غير علمي لكونه لم يتم على وفق التقسيم الجغرافي أو الإداري للمدن إنما اتبع كوتا النساء وكذلك قد يكون بسبب صعوبة وعدم تحديد الحدود الإدارية للمناطق وبالأخص المناطق المتنازع عليها، إذ أن النقطة الأهم بهذا الخصوص هو أن مجلس النواب هو الذي قام بعملية ترسيم وتقسيم الدوائر الانتخابية إذ يقوم بهذه العملية بإصدار قانون منه بوصفه يمثل السلطة التشريعية وهذا الامر قد يجعل

---

[١] بيداء عبدالجواد محمد توفيق العباسي، نظرة تحليلية في قانون الانتخابات العراقي رقم (٩) لعام ٢٠٢٠، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١١، العدد٤١، ٢٠٢٢، ص ٢٠١-٢٠٤.

[٢] بلال امين زين الدين، النظم الانتخابية المعاصرة (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،٢٠١٣، ص٤٤٩.

الأحزاب المتمكنة بفضل الأغلبية التي تمتلكها تحت قبة البرلمان من تيسير العملية لصالحها فالأفضل ان تعطي مهمة هذه العملية إلى هيئة مستقلة تتولى الأشراف والتخطيط والتنفيذ في مسألة تقسيم الدوائر من أجل ضمان نزاهة عملية ترسيم الدوائر الانتخابية[١].

ومما تقدم ذكره نرى أن قانون انتخابات رقم تسعة لعام ٢٠٢٠ جاء مغايرا عن الأنظمة والقوانين التي نظمت الدورات الانتخابية السابقة من حيث الآلية المتبعة في تقسيم الدوائر الانتخابية إذا أخذ القانون بنظام الدوائر المتعددة المتوسطة وليس الصغيرة لأن الاخيرة تمثل نائب واحد في حين مثلت الدوائر المتعددة المتوسطة تبعا لهذا النظام ب (٢-٥) نائب ونلاحظ أيضا لم يوجد هناك أي ترابط جغرافي في تقسيم بعض الدوائر الانتخابية.

أما من ناحية الكوتا النيابية للأقليات لقد نشأ نظام الأقليات في العراق بعد التغيير السياسي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣ لإعطاء حافز وطني ومعنوي للأقليات للمشاركة في صنع القرار العراقي بمختلف نواحيه ويتضمن القانون الانتخابي العراقي رقم ٩ لعام ٢٠٢٠ منح تسعة مقاعد من اصل ٣٢٩ مقعدا للأقليات خصص البعض منها لمحافظة معينة و الأخرى تمثل العراق فيحصل المكون المسيحي على خمسة مقاعد موزعة على بغداد ونينوى وكركوك ودهوك واربيل والمكون الشبكي والايزيدي على مقعد واحد لكل منهما في محافظة نينوى ومقعد للمكون الصابئي في بغداد ومثله للمكون الفيلي في محافظة واسط[٢].

واختلف هذا القانون عن قانون انتخابات رقم ٤٥ لعام ٢٠١٣ وقانون انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٨ بزيادة مقعد واحد للمكون الفيلي في محافظة واسط بعد المطالبة بضرورة منحها مقعد في البرلمان إلا أن قانون رقم ١٦ لعام ٢٠٠٥ لم يذكر نظام الكوتا بل نص على مقاعد تعويضية فقط لكن قانون رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٩ تعديل قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ حيث نص على ان تلغى المادة ١٥ من

---

[١] صديق صديق حامد، دور القوانين الانتخابية في الادارة السلمية للتعددية الاثنية، منشأة المعارف، الاسكندرية،٢٠١٢، ص١٩٢-١٩٣.

[٢] علي ناجي، نظام الكوتا في البرلمان العراقي (هل يمثل نواب الاقليات مكوناته حقاً)، تقرير منشور على الرابط الاتي: https://7al.net/2021/07/20/%D9%86%D8%B

القانون ويأتي محلها، "يتألف مجلس النواب من عدد من المقاعد النيابية بالنسبة مقعد لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة تبعاً لأخر إحصائية تعتمدها وزارة التجارة على أن تضاف إليها نسبة النمو السكاني ٢.٨٪ لكل محافظة سنوياً وتمنح المكونات من المقاعد ٥% تحتسب من المقاعد المخصصة لمحافظاتهم على أن لا يؤثر ذلك على نسبة مشاركتهم في القوائم الوطنية، (للمكون المسيحي خمسة مقاعد، والمكون الايزيدي مقعد واحد في محافظة نينوى، والمكون الصابئي المندائي مقعد واحد في بغداد، والمكون الشبكي مقعد واحد في نينوى)، وكان يفترض أن تكون الدولة دائرة انتخابية واحدة لكل الكوتا دون تفضيل لكوتا على اخرى لأجل تحقيق العدالة الانتخابية وذلك لان افراد كل مكون يسكنون في مناطق غير مناطقهم وبكل انحاء العراق فعلى سبيل المثال الكرد الفيلين يتواجدون في كل من محافظة واسط وايضا محافظة بغداد[١].

فمن وجهة نظر الدراسة ترى أنه من باب العدالة الانتخابية لا بد من إعطاء فرصة لكل الاقليات للمشاركة في الانتخابات بغض النظر عن مناطق سكناهم كما ان ذلك يقلل من سطوة الاحزاب بالهيمنة على حصص الكوتا المخصصة لهم.

فالنظام الانتخابي الذي جاء به هذا القانون مستندا إلى المادة ١٥ منه اذ جاء فيها أولا تقسيم الدوائر الانتخابية المتعددة في المحافظة الواحدة أما الفقرة ثانياً فنصت على أن يكون الترشيح فردياً ضمن الدائرة الانتخابية تبعاً لعدد الاصوات التي حاز عليها كل منهم وثالثا يعد فائزاً من يحصل على أعلى الأصوات وفقا لنظام الفائز الأول وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين [٢].

وبالنسبة لعملية حساب الأصوات في هذه الانتخابات حيث نص القانون على الاخذ بنظام الفائز الأول وهذا النظام يطلق عليه نظام الأغلبية البسيطة والفائز هو من يحصل على أعلى أصوات الناخبين ومن الدول التي طبقت هذا النظام الهند و بريطانيا[٣]، أن نظام الفائز الاول يشترط على ان كل دائرة

---

[١] بيداء عبد الجواد محمد توفيق العباسي، مصدر سابق،ص٢٠٨-٢٠٩.

[٢] جريدة الوقائع العراقية العدد (٤٦٠٣) الصادرة في ٩/تشرين الثاني/٢٠٢٠.

[٣] خير الله سيهاب، عبدالله الجبوري، الهندسة الانتخابية وتحسين الاداء البرلماني (الهند انموذجا)، مجلة دراسات اقليمية، المجلد ١٤، العدد٤٤، ٢٠٢٠،ص٢٠٥.

انتخابية تمثل بمقعد واحد فقط في حين جاءت الدوائر الانتخابية في هذه الانتخابات بأكثر من مقعد لذلك فإن النظام الذي تمثل به كل دائرة بأكثر من مقعد هو (نظام الصوت الواحد غير المتحول)[١].

وعند مقارنة قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم تسعة لعام ٢٠٢٠ بقوانين الانتخابات السابقة نجد أن قانون أمر سلطة الائتلاف رقم(٩٦) في عام ٢٠٠٤ اتبع نظام الانتخاب بالقائمة(القائمة المغلقة) التي أشرنا إليها سابقا وأخذ هذا القانون بنظام التمثيل النسبي حساب اصوات الناخبين ويعتبر نظام التمثيل اكثر عدالة من نظام الفائز الأول المتبع حاليا في نظام الدوائر المتعددة لأنه يعطي تمثيل حقيقي لجميع الناخبين من خلال توزيع المقاعد على المرشحين والقوائم بحسب الاصوات التي حصلوا عليها، أما قانون انتخابات رقم ١٦ لعام ٢٠٠٥ الذي تم بموجبه انتخابات الدورة الأولى لمجلس النواب فقد أخذ بنظام القائمة المغلقة مع الترشيح الفردي[٢]، وتمت عملية حساب الأصوات وفق نظام التمثيل النسبي في توزيع المقاعد باعتماد طريقة الباقي الأقوى على عكس ما جاء به قانون رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٩ قانون تعديل قانون انتخابات رقم ١٦ لعام ٢٠٠٥ استنادا إلى نظام القائمة المفتوحة ونظام الانتخاب الفردي، كما نلاحظ أن انتخابات مجلس النواب في الدورة الثالثة لعام ٢٠١٤ اخذت من نظام القائمة المفتوحة مع أجازة الترشيح الفردي وفقاً الى قانون انتخابات رقم ٤٥ لعام ٢٠١٣[٣] ، كذلك تم الأخذ به في انتخابات الدورة الرابعة لعام ٢٠١٨.

أما طريقة حساب الأصوات في انتخابات الدورة الثالثة فأعتمدت على نظام سانت ليغو المعدل بالاعتماد على الأعداد التسلسلية (١,٦،١،١،٣،٥،٧،٩).

أما انتخابات الدورة الرابعة في عام ٢٠١٨ فاتبعت نظام سانت ليغو المعدل لكن ليس على العدد (١,٦) بل إلى العدد (١,٧) حيث أصبحت الإعداد هي (١,٧،٣،٥،٧،٩) وكان هذا التعديل نتيجة لقرار المحكمة الاتحادية العليا[٤].

---

[١] بيداء عبدالجواد محمد توفيق العباسي، مصدر سابق، ص ٢٠٣.

[٢] (المادة ١٦ من قانون انتخابات العراق رقم ١٦ لعام ٢٠٠٥ الملغى).

[٣] (المادة ١٢ من هذا القانون بطريقة القائمة المفتوحة ويجوز الترشيح الفردي).

[٤] بيداء عبدالجواد محمد توفيق العباسي، مصدر سابق، ص ١٩٩.

نستخلص مما تقدم ان العراق قد شهد في تجاربه تنوعاً في الانظمة والقوانين الانتخابية التي اتبعها في تنظيم العمليات الانتخابية حيث انتقل من نظام القائمة المغلقة الى نظام القائمة المفتوحة نسبياً اي (القائمة المغلقة مع التفضيل) الى نظام الترشيح الفردي أما من ناحية احتساب الاصوات فقد اتبع نظام التمثيل النسبي وانتقل بعدها الى نظام سانت ليغو المعدل، أما في الانتخابات الاخيرة فقد تمت وفق نظام الصوت الواحد غير المتحول الذي نص عليه القانون بنظام (الفائز الاول) وهذا النظام بعيد عن تحقيق العدالة الانتخابية ذلك لان اصوات كثيرة من الناخبين سوف لا يتم تمثيله بصورة صحيحة، لكن على الرغم من هذا يعد هذا القانون الجديد تغيراً يسيراً نحو الافضل مقارنة بالقوانين والانظمة السابقة التي اعتمدها العراق فقد اسهم في تغيير نسبي بالنسبة للأحزاب السياسية والتحالفات سواء كان على مستوى الحملات الانتخابية وعدد المرشحين وطريقة توزيع المقاعد واحتساب الاصوات بعد عملية الاقتراع.

سابعاً: مزايا وعيوب نظام الدوائر المتعددة الأعضاء:

إن تشريع القانون الانتخابي الجديد الذي اعتمد نظام الدوائر المتعددة الأعضاء قد حمل في طياته مزايا وعيوب تؤخذ على هذا النظام وهي.

١. أن هذا النظام يعد أكثر استقرارا في عملية التمثيل، وذلك لأنه يشجع على تقديم قائمة متنوعة من المرشحين تضمن وجود تمثيل حقيقي لكافة المناطق الجغرافية بتقسيم المحافظة الواحدة إلى عدة دوائر انتخابية وهذا ما كان مفقوداً في انتخابات الدورات السابقة.
٢. يلغي رمزية وزعامة رؤساء الكتل والاحزاب السياسية وهو بهذا يقلل من هيمنة الأحزاب على المرشحين كما ان الدائرة لا تحتاج إلى عملية تغيير في حدودها في حالة ارتفاع او انخفاض الكثافة السكانية إذ يمكن تعديل عدد الممثلين التابع لتلك الدائرة.
٣. المرونة التي يتمتع بها حجم الدائرة و تكوينها الجغرافي من خلال المرونة بعدد الممثلين الخاص بكل دائرة وبالنتيجة ينعكس هذا على سهولة التقسيمات الإدارية أو الجماعات ذات المصالح المشتركة داخل الدولة.

٤. أن الاحتمالية الأكبر لفوز النساء بالانتخابات يكمن من خلال وجودهن ضمن دوائر متعددة الأعضاء كما أنه يسهم بتمثيل أفضل للجماعات الدينية والعرقية والجماعات ذات اللغات المختلفة في الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء.

حيث تسعى الأحزاب السياسية عادةً إلى إحداث توازن عام عند اختيارهم للمرشحين فالأحزاب القاطنة في مناطق جغرافية معينة تكون العواقب اقل عليها عنده اتباع الدوائر المتعددة الأطراف ومثال ذلك ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يحظى الناخبون الزنوج الذين يرجعون بأصولهم الاسبانية بحظوظ اوفر للفوز في الانتخابات عندما يتم اتباع دوائر فردية[١].

أما عيوب الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء هي:

١- أن هذا النظام يعمل على تشتيت الاصوات مما يجعل فرص الأحزاب الكبيرة والمسيطرة سابقاً على المشهد السياسي والانتخابي لا تحظى بما كانت عليه في الدورات السابقة مما يجعلها تقوم بشراء ولاء النواب فيما بعد الانتخابات.

٢- يؤدي هذا النظام الى اضعاف العلاقة ما بين الناخبين والممثلين .

٣- يضعف مبدأ المساءلة التي من المفترض ان تطبق على المرشحين الفرديين وفي النهاية فإن النقطة الجوهرية في قانون الدوائر متعددة الاعضاء تتجلى في تمثيل متوازن بالنسبة لكل من الاقليات العرقية والنساء التي لا يتم تمثيلها بصورة صحيحة، فالقانون الجديد ادى الى تشتيت انصار الكتل السياسية المتنفذة التي بدأت تبحث لها عن منفذ لها من اجل السيطرة على واقع الشارع العراقي[٢] .

٤- يشجع على المناطقية والعشائرية ويعمل على تقوية الرابط القبلي.

---

[١] **طارق حرب، نظم الكوتا الدستورية الدائم، الموقع الالكتروني الاسلام والديمقراطية الرابط الالكتروني: www.dimoislam.com**

[٢] **هادي حسين عليوي، نظام الدوائر المتعددة، جريدة الصباح الملحق الانتخابي، العدد ٧١٠، ٢٠٠٥، ص٢.**

الفصل الثاني

الخصائص الجغرافية المؤثرة في الانتخابات البرلمانية

في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

الفصل الثاني

الخصائص الجغرافية المؤثرة في الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

بما أن الانتخابات تعتبر سلوكاً وأسلوباً تنظيمياً للنشاط البشري السياسي الذي يرتبط بالخصائص الجغرافية وبما أن معرفة الآثار التي تتركها هذه الخصائص على سلوك الناخبين في العملية الانتخابية هو من أبرز ما يميز جغرافية الانتخابات و مجال البحث فيها لذلك سوف نتعرف في هذا الفصل على أهم الخصائص الجغرافية التي يمكن أن تؤثر على سلوك الناخبين في محافظة ديالى.

المبحث الأول : الخصائص الطبيعية المؤثرة في الانتخابات البرلمانية لمحافظة ديالى لعام ٢٠٢١.

أولاً: الموقع والمساحة

تقع محافظة ديالى في القسم الشرقي من وسط العراق بين دائرتي عرض (٣ ٣٣° و ٦ ٣٥°) شمالاً، وبين خطي طول(٢٢ ٤٤° و ٥٦ ٤٥°) شرقا[١]، كما في الخريطة(٢) فإذا ما قارناه بموقع العراق الفلكي الذي يمتد بين دائرتي عرض(٦ ٢٩° و٢٧ ٣٧°) شمالاً وبين خطي طول (٣٩ ٣٨° و ٣٦ ٤٨°) شرقاً لوجدنا أن المحافظة تحتل دائرتين من دوائر العرض التي يشغلها العراق وهي ثمان دوائر وخطين من خطوط الطول البالغة (١٠) خطوط وعلى هذا الأساس شغلت المحافظة مساحة بلغت (١٧٦٨٥كم٢) وهي تشكل ما نسبته (٤,١٪) من مساحة العراق البالغة (٤٣٥٠٥٢كم٢) وهي بهذا تأخذ شكلاً طولياً[٢] إذ تمتد لمسافة (٢٠٠كم) طولاً و(١٢٥كم) عرضاً

---

[١] محمد اياد علي حسن التميمي، مصدر سابق، ص٥

[٢] علي طالب جعفر، الضوابط الطبيعية لمحافظة ديالى واثرها على النقل البري، مجلة ديالى، العدد٥٣، ٢٠١١، ص٤١٠.

وأما جغرافياً فتقع المحافظة في وسط العراق يحدها من الشمال محافظة السليمانية ومحافظة واسط فتحدها من جهة الجنوب أما من الغرب والشمال الغربي محافظة صلاح الدين ومحافظة بغداد التي تحدها من الغرب والجنوب الغربي وهذه حدود المحافظة الداخلية، أما حدودها الخارجية فتتمثل في حدود العراق الشرقية مع إيران[١]، وقد قُسمت المحافظة إلى اربعة دوائر انتخابية، جدول(١) والخريطة(٣)، وسوف نوضح هذه الدوائر الانتخابية على النحو الآتي:-

خريطة (٢) التقسيمات الادارية لمحافظة ديالى لعام ٢٠٢١

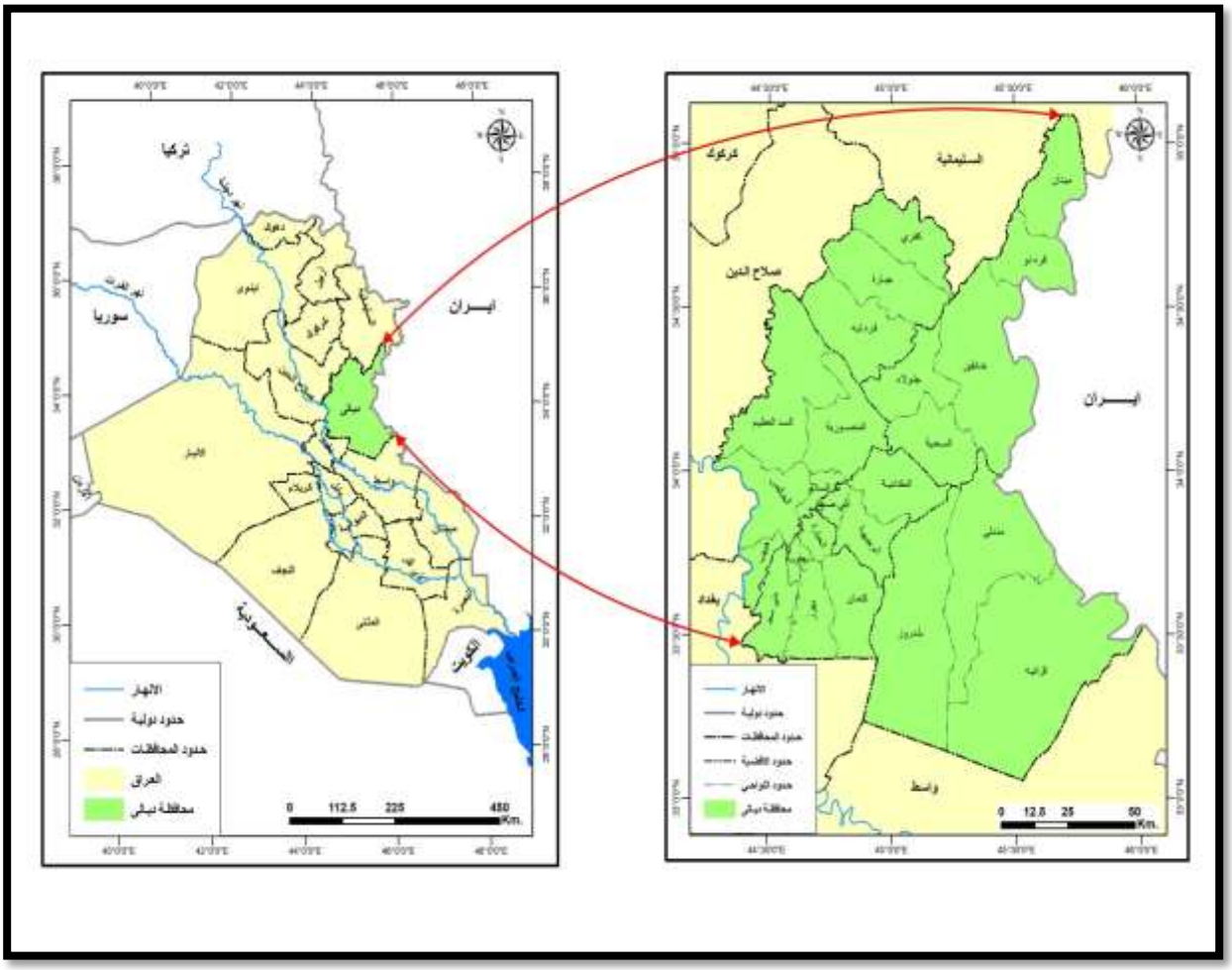

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، قسم انتاج الخرائط، الخريطة الادارية للعراق ومحافظة ديالى، بمقياس ١:١٠٠٠٠٠٠، ٢٠٢١.

[١] **علي طالب جعفر، المصدر سابق، ص ٤١٠.**

جدول (١) مساحة الوحدات الادارية في منطقة الدراسة حسب الدوائر الانتخابية لعام ٢٠٢١

المحافظة	الدوائر	الوحدات الادارية	المساحة كم^{2}
ديالى	الاولى بعقوبة	مركز القضاء	١٢٥
		ناحية كنعان	٥٥٣
		ناحية بني سعد	٤٩٧
		ناحية بهرز	٣٤٢
		ناحية العبارة	١١٣
		المجموع	١٦٣٠
	الثانية المقدادية بلدروز	مركز القضاء	٧٦٨
		ناحية الوجيهية	٢٣٣
		ناحية ابو صيدا	٣٢
		مركز القضاء	١٨٤٠
		ناحية قزانية	٣٢٤٨
		ناحية مندلي	١١٩٢
		المجموع	٧٣١٣
	الثالثة الخالص	مركز القضاء	٩٤١
		ناحية العظيم	١٤٥٠
		ناحية المنصورية	٢٣٨
		ناحية هبهب	١٩٧
		ناحية السلام	١٦٨
		المجموع	٢٩٩٤
	الرابعة خانقين	مركز القضاء	٢٦٥٢
		ناحية جلولاء	٢٥٠
		ناحية السعدية	٦١٠
		ناحية قرة تبة	١١٣٩
		ناحية جبارة	١٠٩٧
		المجموع	٥٧٤٨
المجموع			١٧٦٨٥

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية تخطيط ديالى، شعبة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، (بيانات غير منشورة)، ٢٠٢١.

الخريطة (٣) تقسيم الدوائر الانتخابية في محافظة ديالى

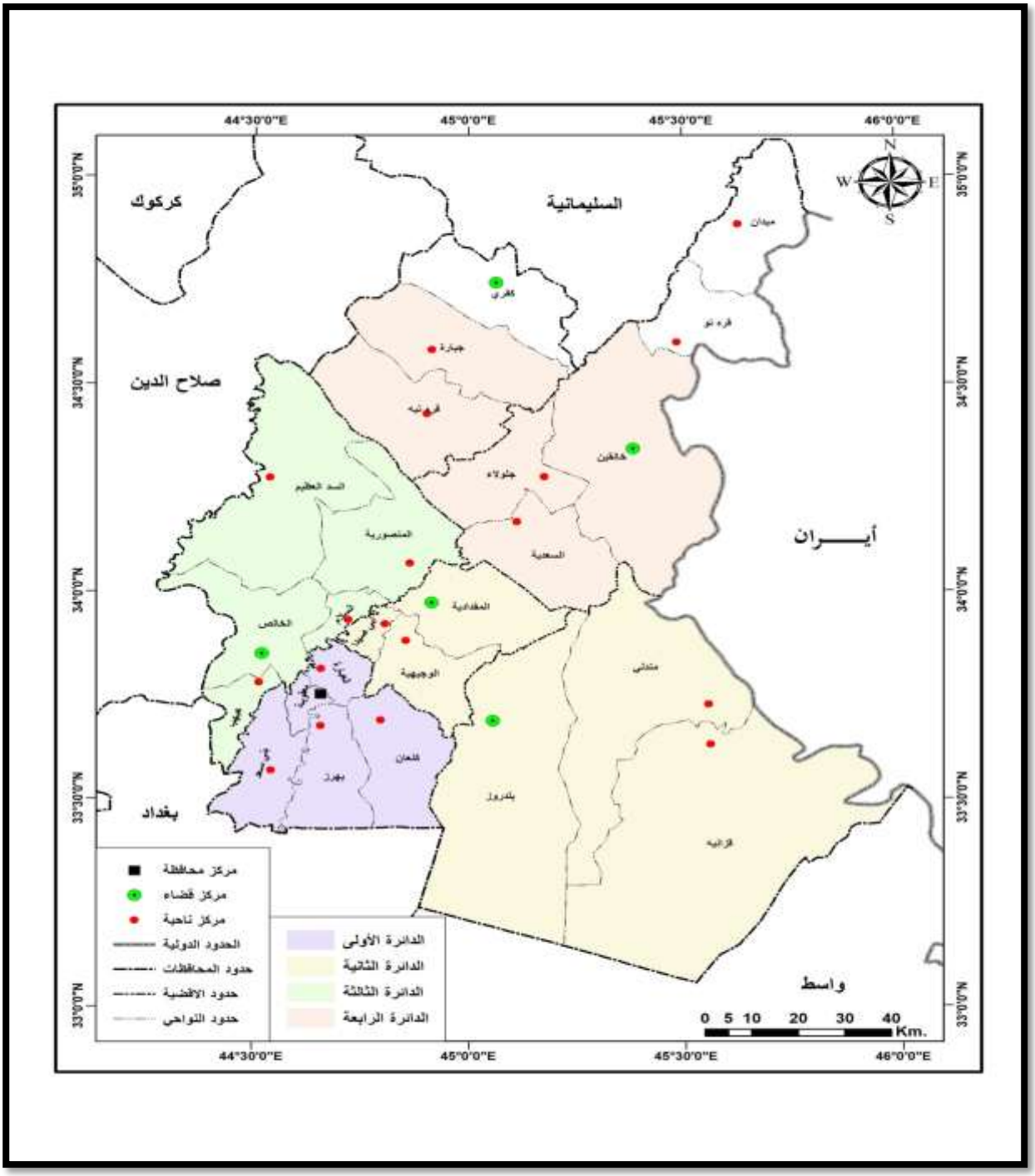

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)

اشتملت محافظة ديالى على أربع دوائر انتخابية:

١- **الدائرة الانتخابية الأولى:** اشتملت على قضاء بعقوبة ونواحي كنعان وبني سعد وبهرز والعبارة وتمثلت الحدود الإدارية للدائرة أن الأولى من الشمال الشرقي يحدها قضاء المقدادية ومن الشمال الغربي قضاء الخالص ومن الغرب محافظة بغداد والشرق يحدها قضاء بلد روز وبلغت مساحتها (١٦٣٠ كم^{٢})، كما موضح في الخريطة (٤).

الخريطة (٤) الحدود الادارية للدائرة الاولى

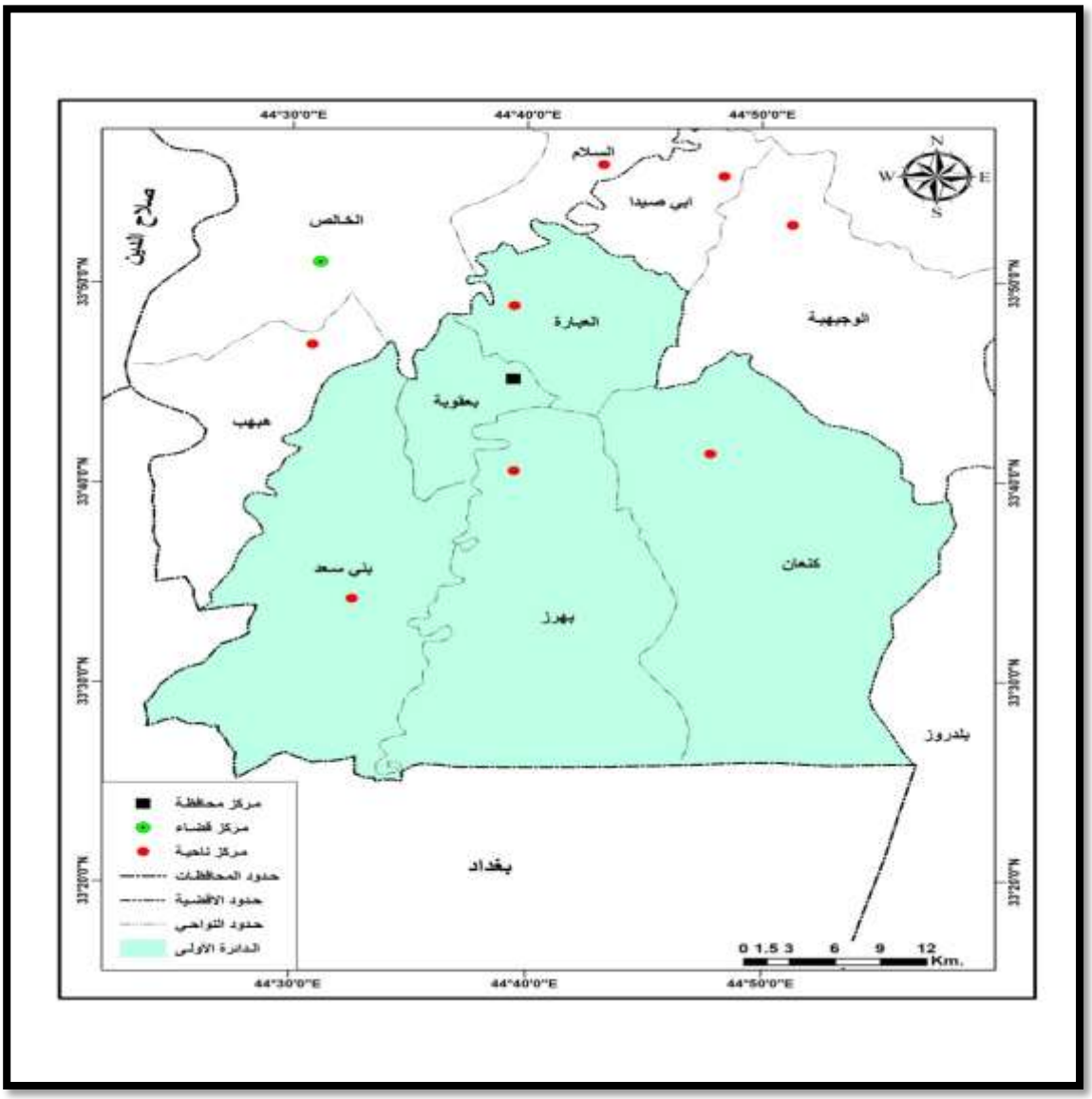

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (١).

٢- **الدائرة الثانية** : إذ اشتملت على كل من قضاء المقدادية وبلد روز والنواحي التابعة لها ناحية الوجيهية وأبو صيدا وقزانية ومندلي ، يحدها من الشمال قضاء خانقين ومن الجنوب محافظة واسط ومن الغرب قضائي بعقوبة و الخالص ويحدها من الشرق الحدود الدولية الإيرانية، وبلغت مساحتها (٧٣١٣ كم^{٢}). كما موضح في الخريطة(٥).

الخريطة (٥) الحدود الادارية للدائرة الثانية

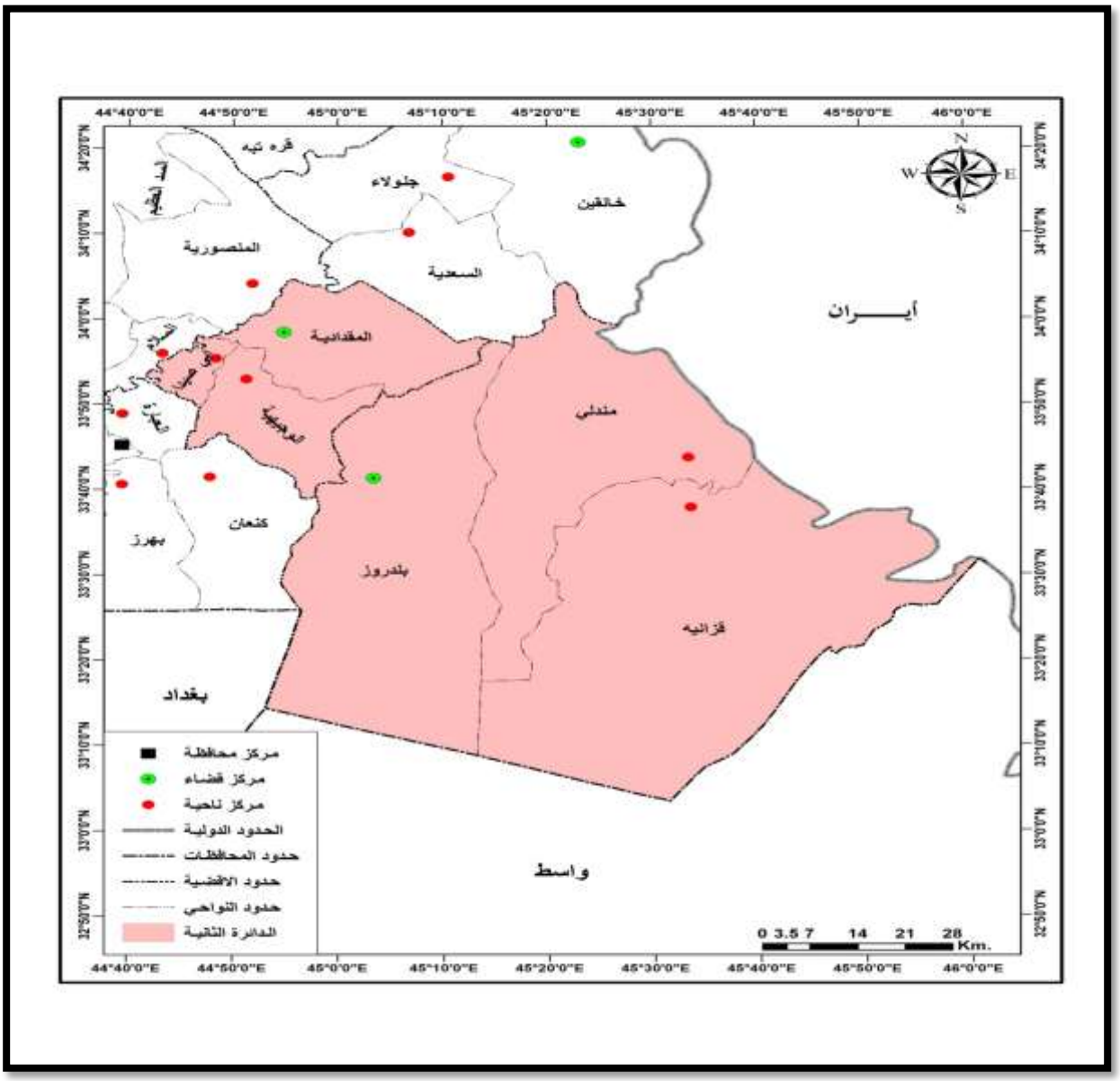

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)

٣- **الدائرة الانتخابية الثالثة:** حيث اشتملت على قضاء الخالص و ناحية العظيم والمنصورية وهبهب والسلام، يحدها من الشمال قضاء كفري ومن الجنوب قضاء بعقوبة ومن الغرب محافظة صلاح الدين ومن الشرق قضائي خانقين المقدادية، فيما بلغت مساحتها (٢٩٩٤ كم^{٢})، كما موضح في الخريطة (٦).

الخريطة (٦) الحدود الادارية للدائرة الثالثة

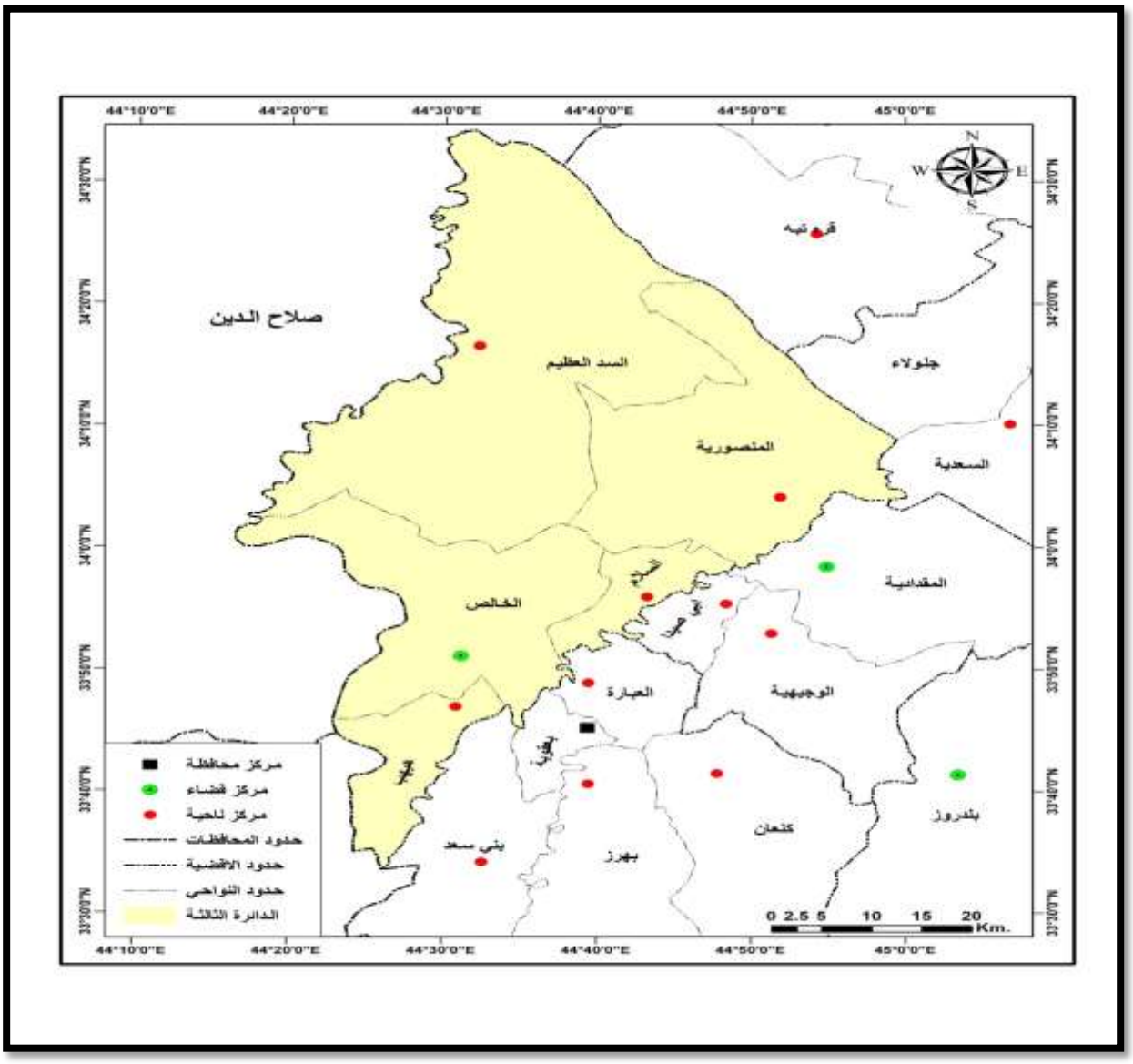

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (١)

٤- **الدائرة الانتخابية الرابعة:** اشتملت على كل من قضاء خانقين وناحية جلولاء والسعدية وعلى ناحيتي قرة تبه وجبارة، وبلغت مساحتها (٥٧٤٨ كم^{٢})، يحدها من الشمال محافظة السليمانية ومن الجنوب ناحية مندلي ومن الغرب قضاء المقدادية وقضاء الخالص ومن الشرق الحدود الإيرانية. كما موضح في الخريطة(٧).

الخريطة (٧) الحدود الادارية للدائرة الرابعة

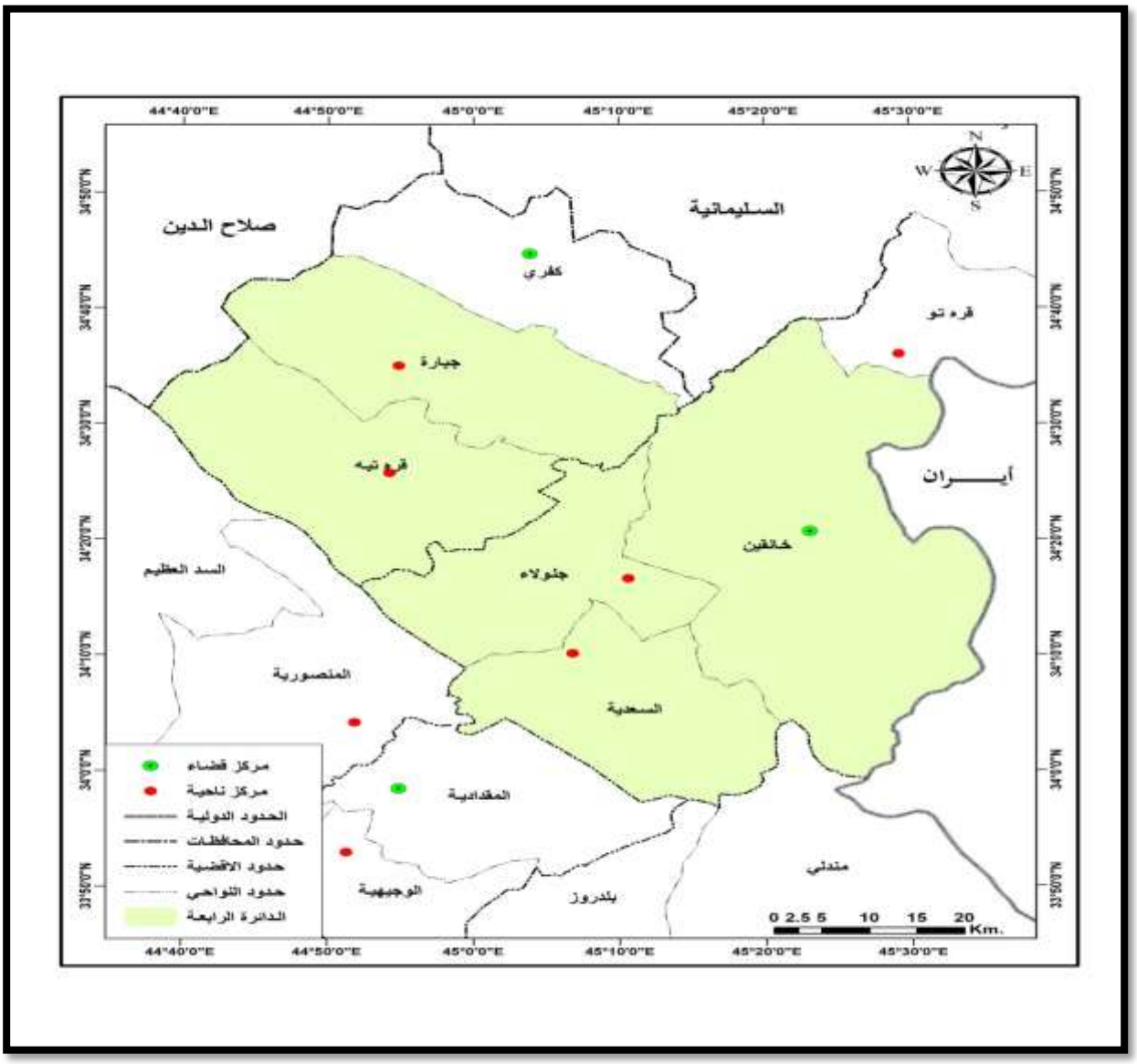

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (١)

جدول (٢) مساحة الوحدات الادارية في منطقة الدراسة ٢٠٢١

المحافظة	اسم القضاء	الوحدات الادارية	المساحة كم^{٢}
ديالى	بعقوبة	مركز القضاء	١٢٥
		ناحية كنعان	٥٥٣
		ناحية بني سعد	٤٩٧
		ناحية بهرز	٣٤٢
		ناحية العبارة	١١٣
	قضاء بلدروز	مركز القضاء	١٨٤٠
		ناحية قزانية	٣٢٤٨
		ناحية مندلي	١١٩٢
	المقدادية	مركز القضاء	٧٦٨
		ناحية الوجيهية	٢٣٣
		ناحية ابو صيدا	٣٢
	الخالص	مركز القضاء	٩٤١
		ناحية العظيم	١٤٥٠
		ناحية المنصورية	٢٣٨
		ناحية هبهب	١٩٧
		ناحية السلام	١٦٨
	خانقين	مركز القضاء	٢٦٥٢
		جلولاء	٢٥٠
		ناحية السعدية	٦١٠
	كفري	قرة تبه	١١٣٩
		ناحية جبارة	١٠٩٧
المجموع			١٧٦٨٥

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية تخطيط ديالى، شعبة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، (بيانات غير منشورة)، ٢٠٢١.

وتضمنت محافظة ديالى على ستة اقضية و(٢١) وحدة إدارية تابعة لها وهي على ما يأتي:

١. **قضاء بعقوبة:** ويعد قضاء بعقوبة من أهم الوحدات الإدارية لمحافظة ديالى باعتباره مركز المحافظة وتبلغ مساحته (١٦٣٠)كم^{٢} وله بعض من التشكيلات الإدارية التابع له وهي ناحية كنعان وبني سعد وبهرز وناحية العبارة و تتميز مدينة بعقوبة بوجود نهر ديالى والذي يبلغ طوله الإجمالي ٤٤٥ كم^{٢}.

٢. **قضاء بلد روز:** بلد روز مدينة جميلة تقع على حافة الصحراء الشرقية للعراق يمر فيها نهر الروز احد روافد نهر ديالى يحده من الشمال قضاء المقدادية ومن الجنوب قضاء العزيزية ومن الشرق ناحية مندلي ومن الغرب قضاء بعقوبة وله ثلاثة نواحي وهي مركز القضاء وقزانية وناحية مندلي وتبلغ مساحته ٦٢٨٠ كم^{٢}.

٣. **قضاء الخالص:** ويقع في الشمال الغربي من محافظة ديالى ويعد من المناطق ذات الأهمية الكبيرة اذ يمر به أحد أهم الطرق والاستراتيجية في العراق الذي يربط الوسط والجنوب وفيها الطريق الاستراتيجي بين بغداد وكركوك ويتضمن خمس نواحي هي مركز القضاء وناحية العظيم والمنصورية وهبهب والسلام وتبلغ مساحته الإجمالية ٢٩٩٤ كم^{٢}.

٤. **قضاء المقدادية:** ويقع في وسط محافظة ديالى يحدها من الشمال قضاء خانقين والجنوب قضاء بلدروز ومن الشمال الغربي الخالص ومن الجنوب الغربي ناحية كنعان (بعقوبة) وتضم ثلاث نواحي هي مركز القضاء والوجيهية و ناحية ابو صيدا وتبلغ إجمالي مساحته ١٠٣٣ كم^{٢}.

٥. **قضاء خانقين:** ويقع على الحدود الإيرانية من جهة الشرق ومن الشمال السليمانية ومن الشمال الغربي قضاء كفري ومن الغرب والجنوب الغربي المنصورية والمقدادية ومن الجنوب ناحية مندلي ويتضمن ثلاثة نواحي هي مركز القضاء وناحية جلولاء والسعدية ويبلغ مجموع مساحته ٣٥١٢كم^{٢}.

٦. **قضاء كفري:** ويقع إلى الجنوب من محافظة السليمانية الذي توجد بعض من نواحيه ضمن المناطق المتنازع عليها وناحيتان تابعتان إلى محافظة ديالى هما قرة تبه وجبارة ويحده من الجنوب قضاء خانقين ومن الغرب الخالص وتبلغ مساحته ٢٢٣٦ كم^{٢}.

الخريطة (٨) الوحدات الادارية في محافظة ديالى

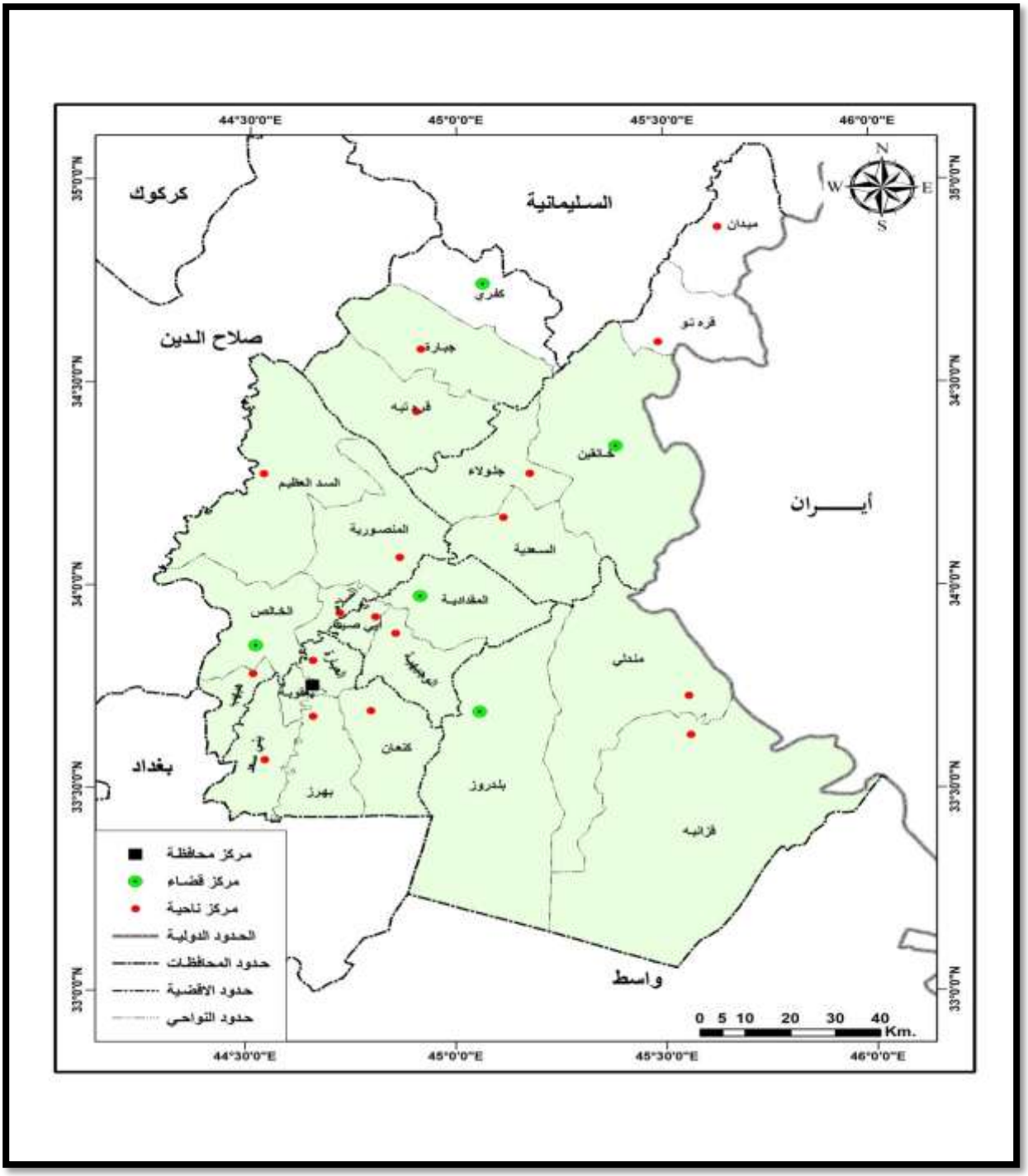

المصدر: وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، قسم انتاج الخرائط، خريطة محافظة ديالى الادارية، بمقياس ١:٢٥٠٠٠٠، ٢٠٢١.

ثانياً: الموقع الاستراتيجي لمحافظة ديالى

تحتل دراسة الموقع أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية، وذلك لأن الموقع هو الذي يحدد شخصية الإقليم المراد دراسته من النواحي الطبيعية والسياسية والاقتصادية وهو العنصر الأساسي في البناء الجغرافي للدولة[١]، ولهذا اتسمت محافظة ديالى بموقع استراتيجي مهم لكل من العراق و الجمهورية الاسلامية الإيرانية، بالنسبة للعراق تقع ديالى بالجهة الشرقية من العاصمة بغداد وهي لا تبعد عنها سوى ٥٨ كم ، ولهذا الموقع والقرب أهمية خاصة ومميزة توازي أهمية حزام بغداد من النواحي الأمنية والعسكرية، كما تقطنها اعراق وطوائف متداخلة اجتماعياً فهي تقع على خط التماس الجغرافي مع إقليم كردستان وتضم عدة مناطق متنازع على عائديتها بين المركز والإقليم كما أنها تشترك مع الجمهورية الاسلامية الإيرانية في حدود برية تقدر ٢٤٠كم ولها منفذان حدوديان هما المنذرية ومندلي[٢]

وتمثل محافظة ديالى أقرب الطرق المؤدية إلى العاصمة بغداد من جهة إيران، وذلك عبر منفذ مندلي، وليس بين إيران والعاصمة بغداد اكثر من ٦٠ كم عن طريق ديالى،كذلك تمثل محافظة ديالى أقصر طريق بري من إيران إلى سوريا[٣].

مما تقدم يظهر أن محافظة ديالى تأخذ حيزاً مكانياً مهماً من الجهة الشرقية من العراق وعلى الحدود المتاخمة مع ايران كما أنها تمثل ممراً برياً لعبور المسافرين والبضائع الإيرانية سواء كانت إلى داخل العراق او إلى سوريا ولبنان.

---

[١] **محمد ازهر السماك واخرون، العراق(دراسة اقليمية)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ج١، ١٩٨٥، ص١٣.**

[٢] **رائد الحامد، طهران وبغداد السعي للإخلال بالتوازن السكاني في ديالى، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥، بحث منشور على الموقع التالي: www.studies.aljazeera.net**

[٣] **مقالة منشورة على الموقع التالي : www.marefa.org**

ثالثاً: المناخ

وهو ملخص للأحوال الجوية في أي مكان على مدار السنة و نظام توزيعها الشهري او الفصلي[١]، حيث تؤثر الخصائص المناخية وما يتخللها من ظواهر طقسية في المناطق الجافة وشبه الجافة تأثير مباشر على الإنسان ونشاطاته المختلفة[٢]، ويتدخل المناخ بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضمن نطاق العناصر التي يمكن أن تحدد قيمة الوزن السياسي لدولة ما على الرغم من التطور والاجتهاد الفكري الذي وصل إليه الإنسان إلا أنه لم يستطيع أن يسيطر على المناخ بصورة تامة حيث ما زال للمناخ أثر واضح في تحديد فعالية النشاط البشري في مختلف الميادين، أي أنه بمعنى لا يمكن تجاهل تأثير المناخ على فعاليات السكان حيث مناطق سكنهم وتواجدهم[٣]، وتؤثر الظواهر الجوية او الطقسية في الانتخابات بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال تأثيره على نوع النشاط الذي يمارسه السكان وبالتالي على مستوياتهم الاقتصادية كما أن عملية الانتخابات تمثل نشاط بشري تتأثر بالمناخ وعناصره فسوء الأحوال الجوية من انخفاض درجات الحرارة أو ارتفاعها أو تساقط الثلوج والعواصف وهطول الأمطار له علاقة قد تكون مباشرة أو لا في حركة السكان وأدائهم الانتخابي[٤]، ويمكننا القول إنه بالرغم من الإنسان يعد ابن بيئته ومن الطبيعي أن يتأثر بها لكنه من ناحية أخرى يؤثر فيها وذلك حسب قدراته المتجددة وإمكانياته المتاحة[٥].

وتقع منطقة الدراسة ضمن النطاق المعتدل الدافئ في النصف الشمالي مما يجعل مناخها انتقالي بين مناخ الصحراء ومناخ البحر المتوسط وهو مناخ قاري يتصف بالجفاف وارتفاع درجات الحرارة صيفاً وانخفاضها مع قلة الأمطار شتاءً، ويتصف أيضا بمدى حراري كبير بين

---

[١] صباح حمود الراوي، الطقس والمناخ، منشورات دار الحافظ، العراق، ١٩٨١، ص١٠.

[٢] علي صاحب طالب الموسوي، دراسة تحليلية للخصائص المناخية وظواهر الطقس القاسي في محافظة النجف، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد٢، ٢٠٠١، ص١٥٧.

[٣] احمد نصير عبد الزهرة رمضان، تحليل جغرافي لنتائج الانتخابات البرلمانية لمحافظة ميسان لعام ٢٠١٤،رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة ميسان، كلية التربية، ٢٠١٨، ص٤٩.

[٤] سفين جلال فتح الله، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠١٠،(دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد٨، العدد١، ٢٠١٣، ص٢٢.

[٥] عبد الجليل فتاح الصوفي، مصدر سابق، ص ٣٢-٣٤.

الليل والنهار وبين الصيف و الشتاء ورطوبة نسبية منخفضة في الصيف و مرتفعة في الشتاء وبمطر فصلي شحيح والرياح السائدة تكون شمالية غربية بين معدل درجة الحرارة الصغرى والعظمى الى (٣٩)ْ وأيضا قصر الفصول الانتقالية الربيع والخريف[١].

لذا يرى الباحث أن الطقس ينحصر أثره في فئة واحدة من الناخبين وهي التي تتأثر بالأحوال الجوية والظروف المناخية فبعض الناخبين الذين يكون ايمانهم ضعيف في العملية الانتخابية ولكن في نفس الوقت قد يكون لديهم رغبة في الذهاب للإدلاء بأصواتهم فهذه الفئة من الناخبين يكون لمتغيرات الطقس الجوية تأثير على سلوكهم ومزاجهم فعندما يكون الجو معتدلاً فإنه يساعدهم على الشعور بالراحة من عدمه ففي هذه الحالة تؤثر على قرارهم ومِن ثُم مشاركتهم أو عزوفهم عن المشاركة الانتخابية.

إلا أن تأثيره ينعدم في فئتين من الناخبين، **الفئة الأولى** وهي الفئة التي لا يؤمنون بالعملية الانتخابية إطلاقاً في كل الظروف المناخية ولا يمتلكون أي محفز داخلي يشجعهم بالذهاب إلى الادلاء بأصواتهم، أما **الفئة الثانية** وهي الفئة التي لا يمكن أن تؤثر بها الظروف الجوية والتغيرات المناخية لما تمتلكه من حس وطني وأبعاد في عملية التغيير السياسي الذي تنتظرهم من خلال الذهاب إلى صناديق الاقتراع وممارسة حقوقهم فهؤلاء لا يستطيعون أن يضيعوا الفرصة على انفسهم في العملية الانتخابية فلا يتأثرون سواء بالحرارة أو البرودة أو الامطار.

ولهذا نجد أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أو الهيئة المسؤولة عن تنظيمات الانتخابات قد ارتأت وتصدت لهذا الموضوع حيث كانت مواعيد الدورات الانتخابية السابقة ومنها انتخابات عام ٢٠٠٥ أو انتخابات عام ٢٠١٠ قد حدثت في مواعيد غير ملائمة مناخياً فكان سبب بعزوف انتخابي من قبل الناخبين و نظرا لهذا فقد اعتمدت فيما بعد في مواعيد مناسبة تختارها بدقة وعناية من حيث اليوم والشهر وغالبا اختارت فصلي الربيع والخريف بوصفهما أفضل فصول السنة من حيث الاعتدال في درجات الحرارة وطول النهار وهذا يحسب للهيئة المستقلة المنظمة للانتخابات.

---

[١] خالد نعمان محمد الحمداني، ناصر ولي فريح الركابي، اثر العوامل الطبيعية (المناخ والتربة) في زراعة إنتاج النخيل في محافظة ديالى، مجلة جامعة ديالى، العدد٧٨، ٢٠١٨، ص٩٤.

المبحث الثاني

الخصائص البشرية المؤثرة في الانتخابات البرلمانية لمحافظة ديالى لعام ٢٠٢١

تعد الخصائص البشرية من أهم العوامل التي تؤثر بشكل فاعل في قوة الدولة ووزنها السياسي والجيوبولتيكي وجغرافيتها السياسية وبما أن عامل السكان يعتبر عنصراً مكوناً ومؤثراً في جسم الدولة و أحد أهم مصادر قوتها، وأيضا أن العملية الانتخابية ظاهرة سياسية بشرية لذلك يتوجب على الجغرافي السياسي دراسة الخصائص للسكان من حيث الحجم والتوزيع النوعي والعمري فضلاً عن دراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الأيديولوجية) وبيان أبرز المعطيات التي أثرت على الانتخابات وربطها بالنتائج بعد التصويت.

ومن أبرز الخصائص البشرية المؤثرة في العملية الانتخابية في ديالى :

أولا: حجم السكان

يعد السكان من أقوى العوامل المؤثرة في قوة الدولة اذ يعتبر السكان الثروة البشرية التي تقيم الدولة ويكونون أعلى قيمة فيها[١]، باعتبار أن السكان هم أعلى ما في الدولة وهي اليد العاملة التي تعمل و تستغل الثروات الطبيعية لإنتاج قوة اقتصادية كبيرة تساعد الدولة على التقدم وكذلك النظام السياسي يسهم في الكيفية التي يمكن من خلالها استغلال هذه الثروة البشرية [٢]|.

ومن ثُم فإن دراسة حجم السكان لها أهمية قصوى لتقييم الوحدة السياسية وهذا لا يرتبط بالحجم المطلق للسكان فقط وإنما يكون بدراسة النوع ومستوى التعليم وحجم القوى العاملة ومدى

---

[١] **عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي، مصدر سابق،ص٤٤.**

[٢] **صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشراقية على الوطن العربي، دار الكتب الجديدة، بيروت، ٢٠٠٠، ص٦٤.**

استغلال الموارد المتاحة داخل حدود الوحدة السياسية[١]، و أن حجم السكان يعد من العوامل التي تؤثر على وزن وقوة الدولة وخصوصا على الفئات العمرية التي لها ثقل واثر في الدولة ألا وهي فئة الشباب التي تعد المحرك الفعلي للنشاط في الدولة ومن ثُم فإن حجم السكان الكبير في الدولة له أهمية في التفاعل مع ما يجري من أحداث سياسية في حياة المجتمع[٢]، فالقوى العددية للسكان التي تعد من الخصائص المهمة من الوحدة السياسية التي لها دور مهم في صياغة القرارات السياسية وبالتالي مدى أهمية تأثير عدد السكان على العملية الانتخابية وبذلك فهو يعطي الحق لعدد السكان الذين يسمح لهم بالمشاركة في العملية الانتخابية والسن القانوني الذي يسمح لهم بالمشاركة في التصويت[٣].

وتظهر أهمية حجم السكان في موضوع الدراسة من حيث أن حجم السكان الكبير للدائرة الانتخابية يمنحهم زيادة للمشاركة في عملية التصويت كما يشجع حجم السكان الكبير على زيادة حدة التنافس في ما بين القوائم الانتخابية لكسب أعلى الأصوات كذلك فإن عدد المراكز الانتخابية في كل دائرة انتخابية يتحدد من خلال حجم السكان.

ففي منطقة الدراسة بلغ عدد سكان محافظة ديالى بحسب تقديرات عام ٢٠٢١ (١٧٦٨٩٢٠) نسمة يشكلون نسبة (٤,٣%) من سكان العراق البالغ (٤١١٩٠٦٥٨) نسمة وبلغت الكثافة السكانية للمحافظة ١٠٠ نسمة /كم^{٢} [٤] ، وتبعاً لحجم السكان فأن محافظة ديالى كان لها ١٤ مقعداً نيابياً تصل بهم المحافظة إلى السلطة التشريعية في الدولة.

---

[١] صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، ط٤، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٩،ص٢٣.

[٢] جاسم محمد علي، الجغرافية الانتخابية لمجالس المحافظات، دراسة في الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة السليمانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١١، ص٤٨.

[٣] امين محمود عبدالله، اصول الجغرافية السياسية، ط٢، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٨٤، ص٥٤.

[٤] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، شعبة تخطيط ديالى، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

ثانياً: تركيب السكان

يعد تركيب السكان مظهراً من المظاهر الديموغرافية، ذلك لأنه نتاج مجموعة من العوامل التي يتأثر بها وتؤثر فيه [١]،ويشير هذا المفهوم إلى جميع الحقائق المتعلقة بالسكان والتي يمكن قياسها وكذلك تقسيمها إلى خصائص معينة لا سيما تلك الخصائص التي يمكن الحصول على معلومات وبيانات عنها من الإحصاءات الحيوية[٢]، ويقصد به توزيع السكان حسب النوع (الجنس) وكذلك الفئة العمرية ولهذا التركيب اثر مهم في رسم السياسات المستقبلية للدولة حيث يساعد على وصف وتحليل الظواهر الديموغرافية المختلفة و التخطيط لكثافة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ذلك بمعرفة إعداد الذكور والإناث و إعداد الذين من هم في سن التعليم و إعداد القادرين على العمل ولهذا فإنه دراسة التركيب السكاني تحتل موقعا مهماً في مختلف الدراسات السكانية فالتغيرات التي تحصل في تركيب السكان في فترة زمنية معينة ستؤدي إلى تغيرات أخرى في بعض المجالات لا سيما الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية[٣]، وتصنف هذه إلى فئات عمرية حسب أعمار كل فئة ويصور هذا بشكل هرم سكاني اذ تكون قاعدة الهرم تمثل فئات صغار السن اما وسط الهرم فيمثل الفئات الشابة بينما قمة الهرم تمثل كبار السن[٤]، يتضح من الجدول (٣) والشكل (١) الهرم السكاني لمحافظة ديالى لعام ٢٠٢١ ، فمن خلال الجمع بين التركيب النوعي والعمري نتمكن من معرفة حالة السكان في محافظة ديالى حسب فئاتهم العمرية ومن ثُم تحديد حجم الفئة العمرية المشاركة بالانتخابات.

---

[١] **فتحي محمد ابو عيانة، جغرافية السكان، دار النهضة العربية،١٩٧٨، ص٣٨١.**

[٢] **مرتضى مظفر الكعبي، محاضرات في جغرافية السكان، جامعة البصرة، كلية البنات، ص٦٤، منشورة على الموقع التالي www.merefa2000.com**

[٣] **حسين علي فهد الوائلي، رسل محمد كاظم الجبوري، خصائص السكان والسياسة السكانية، المملكة العربية السعودية، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد ٢٣، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص١١٩.**

[٤] **عبد المنعم عبدالوهاب، صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٨٣.**

جدول (٣) تقديرات سكان محافظة ديالى حسب الفئات العمرية والنوعية لعام ٢٠٢١

الفئة العمرية	٢٠٢١	
	ذكور	اناث
٤-٠	١٣٣٨٢٣	١٢٣٣١٣
٩-٥	١١٩٢٧٤	١١١٦٩٢
١٤-١٠	١١١٢٧٤	١٠٣٤٣٦
١٩-١٥	١٠١٥٥٤	٨٩٧٢١
٢٤-٢٠	٨٨٦٤٧	٧٨٦٩٥
٢٩-٢٥	٦١٨٠٢	٦٠٦٢٦
٣٤-٣٠	٥٤٨٠٣	٦٠٨٠٨
٣٩-٣٥	٤٩٤٤٩	٥٥٩٢٤
٤٤-٤٠	٤٩٢٧٤	٥٠٦١٦
٤٩-٤٥	٣٧٤٠٧	٣٨٧٤٠
٥٤-٥٠	٢٠٣٨٤	٢٧٣٨٣
٥٩-٥٥	٢٥٣٣٤	٢٧٥٥٥
٦٤-٦٠	١٤٤٨٤	١٧٣٥١
٦٩-٦٥	١١٢٥٠	١١٠٧٣
٧٤-٧٠	٦٨٦٣	٧٥٢٨
٧٩-٧٥	٣٦٥٧	٤٦١١
+٨٠	٤٤٤١	٦٢٧٣
المجموع	**٨٩٣٧٢٠**	**٨٧٥٣٤٥**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية تخطيط محافظة ديالى (بيانات غير منشورة) ،٢٠٢١.

الشكل (١) الهرم السكاني لمحافظة ديالى لعام ٢٠٢١

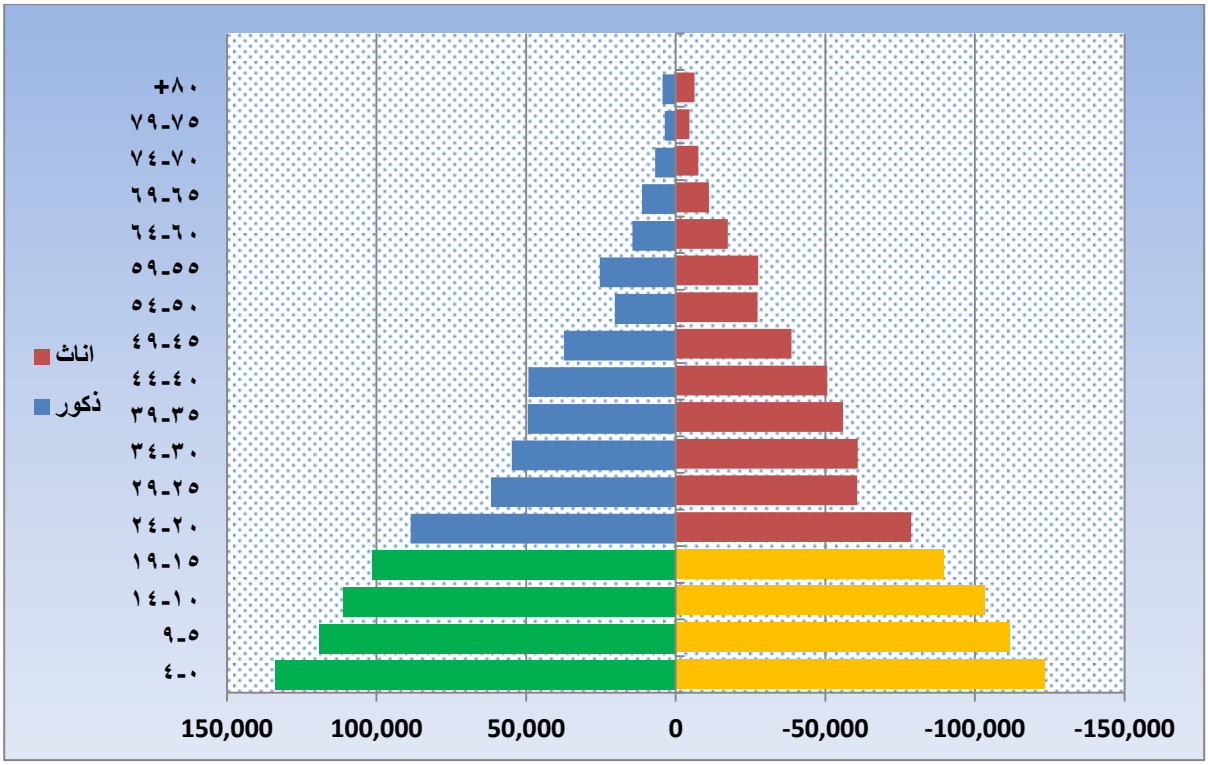

- الاناث الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات. – الاناث الذين لا يحق لهم المشاركة بالانتخابات.
- الذكور الذين يحق لهم المشاركة بالانتخابات. – الذكور الذين لا يحق لهم المشاركة في الانتخابات

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣).

من جدول (٣) نلاحظ أن هرم السكان لمحافظة ديالى وطبقاً لإسقاطات السكان لعام ٢٠٢١ يظهر أن قاعدة الهرم متسعة وتضم السكان الذين هم دون سن الانتخاب ونسبتهم ٤٦% ، بينما الفئة الوسطى والاخيرة من الهرم تمثل الذين هم من في السن القانوني للانتخاب والذين بلغت نسبتهم ٥٣% وهذا له أثر ايجابي في ارتفاع نسبة عدد السكان الذين يحق لهم التصويت في العملية الانتخابية.

ونظرا لأهمية كل من التركيب العمري والنوعي يرى الباحث أنه من الضروري تسليط الضوء عليهما لما لهما من أثر وفعالية في النشاط الانتخابي.

١- **التركيب العمري:** التركيب العمري ويقصد به توزيع السكان ذكوراً وإناثا حسب فئات العمر وهذا التوزيع قد يكون بحسب الفئات العمرية الاحادية او الخمسية أو العشرية وفقا لما هو متوفر من بيانات لا سيما السكان [١]، ويعد التركيب العمري من أهم الخصائص الديموغرافية التي تشير إلى قوة السكان الإنتاجية و اتجاهات نموهم وقدراتهم الحيوية[٢]، فالتركيب العمري يمكننا من الموازنة بين الإمكانات المتوفرة في الدولة والاحتياجات التي لديها خلال مدة زمنية في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[٣]، من خلال طبيعة التركيب العمري للسكان نستطيع الوصول إلى معرفة الفئات التي يحق لها المشاركة في الانتخابات ومعرفة من هم دون سن المشاركة في التصويت **ويمكن تقسيمهم إلى فئتين هما:**

أ- **الفئة الأولى:** هي التي لا يحق لها المشاركة في العملية الانتخابية من الذين هم دون السن القانوني للانتخاب (١٨ عام).

ب- **الفئة الثانية:** تمثل السكان الذين يحق لهم المشاركة في عملية التصويت في يوم الانتخاب وهم من في سن(١٨ فأكثر)، فالدستور الانتخابي قد حدد السن القانوني للمشاركة القانونية (١٨ عام فاكثر) هذا وقد يختلف السن القانوني للمشاركة الانتخابية بين دول العالم فقد حددت المملكة المتحدة سن الانتخاب بـ (٢١ عاماً)، والاردن (١٩عاماً) الا ان اغلبها هو سن (١٨) وهو ما معمول به في العراق ومصر والولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول الاخرى[٤].

---

[١] عادل اسماعيل رضا، نمو السكان في منطقة الفرات الاوسط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٣٦.

[٢] دعاء عبود محي الغزالي، تحليل جغرافي لخصائص السكان النشطين اقتصادياً في محافظة بابل للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٦، دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٩، ص٣٤-٣٥.

[٣] عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ٢٠٠٢، ص٧٤٠.

[٤] احمد نصير عبد الزهرة رمضان، مصدر سابق، ص٦٤-٦٥.

جدول (٤) التركيب العمري لسكان محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

الفئة العمرية	الحالة	عدد الذكور	النسبة %	عدد الاناث	النسبة %	المجموع	النسبة%
٠-١٧سنة	لا يحق لهم المشاركة	٤٢٥٤٣٦	%٤٧,٦	٣٩٤١٠١	%٤٥	٨١٩٥٣٧	%٤٦,٣٢
١٨سنة فاكثر	يحق لهم المشاركة	٤٦٨١٣٩	%٥٢,٤	٤٨١٢٤٤	%٥٤	٩٤٩٣٨٣	%٥٣,٦٧
الاجمالي		٨٩٣٥٧٥	%١٠٠	٨٧٥٣٤٥	%١٠٠	١٧٦٨٩٢٠	%١٠٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية تخطيط محافظة ديالى (بيانات غير منشورة) ٢٠٢١.

الشكل (٢) توضيح نسبة المشاركين والغير مشاركين في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

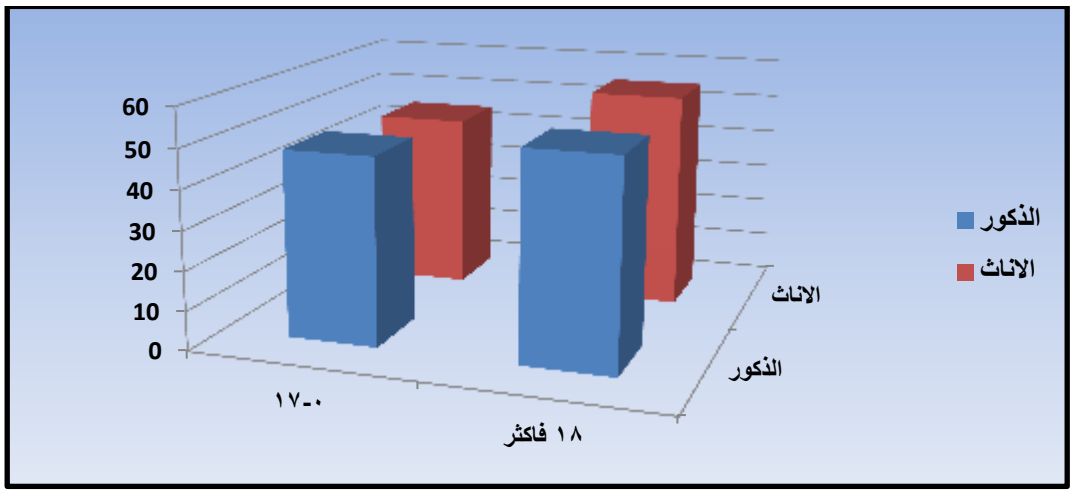

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٤)

يرى الباحث أن معرفة عدد الناخبين في منطقة الدراسة ونوعها يتحدد من خلال معرفة التركيب العمري والنوعي لسكان المحافظة وهذا من الأولويات التي تقع على عاتق الدولة معرفتها كذلك تكون من اهتمامات الأحزاب السياسية التي تحتاج إلى معرفة كل من حجم ونوع مناصريها وتوزيعهم المكاني بين الدوائر الانتخابية المختلفة.

ونستطيع أن نصنف سكان محافظة ديالى في عام ٢٠٢١ حسب الفئات العمرية إلى فئتين هما:

الفئة الأولى: هي الفئة التي لا يحق لها المشاركة في العملية الانتخابية وهي تضم الفئات من (١-١٧) وعلى الرغم من أن هذه الفئة تكون غير فاعلة وسلبية وعديمة النشاط في عملية التصويت التي تجري فيه الانتخابات الا أنها تعد قاعدة أساسية تدفع بطاقات شبابية جديدة للفئات العمرية التي سوف تشارك في العملية الانتخابية القادمة ونلاحظ من الجدول (٤) أن عدد السكان في منطقة الدراسة الذين هم دون السن التشريعي للانتخاب قد بلغ (٨١٩,٥٣٧) نسمة يمثل ما نسبته (٤٦,٣٢٪) من مجموع السكان الكلي في محافظة ديالى والبالغ (١٧٦٨٩٢٠) نسمة هذا يعني أن ما يقارب أقل من نصف سكان منطقة الدراسة لا يجوز لهم التصويت لعدم بلوغهم السن التشريعي للانتخاب (١٨) سنة و حيث بلغ عدد الذكور في هذه الفئة(٤٢٥٤٣٦) نسمه بما نسبتهم (٤٧,٦٪) فيما بلغ عدد الإناث (٣٩٤١٠١) نسمه بما نسبتهم (٤٥٪) فنلاحظ أن نسبة الذكور ونسبة الإناث متقاربة في عدم تجاوزهم السن القانوني المسموح به للتصويت.

الفئة الثانية : هي الفئة التي يسمح لها المشاركة في عملية التصويت الانتخابي (١٨)سنة فاكثر فأنها الفئة الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة في نشاطها بوصفها فئة النشطين اقتصادياً[١]، وتعد هذه الفئة الركيزة الأساسية في الممارسة الانتخابية ويقع على عاتقها رسم صورة المستقبل السياسي للدولة على أنها تمثل كل من الناخبين والممثلين في المجالس النيابية وبالرغم من هذا إلا أن هذا القدر من المسؤولية لا يتوزع بشكل متساوٍ على كافة اعداد هذه الفئة ذلك لأن نسبة المشاركة في التصويت قد ترتفع بارتفاع الفئة النشطة اقتصادياً ثم تعاود بالانخفاض عند سن الشيخوخة فالفئة النشطة هي الفئة التي تقع على عاتقها الممارسة الانتخابية مقارنة بالفئة غير النشطة الفقيرة، التي تمثل الفئة العازفة عن التصويت في أغلب الأحيان، فقد بلغ عدد السكان لهذه الفئة(٩٤٩٣٨٣) نسمة يمثلون ما نسبته (٥٣,٦٧٪) من إجمالي مجموع سكان محافظة ديالى ، منهم (٤٦٨١٣٩) نسمة من الذكور بما نسبته من (٥٢,٤٪)، فيما بلغ عدد الإناث في هذه الفئة (٤٨١٢٤٤) نسمة أي بنسبة (٥٤٪) .

فنلاحظ هنا أن نسبة الذكور متقاربة مع نسبة الإناث من حيث تجاوزهم السن التشريعي، وهذا لا يعني أن نسبة مشاركة الاناث متساوية او قريبة من نسبة الذكور وذلك بسبب طبيعة النظرة السائدة في

---

[١] **نعيم ابراهيم ظاهر، الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، ١٩٩٩، ص٦٨.**

المجتمعات التي تسيطر عليها العادات والتقاليد الاجتماعية التي تفرض بعض القيود على حرية المرأة في العمل السياسي لاسيما في منطقة الدراسة التي يسود فيها الطابع القبلي العشائري.

٢- **التركيب النوعي:** يتطلب دراسة سكان أي دولة أو إقليم في العالم معرفة عدد كل من الذكور والإناث فيه وحجم الاختلاف بينها إذ إن لهذه الاختلافات فيما بينها آثاراً على نوعية المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وعلى قوة العمل ومعدل المواليد والوفيات والزواج وايضاً على التوزيع المهني للسكان[١]، ولدراسة هذا التركيب أهمية كبيرة في أي منطقة ليس فقط كونها أحد مظاهر الدولة ولكن لأثرها على العناصر الديموغرافية الأخرى وما تضيفه من وسائل ضرورية لتحليل المظاهر الإقليمية [٢]، وتحسب نسبة النوع بحساب عدد الذكور لكل مائة من الإناث نحصل عليها عن طريق **(قسمة عدد الذكور على عدد الإناث *١٠٠)** [٣]، وللتركيب النوعي أثر مهم في تحديد صورة التنظيم الاجتماعي في العملية الانتخابية والتي تعتمدها الدول في صياغة نظام الحكم فيها[٤]، لاحظ جدول(٥) وشكل(٣).

جدول(٥) التركيب النوعي لسكان محافظة ديالى حسب البيئة لعام ٢٠٢١

البيئة	عدد الذكور	عدد الاناث	المجموع	النسبة	نسبة النوع
حضر	٤٣٧١٤٠	٤٣٣١٨٦	٨٧٠٣٢٦	% ٤٩,٢٠	١٠٠,٩١
ريف	٤٥٦٤٣٥	٤٤٢١٥٩	٨٩٨٥٩٤	% ٥٠,٧٩	١٠٣,٢٢
الاجمالي	٨٩٣٥٧٥	٨٧٥٣٤٥	١٧٦٨٩٢٠	%١٠٠	١٠٢,٠٨

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، دائرة احصاء ديالى، بيانات غير منشورة، ٢٠٢١.

---

[١] عبد علي الخفاف، جغرافية السكان اسس عامة، ط٢، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، عمان ، الاردن، ٢٠٠٧، ص٢١٧.

[٢] سجى حمزة كامل، الابعاد الجغرافية السياسية لظاهرة البطالة وتأثيرها على الامن الوطني، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠٢١، ص٩٠.

[٣] رنا عبدالصمد حميد مصطفى السامرائي، التباين المكاني لتراكيب السكان في محافظة صلاح الدين للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠٢٠، ص٣٨.

[٤] عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي، مصدر سابق، ص٥٢.

الشكل (٣) نسبة النوع حسب البيئة في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

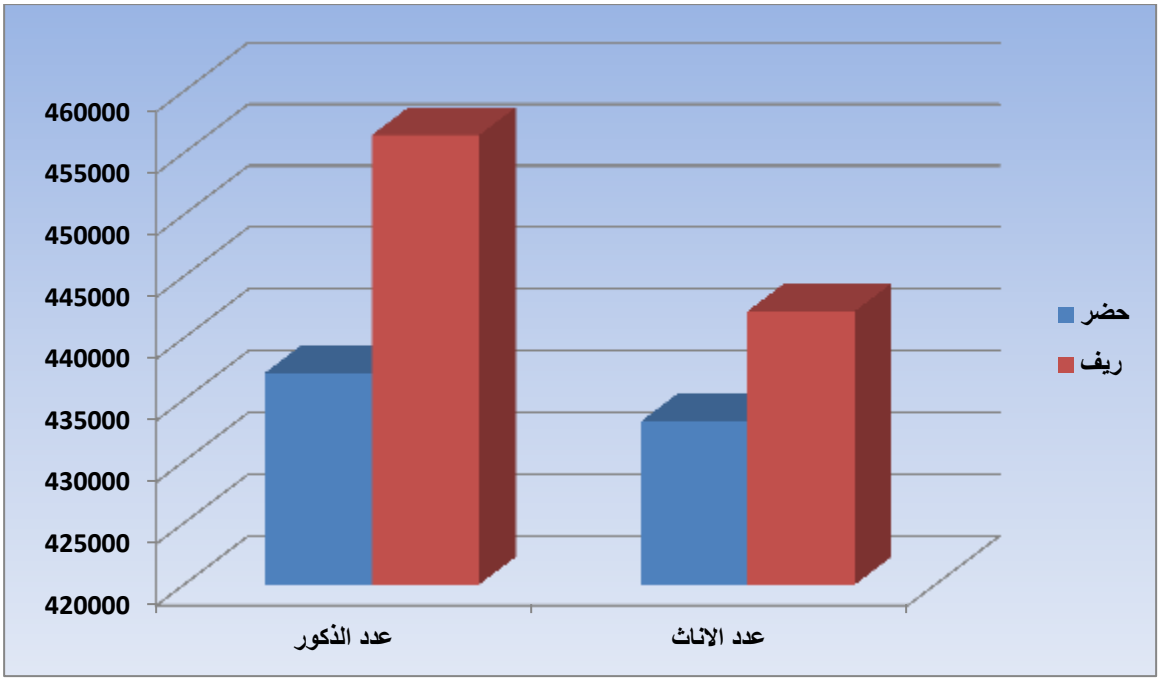

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٥)

ومن الجدول (٥) والشكل (٣) يتضح لنا ان نسبة النوع في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ هي (١٠٢,٠٨ لكل ١٠٠ أنثى) وهذا يدل على أن نسبة الذكور أعلى من الإناث وهذا له دوراً إيجابياً على نسبة المشاركة السياسية للمحافظة، وذلك بسبب طبيعة التقاليد العشائرية والعادات الموجودة في المجتمع والتي قد تفرض بعض القيود على حريات المرأة.

ثالثاً: التركيب الاثنوغرافي

ويعد أحد العوامل المهمة في تقدير قوة الدولة وأهميتها السياسية[١] ، تولي الجغرافيا السياسية اهتماماً كبيراً لتركيب السكان الاثنوغرافي كونها احد الخصائص التي تستند عليها المقومات البشرية للدولة حيث إن اعتبارات عدد السكان وحدها لا تصلح لتقويم الفاعلية السياسية للدولة إذ إن تقدير قيمة السكان يكون وفقاً لمقدار حيويتهم ونسبة العناصر الشابة ومتوسط أعمارهم هذا فضلاً عن التشابه في لغتهم و قوميتهم

[١] نعيم ابراهيم ظاهر، مصدر سابق، ص٦٣.

ووحدة دينهم وسلالتهم العرقية[١]، ويعد التكوين الاثني من أبرز واهم الجوانب ذات العمق الجغرافي اذ يستطيع رسم وتحديد الجماعات الاثنية وتوزيعهم جغرافياً وما يجاورها من جماعات أخرى من السكان ويتم هذا بالاستعانة بمعطيات جغرافية وثقافية وتاريخية وأكثر ما يتم استعمالها هو تحديد هوية جماعة معينة[٢]، ويعد أحد العوامل المهمة في تقدير قوة الدولة وأهميتها السياسية، فالتركيب الاثني يصنف من اهم التراكيب السكانية ذلك لما له من اثار وانعكاسات على مستقبل الدولة السياسي و التي تؤثر في بناء الدولة الداخلي ضعفاً وقوة وأيضا مدى تجانس او تنافر النسيج السكاني للدولة[٣] ، ويعد العراق من احد الدول التي تضم في تركيبها السكاني تنوع اثني كبير لذا يعاني من عدم تحقيق الانسجام ما بين الجماعات الاجتماعية في المجتمع العراقي على الرغم من أن الغالبية العظمى من سكانها هي من المسلمين إضافة إلى الأقليات الأخرى فالمسيح والآيزيدين والصابئة والتركمانية والسريانية الاشورية والارمنية كذلك يمتاز بانه مجتمع متعدد المذاهب في تركيبه الديني[٤] .

وبما أن هناك تنوعاً اثنياً متفاوتاً بين بعض محافظات العراق فإن دراسة التركيب الاثني لمنطقة الدراسة يمكننا من معرفة وفهم طبيعة خصائص المجتمع من ناحية انتمائهم السياسي والايديولوجي لأهميتها الكبيرة ودورها الفعال في رسم الخريطة السياسية للانتخابات.

وسوف نتطرق في ما يأتي إلى كل من التركيب القومي والديني في منطقة الدراسة لأثرهما البالغ على مجريات العملية الانتخابية :

١- **التركيب القومي:** إن الأصل في القومية التي يرتكز عليها بناء الوحدات السياسية هي ترابط الناس من حيث اللغة والاصول والتاريخ المشترك ومن حيث التراث البشري والمفهوم، وإن وحدة اللغة

---

[١] اياد عايد والي البديري، التركيب الاثنولوجي لسكان العراق ، مجلة العلوم القادسية للعلوم الانسانية، المجلد ١٣، العدد١، ٢٠١٠، ص١٤٥.

[٢] عباس فاضل السعدي، التركيب الاثنولوجي لسكان العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٦٨، ٢٠٠٥، ص١٢٢.

[٣] حسين قاسم محمد الياسري، تأثير التركيب الاثني لسكان العراق على الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الخليج العربي، المجلد ٥٠، العدد ١، ٢٠٢٠، ص٣٤٢.

[٤] رشا صالح مهدي، مصدر سابق، ص٥٧.

تؤدي بالضرورة إلى وحدة الفكر كذلك ان الانتماء الى الاصول والتاريخ المشترك يؤدي بالضرورة الى وحدة الأحاسيس والعواطف كما تؤدي وحدة التراث الى وحدة المنطق التي يسعى به ويتشوق إليه الطموح الجماعي للكيان البشري كله في الوحدة السياسية[١]، ولهذا النوع أهمية كبيرة لأثره البالغ في ترابط السكان اذ يعد من أهم الأسس لبناء العلاقات الداخلية في الدولة، وليس هناك دولة تدعي الانسجام بين سكانها لذا فالتباين القومي دون سياسة حكيمة بين القوميات يؤدي إلى مشاكل سياسية محلية أو إقليمية ودولية كما أن الحدود السياسية والإدارية تؤدي إلى توزيعات قومية معينة على اكثر من دولة أو إقليم أداري او قد يكون لها امتداد لمنطقة أخرى فتنشأ بذلك الأقليات القومية[٢]، فشكل التوزيع الجغرافي الحالي للمجموعات الاثنية في العراق جاءت من خلال تأثيرها بعدد من العوامل الجغرافية والتاريخية التي مرت في العراق أدت إلى هجرات بشرية عديدة لأراضيه أثرت في تركيبته السكانية وبما أن العراق يعد سهلاً خصباً مكشوفاً ما بين منطقتين مختلفتين في نوع التضاريس حيث تكون في جهة الشمال جبال وهضاب شبه جرداء بينما تكون في الغرب والجنوب صحاري جافة بالرغم من هذا الاختلاف لكنها متشابهة من حيث قلة الموارد الطبيعية ولهذا أصبح العراق ممر طبيعي لمختلف الأجناس ومن جميع الجهات التي زحفت باتجاهه، كل هذا أدى إلى تنوع أو تعدد عرقي للتركيبة السكانية في العراق و برز التعدد العرقي بصورة واضحة في المناطق الشمالية من العراق اذ تتواجد فيها كافة المجموعات الاثنية والعربية الكردية والتركمانية وبقية من القوميات الاقلية الأخرى[٣].

---

[١] صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية ، منشأة المعارف الاسكندرية، ١٩٩٩، ص ٢٢٤.

[٢] حسين قاسم محمد الياسري، مصدر سابق، ص٣٣٤.

[٣] عباس فاضل السعدي، مصدر سابق، ص ١٠٤.

أما فيما يخص منطقة الدراسة فإنها ضمت تنوع عرقي واضح في تركيبتها السكانية ذلك بسبب احتكاكها مع بعض المجاميع العرقية المتنوعة ، **ولهذا سوف نصنف سكان محافظة ديالى حسب تركيبتها القومية إلى :**

أ- **القومية العربية:** هي عقيدة مستمدة من العرب عائدة اليهم وجامعة لهم مؤلفة بينهم سياسياً وثقافياً الهدف منها تحرير الأمة تحريرً كاملاً من النفوذ الأجنبي بشتى أشكاله المقيتة ومختلف أسمائه وصوره من المظالم المختلفة وذلك من خلال إنشاء كيان عربي سياسي موحد قائم على ركيزة أساسية من سيادة أمه والتقييد بمصلحتها والعدالة القائمة بين أبنائها والمساواة في مجتمعها باعث للعرب في سبيل الرقي هذا هو المعول والمأمول من الحركة القومية العربية التي عاشت وقت ميلادها مخاضات عسيرة[١]، وأن الأساس الذي تقوم عليه القومية العربية يتمثل في عدة عناصر مشتركة كاللغة العربية التي تعد مظهرا رئيساً من مظاهر القومية الواحدة وعنصراً هام فيها وأيضا التاريخ المشترك وقد تم إضافة بعض العناصر الأخرى له مثل الدين المشترك ووحدة العادات والتقاليد وهذا هو ما يميز الشخصية القومية التي تتميز باستقلالها[٢].

فيما يخص منطقة الدراسة نلاحظ سكان المحافظة وحسب تركيبتهم القومية أن العرب هم المجموعة السائدة في المحافظة وتتركز هذه في اغلب اقضية ومناطق المحافظة كما هو في كل من الاقضية التالية (بعقوبة، الخالص، المقدادية وبلد روز وبعض من مناطق قضاء كفري وكل من ناحية السعدية وجلولاء) حيث نلاحظ على هذا التوزيع السائد لهذه القومية سيطرتها على مجريات العملية الانتخابية والنتائج التي أفرزتها في اكتساب الكيانات والاحزاب ذات الطابع العربي على اغلب أصوات المشاركين بنسبة بلغت حوالي (٩٠٪) من اصوات الناخبين وبعدد مقاعد بلغ (١٣) مقعد من اصل (١٤) مقعد نيابي.

---

[١] خديجة مشطة، تأثير الفكر القومي الاوربي على العالم العربي (١٧٨٩-١٩١٦)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد وضياق- المسيلة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، قسم التاريخ، ٢٠١٦، ص٢٥.

[٢] عمار تركي عطية، التنوع الاجتماعي واثره في شكل الدولة الاتحادي (العراق انموذجا)، كلية القانون ، جامعة ذي قار، ص١٦.بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي:www.iasj.net

ويتضح لنا مما تقدم أن الطابع الاثني القومي كان مؤثرا بشكل فعال على سلوك الناخبين في منطقة الدراسة في اختيار ممثليهم تبعاً لانتمائهم القومي.

ب-**القومية الكردية:** يعد الكرد القومية الثانية في العراق وأكراد العراق هم جزء من الشعب الكردي الذي يقطن الأجزاء الشمالية للعراق فالأكراد يشكلون الغالبية السكانية في كل من محافظات أربيل وسليمانية ودهوك وكركوك مع نسبة منهم في محافظات نينوى وايضاً في طوزخورماتو في صلاح الدين ومسألة الاكراد في العراق تعد الأكثر جدلاً و تعقيداً ذلك لأنها نشأت مع بداية المملكة العراقية بعد الحرب العالمية الأولى إذ كان الطابع المسلح غالب على الصراع منذ أوله ولكون العراق دولة ذات نسيج عرقي وديني وطائفي مختلط ومعقد فالأكراد العراقيين في أغلب الأحيان قد وصفوا بأنهم اصحاب نزعات انفصالية و أنهم لم يشعروا بالانتماء إلى العراق بحدوده الحالية[١] ، ويرجع العديد من المؤرخين أن جذور الكرد إلى العرق الاري ومنهم احفاد الشعوب التي سكنت جبال زاكروس وطوروس والمناطق المحاذية[٢]، اما توزيعهم في منطقة الدراسة فيتركز في كل من قضاء خانقين وقرة تبه وجبارة من قضاء (كفري).

ولهذا نجد أن الأحزاب الكردية قد حصلت على أعلى الأصوات في الدائرة الرابعة، إذ فازت بمقعد واحد من أصل أربعة عشر مقعداً في منطقة الدراسة، لكن ما حدث في هذه الانتخابات من تقسيم الدوائر الانتخابية قد انعكس سلباً على ناخبين هذه القومية فتقسيم الدوائر جعل لكل ناخب يصوت حصراً في دائرته بغض النظر عن انتمائه القومي ، فالمواطن الكردي الذي يسكن في خانقين لا يحق له إعطاء صوته للمرشح في القائمة الكردية في غير دائرته وهذا ما نراه من خلال نتائج الانتخابات بحصول المكون الكردي على مقعد برلماني واحد فقط في المحافظة من اصل (١٤ مقعد) وكذلك سبب عزوف عن المشاركة في التصويت او توزيع أصواتهم بين بقية القوائم الشيعية او السنية الأخرى.

---

[١] عمار تركي عطية، مصدر سابق، ص ٨.

[٢] خالد عقلان، الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية (ملفات اقليمية)، ٢٠١٧، ص٢.

ت-**القومية التركمانية:** يرجع المواطنون التركمان إلى أصول أناضولية من وسط آسيا[١]، فتركمان العراق يعودون بأصولهم إلى القبائل التركية والتي تمثل واحدة من السلالات الرئيسة الاساسية في العصر المغولي ويمثل ذلك العرق في تركمان العراق وقد ظن التركمان بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ ان مطالبهم سترى النور وسوف تتحقق إلا أن شيئاً من هذا لم يذكر وخابت احلام التركمانيين حتى أن القانون الانتخابي في العراق لم يتطرق إلى كل ما يريده التركمان من حقوق مثل الاكراد، وقد تم تهميشهم من مجلس الحكم الانتقالي[٢] ، ويمثل تركمان العراق جزءاً من تركمان المسلمين الذين يسكنون الآن في تركمانستان والمناطق المجاورة في آسيا الوسطى وسوريا كما هو الحال لمواطنيهم من العرب والأكراد فالتركمان ينقسمون فيما بينهم على اساس مذهبي أو طائفي فبعض الذين يعيشون في تلعفر وطوزخورماتو وداقوق وقرة تبه هم من الشيعة حيث أن الغالبية الذين يقطنون في كركوك والتون كوبري وكفري هم من السنة[٣]، اما تواجدهم في منطقة الدراسة فإنهم يعيشون في كل من قضاء خانقين و كفري و المقدادية وأيضا في مناطق السعدية ومندلي بأعداد قليلة جدا تكاد أن تكون هذه الأقلية معدومة [٤]، ولهذا لم نجد لها أي تمثيل في المحافظة من خلال نتائج الانتخابات.

ويرى الباحث ان طبيعة التركيب القومي لسكان منطقة الدراسة هو تكوين ولائي للقومية فالمواطن العربي محتفظ بشخصيته وولائه لعربيته وكذلك الكردي لا يزال يحتفظ بثقافته وولائه لقوميته وهكذا التركماني بعيدا عن مبدأ الولاء للوطن أو الدولة الأم وهذا ما يظهر غالباً في نتائج الانتخابات.

---

[١] علي ظاهر الحمود، تركمان العراق (قلق الهوية والاندماج) –دراسة تحليلية، مؤسسة فريدريش ايبرد، مكتبة الاردن، عمان، ٢٠٢١، ص ٣.

[٢] زينب ناجي جبر الخفاجي، انماط التركيب السكاني في العراق واثرها على قوة الدولة (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٤، ص ١٢٣.

[٣] فايز عبدالله العساف، الاقليات واثرها في استقرار الدولة القومية (اكراد العراق انموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠، ص٣٣.

[٤] سعدون شلال ظاهر، دور السكان في الوزن السياسي للعراق، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص٢١٠.

٢- التركيب الديني

للدين أثر مهم فيما يتعلق بهوية الجماعة الاثنية، ذلك أنه يستخدم كأداة للتعبئة والتحشيد لصالح او ضد النظام السياسي القائم وبشكل عام فإن مطالب الجماعات السائدة أو المسيطرة غالبا ما تتركز حول المطالبة باعتبار واعتماد ديانتها الدين الرسمي للبلاد مع التفاوت بين الجماعات فيما يتعلق بمدى الاعتراف بالمذاهب والديانات الأخرى، اما الجماعات الاثنية الخاضعة فإنها في أغلب الأحيان تلجأ إلى المطالبة بفصل الدين عن الدولة والمساواة بين كافة الديانات والمذاهب و بصفة عامة تعد قضية العلاقة ما بين المطالب الاثنية والدينية والنظام السياسي واحدة من أعقد القضايا التي يمكن أن يواجهها النظام السياسي[١] ، وعلى الرغم من أن الأديان بدأت تفقد اهميتها في العصر الحديث كعامل يؤثر في الجغرافية السياسية للدول وذلك بسبب توجهات العلمانية وأيضا حلول العوامل الاقتصادية والسياسية محل الأديان بصفتها عوامل مؤثرة في جغرافية الدولة السياسية على الرغم من كل هذا لا تزال المشاعر الدينية لها أثر مهم في بعض من الدول ذات المجتمعات الدينية المحافظة[٢] ، و أن تعدد الأديان والمذاهب هي حالة تميز بها المجتمع العراقي ولكن في السابق كانت حالة فيها الكثير من التعايش السلمي لأن لها إطاراً مبدئياً عاماً جعل من الخصوصيات روافد للتقوية وللحياة اجتماعياً وسياسياً وايضاً في الميادين الاخرى[٣].

وبعد عام ٢٠٠٣ تبنت السياسية الرسمية أنموذجاً جديداً اقر بالاستقلالية الذاتية للمؤسسات الدينية و جعل العمل بشكل مستقل في الشأن العام ، وتمثلت الخطوة الاولى في تطبيق هذا النموذج في القرار الذي اتخذه في آب /اغسطس عام

---

[١] محمد الامين بن عودة، اثر التعددية الاثنية في تحديد طبيعة الحكم الاداري (دراسة حالة جنوب السودان)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خضير/ بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،٢٠١٨، ص ٣٢.

[٢] نافع القصاب واخرون، الجغرافية السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص٨١.

[٣] سمير عبد الرسول العبيدي، المسيحيون العراقيون (انموذجاً للانتماء الوطني)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مقالة منشورة في ٢٠٢١ على الموقع الالكتروني التالي: www.uomustansiryah.iq

٢٠٠٣ مجلس الحكم الانتقالي (الذي شكلته سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة لإشراك اعضاء الفصائل السياسية العراقية في عملية صنع القرارات) والذي قضى بإلغاء وزارة الاوقاف والشؤون الدينية وقد نص القرار الذي شجعته الاحزاب الاسلامية الشيعية بالتنسيق مع الحزب الاسلامي السني من أجل استبدال الوزارة بدواوين وقفية لكل طائفة دينية وتولد عن هذا الاجراء ديوان الوقف الشيعي وديوان الوقف السني وديوان اوقاف الديانات المسيحية والايزيدية والصابئة المندائية، حيث كان الهدف هو انهاء سيطرة الدولة على المجال الديني ومنح حرية اكبر للأديان والمذاهب المتعددة في العراق لتعبيرها عن معتقداتها وهويتها ضمن اطار سياسي جديد ساهم في ترسيخ التعددية وتمثيل المجموعات الاثنية الدينية ، إلا أن هذا التحول في مضمار الاوقاف الاسلامية قد ولد صراعات جديدة حول الهوية الطائفية للمواقع الاسلامية واختصاص مؤسسات الاوقاف الجديدة وهذا ادى الى تسارع وتيرة تطبيق للمجال الديني وكذلك التنافس بين الافرقاء الدينين كما في داخل الطائفة الواحدة على المكانة والعائدات الاقتصادية[١].

أما ما يخص منطقة الدراسة فإن الغالبية من سكانها هم من المسلمين ماعدا بعض من الاقليات الدينية الاخرى ويظهر لنا الجدول (٦) التركيب الديني لسكان محافظة ديالى لعام ٢٠٠٧ والذي يعد آخر احصائية سكانية للديانات العراقية.

[١] حارث حسين ، دراسة السلطة الدينية وسياسة الاوقاف الاسلامية في العراق (سلسلة دراسات حول الاسلام السياسي)، مركز مالكوم كير كارد ميلي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي للشرق الاوسط ، ٢٠١٩، ص٢.

جدول (٦) التركيب الديني لسكان محافظة ديالى لعام ٢٠٠٧

الدين	النسبة (%)
المسلمون	٩٩,١٨
المسيحوين	٠,١٣
الصابئة	٠,٠٧
الايزيدية	٠,٠٢
ديانات اخرى	٠,٦
الاجمالي	%١٠٠

المصدر: بالاعتماد على اياد عايد والي البديري، التركيب الاثوغرافي لسكان العراق وتحليل اثره في بناء الدولة واستقرارها، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد ١٣،العدد١، ٢٠١٠، ص١٥٢.

من خلال الجدول(٦) حيث شكل المسلمين نسبة (٩٩,٧٢%)من سكان المحافظة ، أن التقسيم الاصح لسكان منطقة الدراسة من حيث الديانة (مسلمون ، مسيح، صابئة، الايزيدية، ديانات اخرى) وليس التقسيم الذي جاء به (بول بريمر) الحاكم المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الذي قسم مجتمع سكان العراق على أساس طائفي وقومي (شيعة، سنة واكراد) اذ أن هذا التقسيم انعكس أثره على الخريطة المكونات للمجتمع العراقي التي أصبحت محكومة بمبدأ الاستقطاب الديني والقومي الطائفي.

والطائفتان (الشيعة والسنة) الإسلاميتان هما الطائفتان الاساسيتان في المحافظة حيث لا توجد تقديرات دقيقة بحجم كل طائفة ذلك أن جميع الوحدات الإدارية للمحافظة تشتمل على الاندماج والتصاهر الطائفي للدين الإسلامي لذا لا يمكن تعيين ناحية او قضاء معين لا يشتمل على اتباع الطائفتين الإسلاميتين لا سيما أننا نجد التنوع الطائفي يتواجد في داخل العشيرة الواحدة والكثير من العشائر في منطقة الدراسة يتبع بعض أبناءها المذهب السني والبعض الاخر المذهب الشيعي وحتى اننا نجد التنوع الطائفي موجود في بعض الاحيان في الأسرة الواحدة هذا وأن دل على شيء فإنه يدل على مدى تماسك واندماج لهذه الطوائف مع بعضها في محافظة ديالى ، ولكن الأحزاب السياسية التي جاءت بعد عام ٢٠٠٣ لم تبقى على هذا التماسك والانسجام من حيث استغلالها لهذا التنوع الطائفي من أجل مصالحهم الحزبية السياسية ولهذا فإن التقسيم الطائفي الديني انعكس أثره على سلوك الناخبين حيث كان تصويت

الناخب على اعتبار العامل الديني إذ إن الناخب السني اتجه للتصويت لصالح القوائم السنية بينما اتجه الناخب الشيعي في تصويته للقوائم الشيعية حيث تفاوتت النسبة بينهما وذلك بحصول القوائم السنية على اعلى المقاعد بنسبة (٩) مقاعد مقابل (٣) مقاعد للقوائم الشيعية من أصل (١٤) مقعداً.

أما الديانة المسيحية فهي في أصلها رسالة كتابية أرسل بها نبي الله عيسى بن مريم (عليه السلام) الى بني إسرائيل وذلك من أجل تصحيح الانحراف الديني الذي وقع في الرسالات التوحيدية والتي جاء بها أنبياء بني إسرائيل ورسلهم اجمعين[١].

أما في العراق فقد تعرض المسيحيين لبعض انواع العنف الكبرى التي استهدفت التفجيرات منها كنائسهم في الموصل وبغداد والحق بها الكثير من الضرر وهذه الأعمال دفعتهم للهجرة خارج العراق، ونظراً للظروف التي عاشها المسيحيون في العراق فأنهم لم ينصهروا انصهاراً كاملاً في النسيج العراقي أي بمعنى أنه لم يتحقق او يتوفر لهم الانسجام التام في المجتمع العراقي[٢].

ومن خلال الجدول (٦) نلاحظ أن نسبة المسيح من سكان المحافظة هي (٠,١٣٪) وهي نسبة ضعيفة لا يمكنها التأثير على مجريات العملية الانتخابية ونتائجها.

---

[١] عز الدين جمعة، محاضرات في مقياس الفكر الديني المسيحي، جامعة اكلي اولجاج، البويرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية (الشريعة- مقارنة الاديان)، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٤.

[٢] رضا محمد السيد سليم، الجغرافية السياسية للعراق (دراسة للمحددات المكانية لوظائف الدولة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٨، ص٢٠٢.

المبحث الثالث

التحليل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للعوامل المؤثرة في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

أولاً: التنشئة الاجتماعية

هي نشاط إنساني هادف فهي عملية تعلم وتعليم وتربية ونمو ونضج مبنية على التفاعل الاجتماعي الإيجابي و تهدف إلى اكتساب الفرد سواء كان طفلاً أو مراهقاً او شيخاً سلوكاً وقيم و اتجاهات معينة مناسبة لأدواره الاجتماعية لتمكنه من مسايرة الجماعة والتوافق معها تعطيها الطابع الثقافي الاجتماعي وتيسر له سبل الاندماج في إطار الحياة الاجتماعية، فالتنشئة الاجتماعية ما هي الا تدريب الأشخاص على أدوارهم المستقبلية ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع وتكسبهم القيم والعادات والعرف السائد في المجتمع من أجل تحقيق التوافق بين الأفراد والقوانين والمعايير الاجتماعية وبالتالي تؤدي إلى خلق نوع من التماسك والترابط في المجتمع[١]، فمفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية يكمن بتعرف الفرد على النظام السياسي الذي يقرر إدراكه للسياسة او الظاهرة السياسية فكان الاهتمام به منذ بدايات الحضارة حيث أكد فلاسفة السياسة منذ زمن طويل على التنشئة الاجتماعية السياسية ذلك لأهميتها فقد كان اهتمامهم مستمر على مر الأزمان بمشاكل التربية السياسية حيث تنطوي على دراسته الوسط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي داخل المجتمع وكيفية تأثير ذلك على الفرد ومواقفه وقيمه السياسية ولهذا تعد التنشئة الاجتماعية السياسية أهم الروابط بين الأنظمة الاجتماعية والسياسية إلا أن هذه الروابط قد تختلف من نظام إلى آخر ومن ظاهرة سياسية إلى أخرى، لذلك تعد التنشئة الاجتماعية مهمة كونها تدفع بالأشخاص للانخراط بمستويات متفاوتة في النظام السياسي القائم والمشاركة السياسية[٢]، فالتنشئة الاجتماعية في أي

---

[١] علي عبدالعزيز الياسري، التنشئة الاجتماعية السياسية (مفهومها وجذورها)، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٠، ٢٠٠٩، ص ١٤٨-١٤٩.

[٢] صلاح عبدالهادي، التنشئة الاجتماعية السياسية، مجلة كلية التربية، المركز الوطني للتخطيط المشترك، العدد ٦، ص١-٢.

مجتمع تعد مطلباً مهماً من متطلبات التحول الديمقراطي وذلك بأن حضور الديمقراطية وتضافر مقوماتها أمر يتوقف على مدى تأصل القيم الديمقراطية في افكار أفرادها اي ان الحياة الديمقراطية لا يمكن لها النضج و الاستقرار ما لم تأخذ مسارها الطبيعي من ثقافة المجتمع[١]، فالعملية الانتخابية باعتبارها نشاطاً بشرياً فإنها تتأثر بعوامل اجتماعية حيث بينت معظم الدراسات بأن جغرافية التصويت هي ذات طابع اجتماعي أي أنها تتأثر بالأحوال والظروف الاجتماعية في المكان، مثل المدرسة ومكان العمل والانتماءات القبلية أو العشائرية والحزبية والصداقات واثر الأسرة وظروف البيئة المحلية[٢]، وبما أن الولاء القبلي او العشائري يعتبر من اهم المؤثرات الاجتماعية التي تحكم افراد المجتمع و يمتثلون لها لهذا نجدها طاغية في كثير من سلوكياتهم ومنها (السلوك الانتخابي)، وفي نطاق الولاء القبلي او العشائري يلاحظ المتأمل للعملية السياسية مدى تلاحم وبعض الاحيان مدى تصادم كل ما هو تقليدي مع ما هو جديد أو حديث فالانتخابات على سبيل المثال وعلى المستوى المحلي بوجه الخصوص تصطدم ببيئات ذهنية قبلية عشائرية و سلوكيات تمليها الانتماءات العشائرية حيث لا يمكن لأفراد العشيرة او قبيلة ما أن يتنصلوا عن عشيرتهم وعاداتهم التقليدية ليمارسوا الديمقراطية على وجهها الحديث خاصة عندما تكون فكرة انتمائهم العشائري مسيطرة وراسخة جذورها في أذهانهم أو عندما يكونون خاضعين بشكل واضح للمتحزبين (الاحزاب، القادة المرشحين، رؤساء القبائل او العشائر) لهذا نجد أن الخطاب التقليدي المبني على العشائرية أو القبلية هو الذي قد يحدد سلوك الناخبين فطبيعة المجتمع هذه ترتكز على علاقات القرابة والجاه والمحسوبية وكلها ظواهر تعيق نمو ثقافة سياسية عصرية كذلك تمنع ظهور نخب سياسية وفكرية متمرنة على العملية السياسية المؤسساتية التي تكون خاضعة لضوابط موضوعية تحددها المصلحة العامة للمجتمع والدولة وليس وفق مصالح فئوية فردية معينة[٣]، و في العملية السياسية نجد أن قوة التنظيمات الأرثية (العشيرة) قد تفوقت على حساب الأحزاب بتوفير الحشد والتعبئة العامة في عملية الانتخاب فالعشيرة استطاعت ان تثبت قدرتها على تقديم مرشحيها وحشد الاصوات و تجهيز كافة المتطلبات

---

[١] هالة كريم تركي، سعد محمد البكري، التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢، بحث منشور على الموقع التالي: www.nahrain univ.edu.iq

[٢] محمد محمود ابراهيم الديب، مصدر سابق، ص٦٨.

[٣] لجيب بليا، عبدالله بالغيث، محددات السلوك الانتخابي في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد١١، ٢٠١٨، ص٤٤٨.

لإنجاحهم ونجد أن الأكثر من هذا أن العشيرة أو القبيلة تمكنت بسهولة من التكييف مع السلطة السياسية فاستطاعت أن تطور الية مؤسسية (الرابطة او الديوان) لتتمكن من خلالها الضغط باتجاه تحقيق اهداف أفرادها[1]، فالتنظيمات العشائرية او القبلية تعتبر تنظيمات سابقة في وجودها على وجود الدولة ذلك لأنها بالأساس قائمة على الروابط القرابة وفي التحول الديمقراطي باتت تنظيماً لا يتناسب وجودها مع النظام السياسي الحديث فتمثل القبيلة او العشيرة مجتمعاً محلياً يسوده مجموعة من العواطف الاولية ويعطي لعامل القرابة اولويته على غيره من العوامل، ونلاحظ في منطقة الدراسة ان الطابع العشائري القبلي له دور كبير في توجهات الناخبين فالاعتماد على العشيرة في الانتخابات البرلمانية الاخيرة قد لجأت إليه أغلب الأحزاب والمرشحين طمعاً منهم في الحصول على دعم العشيرة كما أن اغلب المرشحين كانوا بناءً على رغبة العشيرة، و كذلك نجد أن بعض الأحزاب السياسية التي تمتلك نفوذ ومال سواء كان مالاً سياسياً او شخصي نجدها هي الأخرى لجأت إلى المناطق العشائرية الريفية من أجل حصولهم على دعم احد العشائر، وهذا ما نلاحظه في منطقة الدراسة وخاصة في الدائرة الثانية التي كان فيها لعشيرة بني تميم دوراً حاسماً وواضحاً في اكتساح الاصوات بحصولهم على مقعدين فيها من أصل ثلاثة مقاعد، أما الدائرتين الثالثة والرابعة فنجد لعشيرة الجبور حضور مميز بحصولهم على مقعد في كل من الدائرتين، كما ونجد لعشيرة الكرويين في الدائرة الرابعة في ناحية جلولاء والسعدية تأثير مهم وواضح في حصول مرشحيهم على مقعد من اصل ثلاثة مقاعد وبعدد اصوات بلغ (١٦٩٨٠) ، كذلك نجد لبقية العشائر والقبائل الاخرى دور مماثل في حصول مرشحيهم على عدد كبير من الاصوات إلا أنهم لم يظفروا باي مقعد ذلك بسبب طبيعة النظام القانوني للانتخابات الذي ينص على كوتا النساء اي تحديد مقعد ثابت لامرأة واحدة من بين الفائزين في كل دائرة انتخابية حتى وإن كان هناك مرشح يمتلك اصوات اكثر منها وهذا ما نلاحظه في الدائرة الانتخابية الثانية بفوز امرأة بمقعد برلماني بحصولها على عدد اصوت (٧٢٦٥) صوتاً على الرغم من حصول مرشحين عشيرة عتبة على عدد اصوات اعلى لاحد مرشحيها بلغ (١٠٨٢٢) والمرشح الثاني بعدد اصوات بلغ (٩١٢٠) صوتاً، وهذا يوضح لنا مدى التزام هذه القبائل والعشائر بدعمها لمرشحيها ولهذا نجد اغلب ممثلين محافظة ديالى في مجلس النواب ذات نمط عشائري ريفي والنمط العشائري يكون

---

[1] اسماعيل محمد عبد الزيود واخرون، العشيرة والانتخابات النيابية في الاردن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الاردنية، الاردن، ٢٠٠٠، ص١٢٥.

في حضوره في الريف اكثر من المدينة أي أن السلوك الانتخابي المتأثر بالعشيرة يختفي في المجتمع الحضري.

ثانياً: التنشئة السياسية

إن التنشئة السياسية تعمل على جعل المواطنين مؤهلين للمشاركة في الحياة السياسية في دولتهم بمسؤولية ووعي، فالتنشئة السياسية تجعل المواطن مؤهل لكي يمارس حرياته و حقوقه السياسية بعد أن يعي ماهية تلك الحريات والحقوق فيشعر المواطنين الذين تلقوا برامج التنشئة السياسية على ضرورة تحمل المسؤولية وهو ما يدفع بهم الى إداء ما عليهم من واجبات والاهتمام بالسياسة بوصفها جزءاً من المواطنة وبالتالي شيئاً فشيئاً ومع مرور الوقت وتكرار العمليات أو الممارسات الديمقراطية (الانتخابية) يبدأ كل مواطن يشعر بالضرورة للقيام بدوره في بناء الديمقراطية فالمواطن العادي (الناخب) يشعر بضرورة المساهمة في الانتخابات و انتخاب من ينوب عنه بالسلطة التشريعية (المجالس النيابية) فيتم اختياره لذلك النائب على وفق الكفاءة والنزاهة[١]، فالتنشئة السياسية تعد شرطاً لازماً لنشأة الفرد داخل المجتمع السياسي ونتيجة لذلك فإن خبرات التنشئة السياسية التي يكتسبها المواطن هي التي تحدد تصرفاته السلوكية في خضم الحياة السياسية مثل المشاركة السياسية او عدم الاهتمام بالسياسة أو التأييد لنظام سياسي معين أو رفضه، او الشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسي أو التخلي عنه[٢]، وتكمن أهمية التنشئة السياسية في مساعدتها للأفراد للمشاركة السياسية والتي تعد ضرورية في المجتمعات النامية بشكل خاص حيث طالت حجم مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وفي عملية صنع القرار السياسي بصورة عامة و اقتصار هذه المشاركة في أغلب الأحوال على الممارسات الانتخابية وبنسب متدنية فضلاً عن مواقف التأييد للطبقة الحاكمة والذي يكون فيه هدر كبير للطاقات و القدرات الشعبية و التي لها فائدة في ترشيد صنع القرار السياسي، اوقد تكون مساعدة في تأكيد ومساندة الاجراءات السياسية المنفذة له [٣]، وتتنوع وسائل التنشئة

---

[١] طه حميد حسن العنبكي، التنشئة السياسية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٨-٣٩،ص٣٢٣.

[٢] محمود حسن اسماعيل، التنشئة السياسية (دراسة في دور اخبار التلفزيون)، ط١، دار النشر للجامعات –مصر، ١٩٩٧، ص٢٣.

[٣] محمود حسن اسماعيل، مصدر سابق، ص٢٨.

السياسية ومنها (الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، الأصدقاء أو الجماعة) وهي بمجملها قد يكون لها تأثير على السلوك السياسي للفرد أو قد يكون هناك تعارض وتنافس في ذات الفرد نفسه فقد يتعلم من أسرته الولاء والطاعة للنظام السياسي والالتزام في التصويت في الانتخابات لكنه قد ينتمي إلى ثلة من الرفاق ينتقدون ويعارضون ذلك النظام فإن حسم هذا التعارض والتنافس في الشخص نفسه يكون من خلال إخضاع جميع العوامل هذه للتفاعل وبناء على هذا يتعين و يتحدد السلوك السياسي للفرد بما فيها السلوك الانتخابي، فالسلوك الانتخابي للأفراد سواء كان بالتصويت او المقاطعة فانه يتوقف على نمط التنشئة او الثقافة السياسية التي يحملها ذلك الفرد وكل ما تحمله من مبادئ تحفز على الاقبال للتصويت أو العكس[١].

ولذلك يرى الباحث أن مختلف وسائل التنشئة السياسية واهمها الأسرة هي المسؤولة عن تكوين الاتجاهات السياسية للمواطن وأنها مسؤولة عن سلوكياتهم الانتخابية فإذا تكون لدى الفرد اتجاهاً سلبياً نحو العملية السياسية بصورة عامة أو نحو النظام السياسي فمن المحتمل أن يقوم بمقاطعة الانتخابات أو العزوف عنها أو قد يكون تعبيره من خلالها عن رفضه ومعارضة النظام وتصويته لصالح مرشحي المعارضة، أما عندما يكون اتجاهه نحو النظام السياسي ايجابي وذلك بما تعلمه من تفاصيل وآراء سياسية خلال فترة تنشئته فهذا يجعله يؤمن بالعملية السياسية و يدعم الممارسة الانتخابية.

ثالثاً: العوامل الاقتصادية

تعد العوامل الاقتصادية من أبرز العوامل التي تؤثر في الحياة السياسية في أي دولة في العالم لدرجة أن الوضع السياسي يمكن أن يكون انعكاساً للوضع الاقتصادي السائد في تلك الدولة[٢]، ويعتمد النظام السياسي في رسم السياسة العامة في الدولة على عدة اعتبارات ومن أهمها متطلبات البيئة الاقتصادية التي تعد جزءاً من البيئة العامة للدولة فتنفيذ السياسات الاقتصادية المختلفة يؤدي إلى تغيير

---

[١] بحث بعنوان (تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي)، ٢٠١٠، منشور على الموقع التالي: www.unip-biscsra.dz

[٢] ريا محمد ابو حطب، الانتخابات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات (١٩٩٦-٢٠٠٦) دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الاسلامية (غزة)، كلية الآداب، فلسطين،٢٠١٢، ص ٤٥.

في كم الثروة المتوفرة في الدولة وهذا من شأنه أن ينعكس على مستويات المعيشة للسكان[١]، فالدول التي تشهد سياسة اقتصادية متميزة ناتجة عن سياسات حكومية ناجحة تنعكس بصورة مباشرة على المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبالتالي يساهم في رفع المشاركة السياسية وذلك لأن المجتمع سوف يشهد تنامي واضح في عدد الفعاليات السياسية وفي عدة تجمعات وجمعيات التي تعكس صورة مختلفة لتوجهات المجتمع وأن أفرادها سوف يكونون أكثر انجذاباً للمشاركة السياسية حيث يكون لديهم دافع داخلي من أجل المحافظة على ممتلكاتهم ومصالحهم التي تحققت نتيجة تلك السياسات الحكومية على العكس من ذلك نجد التخلف الاقتصادي للدول يؤدي إلى تفشي الفقر والبطالة و انخفاض مستوى الدخل مما يؤدي إلى انخفاض نسبة المشاركة السياسية[٢].

لذا يرى الباحث أنه كلما كان هناك ظروف معيشية صعبة و ضغوط اقتصادية تهتك المواطنين كان اتجاههم في التغلب على تلك الضغوط اكبر بكثير من اتجاههم و تفكيرهم في اللجوء إلى صناديق الانتخاب ومن ثُم ابتعادهم عن العملية الانتخابية.

ومن أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على المشاركة السياسية بشكل مباشر هي:

(الفقر و معدل البطالة): يعد الفقر وارتفاع مستوى البطالة وانعدام المساواة عوامل ذات أثر واضح في الممارسة الانتخابية وأن الفقر من اعقد الظواهر التي تواجه المجتمعات باعتباره عامل هدم للبنية الاجتماعية والسياسية بذات الوقت ويمثل الفقر في العراق من الظواهر المعقدة التي يواجهها المجتمع وذلك بفعل تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى التحديات الأمنية في ظل تراجع الأنشطة السياسية[٣]، فالمشاركة السلبية أو العزوف عن الانتخابات ترجع لعدة اعتبارات اهمها تدني مستوى المعيشي الذي يعبر عنه قلة مستويات الدخل عند الأفراد وارتفاع معدلات البطالة إذ بلغت نسبتها

---

[١] محمد عبدالسلام، العوامل البشرية المؤثرة في قوة الدولة، الموارد والانشطة الاقتصادية، الجغرافية السياسية (دراسة نظرية وتطبيقات عالمية)، ٢٠٢٠، ص ٤٩٠.

[٢] طالب محسن جاسم العبيدي، التحليل الجغرافي لازمة المشاركة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠٢١،ص٨٦.

[٣] وفاء كاظم عباس الشمري واخرون، تحليل مكاني –استراتيجي للتخفيف من الفقر في العراق، مجلة مداد الآداب، العدد الخاص بالمؤتمرات، ٢٠١٩-٢٠٢٠، ص٥٥٧.

(٨,٦٧%)[١]، في محافظة ديالى، حيث جعلت نسبة كبيرة من المواطنين ينصرفون عن المشاركة في العملية الانتخابية بل تركت لبعضهم الانضمام إلى تيارات أخرى تنتهج الفوضى والعنف كوسيلة خاصة للتعبير ويعود ذلك إلى شعورهم بالانعزال والاغتراب[٢]، فالدخل المرتفع للمواطنين يرتبط مع المشاركة الانتخابية فالواقع يؤكد على أن الأكثر دخلاً هم أكثر نشاطا في العملية السياسية ويدلون بأصواتهم بالانتخابات بنسب أعلى من الاقل دخلاً، ولهذا فإن اصحاب الدخل المرتفع هم الأكثر ميلاً للانتخابات وفي الأغلب يقومون اصحاب رؤوس الاموال في تمويل الحملات الانتخابية لبعض المرشحين[٣]، وقد أوضحت الكثير من الدراسات أن الفقر الناجم عن البطالة والبطالة المقنعة ينجم عنه مجتمع يميل إلى الخمول السياسي والعزلة اذ يعمل الفقر على تحجيم الدور المنطقي للتفكير السليم نحو القضايا السياسية وينشأ بيئة خصبة لتولد الاصطفاف الطائفي والمناطقي والعرقي فالكثير من اصحاب الدخول المتدنية يعتقدون ان موضوع المشاركة السياسية لا يشغل تفكيرهم وذلك لأنه لم يسعفهم ويخرجهم من ازماتهم الاقتصادية حيث يرون أن المشاركة السياسية لم تخلق للفقير الجائع و انه من غير المنطقي أن يشغل نفسه بأمور السياسة قبل أن يضمن لقمة عيشه[٤]، أما فيما يتعلق بمنطقة الدراسة فإن محافظة ديالى تعتبر من المحافظات الفقيرة وفقاً لتحليل مستوى المعيشة حسب بيانات وزارة التخطيط أن نسبة الفقر في العراق ارتفعت في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٣١,٧٪ وأشارت فيما بعد إلى تراجع المؤشر إلى ٣٠٪[٥]، وقد تجاوزت نسبة الفقر في المحافظة اكثر من ٣٠٪ من سكان ديالى بسبب الكساد الذي سببته جائحة كورونا والأوضاع الامنية والاقتصادية التي تمر بها المحافظة[٦]، ومن ثُم جعل من الطبقة الفقيرة تُستغل في

---

[١] **جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قسم التدريب والتطوير/ المكتبة المركزية، بيانات غير منشورة ٢٠٢٠.**

[٢] **ادريس نبيل، المشاركة بالانتخابات بين الدوافع والمعوقات، المجلة العربية للدراسات والابحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد ٢٥، ٢٠١٦، ص ٢٢٣-٢٢٤.**

[٣] **ادريس نبيل، المصدر نفسه، ص٢٢٤.**

[٤] **طالب محسن جاسم العبيدي، مصدر سابق، ص٨٩.**

[٥] **وكالة الانباء العراقية، نسبة الفقر في العراق، ٢٠٢١/١١/١٤، تقرير منشور على الموقع التالي:**
www.ina.iq

[٦] **تقرير منشور على وكالة الشفق نيوز على الرابط التالي: www.shafaq.com**

الحملات الانتخابية التي يقوم بها الأحزاب والمرشحون وخاصة أصحاب المال السياسي والنفوذ بتقديم الإغراءات المالية وتقديم المساعدات التي هم بحاجة إليها لإنعاش واقعهم وأوضاعهم الاقتصادية مقابل الأدلاء بأصواتهم في الانتخابات وهكذا يتوضح لنا بأن الظروف المعيشية للمجتمع تعد من أكثر المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في السلوك الانتخابي لاسيما للمرشحين و الناخبين على حد سواء وهذا ما نشاهده في أغلب الممارسات الانتخابية التي شهدها العراق.

رابعاً: العوامل الثقافية:

ويقصد بالعوامل الثقافية الوسط الثقافي ويختلف مفهوم الوسط الثقافي عن مفهوم المدرسة والمعاهد والكلية فالمدرسة تعني التعليم أما الوسط الثقافي فكما يتضمن التعليم يتضمن إلمام الناس بما يحدث حولهم ومعرفتهم بحقائق الأمور في مجتمعاتهم وكذلك يتضمن الوسط الثقافي وسائل الإعلام المنتشرة والمتنوعة و المتعددة ووسائل الاتصال الإلكترونية الرقمية وشبكاتها المتنوعة[١]، فارتفاع المستوى الثقافي للمجتمع يسهم في تحقيق فهم أعلى لمغزى العملية الانتخابية واهدافها و أيضاً من شأنه أن يخلق مشاركة سياسية عالية استنادا لذلك الفهم وعلى العكس من ذلك ان تحجيم السكان عن المشاركة في الممارسة الانتخابية بنسبة عالية قد يعزى إلى عامل التخلف الثقافي بين السكان[٢]، بتأثير العوامل الثقافية على النشاط التصويتي الذي يربط المشاركة السياسية الانتخابية من جهة وارتفاع المستوى التعليمي من جهة أخرى فالتعليم يعد من أبرز العوامل ارتباطاً في المشاركة الانتخابية فالشخص المتعلم يكون أكثر إدراكاً ومتابعة للأمور السياسية الانتخابية ويمتلك فهم واضح عن المفاهيم السياسية وهذا يشعره بحرية واضحة في المناقشات السياسية والاشتراك في الانشطة الحزبية التي لها علاقة مباشرة في العملية الانتخابية[٣]، وعليه فإن الأنشطة السياسية تزداد بزيادة المستوى التعليمي للأفراد مما قد يجعلهم أنشط سياسياً من الأفراد

---

[١] مصطفى محمد موسى، التكدس السكاني العشوائي والارهاب، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠١٠، ص٢٠٩.

[٢] عبد الجليل عبدالفتاح الصوفي، مصدر سابق، ص ٧٢.

[٣] احمد نصير رمضان، مصدر سابق، ص٨٣.

الاقل تعليماً، فالتعليم هو عملية تنشئة يزود الفرد بالكفاءة والقدرة على ممارسة التأثير[١]، و أن الثقافة السياسية التي يتمتع بها الأفراد يكون لها بعد معرفي وتقييمي تجاه النظام السياسي والعملية الانتخابية و حسب موريس دو فيرجيه• فإن الثقافة السياسية هي صورة من صور الثقافة الاجتماعية وتنحصر في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية وهذا يجعل المواطنين يعتقدون أنهم قادرون على تحويل مسيرة النظام بوسائل متنوعة أهمها الانتخابات والمظاهرات وقوامها المشاركة كعنصر جوهري للمواطنة[٢]، وهذا يعود كذلك إلى الوعي السياسي الذي يمتلكه الفرد الذي يعتبر من أهم انواع الوعي الاجتماعي، فالوعي السياسي هو الإدراك الصحيح للأحداث والتطورات في الواقع السياسي بمعنى إدراك الفرد للأسس التي تقوم عليها الدولة وأجهزتها في إدارة شؤون الدولة ونمط الحكم والإلمام بالقوانين اللازمة من أجل تحقيق العدالة والمساواة في ظل الامن والاستقرار داخل المجتمع، وبالتالي يقوم الوعي السياسي على إدراك أهمية المشاركة السياسية في الانتخابات[٣]، فيما نجد أن الأمية و تدني مستوى التعليم من اهم معوقات المشاركة السياسية حيث لا يستطيع المواطن المفاضلة بين الأحزاب والكتل السياسية والمرشحين الأفراد الأمر الذي يؤدي إلى عدم المشاركة السياسية حيث أن الأمية التعليمية و الأمية السياسية تؤثران بشكل سلبي على المشاركة السياسية حيث نجد أن الأميين يعزفون عن ممارسة حقوقهم السياسية سواء كانت على مستوى المشاركة الانتخابية أو فيما يتعلق بالانتماء الحزبي[٤] فالمستوى التعليمي للأفراد والمجتمع يتم التعرف إليه بمعرفة نسب الأفراد الاميين و المتعلمين من المجموع الكلي للسكان في منطقة الدراسة .

---

[١] ادريس نبيل، مصدر سابق، ٢٢٤.

• موريس دو فيرجيه: اكاديمي فرنسي وعالم في السياسة واستاذ في القانون.

[٢] اماني العايد، ازمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري، دراسة في الانتخابات التشريعية ٢٠١٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خضير- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر ، ٢٠١٧، ص٣٣.

[٣] رضا منصور السيد، برنامج مقترح لتنمية الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلاب جامعة العريش في ظل التحديات الراهنة، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة العريش، العدد ٣، ٢٠١٩، ص٨٢.

[٤] عبد الامير عباس الحيالي، وحيد انعام الكاكائي، جغرافية الانتخابات ، جامعة ديالى، المطبعة المركزية، ط١، ٢٠١٢، ص٢٤-٢٥.

المبحث الرابع

العوامل السياسية والأيديولوجية

أولاً: العوامل السياسية

تعد العوامل السياسية من أهم العوامل المؤثرة في المشاركة الانتخابية، إذ تؤدي طبيعة النظام السياسي والآليات التي يعرضها للمشاركة وكذلك حدود المنافسة الحزبية وإمكانية تداول السلطة أدوارا ذات أهمية في تهيئة المناخ العام للممارسة الانتخابية أو العزوف عنها، **وهناك عاملان لهما أهمية كبيرة وهما يؤثران في العملية السياسية وفي إجراء العملية الانتخابية هما:**

أ- **العوامل السياسية الداخلية:** تعد مسألة الانتخابات ذات أهمية بالغة في المجتمعات الديمقراطية والمجتمعات الانتقالية التي بدأت في تطبيقها حديثا على حد سواء بوصفها تمثل حجر الأساس للقوى السياسية في الوصول إلى السلطة وهو ما يدفع بهذه القوى إلى تسخير إمكاناتها وقدراتها من أجل تحقيق الفوز بالانتخابات بالطرق التي يسمح بها الدستور والتي يقبلها عموم المجتمع المدني والسياسي في تلك الدول وعلى الرغم من أن بعض الدول تشهد في العملية الانتخابية صراعات سياسية أبسط ما يمكن أن يقال فيها إنها تقترب من درجة الرغبة في الاستحواذ على الاصوات حتى وإن كانت بطرق غير مشروعة و اكثر مما هي منافسة ديمقراطية وإن كانت هذه الحالة تظهر في دول لم تترسخ فيها بعد أصول الممارسة السياسية المنضبطة والمحكمة إلى أن هذا معيار استدلالي يؤشر على مدى التداخل ما بين السلطات التشريعية والتنفيذية وضعف استقلال السلطة القضائية بهذه الدول، نظراً لعوامل عدة ترد إلى حداثة التجربة السياسية و الصراع القائم ما بين الثقافة التقليدية والتنوع السياسي وهو ما يؤدي إلى أن يكون النسق الانتخابي خاضعاً بدرجة كبيرة لتأثير الصراع السياسي الأمر

الذي يحرف العملية الانتخابية عن مسارها الصحيح[١]، ويعتبر العراق من الدول التي تمر بإطار التحول الديمقراطي وهذا يتطلب تأسيس بنية متينة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذا يتحتم على القوى السياسية التي تتصدر المشهد السياسي العراقي العمل من اجل النهوض بالدولة على كافة الأصعدة والخروج بنظام دستوري ذات قوة يقوم على أساس توزيع السلطات مستند على الانتخابات بعيدة عن الاحتكار والتخندق السياسي أو الطائفية السياسية وكذلك العمل على استثناء تنظيم حزبي قائم على أسس ومعايير وطنية بعيدة عن الطائفية أو مفهوم القومية الضيقة وضمانات أخرى قائمة على احترام حقوق وحريات الإنسان و رفاهيته الاقتصادية[٢]، أما فيما يخص استخدام وسائل الإعلام فالإعلام يؤثر على الرأي العام في المجتمع بما يخدم مصالح الجهة الموجه لها (حكومة، حزب) ويعمل على تحقيق أهدافه على المدى القريب والبعيد والذي يضمن به استمرار الدعم والتأييد لها من قبل الجمهور نظراً لذلك تكون لوسائل الإعلام دوراً مهماً في الأزمات السياسية لما لها من القدرة في التأثير على أفراد المجتمع[٣]، حيث انه أهم التأثيرات لوسائل الإعلام والتي تنعكس على النظام السياسي ككل هي التأثيرات في تصورات المواطن للسياسة وشرعية النظام السياسي والتأثير في اتجاهات الافراد والذي يمكن أن يغير من التوازن بين القوى أو الشخصيات السياسية في المجتمعات الديمقراطية وهذا ما يظهر اكثر في وقت الحملات الانتخابية، لذا تؤدي وسائل الإعلام دوراً كبيراً في تعبئة الرأي العام أو تعديله او تكييفه وتطويعه بما ينسجم مع مصلحة كل وسيلة ومصلحة الاتجاه الذي تدعمه فقد تكون وسائل الإعلام ذات تبعية كاملة للسلطة فيتم تسخيرها للتعامل مع الرأي العام بما يخدم أغراض أو مصلحة السلطة أو

---

[١] عماد مؤيد جاسم، دور القوى السياسية في التأثير في الوعي الانتخابي (دراسة مقارنة بين المجتمعات العصرية والتقليدية)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى (عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثالث الموسوم –تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الناخب العراقي بعد تحرير نينوى ٢٠١٧، ٢٠١٨، ص٤٥.

[٢] عبد الوهاب حميد رشيد التحول الديمقراطي في العراق (المواريث والاسس الثقافية والمحددات الخارجية)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٣٣.

[٣] باسل احمد ذياب عامر، ازمة المشاركة السياسية وتأثيرها على التحول الديمقراطي في فلسطين (١٩٩٦-٢٠١٣)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا ، فلسطين،٢٠١٤، ص٨٤.

قد تكون مستقلة عن السلطة أو متحزبة وتابعة لجهات أخرى متعددة (أحزاب و قوى ضاغطة)[١].

ومما تقدم يرى الباحث أن الإحساس بالدور الذي يلعبه الإعلام وآثره المفترض بالمتلقي، استشعرت الأحزاب أو الائتلافات السياسية سواء كانت داخل السلطة أو خارجها بأهمية توظيفه واستعماله للترويج لبرامجها الانتخابية واستمالة الناخبين لمرشحيها حيث أصبح لكل حزب أو كتلة أو حتى لكل مرشح وسيلته الإعلامية للتسويق لهم والتأثير في توجهات ناخبيهم واستناداً لهذا فإن أغلب المؤسسات الإعلامية لم تؤدِ واجبها المهني حيث خضعت أغلب المؤسسات الإعلامية لتأثير المال السياسي والمحاصصة لا سيما أن الساحة السياسية العراقية تشهد وجود جهات متنفذة داخل الدولة إذ تقوم هذه الجهات باستخدام ما تملكه من سلطة ونفوذ لصالحها في العملية الانتخابية و نتائجها بدءاً من التدخل في تشريع قانون الانتخابات حتى عمليات العد والفرز، وكذلك كان لتراكم اخطاء الحكومات المحلية السابقة وضعفها في سوء تقديم الخدمات للمواطنين في المحافظة تأثير سلبي على الانتخابات، إذ ساهم بعزوف عن المشاركة من قبل سكان المحافظة، فالمواطنين الذين يعانون من عدم إخلاص نوابهم، فإنهم يعيشون مشاعر الإحباط التي تدفعهم إلى مشاعر عدم جدوى المشاركة في صنع القرار السياسي لكونهم يدركون أن المشاركة في العملية الانتخابية لن تحقق لهم متطلباتهم.

ب- **العوامل السياسية الخارجية:** شهد العراق في نيسان ٢٠٠٣ تغيراً سياسياً كبيراً ومؤثراً جاء هذا نتيجة لتفاعل عوامل متعددة محلية داخلية وأخرى إقليمية ودولية ولدت تداعيات ومخاوف وهواجس وفتحت آفاق وخلقت مناخات لأفكار وطموحات واتجاهات إلى جانب التطلعات بتحقيق الديمقراطية التي يحلم بها الشعب العراقي الساعي إلى تحقيق نظام سياسي تكون فيه الأولوية للمواطن لا للحاكم[٢]، وبرغم ذريعة اسلحة الدمار الشامل المعلنة فإن اسباباً أخرى مختلفة (سياسية واقتصادية وحتى حضارية) ظلت قيد التناول في وسائل الإعلام العالمية و

---

[١] **بحث منشور على موقع جامعة المستنصرية : www.uomustansiriyah.edu.iq**

[٢] **نور ليث مهدي، التحول الديمقراطي في العالم العربي، بين النصوص الدستورية والواقع السياسي (العراق أنموذجاً) ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد١، ٢٠١٨، (العدد خاص)، ص٣٨.**

اروقة السياسة الدولية وفي طليعة تلك الأسباب تحمس الحكومة الأمريكية لوضع اليد على ثروة العراق النفطية الهائلة[١]، فكل ما جاء به الاحتلال الأمريكي من ادعاءات للتحول الديمقراطي وتخليص العراق من النظام الديكتاتوري وخدمة العراق ما هي الا مسوغات واهية استخدمتها الولايات المتحدة ذريعة للاحتلال، ومن مؤشرات التدخل الخارجي الذي كانت له تأثيرات على المشهد السياسي العراقي والعملية الانتخابية هو التدخل الذي قامت به دول الجوار فإيران ترى بأن وجود القوات الأمريكية والمشاريع التي قامت بها ما هو إلا تهديد لأمنها القومي ولهذا يجب محاربة هذا الوجود، كذلك عم الخوف في بقية الدول العربية والجوار منها من التجربة الديمقراطية الجديدة للعراق وأبعادها عن الأنظمة الداخلية لذلك نجد مساعي هذه الدول لإفشال هذه التجربة مما أثرت بشكل كبير على المسرح السياسي العراقي[٢]، اما الجارة تركيا فإن التفكك السياسي والعرقي للعراق شجعها على التدخل بحجة حماية تركمانها في العراق وكذلك شجعها للمطالبة بمنح تركمان العراق منطقة كركوك حقوقاً ثقافية وحكماً ذاتياً حتى يبقى التركمان جيباً تركياً في داخل العراق[٣].

ثانياً: العوامل الايدولوجية

يمكن تعريف الأيديولوجية على أنها مجموعة من الأفكار والمعتقدات والقيم والآراء التي تظهر نمط متكرر عن قصد أو غير قصد في تقديم خطط عمل لصنع السياسات العامة أو محاولة لتبرير أو شرح العمليات الاجتماعية والسياسية للمجتمع السياسي و ترى الأيديولوجيات أحيانا في نفس الصفة المنطقية التي تنتمي إليها الأديان فالاثنان يهتمان بأمور الحقيقة والسلوك وكلاهما يتطلب الالتزام في المعتقد[٤] ،

---

[١] **الغزو الامريكي للعراق مبررات واهية ونتائج كارثية، تقرير منشور على موقع الجزيرة في عام ٢٠١٦: www.aljazeera.net**

[٢] **فريق ديناميكيات النزاع في العراق (التقسيم الاستراتيجي)، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط١، بيروت ، ٢٠٠٧، ص٦٨.**

[٣] **عبدالوهاب حميد رشيد، مصدر سابق، ص٢٩٩.**

[٤] **رمضان غيث، الايديولوجية، الموسوعة السياسية، نشر في تاريخ ٢٠٢١/١/١٣ على الموقع التالي: political-encylopedia.org**

ونظرا لذلك نجد أن الايديولوجية تؤثر بشكل كبير في الرأي العام ليكون بهيئة سلوك انتخابي عند الناخبين ويتضح تأثير الأيديولوجية من خلال الأحزاب السياسية.

الأحزاب السياسية : تعد الأحزاب السياسية من أبرز واهم أركان ودعائم النظام الديمقراطي حيث لا يمكن تصور قيام الديمقراطية بدونها و منذ ولادة الدولة الحديثة كان الأحزاب السياسية دوراً واضحاً وملموس في تشكيل وإعادة بناء الدول وفي عملية البناء الديمقراطي وفي العراق وبعد عملية التغيير السياسي في عام ٢٠٠٣ ظهرت على الساحة العديد من الأحزاب السياسية التي كانت كثرتها أحد أوجه الترهل في المشهد السياسي العراقي، ومن بين هذا الكم الهائل ظهرت الأحزاب الإسلامية لتمثل موقع الصدارة وتحصد الرصيد الأكبر من أصوات الناخبين ومن ثُم النصيب الأكبر من السلطة[١].

أما فيما يخص البرامج الانتخابية يرى الباحث أن في كل ممارسة انتخابية عامة في العراق تغرق الحملات الانتخابية التي تخضع على حساب الكتل السياسية ومرشحيها بكم هائل من البرامج الانتخابية والتي تتشابه إلى حد بعيد من حيث المضمون الذي يتصف به العموميات والتناقضات التي تمتلك الكثير من الوعود التي لا تنفذ، من حيث النصوص التي تأتي بها البرامج الانتخابية سواء للأحزاب أو المرشحين أفراداً فتبدو أنها غاية في الاحترافية والدقة لكونها تحمل أفكاراً مثالية ووعود غير محدودة ولكن عند مراجعتنا للدورات الانتخابية الأربعة السابقة منذ عام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٤ و ٢٠١٨ حتى الانتخابات الاخيرة يظهر لنا أن أغلب البرامج الانتخابية هي مكررة ومن المتوقع أنها سوف تتكرر أيضاً في الانتخابات القادمة فهي تنتهي مع نهاية وضع آخر مصوت ورقته الانتخابية في صندوق الاقتراع، ولهذا ارتأينا عدم الخوض في عرض البرامج الانتخابية للأحزاب والمرشحين لكونها ذات تأثير غير فعال على سلوك الناخبين وتوجهاتهم.

---

[١] شروق اياد خضير ، الاحزاب السياسية الاسلامية واشكالية الديمقراطية في العراق (دراسة تحليلية نقدية)، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٠، ٢٠١٨، ص ١٤٧.

الفصل الثالث

التنظيم المكاني للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١ في محافظة ديالى

الفصل الثالث

التنظيم المكاني للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١ في محافظة ديالى

يلزم عند اجراء الانتخابات تقسيم إقليم الدولة أو المنطقة التي تجري فيها الانتخابات إلى دوائر انتخابية وكذلك تحديد مواقع المراكز الانتخابية في داخل كل دائرة يعد التنظيم المكاني للإقليم أو المنطقة التي ستجري فيها الانتخابات على جانب كبير من الأهمية و الخطورة وذلك لأنه يؤثر في حجم المشاركة الانتخابية وبالتالي تأثيره على نتائج الانتخابات[١].

المبحث الاول: التوزيع الجغرافي للناخبين في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

لكي يستطيع أي شخص الأدلاء بصوته في أي انتخابات أو أستفتاءات لا بد من إدراج أسمه في سجل الناخبين الخاص بالمنطقة التي يقطن بها ويلزم القانون سلطات التسجيل (مجالس المقاطعات والمدن والهيئات المسؤولة عن تنظيم الانتخابات بأعداد ونشر سجل الناخبين كل عام[٢]، وقد نص عليه قانون انتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ وصنفه الى **صنفين** هما: **سجل الناخبين الابتدائي** أي إنه السجل الذي يحوي أسماء الناخبين وبياناتهم والذي يتم اعداده ونشره من المفوضية للاطلاع عليه وتقديم الطعون بشأنه، أما **الصنف الآخر** هو **سجل الناخبين النهائي** سجل لأسماء الناخبين وبياناتهم غير القابل للطعن فيه والذي يُنشَر بعد انتهاء مدة الاعتراض[٣]، أي إنه قائمة رسمية تتضمن أسماء المواطنين الذين يتمتعون بشروط القانونية للإدلاء بأصواتهم، أما **قوائم الناخبين** فتعرف بأنها وثيقة تضم أسماء الناخبين الذين لهم حق التصويت في منطقة محددة (مركز انتخابي او محطة اقتراع) إذ يتم إعداد هذه القوائم

---

[١] **رضا عبدالجبار الشمري، فقار عبد الشهيد، التنظيم المكاني لانتخابات مجلس محافظة النجف الاشرف، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠١٤، ص٢٤٤.**

[٢] **كيف يتم انتخاب اعضاء السلطات المحلية (سجل الناخبين)،وزارة الاسكان والحكومة المحلية والتراث، ص٥، تقرير منشور على الرابط التالي: www.longfordcoco.ie**

[٣] **جريدة الوقائع العراقية، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، العدد ٤٦٠٣، ص٢٠١.**

استناداً إلى سجل الناخبين والذي يُعد أثناء عملية التسجيل في أغلب الدول إذ يتوجب على كل ناخب أثناء عملية التصويت أن يضع توقيعه أمام اسمه في القائمة ذلك بعد إظهار هويته ليتأكد الموظف المختص من صحة معلوماتها[١].

وقد اعتمدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إعداد سجل الناخبين على البيانات المتوفرة في وزارة التجارة هي البيانات المعتمدة في البطاقة التموينية وهذا ما كان متبعاً في كل دورة انتخابية وذلك لعدم توفر إحصاء سكاني حديث للسكان، حيث يعد عدد السكان وأعداد الناخبين المسجلين الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها العملية الانتخابية برمتها.

ومن المؤشرات أو المعطيات التي يمكن بها معرفة مدى قدرة السكان على التفاعل السياسي لاسيما التفاعل والمشاركة في العملية الانتخابية هي انماط التوزيع الجغرافية للناخبين والكيفية التي يتم من خلالها توزيعهم على المراكز الانتخابية والعمل على تحليل انماط ذلك التوزيع بمعرفة نسبة المسجلين وايضاً الكثافة الانتخابية وإظهار مدى ما يحققه هذا التوزيع من عدالة والتي يجب ان تتمتع بها اي عملية الانتخابية[٢].

وقد بلغ عدد المراكز الانتخابية ومحطات الاقتراع في محافظة ديالى(٤٨٣) مركزاً انتخابياً و (٢٤٦٦) محطة اقتراع[٣]، وبلغ عدد الناخبين ١,٠٤٧,٧٦٧ نسمه ونسبتهم ٥٩%

وقسمت محافظة ديالى في الانتخابات البرلمانية ٢٠٢١ إلى أربع دوائر انتخابية، كما في جدول(٧) والخريطة(٩).

١- **الدائرة الأولى:** بلغ عدد سكان هذه الدائرة (٦٤٩١٠٣) نسمة وبلغ عدد ناخبيها (٣٥٥٨٤٠) ناخباً موزعين على (١٣٦) مركزاً انتخابياً بواقع (٨٣٣) محطة اقتراع، وبمساحة بلغت (١٦٣٠) كم^{٢}.

---

(١) رافائيل لوبيز-بينتور وآخرون،المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة)، ط١، ٢٠١٤، ص٧٥.

(٢) رضا عبد الجبار الشمري، فقار عبد الشهيد ياسين ، مصدر سابق، ص٢٤٢.

(٣) المفوصية العليا المستقلة للانتخابات، بيانات غير منشورة، ٢٠٢١.

٢- **الدائرة الثانية:** بلغت مساحة هذه الدائرة (٧٣١٣) كم^{٢} وبعدد ناخبين (٢٥٠١٠٣) ناخباً موزعين على (١٤٣) مركزاً انتخابياً بواقع (٦٠٠) محطة اقتراع.

٣- **الدائرة الثالثة:** بلغ عدد سكان هذه الدائرة (٣٧٨٠٨٧) نسمة وبلغت مساحتها (٢٩٩٤) كم^{٢} وبعدد ناخبين قدره (٢٢٩٠٨٣) ناخباً موزعين على (١١٤) مركز اقتراع بواقع (٥٣٦) محطة اقتراع.

٤- **الدائرة الرابعة:** بلغ عدد سكان الدائرة الرابعة (٣٠٦٦٣٣) نسمة، فيما بلغت مساحتها (٥٧٤٨) كم٢، وبعدد ناخبين بلغ (٢١٢٧٤١) ناخباً موزعين على (٩٠) مركز اقتراع بواقع(٤٩٧) محطة اقتراع، وقد بلغ عدد الناخبين في عموم محافظة ديالى (١٠٤٧٧٦٧) ناخباً في انتخابات ٢٠٢١ حسب بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات موزعين على مراكز التسجيل الموجودة في الدوائر الانتخابية الاربعة وتتباين اعداد الناخبين من دائرة إلى اخرى في محافظة ديالى.

اولاً: النسب المئوية للناخبين في انتخابات٢٠٢١ حسب سكان كل دائرة انتخابية في محافظة ديالى

جدول (٧) النسبة المئوية للناخبين في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب سكان كل دائرة انتخابية

الدائرة	عدد السكان	عدد الناخبين	النسبة من كل دائرة	الفرق عن المعدل
الدائرة الاولى	٦٤٩١٠٣	٣٥٥٨٤٠	%٥٤	٥-
الدائرة الثانية	٤٣٥٠٩٧	٢٥٠١٠٣	%٥٧	٢-
الدائرة الثالثة	٣٧٨٠٨٧	٢٢٩٠٨٣	%٦٠	١
الدائرة الرابعة	٣٠٦٦٣٣	٢١٢٧٤١	%٦٩	١٠
المجموع	١٧٦٨٩٢٠	١٠٤٧٧٦٧	المعدل العام %٥٩	-

المصدر: ١- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب ديالى، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠٢١.

٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، دائرة احصاء ديالى، شعبة التخطيط، بيانات غير منشورة.

الخريطة (٩) نسبة الناخبين في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب سكان كل دائرة انتخابية

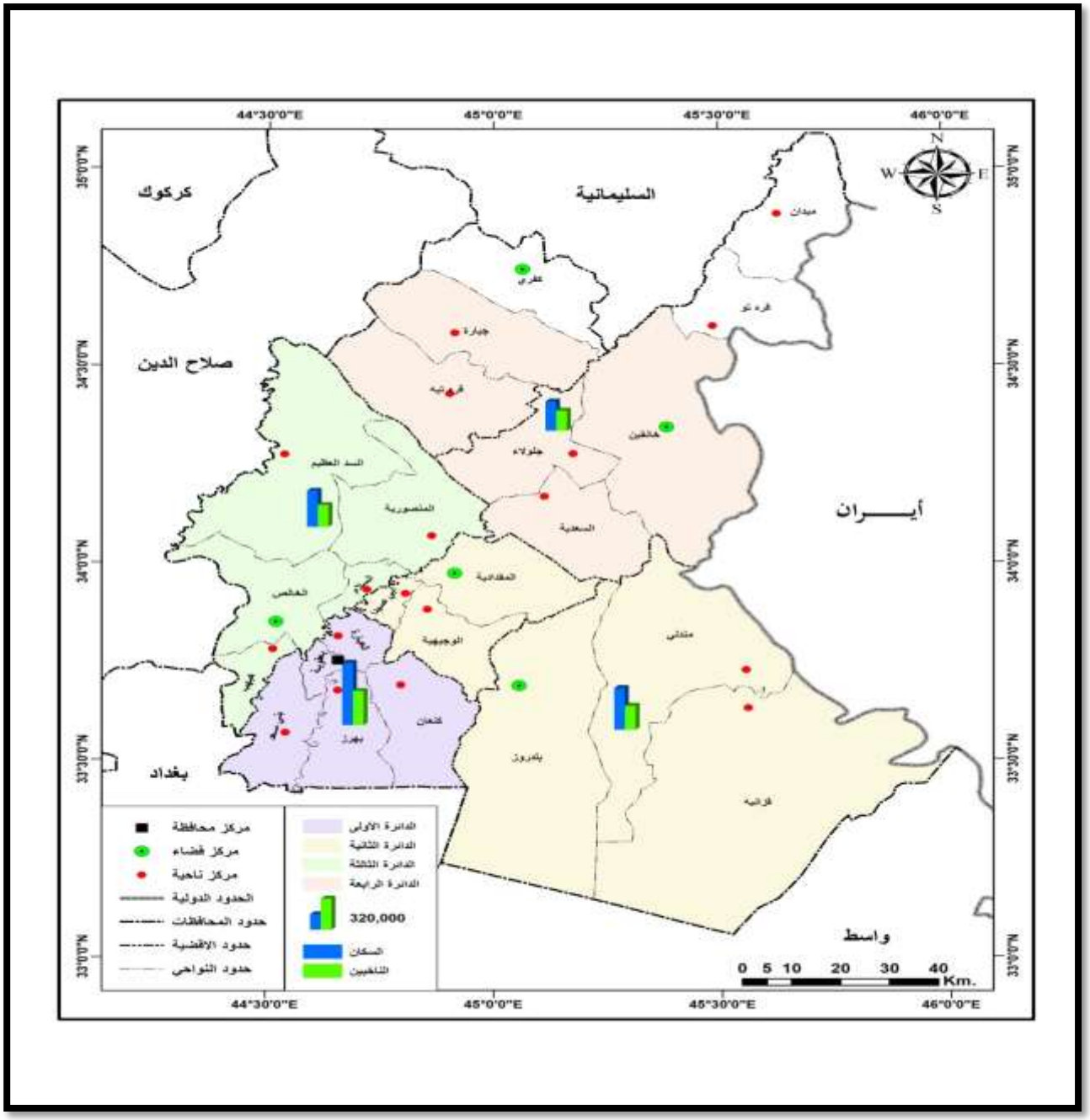

المصدر: بالاعتماد على الجدول (٧).

ومن الجدول(٧) والخريطة(٩) يمكن تقسيم دوائر محافظة ديالى حسب نسبة الناخبين إلى فئتين هما:

١- **الفئة الأولى: دوائر ارتفعت فيها نسبة الناخبين عن المعدل العام في المحافظة ٥٩%** واشتملت على الدائرتين الثالثة والرابعة حيث تمثلت الدائرة الثالثة (مركز قضاء الخالص العظيم والمنصورية وهبهب والسلام) إذ بلغ مجموع الناخبين في هذه الدائرة (٢٢٩٠٨٣) ناخباً ونسبتهم (٦٠%) أي ما يقارب (٤٠%) من عدد السكان في هذه الدائرة لم يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات لعام ٢٠٢١ لعدم بلوغهم السن القانوني ، ويعزى سبب ارتفاع نسبة الناخبين عن المعدل العام إلى دخول الأعداد من الناخبين السن القانوني للانتخابات (١٨ عاماً)، وأيضاً الدائرة الرابعة التي اشتملت على (مركز قضاء خانقين وجلولاء والسعدية وكل من قرة تبه وجبارة) حيث بلغ مجموع الناخبين في هذه الدائرة(٢١٢٧٤١) ناخباً نسبتهم (٦٩%) وهي أعلى نسبة من بين بقية الدوائر الأخرى في المحافظة أي ما يعادل (٣١%) من عدد السكان لهذه الدائرة لم يشاركوا في الانتخابات لعام ٢٠٢١ لعدم وصولهم السن القانوني الذي يسمح لهم بالمشاركة الانتخابية.

٢- **الفئة الثانية: دوائر انخفضت فيها نسبة الناخبين على المعدل العام(٥٩%)**

ضمَت الدائرة الاولى والثانية إذ ضمت الدائرة الاولى كل مناطق (مركز قضاء بعقوبة وكنعان وبهرز والعبارة بني سعد) بمجموع ناخبين كلي بلغ (٣٥٥٨٤٠) بنسبة (٥٤%) اي ما يعادل (٤٦%) من عدد السكان الدائرة لم يسمح لهم بالتصويت لعدم بلوغهم السن القانوني (١٨ سنة) الذي حدده المشرع العراقي، فيما ضمت الدائرة الثانية (مركز قضاء بلدروز وقزانيه ومندلي، وأيضاً مركز قضاء المقدادية والوجهية وأبي صيدا)،إذ بلغ عدد الناخبين الكلي في هذه الدائرة التي تضم قضائيين(٢٥٠١٠٣)ناخباً بنسبة (٥٧%) أي ما يعادل (٤٣%) من عدد سكان هذه الدائرة لم يتمكنون من الإدلاء بأصواتهم، وبالرغم من الانخفاض النسبي في نسب الناخبين في هذه الدائرة عن المعدل العام في عموم المحافظة إلا إنها تعد نسب مرتفعة مقارنة

بارتفاع فئة السكان الذين هم دون سن الانتخاب الذي يؤهلهم للمشاركة في العملية الانتخابية، ومن خلال ملاحظة معدل الناخبين في محافظة ديالى الذي استخرج من حاصل قسمة مجموع الناخبين في المحافظة البالغ عددهم (١٠٤٧٧٦٧) ناخب على مجموع سكان المحافظة الكلي البالغ(١٧٦٨٩٢٠)نسمة يتضح أن ما يقارب (٤١%) من عدد سكان المحافظة لم يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١ لكونهم من الفئة الفتية التي لم تتجاوز السن القانوني للانتخاب (١٨) سنة.

١. التوزيع المكاني للناخبين في الدائرة الانتخابية الاولى في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

من خلال ملاحظة المعدل العام للناخبين في الدائرة الاولى نسبه (٥٤%) أي ما يقارب (٤٦%) من عدد السكان في هذه الدائرة لا يحق لهم المشاركة في الانتخابات لعام ٢٠٢١ لكونهم من الفئه التي لا تتجاوز السن القانوني، لاحظ جدول(٨) والخريطة(١٠).

جدول (٨) النسب المئوية للناخبين في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ وحسب مناطق الدائرة الاولى

الدائرة الاولى	عدد السكان	عدد الناخبين	النسبة من كل منطقة	الفرق عن المعدل
مركز القضاء	٣٠٩٨٥٣	١٩٤٩٥١	%٦٢	٨
كنعان	٥٠٩٥٥	٢٧٧٦٣	%٥٤	٠
بهرز	٥٧٠٣٠	٣٤٨٤٢	%٦١	٧
العبارة	٨٨٠١٣	٥٠٩٢٧	%٥٧	٣
بني سعد	١٤٣٢٥٢	٤٧٣٥٧	%٣٣	٢١-
المجموع	٦٤٩١٠٣	٣٥٥٨٤٠	%٥٤	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة.

الخريطة (١٠) نسبة الناخبين في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب سكان مناطق الدائرة الاولى

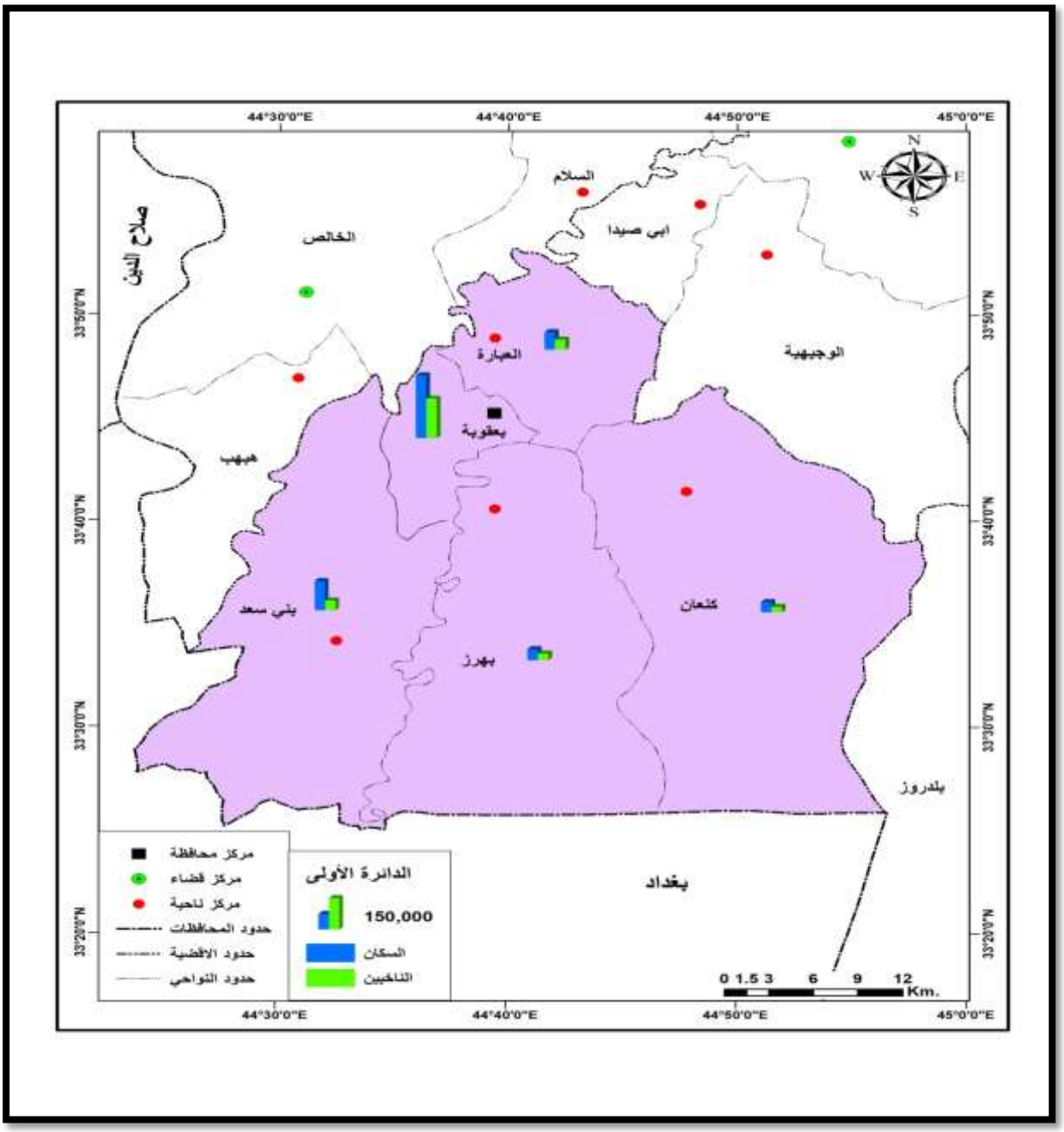

المصدر: بالاعتماد على الجدول (٨)

ومن الجدول(٨) والخريطة(١٠) نستطيع تقسيم الدائرة الاولى حسب نسبة الناخبين في مناطقها إلى فئتين هما:

أ- **الفئه الأولى: مناطق ارتفعت فيها نسبة الناخبين عن المعدل العام في الدائرة الأولى ٥٤%.**

شملت مركز القضاء اذ بلغ مجموع الناخبين فيه (١٩٤٩٥١) ناخباً نسبتهم٦٢% وبهرز بلغ ناخبيها (٣٤٨٤٢) ناخباً ونسبتهم ٦١% وكذلك العبارة بلغ مجموع ناخبيها (٥٠٩٢٧) ناخباً ونسبتهم ٥٧% ويعود السبب في ارتفاع نسبه الناخبين إلى دخول أعداد جديدة من السكان في السن القانوني للانتخابات، لا سيما أن منطقة كنعان نجد أنها قد تساوت نسبتها مع المعدل العام في الدائرة، إذ بلغ مجموع الناخبين فيها (٢٧٧٦٣) ناخباً نسبتهم ٥٤%.

ب- **الفئة الثانية: مناطق انخفضت نسبه الناخبين فيها عن المعدل العام في الدائرة الأولى ٥٤%.**

اشتملت على منطقة بني سعد فقط، إذ بلغ مجموع الناخبين فيها(٤٧٣٥٧) ناخباً نسبتهم ٣٣% لذا كان تأثيرها ضعيف في نتائج الانتخابات مقارنةً بالمناطق التي ارتفعت فيها نسبة المسجلين عن المعدل العام، ويرجع السبب في انخفاض هذه النسبة إلى ان ما يقارب ٧٧% من عدد سكانها لا يحق لهم المشاركة في الممارسة الانتخابية وفقا للمشرع العراقي الذي حدد السن القانوني للانتخابات ب(١٨) سنة.

٢. التوزيع المكاني للناخبين في الدائرة الثانية في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

من ملاحظة معدل الناخبين العام في الدائرة الانتخابية الثانية ٥٧% اذ ما يقارب ٤٣% من عدد السكان لهذه الدائرة لم يتجاوز السن القانوني لذلك لم يسمح لهم الاشتراك للأدلاء بأصواتهم في انتخابات ٢٠٢١، لاحظ جدول(٩) والخريطة (١١).

جدول (٩) النسبة المئوية للناخبين في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الثانية

الدائرة الثانية	عدد السكان	عدد الناخبين	النسبة من كل منطقة	الفرق عن المعدل
مركز قضاء بلدروز	١٠٩٧٨١	٦٢٠٨٢	%٥٦	١-
قزانيه	١٥٧٤٧	٨٩٤٢	%٥٦	١-
مندلي	٣٤٥٦٩	٢١٤١٩	%٦١	٤
مركز قضاء المقدادية	١٧٧٢١٠	١٠٢٢٠٢	%٥٧	٠
الوجيهية	٤٧١٦٩	٢٥٦٨٠	%٥٤	٣-
أبي صيدا	٥٠٦٢١	٢٩٧٧٨	%٥٨	١
المجموع	٤٣٥٠٩٧	٢٥٠١٠٣	%٥٧	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة.

الخريطة (١١) نسبة الناخبين في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب سكان مناطق الدائرة الثانية

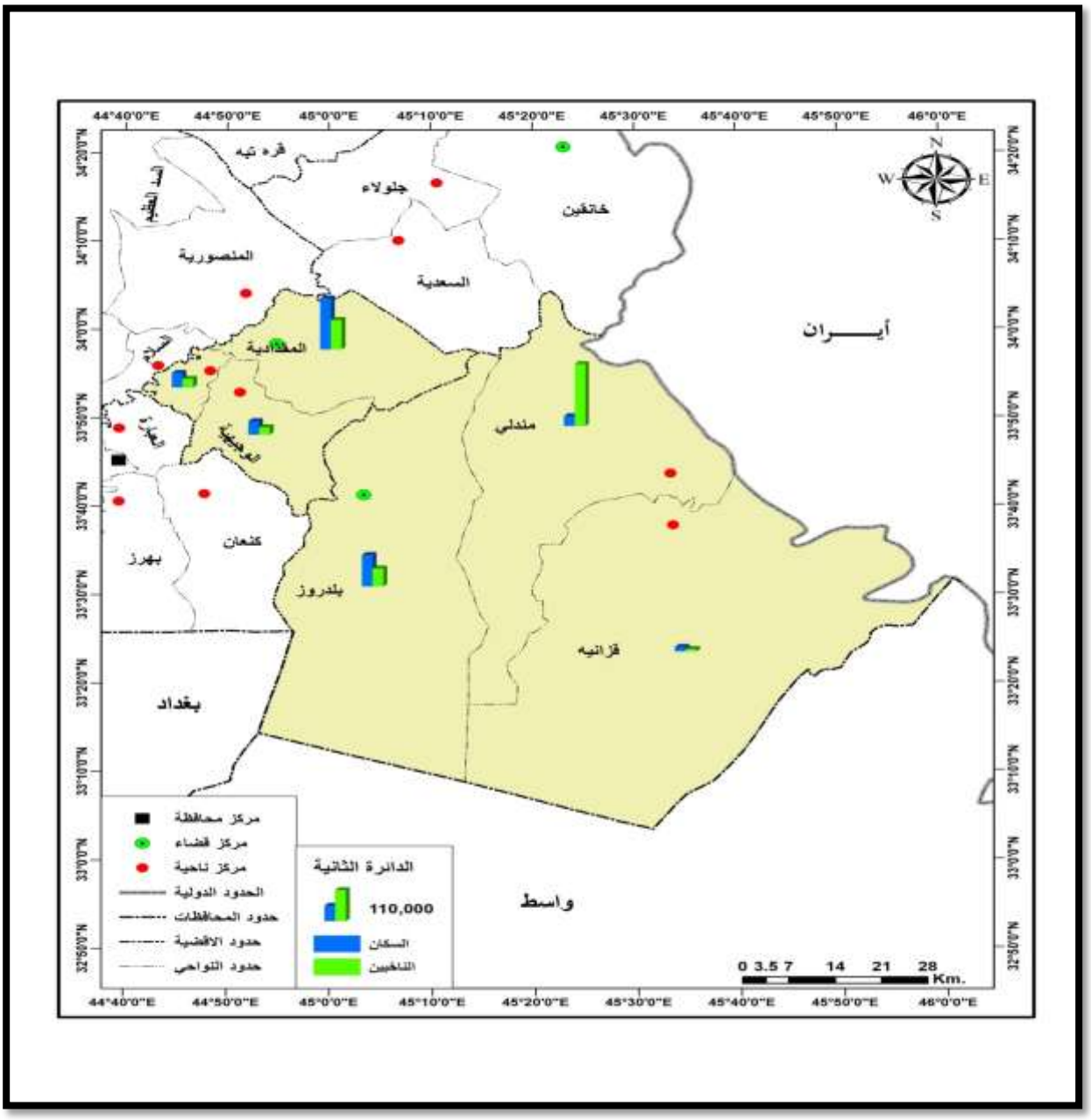

المصدر: بالاعتماد على الجدول (٩)

ومن متابعة جدول(٩) والخريطة(١١) نستطيع تقسيم الدائرة الثانية حسب نسبة الناخبين في كل منطقه فيها الى فئتين هما:

أ- **الفئه الاولى: مناطق ارتفعت فيها نسبة الناخبين عن المعدل العام في الدائرة الثانية ٥٧%.**

شملت منطقة أبي صيدا إذ بلغ مجموع الناخبين فيها(٢٩٧٧٨) ناخباً ونسبتهم ٥٨% ومندلي بلغ مجموع ناخبيها(٢١٤١٩) ناخباً نسبتهم ٦١% وسبب ارتفاع نسبه الناخبين هنا هو دخول أعداد جديدة من الناخبين في السن القانوني للتصويت، أما مركز قضاء المقدادية تساوت نسبة الناخبين فيها مع المعدل العام للدائرة إذ بلغ مجموع ناخبيها(١٠٢٢٠٢) ناخبا نسبتهم ٥٧%.

ب- **الفئه الثانية: مناطق انخفضت فيها نسبة الناخبين عن المعدل في الدائرة الثانية ٥٧%.**

شملت كل من الوجيهية إذ بلغ عدد ناخبيها(٢٥٦٨٠) ناخباً نسبتهم ٥٤% ومركز قضاء بلدروز بلغ(٦٢٠٨٢) ناخباً وبنسبتهم ٥٦% ، وقزانيه بلغ مجموع ناخبيها (٨٩٤٢) ناخباً ونسبتهم أيضاً ٥٦% والسبب في انخفاض نسبة الناخبين في هذه المناطق هو زيادة نسبة الفئة التي هي دون سن الانتخاب.

٣. التوزيع المكاني للناخبين في الدائرة الثالثة في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

ومن خلال ملاحظة المعدل العام للدائرة الثالثة نسبة ٦٠% أي إن ما يقارب ٤٠% من عدد السكان للدائرة الرابعة لم يسمح لهم بالمشاركة كونهم من الفئة الفتية التي لا يتجاوز أعمارهم السن القانوني للتصويت (١٨عاماً فأكثر)، لاحظ جدول(١٠) والخريطة(١٢).

جدول (١٠) النسبة المئوية للناخبين في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الثالثة

الدائرة الثالثة	عدد السكان	عدد الناخبين	النسبة من كل منطقة	الفرق عن المعدل
مركز قضاء الخالص	١٠٥١٣٥	٥٢٤٧٢	%٤٩	١١-
العظيم- جيزاني الجول	٧٧٢٣٧	٥٢٣٣٢	%٦٧	٧
هبهب وجديدة الشط	٩٩٥٥٠	٦٥٠٠٨	%٦٥	٥
المنصورية	٦٦٩١٨	٣٧٣٦٨	%٥٥	٥-
السلام	٢٩٢٤٧	٢١٩٠٣	%٧٤	١٤
المجموع	٣٧٨٠٨٧	٢٢٩٠٨٣	%٦٠	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة.

الخريطة (١٢) نسبة الناخبين في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب سكان مناطق الدائرة الثالثة

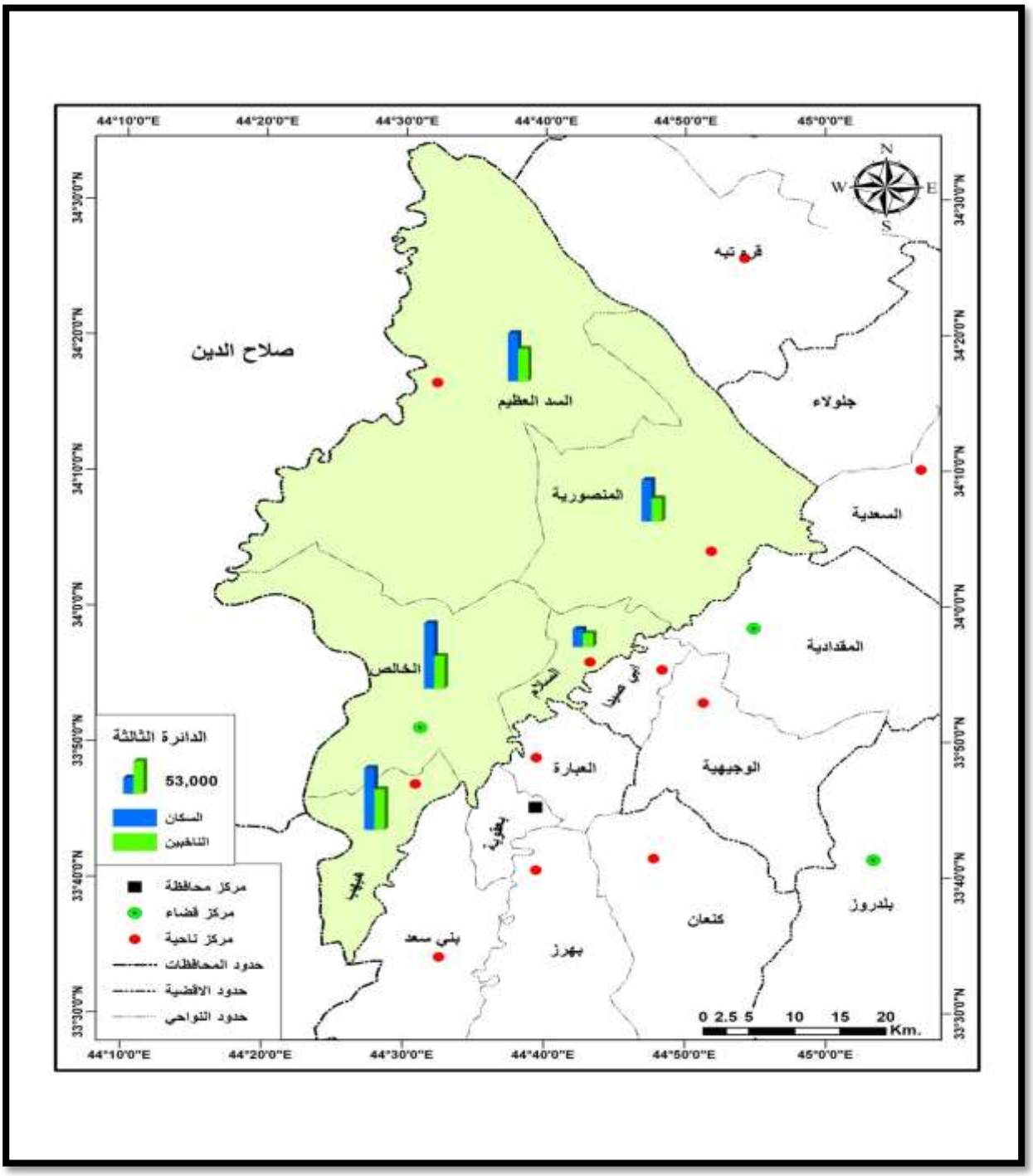

المصدر: بالاعتماد على الجدول (١٠)

ومن خلال الجدول (١٠) والخريطة (١٢) يمكن تقسيم الدائرة الانتخابية الثالثة وحسب نسبة الناخبين في مناطقها إلى فئتين هما:

أ- **الفئة الأولى : مناطق ارتفعت فيها نسبة الناخبين عن المعدل العام في الدائرة الثالثة ٦٠%.**

وضمت السلام، إذ بلغ مجموع ناخبيها (٢١٩٠٣) ناخب نسبتهم (٧٤%) والعظيم (٥٢٣٣٢) ناخباً ونسبتهم ٦٧% ، ويرجع السبب في ارتفاع نسبتهم إلى دخول أعداد جديدة من الناخبين السن القانوني للتصويت (١٨ عام فأكثر)، وهبهب إذ بلغ مجموع ناخبيها (٦٥٠٠٨) ناخباً نسبتهم ٦٥%.

ب- **الفئة الثانية: مناطق انخفضت فيها نسبة المعدل العام في الدائرة الثالثة ٦٠%.**

شملت مركز قضاء الخالص، الذي بلغ مجموع الناخبين فيه (٥٢٤٧٢) ناخباً نسبتهم ٤٩% والمنصورية (٣٧٣٦٨) ناخباً ونسبتهم ٥٥% فأغلب سكان هذه المناطق من الفئة الفتية التي لا يحق لهم التصويت.

٤. التوزيع المكاني للناخبين في الدائرة الرابعة في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

يتضح لنا من خلال المعدل العام للدائرة الرابعة ٦٩% أن ما يعادل ٣١%من عدد السكان في الدائرة الرابعة لا يسمح لهم بالتصويت في الانتخابات لعام ٢٠٢١ ذلك لعدم بلوغهم السن القانوني، لاحظ جدول(١١) والخريطة(١٣).

جدول (١١) النسبة المئوية للناخبين في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الرابعة

الدائرة الرابعة	عدد السكان	عدد الناخبين	النسبة من كل منطقة	الفرق عن المعدل
مركز قضاء خانقين	٩٤٧٨٨	٨٣٩٦١	%٨٨	١٩
جلولاء	١٠١٢٢١	٥٥٦١٥	%٥٤	١٥-
السعدية	٥٤٨٩٥	٣٢٤٠٨	%٥٩	١٠-
قرة تبه	٤٤٨٧٩	٢٩٣٢٣	%٦٥	٤-
جبارة	١٠٨٥٠	•١١٤٣٤	%١٠٥	٣٦
المجموع	٣٠٦٦٣٣	٢١٢٧٤١	%٦٩	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب ديالى، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

• هذا العدد يشمل عدد الناخبين الفعليين (الاصليين) من سكنة ناحية جبارة مضاف اليه عدد الناخبين من المناطق المتنازع عليها حسب المادة (١٤٠)،إذ تم السماح لسكان هذه المناطق من الادلاء بأصواتهم انتخابياً ضمن محافظة ديالى ذلك من خلال اصدار بطاقات بايومترية وكذلك بطاقات تموينية فضلاً عن تقديم تسهيلات مالية لهم من اجل كسب اصواتهم للمحافظة علماً ان تعدادهم سكانياً تابع للإقليم.

الخريطة (١٣) نسبة الناخبين في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب سكان مناطق الدائرة الرابعة

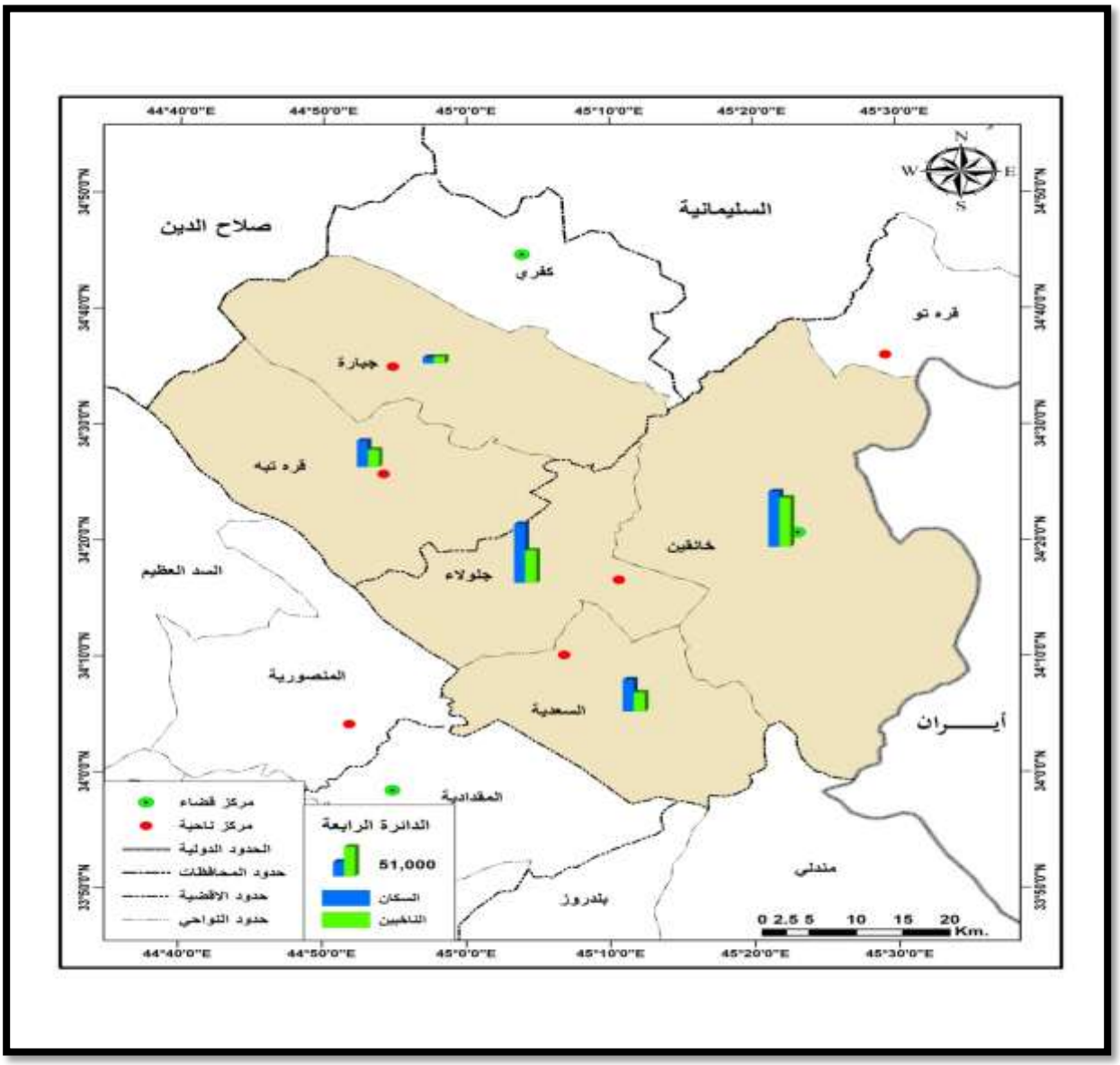

المصدر: بالاعتماد على الجدول (١١)

ومن خلال الجدول (١١) والخريطة (١٣) نستطيع تقسيم الدائرة الانتخابية الرابعة حسب نسبة ناخبين المناطق فيها إلى فئتين هما:

أ- الفئة الأولى: مناطق ارتفعت فيها نسبة الناخبين عن المعدل العام للدائرة الانتخابية الرابعة ٦٩%.

شملت جبارة، إذ بلغ مجموع ناخبيها (١١٤٣٤) ناخباً ونسبتهم (١٠٥%) فحصلت هذه الزيادة وارتفاع نسبة الناخبين فيها بإضافة ناخبين من بعض المناطق المتنازع عليها حسب المادة (١٤٠) على عدد الناخبين الأصليين لناحية جبارة، أما مركز قضاء خانقين بلغ عدد الناخبين (٨٣٩٦١) ناخباً نسبتهم ٨٨% هذا بسبب دخول أعداد جديدة من سن الانتخاب القانوني (١٨عاماً).

ب- الفئة الثانية: مناطق انخفضت نسبة الناخبين فيها عن المعدل العام للدائرة الانتخابية الرابعة ٦٩%.

شملت جلولاء وبلغ مجموع الناخبين ضمن هذه المنطقة (٥٥٦١٥) ناخباً نسبتهم (٥٤%) وأيضا كل من السعدية وقرة تبه، إذ بلغ مجموع ناخبين كل منهما (٣٢٤٠٨) ناخب ونسبتهم (٥٩%) و (٢٩٣٢٣) ناخباً ونسبتهم (٦٥%) وحسب التسلسل والسبب في ذلك ارتفاع نسبة الفئة التي هي دون السن الذي يؤهلها للانتخاب.

ثانياً: التوزيع الجغرافي للناخبين الحضر والريف حسب الدوائر الاربعة في محافظة ديالى في انتخابات ٢٠٢١

ويتضح لنا من ملاحظة المعدل العام للدوائر الانتخابية الأربعة في محافظة ديالى أن نسبة الناخبين الحضر بلغت ٥٧,٢% ونسبة ناخبين الريف ٤٢,٧%، لاحظ جدول (١٢) وخريطة (١٤).

جدول (١٢) النسبة المئوية للناخبين الحضر والريف حسب الدوائر الاربعة في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١

الدوائر	عدد الناخبين الكلي	عدد الناخبين الحضر	النسبة من كل دائرة	الفرق عن المعدل	عدد ناخبين الريف	النسبة من كل دائرة	الفرق عن المعدل
الاولى	٣٥٥٨٤٠	٢٤٨٩٨٢	%٦٩,٩	١٢,٧	١٠٦٨٥٨	%٣٠	-١٢,٧
الثانية	٢٥٠١٠٣	١٢٧٢٠٤	%٥٠,٩	-٦,٣	١٢٢٨٩٩	%٤٩,٤	٦,٧
الثالثة	٢٩٠٨٣	٩٢٨٣٥	%٤٠,٥	٦٦,٧	١٣٦٢٤٨	%٥٩,٥	١٦,٨
الرابعة	٢١٢٧٤١	١٣٠٤٠٢	%٦١,٣	٤,١	٨٢٣٣٩	%٣٨,٧	-٤
المجموع	١٠٤٧٧٦٧	٥٩٩٤٢٣	%٥٧	-	٤٤٨٣٤٤	%٤٣	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الخريطة (١٤) توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب الدوائر الاربعة

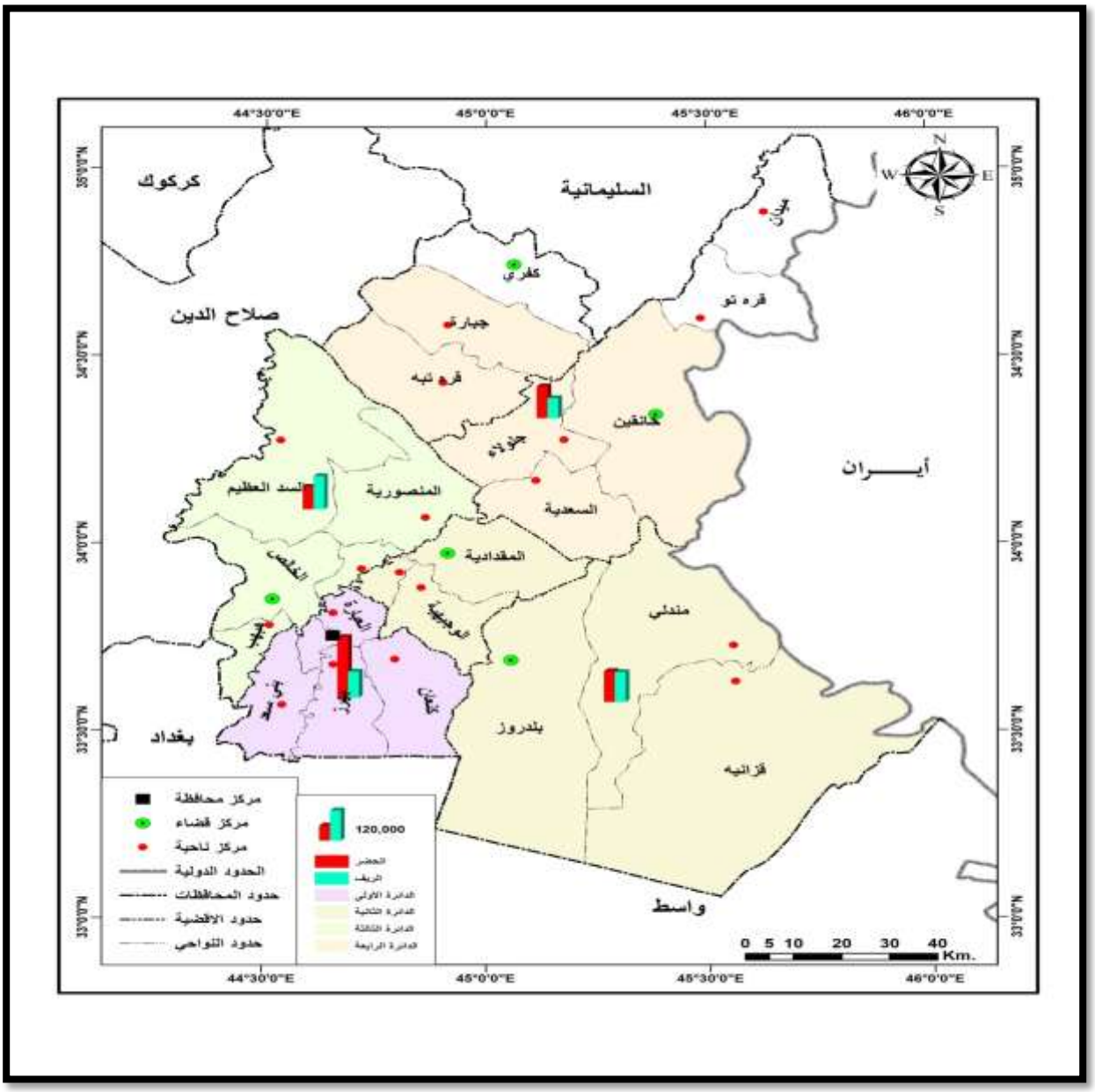

المصدر: بالاعتماد على الجدول (١٢)

ومن خلال الجدول (١٢) والخريطة (١٤) يمكن تقسيم الدوائر الانتخابية الأربعة إلى فئتين هما:

أ- **الفئة الأولى: دوائر انتخابية ارتفعت نسبة الناخبين الحضر عن المعدل العام البالغ ٥٧,٢% وناخبين الريف عن المعدل ٤٢,٧% .**

وضمت ناخبين الحضر في الدائرة الانتخابية الأولى إذ بلغ مجموع ناخبين الحضر فيها (٢٤٨٩٨٢) ناخب بنسبة ٦٩,٩% وكذلك الدائرة الرابعة بلغ مجموع ناخبيها الحضر (١٣٠٤٠٢) ناخباً نسبتهم ٦١,٣%، اما الدوائر التي ارتفعت فيها نسبة الناخبين الريف فشملت الدائرة الثانية إذ بلغ عدد ناخبيها الريف (١٢٢٨٩٩) ناخباً بنسبة ٤٩,٤% وايضاً الدائرة الثالثة بلغ مجموع ناخبين الريف (١٣٦٢٤٨) ناخباً ٥٩,٥%.

ب- **الفئة الثانية: دوائر انتخابية انخفضت نسبة الناخبين الحضر عن المعدل العام ٥٧,٢% وناخبين الريف عن المعدل ٤٢,٧%.**

وشملت ناخبي الحضر في الدائرة الانتخابية الثانية، إذ بلغ مجموع ناخبيها (١٢٧٢٠٤) ناخب نسبتهم ٥٠,٩%والدائرة الثالثة بلغ ناخبيها (٩٢٨٣٥) ناخباً بنسبة ٤٠,٥ % فيما شملت الدوائر التي انخفض فيها الناخبين الريف في الدائرة الانتخابية الأولى، إذ بلغ مجموع ناخبيها الريف (١٠٦٨٥٨) ناخباً بنسبة ٣٠% وأيضاً الدائرة الرابعة بلغ عدد ناخبيها الريف (٨٢٣٣٩) ناخباً نسبتهم ٣٨,٧%.

١. توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في الدائرة الانتخابية الاولى في محافظة ديالى.

يتبين لنا أن نسبة معدل الناخبين الحضر في الدائرة الاولى بلغت (٦٩,٩%) ومعدل ناخبين الريف (٣٠%)،لاحظ جدول (١٣) والخريطة(١٥).

جدول (١٣) النسبة المئوية للناخبين الحضر والريف حسب مناطق الدائرة الانتخابية الاولى في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١

الدائرة الاولى	عدد الناخبين الكلي	عدد ناخبين الحضر	النسبة من كل منطقة	الفرق عن المعدل	عدد ناخبين الريف	النسبة من كل منطقة	الفرق عن المعدل
مركز قضاء بعقوبة	١٩٤٩٥١	١٨٤٨٢٨	%٩٤,٨	٢٤,٩	١٠١٢٣	%٥,١	-٢٤,٩
كنعان	٢٧٧٦٣	١٦١٥٧	%٥٨,١	-١١,٨	١١٦٠٦	%٤١,٨	١١,٨
بهرز	٣٤٨٤٢	٢٨٢١٤	%٨٠,٩	١١	٦٦٢٨	%١٩	-١١
العبارة	٥٠٩٢٧	٩٨٨١	%١٩,٤	-٥٠,٥	٤١٠٤٦	%٨٠,٦	٥٠,٦
بني سعد	٤٧٣٥٧	٩٩٠٢	%٢٠,٩	-٤٩	٣٧٤٥٥	%٧٩	٤٩
المجموع	٣٥٥٨٤٠	٢٤٨٩٨٢	%٦٩,٩	-	١٠٦٨٥٨	%٣٠	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الخريطة (١٥) توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الاولى

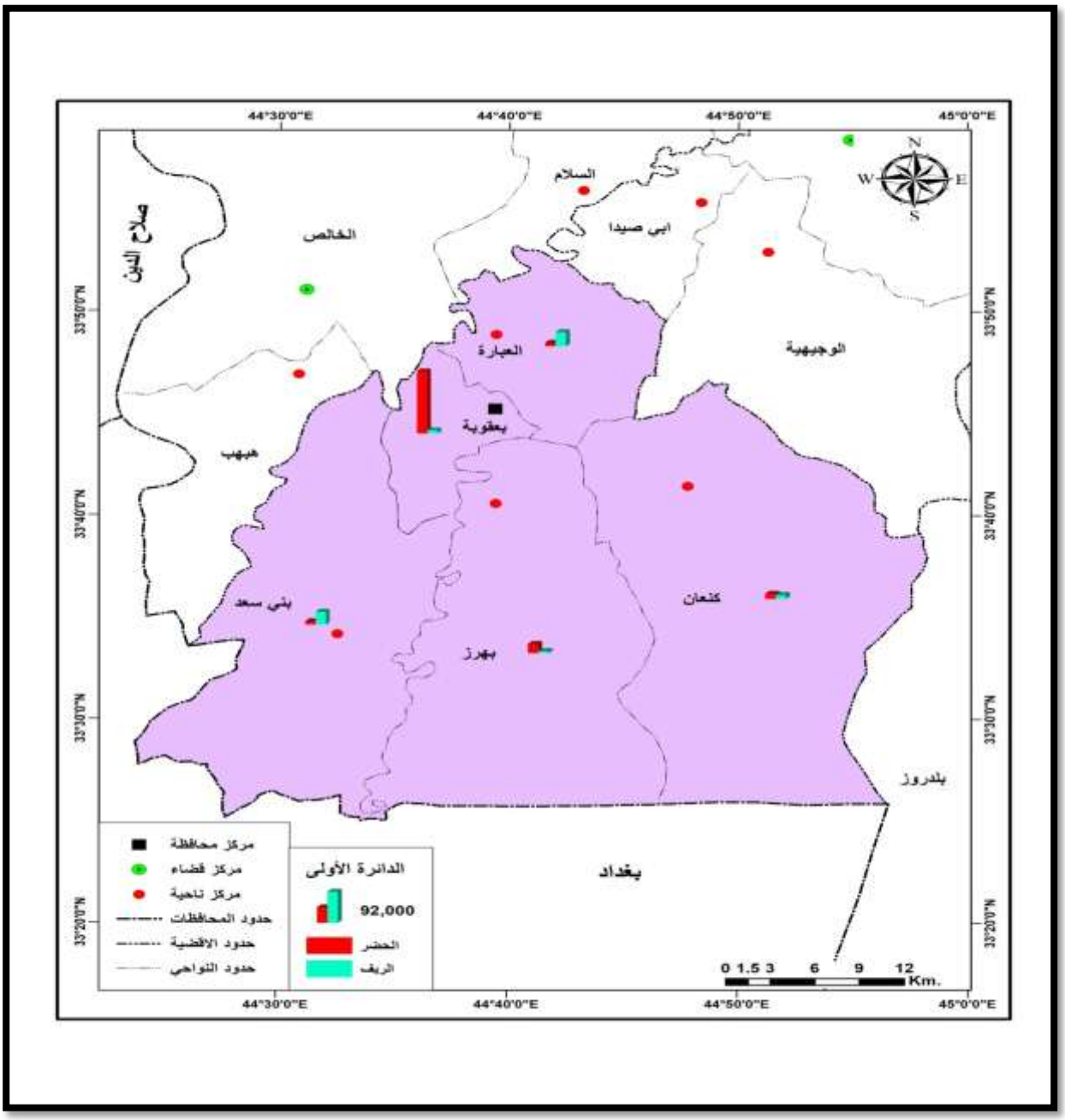

المصدر: بالاعتماد على الجدول (١٣)

ومن الجدول (١٣) والخريطة(١٥) يمكن تقسيم الدائرة الاولى الى فئتين هما:

أ- **الفئة الاولى (مناطق ارتفعت فيها نسبة الناخبين الحضر عن المعدل العام (٦٩,٩%) وناخبي الريف عن (٣٠%)).**

شملت المناطق التي ارتفعت فيها نسبة الناخبين الحضر مركز قضاء بعقوبة اذ بلغ مجموع ناخبي الحضر في المركز (١٨٤٨٢٨) ناخباً ونسبتهم (٩٤,٨%) وأيضاً بهرز بعدد ناخبين حضر بلغ (٢٨٢١٤) ناخباً ونسبتهم (٨٠,٩%) ،أما المناطق التي ارتفعت فيها أعداد الناخبين الريف ضمن هذه الدائرة وهي العبارة، إذ بلغ عدد ناخبيها الريف (٤١٠٤٦) ناخباً بنسبة (٨٠,٦%) وبني سعد بلغ ناخبيها الريف (٣٧٤٥٥) ناخباً نسبتهم (٧٩%) وأيضاً منطقة كنعان بمجموع ناخبين ريف بلغ (١١٦٠٦) ناخب ونسبتهم (٤١,٨%)، والسبب في ارتفاع نسبة الحضر في مركز القضاء ذلك لان قضاء بعقوبة يعتبر مركز وعاصمة المحافظة وأغلب سكانها هم من الحضر.

ب-**الفئة الثانية (مناطق انخفضت فيها نسبة الناخبين الحضر عن (٦٩,٩%) وناخبي الريف عن (٣٠%).**

تمثلت المناطق التي انخفض فيها عدد الناخبين الحضر في كل من كنعان، إذ بلغ عدد ناخبيها (١٦١٥٧) ناخباً نسبتهم (٥٨,١%) والعبارة وبني سعد،إذ بلغ عدد ناخبي الحضر في هذه المناطق (٩٨٨١) ناخباً ونسبتهم (١٩,٤%) و(٩٩٠٢) ناخب بنسبة (٢٠,٩%) على التوالي، فيما تمثلت المناطق التي انخفض فيها عدد الناخبين الريف في كل من مركز قضاء بعقوبة بعدد ناخبين ريف بلغ (١٠١٢٣) ناخباً بنسبة (٥,١%) وبهرز (٦٦٢٨) ناخباً ونسبتهم (١٩%).

٢. توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في الدائرة الانتخابية الثانية في محافظة ديالى

من ملاحظة المعدل العام للناخبين الحضر ٥٠,٨% ومعدل ناخبي الريف ٤٩,١% في الدائرة الانتخابية الثانية، لاحظ جدول (١٤) والخريطة(١٦).

جدول (١٤) النسبة المئوية للناخبين الحضر والريف حسب مناطق الدائرة الانتخابية الثانية في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١

الدائرة الثانية	عدد الناخبين الكلي	عدد ناخبين الحضر	النسبة من كل منطقة	الفرق عن المعدل	عدد ناخبين الريف	النسبة من كل منطقة	الفرق عن المعدل
مركز قضاء المقدادية	١٠٢٢٠٢	٤٩١٩٠	%٤٨,١	-٢,٧	٥٣٠١٢	%٥١,٩	٢,٨
الوجيهية	٢٥٦٨٠	٧٢٥٥	٢٨,٢	-٢٢,٦	١٨٤٢٥	%٧١,٧	٢٢,٦
ابي صيدا	٢٩٧٧٨	٩٧٢٠	%٣٢,٦	-١٨,٢	٢٠٠٥٨	%٦٧,٣	١٨,٢
مركز قضاء بلدروز	٦٢٠٨٢	٤٥٠٢٦	%٧٢,٥	٢١,٧	١٧٠٥٦	%٢٧,٤	-٢١,٧
قزانية	٨٩٤٢	٦٠١١	%٦٧,٢	١٦,٤	٢٩٣١	%٣٢,٧	-١٦,٤
مندلي	٢١٤١٩	١٠٠٠٢	%٤٦,٦	-٤,٢	١١٤١٧	%٥٣,٣	٤,٢
المجموع	٢٥٠١٠٣	١٢٧٢٠٤	%٥٠,٨	-	١٢٢٨٩٩	%٤٩,١	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الخريطة (١٦) توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الثانية

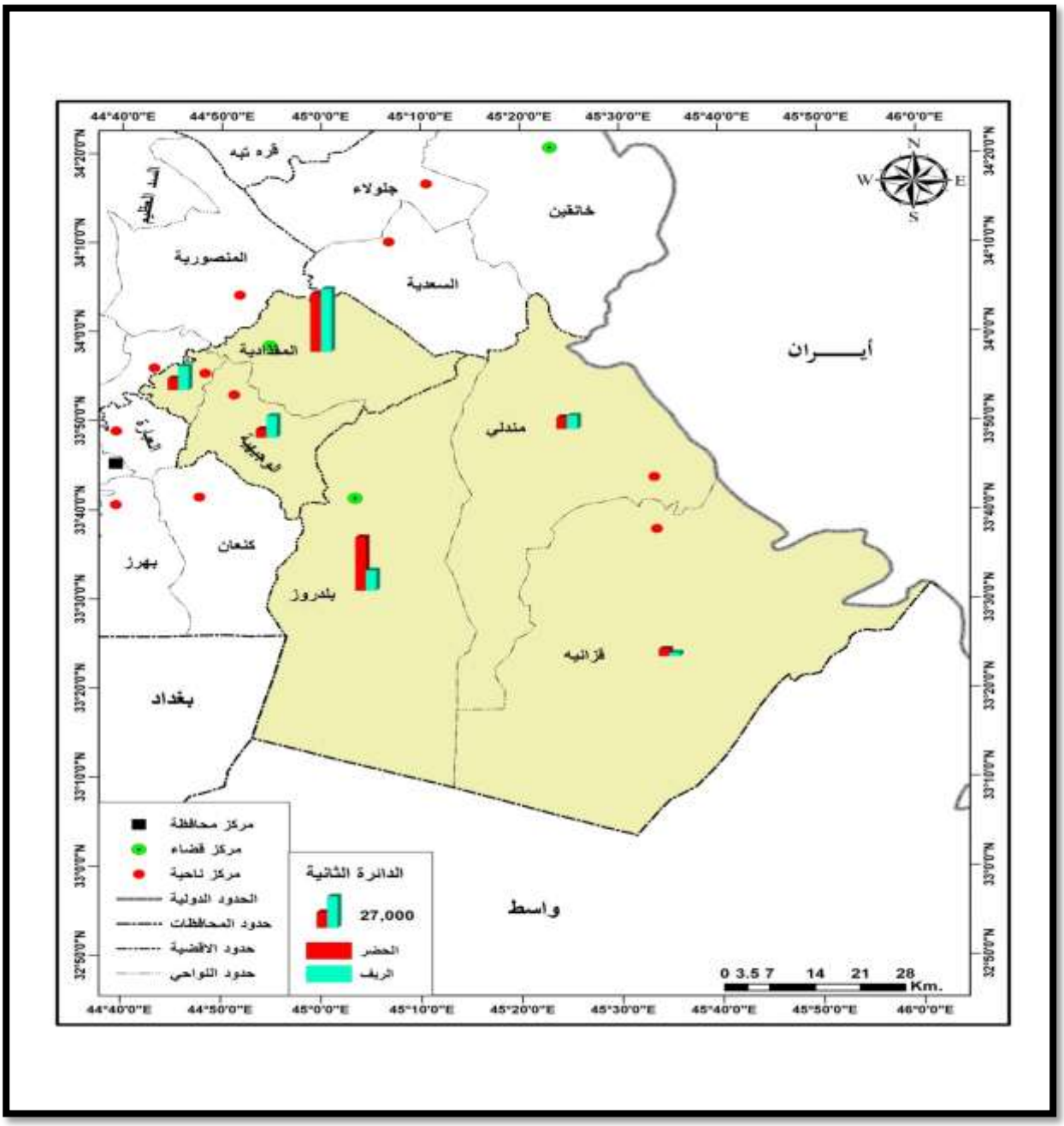

المصدر: بالاعتماد على الجدول (١٤)

من الجدول (١٤) والخريطة (١٦) قسمت الدائرة الثانية إلى فئتين هما :

أ- **الفئة الأولى: مناطق ارتفعت نسبة الناخبين الحضر فيها عن المعدل العام ٥٠,٨% وناخبي الريف ٤٩,١%.**

اشتملت هذه الفئة على مناطق كل من مركز قضاء بلد روز، إذ بلغ عدد ناخبيها الحضر (٤٥٠٢٦) ناخباً بنسبة ٧٢,٥% وقزانية بلغ مجموع ناخبيها (٦٠١١) ناخباً بنسبة ٦٧,٢% واشتملت المناطق التي ارتفع فيها عدد الناخبين الريف كل من مركز قضاء المقدادية وبلغ عدد ناخبيها من الريف (٥٣٠١٢) ناخباً بنسبة ٥١,٩% والوجيهية بلغ عدد ناخبيها (١٨٤٢٥) ناخباً نسبتهم ٧١,١% وأيضاً منطقة أبي صيدا إذ بلغ مجموع ناخبيها الريف (٢٠٠٥٨) ناخباً بنسبة ٦٧,٣% ومندلي، إذ بلغ عدد ناخبيها (١١٤١٧) ناخب بنسبة ٥٣,٣%.

ب-**الفئة الثانية: مناطق انخفضت نسبة الناخبين الحضر فيها عن المعدل العام ٥٠,٨% وناخبي الريف ٤٩,١%.**

ضمت هذه الفئة منطقة مركز قضاء المقدادية، إذ بلغ عدد ناخبيها (٤٩١٩٠) ناخباً ونسبتهم ٤٨,١% ومنطقة الوجيهية إذ وصل عدد ناخبي الحضر (٧٢٥٥) ناخباً بنسبة ٢٨,٢% وأيضاً منطقة أبي صيدا بعدد ناخبين حضر بلغ (٩٧٢٠) ناخب نسبتهم ٣٢,٦% وأخيراً مندلي بلغ مجموع ناخبيها الحضر (١٠٠٠٢) ناخباً بنسبة ٤٦,٦%.

فيما تمثلت المناطق التي انخفض عدد ناخبيها الريف بكل من منطقة مركز قضاء بلد روز وقزانيه، اذ بلغ عدد ناخبين الريف فيهما وحسب التسلسل (١٧٠٥٦) ناخباً بنسبة ٢٧,٤% و (٢٩٣١) ناخباً نسبتهم ٣٢,٧%.

٣. توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في الدائرة الانتخابية الثالثة في محافظة ديالى

عند ملاحظتنا للمعدل العام للناخبين الحضر في الدائرة الثالثة ٤٠,٥% ومعدل ناخبين الريف ٥٩,٤%، لاحظ جدول (١٥) وخريطة (١٧).

جدول (١٥) النسبة المئوية للناخبين الحضر والريف حسب مناطق الدائرة الانتخابية الثالثة في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١

الدائرة الثالثة	عدد الناخبين الكلي	عدد ناخبين الحضر	النسبة من كل منطقة	الفرق عن المعدل	عدد ناخبين الريف	النسبة من كل منطقة	الفرق عن المعدل
مركز قضاء الخالص	٥٢٤٧٢	٣٦٢٧٥	%٦٩,١	٢٨,٦	١٦١٩٧	%٣٠.٨	-٢٨,٦
العظيم	٥٢٣٣٢	٣٩٨٢	%٧,٦	-٣٢,٩	٤٨٣٥٠	%٩٢,٣	٣٢,٩
هبهب	٦٥٠٠٨	٤٠١٨٣	%٦١,٨	٢١,٣	٢٤٨٢٥	%٣٨,١	-٢١,٣
المنصورية	٣٧٣٦٨	١٠٥٣٣	%٢٨,١	-١٢,٤	٢٦٨٣٥	%٧١,٨	١٢,٤
السلام	٢١٩٠٣	١٨٦٢	%٨,٥	-٣٢	٢٠٠٤١	%٩١,٤	٣٢
المجموع	٢٢٩٠٨٣	٩٢٨٣٥	%٤٠,٥	-	١٣٦٢٤٨	%٥٩,٤	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الخريطة (١٧) توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الانتخابية الثالثة

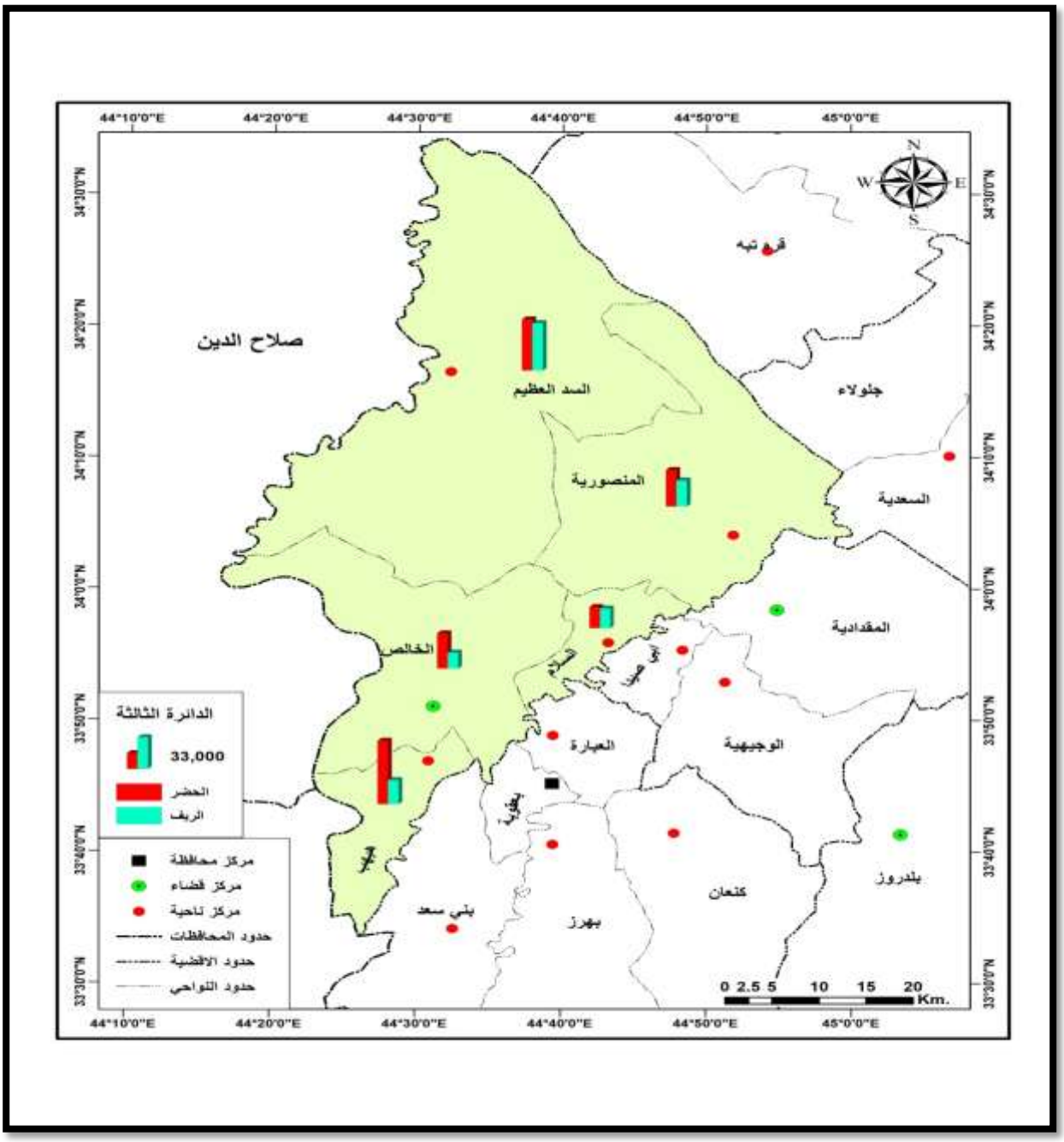

المصدر: بالاعتماد على الجدول (١٥)

من الجدول (١٥) والخريطة (١٧) قُسمت الدائرة الثالثة إلى فئتين هما:

أ- **الفئة الأولى: مناطق ارتفعت نسبة الناخبين الحضر فيها عن المعدل ٤٠,٥% وناخبي الريف ٥٩,٤% .**

وشملت هذه الفئة كل من منطقة مركز قضاء الخالص، إذ بلغ مجموع ناخبيها الحضر (٣٦٢٧٥) ناخباً نسبتهم ٦٩,١% وهبهب بلغ عدد ناخبيها (٤٠١٨٣) ناخباً نسبتهم ٦١,٨% أما المناطق التي ارتفع معدل ناخبين الريف فيها شملت العظيم بعدد ناخبين بلغ (٤٨٣٥٠) ناخباً بنسبة ٩٢,٣%• والمنصورية إذ بلغ عدد ناخبيها الريف (٢٦٨٣٥) ناخباً بنسبة ٧١,٨% وأيضاً منطقة السلام بعدد ناخبين ريف بلغ (٢٠٠٤١) ناخباً نسبتهم ٩١,٤%.

ب-**الفئة الثانية: مناطق انخفضت نسبة الناخبين الحضر فيها عن المعدل ٤٠,٥% وناخبي الريف عن ٥٩,٤%.**

اشتملت على مناطق العظيم بعدد ناخبين حضر بلغ (٣٩٨٢) بنسبة ٧,٦% والمنصورية بعدد ناخبين (١٠٥٣٣) ناخباً بنسبة ٢٨,١% كذلك منطقة السلام بعدد ناخبين حضر بلغ (١٨٦٢) ناخباً بنسبة ٨,٥%، فيما شملت المناطق التي انخفض فيها عدد الناخبين الريف مركز قضاء الخالص بعدد ناخبين بلغ (١٦١٩٧) ناخباً بنسبة ٣٠,٨% وهبهب بلغ مجموع ناخبيها الريف (٢٤٨٢٥) ناخباً نسبتهم ٣٨,١%.

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن أغلب سكان هذه المنطقة هم من سكان الريف.

• السبب في ارتفاع نسبة ناخبي الريف في منطقة العظيم جاء من خلال إضافة مجموع الناخبين منطقة جيزاني الجول التي جميعهم من السكان الريف.

٤. توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في الدائرة الانتخابية الرابعة في محافظة ديالى

من خلال ملاحظة معدل الناخبين الحضر في الدائرة الرابعة ٦١,٢% ومعدل ناخبي الريف ٣٨,٧% ، لاحظ الجدول (١٦) والخريطة (١٨).

جدول (١٦) النسبة المئوية للناخبين الحضر والريف حسب مناطق الدائرة الانتخابية الرابعة في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١

الدائرة الرابعة	عدد الناخبين الكلي	عدد ناخبين الحضر	النسبة من كل منطقة	الفرق عن المعدل	عدد ناخبين الريف	النسبة من كل منطقة	الفرق عن المعدل
مركز قضاء خانقين	٨٣٩٦١	٥٧٦٨٨	%٦٨,٧	٧,٥	٢٦٢٧٣	%٣١,٢	-٧,٥
جلولاء	٥٥٦١٥	٣٨٦٨٢	%٦٩,٥	٨,٣	١٦٩٣٣	%٣٠,٤	-٨,٣
السعدية	٣٢٤٠٨	١٢٣١٣	%٣٧,٩	-٢٣,٣	٢٠٠٩٥	%٦٢	٢٣,٣
قرة تبة	٢٩٣٢٣	١٤٦٤٥	%٤٩,٩	-١١,٣	١٤٦٧٨	%٥٠	١١,٣
جبارة	١١٤٣٤	٧٠٧٤	%٦١,٨	٠,٦	٤٣٦٠	%٣٨,١	-٠,٦
المجموع	٢١٢٧٤١	١٣٠٤٠٢	%٦١,٢	-	٨٢٣٣٩	%٣٨,٧	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الخريطة (١٨) توزيع الناخبين الحضر والريف مكانياً في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الرابعة

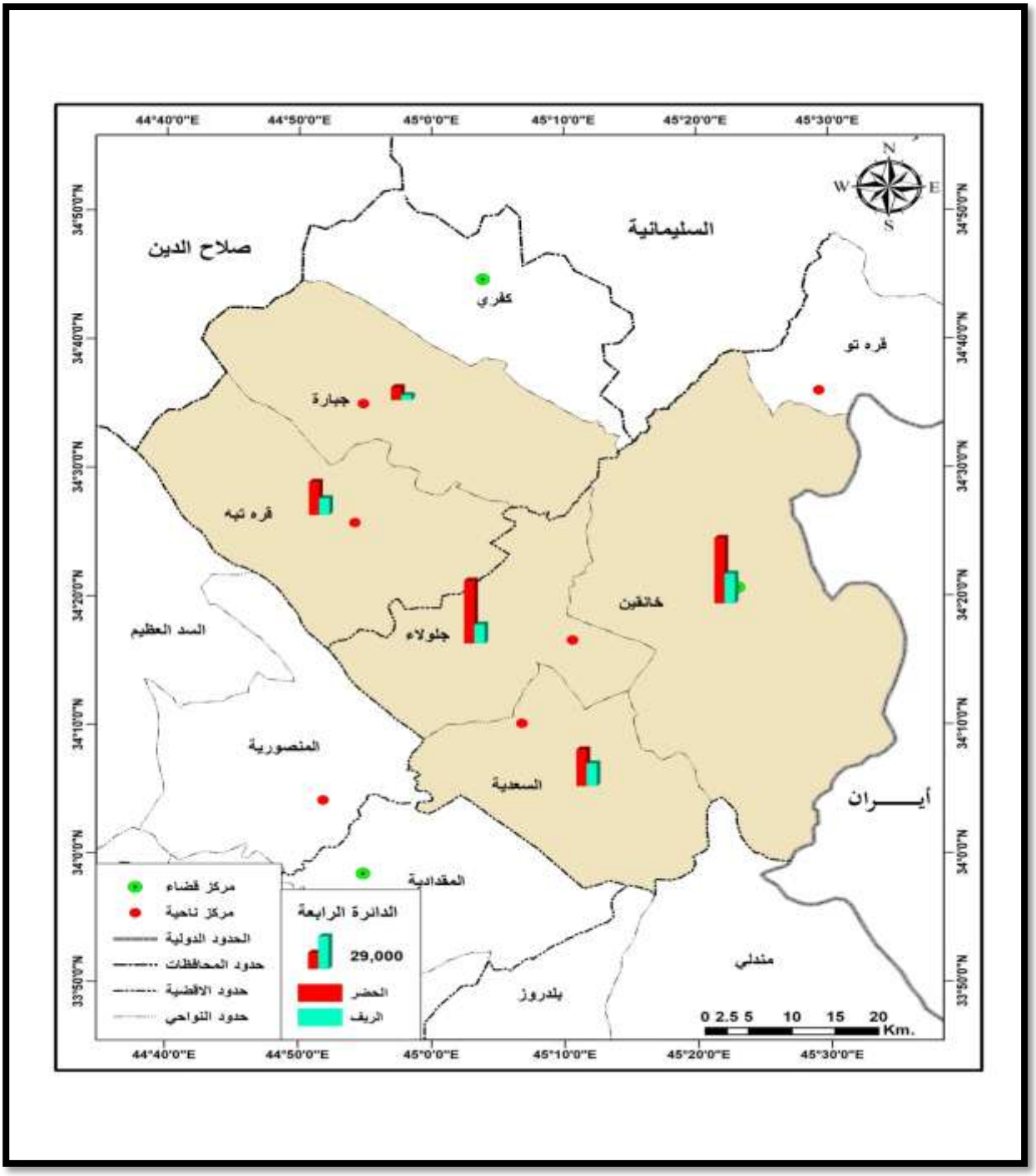

المصدر: بالاعتماد على الجدول(١٦)

من الجدول (١٦) والخريطة (١٨) يمكن تقسيم الدائرة الرابعة الى فئتين هما:

أ- **الفئة الأولى: مناطق ارتفعت نسبة الناخبين الحضر فيها عن المعدل ٦١,٢% وناخبي الريف عن ٣٨,٧% .**

إذ شملت هذه الفئة كل من منطقة مركز قضاء خانقين، فبلغ عدد ناخبيها الحضر (٥٧٦٨٨) ناخباً بنسبة ٦٨,٧% ومنطقة جلولاء بعدد ناخبين بلغ (٣٨٦٨٢) ناخباً بنسبة ٦٩,٥% أما ناحية جبارة فإنها تساوت نسبياً في نسبة الناخبين الحضر مع المعدل العام، إذ بلغ (٧٠٧٤) ناخباً حضري بنسبة ٦١,٨%وشملت المناطق التي ارتفع فيها عدد الناخبين الريف ضمن هذه الدائرة في كل من السعدية بعدد ناخبين بلغ (٢٠٠٩٥) ناخباً بنسبة ٦٢%وقرة تبه بلغ عدد ناخبيها الريف (١٤٦٧٨) ناخباً نسبتهم ٥٠%.

ب-**الفئة الثانية: مناطق انخفضت نسبة الناخبين الحضر فيها عن المعدل العام ٦١,٢% وناخبي الريف عن ٣٨,٧%.**

ظهرت في المناطق التي انخفض فيها عدد الناخبين الحضر ضمن هذه الدائرة منطقة السعدية في بعدد ناخبين (١٢٣١٣) بنسبة ٣٧,٩% وأيضاً قرة تبه بعدد ناخبين بلغ (١٤٦٤٥) ناخباً ونسبتهم ٤٩,٩%، وأما المناطق التي انخفض فيها عدد الناخبين الريف تمثلت هي الاخرى في مركز قضاء الخالص بعدد ناخبين بلغ (٢٦٢٧٣) ناخباً ونسبتهم ٣١,٢% وجلولاء بلغ عدد ناخبيها (١٦٩٣٣) ناخباً بنسبة بلغت ٣٠,٤% أما ناحية جبارة كذلك تساوت نسبياً بناخبيها الريف مع المعدل العام للناخبين الريف ضمن هذه الدائرة بعدد ناخبين (٤٣٦٠) ناخباً نسبتهم ٣٨,١%.

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي للناخبين من حيث الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١

تكمن أهمية دراسة الكفاءة في العمل بأنها تحقق النسبية ما بين المساحة التي يسكنها السكان والسكان أنفسهم ودراسة السكان فقط من حيث أعدادهم وتقديراتهم سواء اكانت فعلية ام نسبية بغض النظر عن المساحة فإنها لا تفي بالغرض لدراسة السكان ودرجة ازدحامهم في منطقة معينة، ولهذا بدأ الاهتمام بدراسة المساحة والسكان التي يقطنوها أو ما يسمى بالكثافة العامة[١]، وأهمية الكثافة العامة تأتي من الدور الذي تؤديه للتخطيط الاجتماعي وكذلك الاقتصادي وبيان حجم التوافق والتوازن ما بين السكان والمساحة التي يسكنوها[٢].

وفي ما يخص طبيعة الدراسة (جغرافية الانتخابات) توجد فئة كبيرة من حجم السكان لا يحق لهم الانتخاب بسبب عدم بلوغهم السن القانوني للانتخاب فلا بد من عمل تعديل لمقياس الكثافة لكي يكون خاص بالفئة التي يسمح لهم بالمشاركة ويمكن أن نطلق عليه مؤشر الكثافة الانتخابية العامة الذي يعطي شكلاً واضحاً لطبيعة التوزيع المكاني للناخبين ممن هم في سن المشاركة في منطقة الدراسة متمثلة في أربع دوائر انتخابية وبما أن الناخبين المسجلين لم يدلوا بأصواتهم جميعاً، إذ أن هناك فئة منهم تعزف عن المشاركة والذهاب للتصويت وهذا هو السبب الرئيس الذي يؤثر في نتائج العملية الانتخابية وبنسبة التصويت العامة ولهذا نحتاج إلى مؤشر ذي دقة يتناسب مع عملية التصويت وذلك من خلال ناتج قسمة الناخبين المصوتين في الدائرة الانتخابية أو منطقة معينة على إجمالي مساحة تلك الدائرة أو المنطقة والتي يمكن أن نسميها الكثافة التصويتية.

---

[١] مصطفى عبدالله السويدي، تباين التوزيع الجغرافي لسكان الفرات الاوسط، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة البصرة، ١٩٩٦، ص١٧٠.

[٢] احمد علي اسماعيل، اسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، ط٤، القاهرة، ١٩٨٢، ص٨٢.

أولا: توزيع الناخبين جغرافيا من حيث الكثافة الانتخابية العامة والكثافة التصويتية حسب الدوائر الاربعة في منطقة الدراسة

يتضح من تطبيقنا لمؤشر الكثافة الانتخابية العامة والكثافة التصويتية في منطقة الدراسة توزيع الناخبين (المصوتين فعلياً) في انتخابات ٢٠٢١.

إذ بلغت نتائج الكثافة الانتخابية لمحافظة ديالى (٥٩) ناخباً، إذ كانت الكثافة الانتخابية للدائرة الأولى (٢١٨) ناخباً والدائرة الثانية (٣٤) ناخباً والدائرة الثالثة (٧٦) ناخباً، أما الدائرة الرابعة فبلغت كثافتها الانتخابية (٣٧) ناخباً من هُم في السن القانوني للانتخاب/ كم٢، لاحظ جدول(١٧) والخريطة(١٩).

جدول (١٧) التوزيع للكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية ضمن محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ حسب الدوائر الانتخابية الاربعة

الدائرة	المساحة		السكان في سن المشاركة		الناخبين المصوتين		كثافة انتخابية عامة	كثافة تصويتية
	كم٢	%	ناخباً	%	ناخباً	%	ناخباً/كم٢	مصوت/كم٢
الاولى	١٦٣٠	٩,٢١	٣٥٥٨٤٠	٣٣,٩٦	١٥٧٥٨٦	٣٤,٠٤	٢١٨	٩٦
الثانية	٧٣١٣	٤١,٣٥	٢٥٠١٠٣	٢٣,٨٧	١٠٤٥٩٣	٢٢,٥٩	٣٤	١٤
الثالثة	٢٩٩٤	١٦,٩٢	٢٢٩٠٨٣	٢١,٨٦	١١١١٧٤	٢٤,٠١	٧٦	٣٧
الرابعة	٥٧٤٨	٣٢,٥٠	٢١٢٧٤١	٢٠,٣٠	٨٩٥٦٠	١٩,٣٤	٣٧	١٥
المجموع	١٧٦٨٥	١٠٠	١٠٤٧٧٦٧	١٠٠	٤٦٢٩١٣	١٠٠	٥٩	٢٦

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

- يتم احتساب الكثافة الانتخابية العامة والكثافة التصويتية من خلال المعادلات الاتية:
  - الكثافة الانتخابية العامة=عدد الناخبين في سن المشاركة في الدائرة الانتخابية/ مساحة الدائرة الانتخابية
  - الكثافة التصويتية: عدد المشاركين في الدائرة الانتخابية/ مساحة الدائرة الانتخابية

الخريطة (١٩) الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية في انتخابات محافظة ديالى حسب الدوائر الانتخابية الاربعة

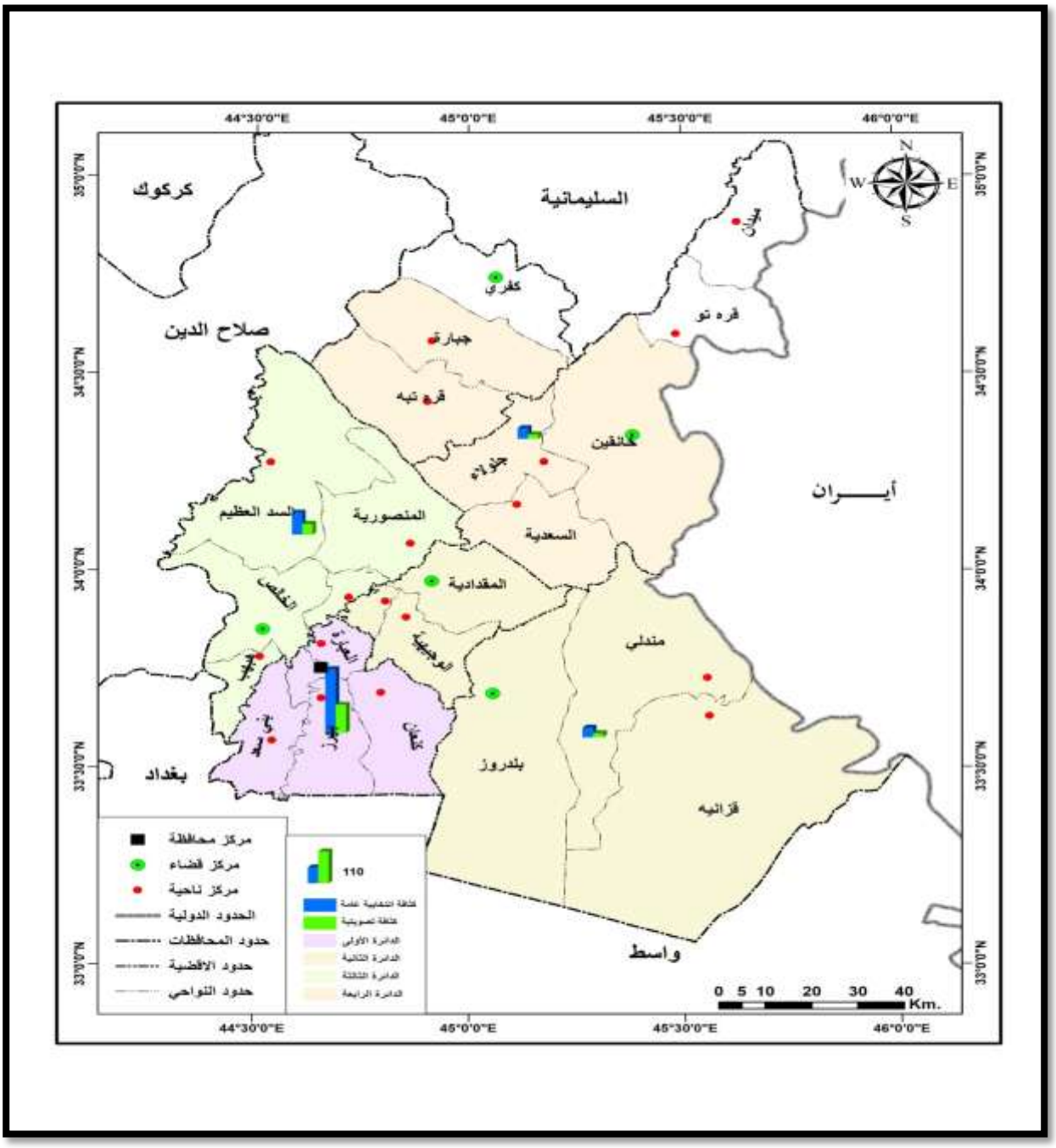

المصدر: بالاعتماد على الجدول (١٧)

ويتضح لنا من الجدول (١٧) والخريطة (١٩) أن الكثافة الانتخابية في الدوائر الانتخابية لمنطقة الدراسة متباينة ومن خلال نتائج الكثافة الانتخابية سنوضح صورة التوزيع الجغرافي للناخبين المسجلين الذين يحق لهم الانتخاب إلى ثلاث فئات رئيسة هي:

١- **الفئة الأولى (دائرة ذات كثافة انتخابية عامة مرتفعة):** وتشمل هذه الفئة الدائرة الأولى أي أنها تضم مركز قضاء بعقوبة و كنعان وبني سعد وبهرز والعبارة بكثافة انتخابية بلغت (٢١٨) ناخباً/كم^{٢}، إذ شكلت هذه الدائرة نسبة قدرها (٣٣,٩٦%) من مجموع السكان ممن هم في سن المشاركة بينما تشغل نسبة ٩,٢١% من إجمالي مساحة المحافظة.

٢- **الفئة الثانية (دائرة ذات كثافة انتخابية عامة متوسطة):** شملت هذه الدائرة الانتخابية الثالثة، إذ بلغت كثافتها الانتخابية (٧٦) ناخباً/كم^{٢} حيث شكلت الدائرة الثالثة ٢١,٨٦%من إجمالي السكان الذين في سن المشاركة في حين شغلت مساحة قدرها ١٦,٩٢% من إجمالي مساحة المحافظة.

٣- **الفئة الثالثة (دوائر ذات كثافة انتخابية منخفضة):** اشتملت هذه الفئة على كل من الدائرة الثانية والرابعة إذا بلغت الكثافة الانتخابية في الدائرة الثانية (٣٤) ناخباً/كم^{٢}، إذ شكلت نسبة ٢٣,٨٧% من مجموع السكان ممن هم في سن المشاركة بينما شغلت هذه الدائرة ٤١,٣٥% من إجمالي مساحة المحافظة، اما الدائرة الانتخابية الرابعة ضمت كثافة انتخابية (٣٧) ناخب/كم^{٢} وبنسبة ناخبين قدرها ٢٠,٣٠% من إجمالي السكان في سن المشاركة بينما شغلت ٣٢,٥٠%من مجموع مساحة المحافظة.

أما مؤشر الكثافة التصويتية لمنطقة الدراسة فبلغ (٢٦) ناخب/كم^{٢} أي بانخفاض عن مؤشر الكثافة الانتخابية العامة بلغ قدره (٣٣) ناخب/كم^{٢} و الكثافة التصويتية تعطي صورة دقيقة وفعلية عن توزيع الناخبين المشاركين أي المصوتين فعلياً يوم الاقتراع .

ومن ملاحظة الجدول(١٧) والخريطة (١٩) يظهر تباين في نتائج الكثافة التصويتية لذا قُسمت الدوائر الأربعة في منطقة الدراسة الى ثلاث فئات رئيسة هي:

١- **الفئة الأولى (دائرة ذات كثافة تصويتية مرتفعة)** : وتتمثل هذه الفئة في الدائرة الانتخابية الأولى بكثافة تصويتية قدرها (٩٦) مصوتاً/كم٢،إذ شكلت ٣٤,٠٤% من إجمالي المصوتين في المحافظة و ٩,٢١%من مساحة المحافظة، والسبب في ارتفاع الكثافة التصويتية أن هذه الدائرة تشغل أعلى كثافة سكانية أيضاً لكون هذه الدائرة أغلب سكانها هم من السكان الحضر مقارنةً بصغر مساحتها عن بقية الدوائر الانتخابية الأخرى.

٢- **الفئة الثانية (دائرة ذات كثافة تصويتية متوسطة)**: و تمثل هذه الفئة الدائرة الانتخابية الثالثة، إذ بلغت الكثافة التصويتية (٣٧) مصوتاً/كم٢ وشكلت ٢٤,٠١% من مجموع المصوتين و ١٦,٩٢% من إجمالي مساحة المحافظة.

٣- **الفئة الثالثة (دوائر ذات كثافة تصويتية منخفضة)**: اشتملت على الدائرة الثانية والدائرة الرابعة،إذ بلغت الكثافة التصويتية للدائرة الثانية (١٤) مصوتاً/كم٢ وبنسبة مصوتين قدرها ٢٢,٥٩% من إجمالي المصوتين في المحافظة بينما شغلت ٤١,٣٥% من مساحة المحافظة، أما الدائرة الانتخابية الرابعة فضمت كثافة تصويتية قدرها (١٥)مصوتاً/ كم٢ وشكلت نسبة التصويت ١٩,٣٤% من مجموعة أعداد المصوتين وشكلت ٣٢,٥٠%من مجموع مساحة المحافظة.

١. توزيع الناخبين جغرافياً من حيث الكثافة الانتخابية العامة والكثافة التصويتية في الدائرة الانتخابية الأولى

بلغت الكثافة الانتخابية في الدائرة الأولى (٢١٨) ناخب/كم٢ من إجمالي عدد ناخبيها البالغ (٣٥٥٨٤٠) ناخباً ويتضح وجود تباين في نتائج الكثافة الانتخابية بين مناطق هذه الدائرة، لاحظ جدول (١٨) وخريطة(٢٠).

جدول (١٨) التوزيع المكاني للكثافة الانتخابية والتصويتية ضمن محافظة ديالى حسب الدائرة الانتخابية الاولى لعام ٢٠٢١

الدائرة الاولى	المساحة		السكان في سن المشاركة		الناخبين المصوتين		كثافة انتخابية عامة	كثافة تصويتية
	كم٢	%	ناخباً	%	ناخباً	%	ناخباً/كم٢	ناخباً/كم٢
مركز قضاء بعقوبة	١٢٥	٧,٦٦	١٩٤٩٥١	٥٤,٧٨	٨٠١٤٤	٥٠,٨٦	١٥٥٩	٦٤١
كنعان	٥٥٣	٣٣.٩٤	٢٧٧٦٣	٧,٨٠	١٥٥٩٨	٩,٨٩	٥٠	٢٨
بني سعد	٤٩٧	٣٠,٤٩	٤٧٣٥٧	١٣,٣٠	٢٢٩٥٢	١٤,٥٦	٩٥	٤٦
بهرز	٣٤٢	٢٠,٩٨	٣٤٨٤٢	٩,٧٩	١٧٦٩٥	١١,٢٢	١٠١	٥١
العبارة	١١٣	٦,٩٣	٥٠٩٢٧	١٤,٣١	٢١١٩٧	١٣,٤٥	٤٥٠	١٨٧
المجموع	١٦٣٠	١٠٠	٣٥٥٨٤٠	١٠٠	١٥٧٥٨٦	١٠٠	٢١٨	٩٦

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الخريطة (٢٠) الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية في انتخابات محافظة ديالى حسب مناطق الدائرة الاولى

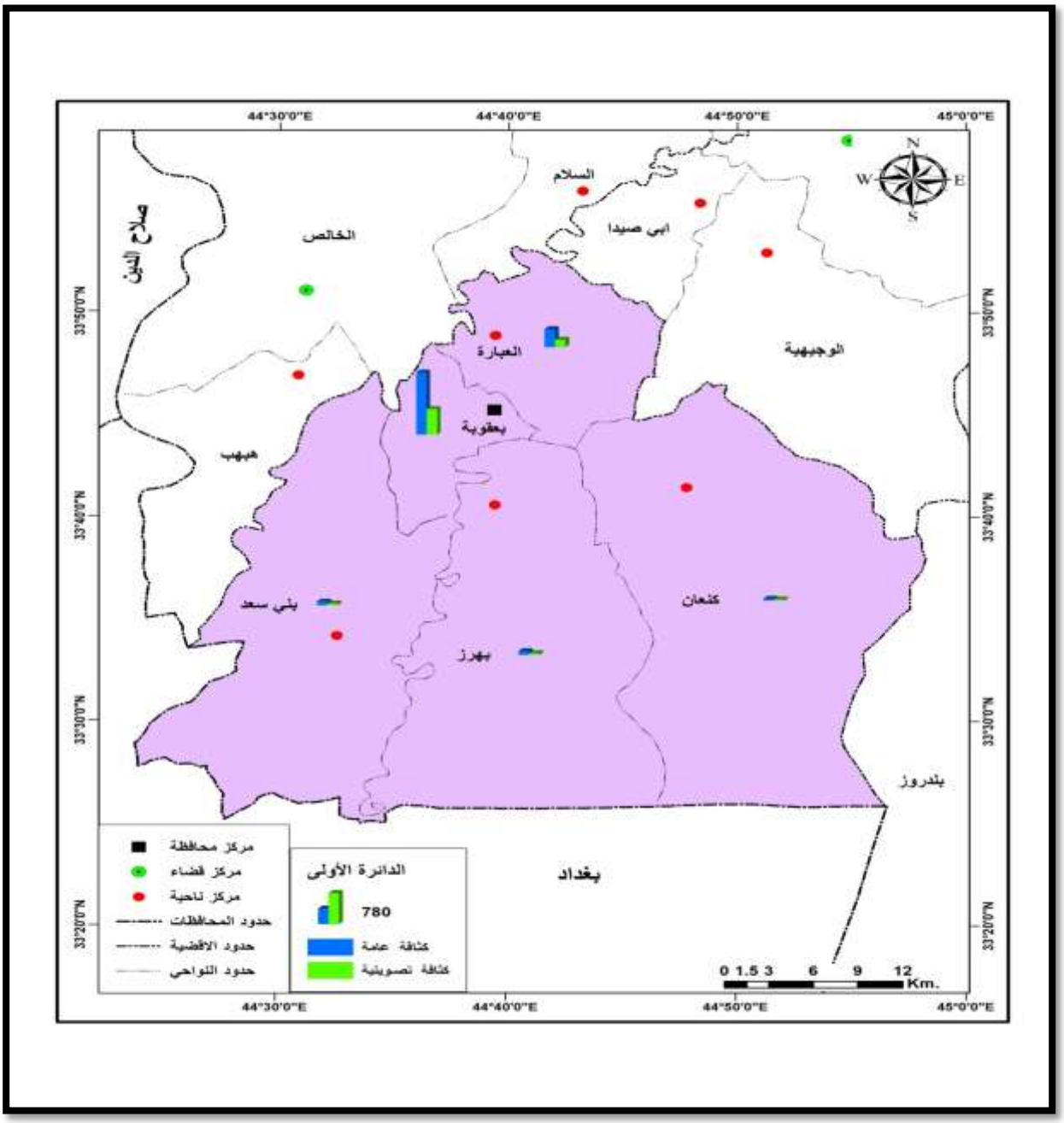

المصدر: بالاعتماد على الجدول (١٨)

من خلال الجدول (١٨) و الخريطة (٢٠) قُسمت مناطق الدائرة الأولى إلى ثلاث فئات:

أ- **الفئة الأولى (مناطق ذات كثافة انتخابية عالية):** اذ شملت مركز قضاء بعقوبة بكثافة انتخابية بلغت (١٥٥٩) ناخباً/كم^{٢} من إجمالي ناخبي هذه المنطقة البالغ (١٩٤٩٥١) ناخباً/كم^{٢} وضمت أيضا منطقة العبارة بكثافة انتخابية قدرها (٤٥٠) ناخب/كم^{٢} من إجمالي مجموع ناخبيها البالغ (٥٠٩٢٧) ناخباً/كم^{٢}.

ب-**الفئة الثانية (مناطق ذات كثافة انتخابية متوسطة):** وشملت كل من مناطق بني سعد وبهرز إذ بلغت الكثافة الانتخابية لمنطقة بني سعد (٩٥) ناخب/ كم^{٢} من مجموع ناخبيها البالغ (٤٧٣٥٧) ناخب، أما منطقة بهرز فبلغت كثافتها الانتخابية (١٠١)ناخب/كم^{٢} من مجموعة أعداد ناخبيها البالغ (٣٤٨٤٢) ناخباً.

ت-**الفئة الثالثة (مناطق ذات كثافة انتخابية منخفضة):** وضمت منطقة كنعان فقط بكثافة انتخابية قدرها(٥٠) ناخباً/كم^{٢} من مجموع ناخبين هذه المنطقة (٢٧٧٦٣) ناخباً.

أما مقياس الكثافة التصويتية في الدائرة الانتخابية الأولى بلغ (٩٦) ناخباً/كم^{٢} من إجمالي مصوتيها البالغ (١٥٧٥٨٦) مصوتاً/ كم^{٢} وتفاوتت قيم الكثافة التصويتية في مناطق هذه الدائرة لذلك قُسمت **إلى ثلاث فئات كالاتي:**

أ- **الفئة الأولى (مناطق ذات كثافة تصويتية عالية):** ضمت مركز قضاء بعقوبة بكثافة تصويتية قدرها (٦٤١) ناخب/كم^{٢} من مجموع مصوتيها (٨٠١٤٤)مصوت، أما المنطقة الثانية التي ارتفعت فيها الكثافة التصويتية هي منطقة العبارة اذ بلغت (١٨٧) مصوت/كم^{٢} من العدد الكلي للناخبين المصوتين فعلياً لهذه المنطقة (٢١١٩٧) مصوت.

ب-**الفئة الثانية (مناطق ذات كثافة تصويتية متوسطة)** :وشملت كل من بني سعد وبهرز وبكثافة تصويتية قدرها(٤٦) مصوتاً و(٥١)مصوت/كم^{٢} على التوالي من مجموع مصوتين كل منطقة البالغ (٢٢٩٥٢) مصوت لمنطقة بني سعد و(١٧٦٩٥) مصوت لمنطقة بهرز.

ت-الفئة الثالثة (مناطق ذات كثافة تصويتية منخفضة): ضمت هذه الفئة منطقة كنعان فقط وبكثافة تصويتية بلغت (٢٨) مصوتاً/كم٢ من إجمالي عدد المصوتين لهذه المنطقة(١٥٥٩٨) مصوتاً.

٢. توزيع الناخبين جغرافياً من حيث الكثافة الانتخابية العامة والكثافة التصويتية في الدائرة الانتخابية الثانية

بلغ ناتج الكثافة الانتخابية للدائرة الانتخابية الثانية (٣٤) ناخباً/كم٢ من المجموع الكلي لناخبيها (٢٥٠١٠٣) ناخباً، لاحظ جدول(١٩) وخريطة(٢١)ز

جدول (١٩) التوزيع المكاني للكثافة الانتخابية والتصويتية ضمن محافظة ديالى حسب الدائرة الانتخابية الثانية لعام ٢٠٢١

الدائرة الثانية	المساحة		السكان في سن المشاركة		الناخبين المصوتين		كثافة انتخابية عامة	كثافة تصويتية
	كم٢	%	ناخباً	%	ناخباً	%	ناخباً/كم٢	ناخباً/كم٢
مركز قضاء المقدادية	٧٦٨	١٠,٥٠	١٠٢٢٠٢	٤٠,٨٦	٤١١٦٩	٣٩,٣٦	١٣٣	٥٣
الوجيهية	٢٣٣	٣,١٨	٢٥٦٨٠	١٠,٢٦	١١٧٧٨	١١,٢٦	١١٠	٥٠
ابي صيدا	٣٢	٠,٤٣	٢٩٧٧٨	١١,٩١	١١١٧٢	١٠,٦٨	٩٣٠	٣٤٩
مركز قضاء بلدروز	١٨٤٠	٢٥,١٦	٦٢٠٨٢	٢٤,٨٢	٢٧٤٨٠	٢٦.٢٧	٣٣	١٤
مندلي	١١٩٢	١٦,٢٣	٢١٤١٩	٨.٥٦	٨٧٦١	٨.٣٧	١٧	٧
قزانيه	٣٢٤٨	٤٤,٤١	٨٩٤٢	٣,٥٨	٤٢٣٣	٤.٠٥	٣	١
المجموع	٧٣١٣	١٠٠	٢٥٠١٠٣	١٠٠	١٠٤٥٩٣	١٠٠	٣٤	١٤

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الخريطة (٢١) الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية في انتخابات محافظة ديالى حسب مناطق الدائرة الثانية

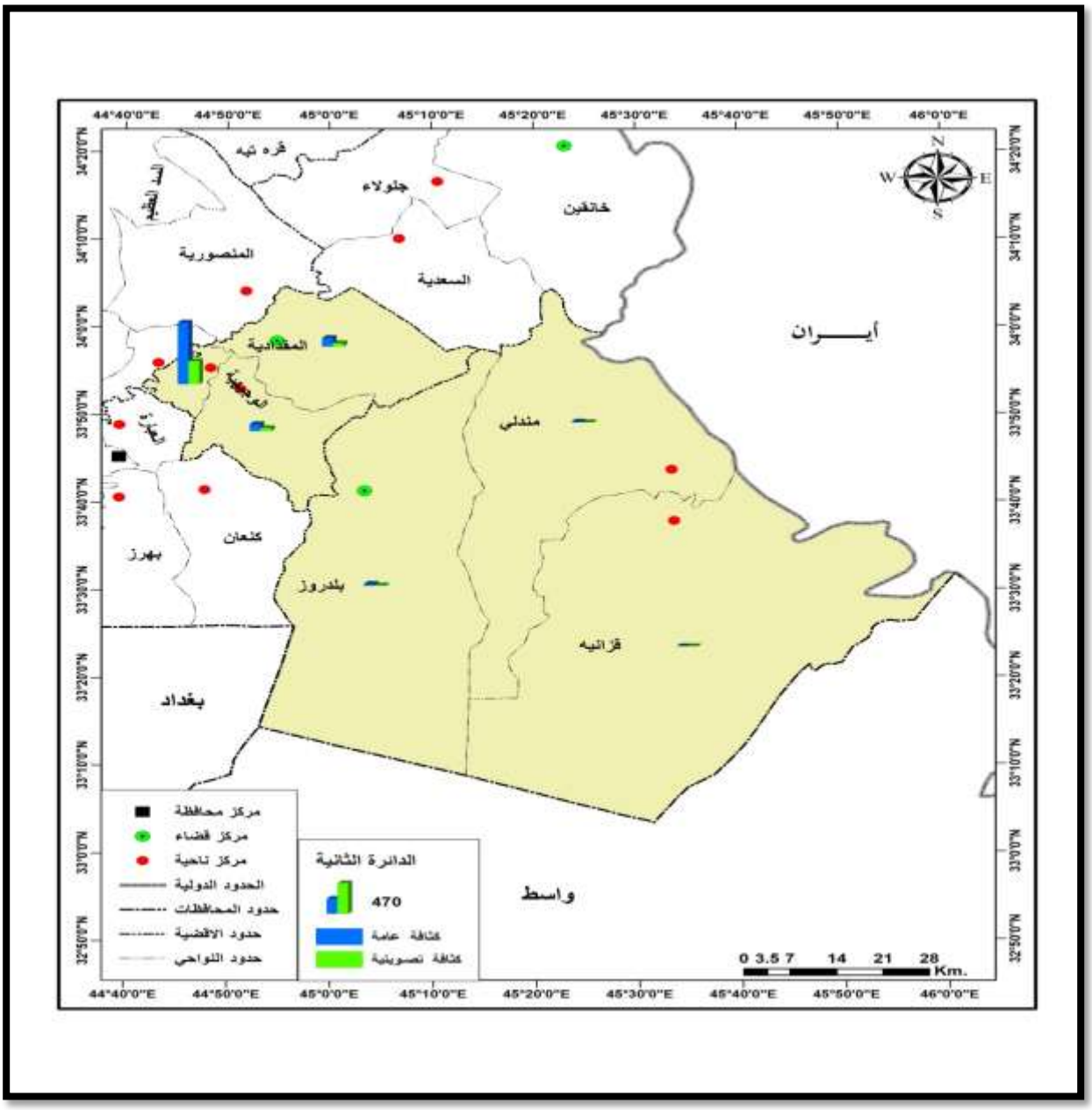

المصدر: بالاعتماد على الجدول(١٩)

ونتيجة لملاحظة التباين لنتائج الكثافة الانتخابية في هذه الدائرة من خلال الجدول(١٩) والخريطة (٢١) قُسمت هذه المناطق إلى ثلاث فئات هي:

أ- **الفئة الأولى: (مناطق ذات كثافة انتخابية عالية)** وضمت هذه الفئة منطقة أبي صيدا بكثافة تصويتية (٩٣٠) ناخباً/كم^{٢} من مجموع عدد ناخبيها البالغ (٢٩٧٧٨) ناخباً ومركز قضاء بعقوبة إذ بلغت كثافته (١٣٣) ناخب/كم^{٢} من إجمالي ناخبيها البالغ (١٠٢٢٠٢) ناخب وضمت أيضاً منطقة الوجيهية بكثافة انتخابية (١١٠) ناخب/كم^{٢} من العدد الكلي لناخبيها (٢٥٦٨٠) ناخباً.

ب-**الفئة الثانية: (مناطق ذات كثافة انتخابية متوسطة)** شملت هذه على منطقة مركز قضاء بلدروز بكثافة انتخابية قدرها (٣٣) ناخباً/كم^{٢} من إجمالي ناخبيها الكلي (٦٢٠٨٢) ناخباً.

ت-**الفئة الثالثة: (مناطق ذات كثافة انتخابية منخفضة)** شملت منطقة مندلي بكثافة انتخابية (١٧) ناخب/كم^{٢} من مجموع ناخبيها (٢١٤١٩) ناخباً وكذلك منطقة قزانية بكثافة انتخابية(٣) ناخب/كم^{٢} من الإجمالي الكلي (٨٩٤٢) ناخباً.

بينما بلغ مقياس الكثافة التصويتية في الدائرة الثانية (١٤) مصوتاً/كم^{٢} من إجمالي مصوتيها البالغ (١٠٤٥٩٣) مصوتاً، إذ تباينت نتائج الكثافة التصويتية ولهذا تم تقسيم مناطق الدائرة الثانية **إلى ثلاث فئات هي:**

أ- **الفئة الأولى: (مناطق ذات كثافة تصويتية عالية)** ضمت منطقة أبي صيدا إذ بلغت الكثافة التصويتية فيها(٣٤٩) مصوتاً/كم^{٢} من مجموع مصوتيها البالغ (١١١٧٢) مصوتاً.

ب-**الفئة الثانية: (مناطق ذات كثافة تصويتية متوسطة)** شملت كل من منطقة مركز قضاء المقدادية بكثافة قدرها(٥٣) مصوتاً/كم^{٢} من إجمالي العدد الكلي لمصوتيها (٤١١٦٩)مصوتاً ومنطقة الوجيهية بلغت كثافتها التصويتية (٥٠)مصوتاً/كم^{٢} من مجموع مصوتيها (١١٧٧٨) مصوتاً وكذلك شملت منطقة مركز قضاء بلد روز بكثافة بلغت (١٤) مصوتاً/كم^{٢} من الإجمالي الكلي لمصوتين هذه المنطقة البالغ (٢٧٤٨٠) مصوتاً.

ت-**الفئة الثالثة: (مناطق ذات كثافة تصويتية منخفضة)** اشتملت هذه الفئة على منطقة قزانيه ومندلي بكثافة تصويتية بلغت (٢)مصوتاً/كم^{٢} و(٧) مصوتاً/كم^{٢} على التوالي من مجموع مصوتين كل منطقة البالغ (٤٢٣٣) و(٨٧٦١) مصوتاً وحسب التسلسل.

٣. توزيع الناخبين جغرافيا من حيث الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية في الدائرة الانتخابية الثالثة

بلغت نتائج الكثافة الانتخابية للدائرة الانتخابية الثالثة (٧٦) ناخباً/كم^{٢} من مجموع الناخبين الكلي في الدائرة البالغ (٢٢٩٠٨٣) ناخباً، لاحظ جدول(٢٠) وخريطة (٢٢).

جدول (٢٠) التوزيع المكاني للكثافة الانتخابية والتصويتية ضمن محافظة ديالى حسب الدائرة الانتخابية الثالثة لعام ٢٠٢١

الدائرة الثالثة	المساحة		السكان في سن المشاركة		الناخبين المصوتين		كثافة انتخابية عامة	كثافة تصويتية
	كم^{٢}	%	ناخباً	%	ناخباً	%	ناخباً/كم^{٢}	ناخباً/كم^{٢}
مركز قضاء الخالص	٩٤١	٣١,٤٣	٥٢٤٧٢	٢٢,٩١	٢٢١٨٨	١٩,٩٥	٥٥	٢٣
العظيم	١٤٥٠	٤٨,٤٣	٥٢٣٣٢	٢٢,٨٤	٢٩٧٠٢	٢٦,٧٢	٣٦	٢٠
هبهب	١٩٧	٦,٥٧	٦٥٠٠٨	٢٨,٣٧	٢٩٢٠٤	٢٦,٢٧	٣٢٩	١٤٨
المنصورية	٢٣٨	٧,٩٤	٣٧٣٦٨	١٦,٣١	١٨٧٤٥	١٦.٨٦	١٥٧	٧٨
السلام	١٦٨	٥,٦١	٢١٩٠٣	٩,٥٦	١١٣٣١	١٠,١٩	١٣٠	٦٧
المجموع	٢٩٩٤	١٠٠	٢٢٩٠٨٣	١٠٠	١١١٧٤	١٠٠	٧٦	٣٧

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الخريطة (٢٢) الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية في انتخابات محافظة ديالى حسب مناطق الدائرة الانتخابية الثالثة

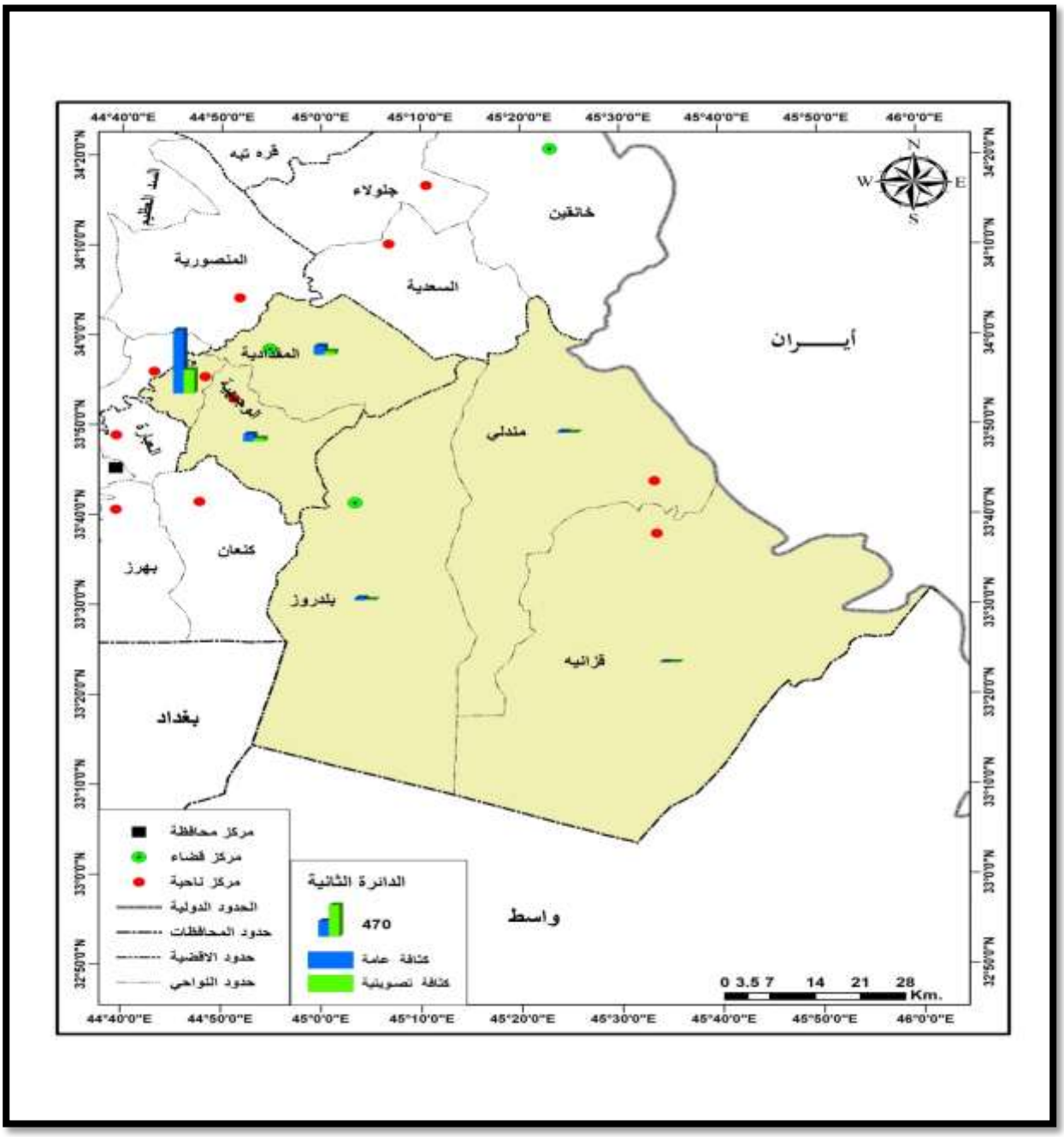

المصدر: بالاعتماد على الجدول (٢٠)

وبسبب التباين الحاصل في قيم الكثافة بين مناطقها قُسمت مناطق هذه الدائرة إلى ثلاث فئات هي:

أ- **الفئة الأولى: (مناطق ذات كثافة انتخابية عالية)** ضمت كل من منطقة هبهب تبلغ كثافتها (٣٢٩)ناخباً/كم٢ من مجموع ناخبيها (٦٥٠٠٨)ناخب، ويعزى السبب في ارتفاع الكثافة الانتخابية لهذه المنطقة بسبب صغر المساحة مقارنةً بأعداد الناخبين فيها.

ب-**الفئة الثانية: (مناطق ذات كثافة متوسطة)** ضمت منطقة المنصورية بكثافة بلغت (١٥٧) ناخب/كم^{٢} من مجموع ناخبيها (٣٧٣٦٨) ناخباً وكذلك منطقة السلام التي بلغت كثافتها الانتخابية (١٣٠) ناخب/كم^{٢} من إجمالي ناخبيها (٢١٩٠٣) ناخب.

ت-**الفئة الثالثة: (مناطق ذات كثافة انتخابية منخفضة)** شملت منطقة العظيم بكثافة انتخابية قدرها (٣٦)ناخب/كم^{٢} من مجموع ناخبيها البالغ(٥٢٣٣٢) ناخباً والسبب وراء انخفاض الكثافة في هذه المنطقة هو اتساع مساحتها مقارنة بما تشمله من عداد الناخبين ، ومركز قضاء الخالص بكثافة انتخابية قدرها(٥٥) من مجموع ناخبيها البالغ (٥٢٤٧٢) ناخباً.

أما الكثافة التصويتية للدائرة الثالثة بلغت (٣٧) مصوتاً/كم^{٢} من مجموع مصوتيها البالغ (١١١٧٤) مصوتاً ونتيجة للتفاوت في قيم الكثافة بين مناطق هذه الدائرة قسم الباحث مناطقها **إلى ثلاثة فئات هي:**

أ- **الفئة الأولى: (مناطق ذات كثافة تصويتية عالية)** تضمنت منطقة هبهب بكثافة تصويتية بلغت قيمتها (١٤٨)مصوتاً/كم^{٢} من مجموع مصوتيها البالغ (٢٩٢٠٤) مصوتاً.

ب-**الفئة الثانية: (مناطق ذات كثافة تصويتية متوسطة)** تضمنت مناطق كل من المنصورية والسلام حيث بلغت الكثافة في هاتين المنطقتين(٧٨) و (٦٧) مصوتاً/كم^{٢} من مجموع مصوتيها البالغ (١٨٧٤٥) و (١١٣٣١) مصوتاً على التوالي.

ت-**الفئة الثالثة: (مناطق ذات كثافة تصويتية منخفضة)** ضمنت هذه الفئة منطقة مركز قضاء الخالص بنسبة تصويت بلغت (٢٣) مصوتاً/كم^{٢} من مجموع مصوتيها (٢٢١٨٨) مصوتاً وأيضاً منطقة العظيم إذ بلغت كثافتها التصويتية (٢٠) مصوت/كم^{٢} من مجموع مصوتيها (٢٩٧٠٢) مصوت.

٤. توزيع الناخبين جغرافياً من حيث الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية في الدائرة الانتخابية الرابعة.

بلغت قيمة الكثافة الانتخابية للدائرة الانتخابية الرابعة (٣٧) ناخباً/كم^{٢} من مجموع ناخبيها البالغ (٢١٢٧٤١) ناخباً، لاحظ جدول (٢١) وخريطة (٢٣).

جدول (٢١) التوزيع المكاني للكثافة الانتخابية والتصويتية ضمن محافظة ديالى حسب الدائرة الانتخابية الرابعة لعام ٢٠٢١

الدائرة الرابعة	المساحة		السكان في سن المشاركة		الناخبين المصوتين		كثافة انتخابية عامة	كثافة تصويتية
	كم^{٢}	%	ناخباً	%	ناخباً	%	ناخباً/كم^{٢}	ناخباً/كم^{٢}
مركز قضاء خانقين	٢٦٥٢	٤٦,١٣	٨٣٩٦١	٣٩,٤٦	٢٧٨٢٧	٣١,٠٧	٣١	١٠
جلولاء	٢٥٠	٤,٣٥	٥٥٦١٥	٢٦,١٤	٢٦٢٦٦	٢٩,٣٢	٢٢٢	١٠٥
السعدية	٦١٠	١٠,٦١	٣٢٤٠٨	١٥,٢٣	١٥٠٨٣	١٦,٨٤	٥٣	٢٤
قرة تبة	١١٣٩	١٩,٨١	٢٩٣٢٣	١٣,٧٨	١٥٣١١	١٧,٠٩	٢٥	١٣
جبارة	١٠٩٧	١٩,٠٨	١١٤٣٤	٥,٣٧	٥٠٧٣	٥,٦٦	١٠	٤
المجموع	٥٧٤٨	١٠٠	٢١٢٧٤١	١٠٠	٨٩٥٦٠	١٠٠	٣٧	١٥

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الخريطة (٢٣) الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية في انتخابات محافظة ديالى حسب مناطق الدائرة الانتخابية الرابعة

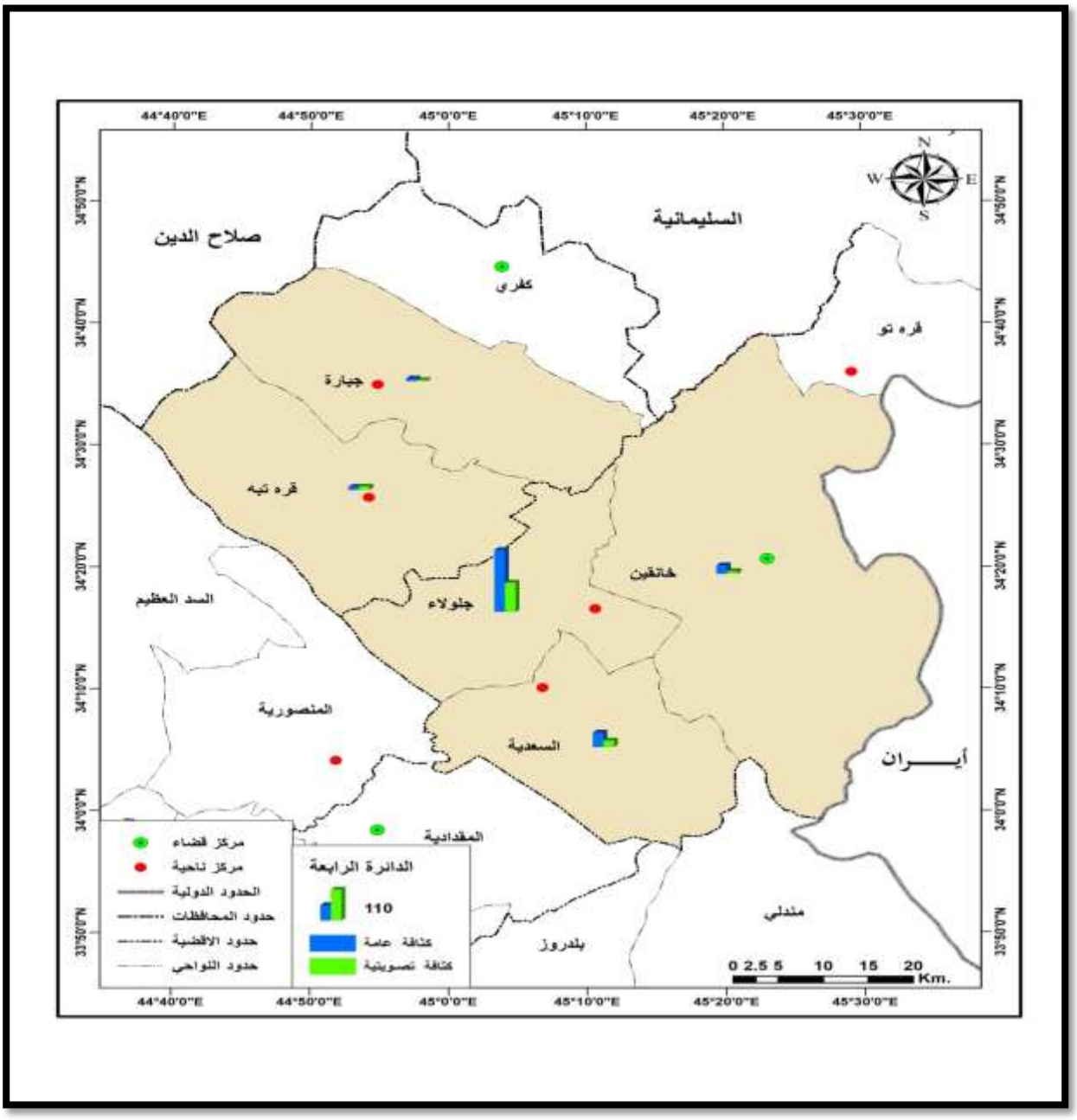

المصدر: بالاعتماد على الجدول (٢١)

وللتفاوت الحاصل لنتائج الكثافة الانتخابية بين مناطقها قام الباحث بتقسيم مناطق الدائرة الرابعة إلى ثلاث فئات هي:

أ- **الفئة الأولى: (مناطق ذات كثافة انتخابية عالية)** شملت منطقة جلولاء بكثافة انتخابية قدرها (٢٢٢) ناخباً/كم^{٢} من إجمالي ناخبيها البالغ (٥٥٦١٥) ناخباً، ويعزى سبب ارتفاع الكثافة في هذه المنطقة إلى صغر مساحتها مقارنة بإعداد ناخبيها.

ب-**الفئة الثانية: (مناطق ذات كثافة انتخابية متوسطة)** حيث شملت منطقة السعدية اذ بلغت كثافتها الانتخابية (٥٣) ناخباً/كم^{٢} من مجموع ناخبيها (٣٢٤٠٨) ناخباً ومنطقة مركز قضاء خانقين بكثافة انتخابية بلغت (٣١) ناخباً/كم^{٢} من مجموع ناخبيها (٨٣٩٦١) ناخباً، وكذلك منطقة قرة تبه بكثافة انتخابية (٢٥) ناخباً/كم^{٢} من العدد الكلي لناخبيها البالغ (٢٩٣٢٣)ناخباً.

ت-**الفئة الثالثة: (مناطق ذات كثافة انتخابية منخفضة)** ضمت منطقة جبارة وبكثافة انتخابية قدرها (١٠) ناخب/كم^{٢} من مجموع ناخبيها البالغ (١١٤٣٤) ناخباً، وسبب بانخفاض الكثافة في هذه المنطقة هو كبر اتساع مساحة المنطقة مقارنةً بقلة عدد ناخبيها المسجلين.

فيما بلغ مؤشر الكثافة التصويتية للدائرة الرابعة (١٥)مصوتاً/ كم^{٢} من الاجمالي الكلي لمصوتي هذه الدائرة البالغ (٨٩٥٦٠)مصوتاً وتباينت نتائج الكثافة التصويتية في عموم مناطق الدائرة الرابعة، لذلك قُسمت المناطق التابعة لها **الى ثلاث فئات هي:**

أ- **الفئة الاولى: (مناطق ذات كثافة تصويتية عالية)** شملت منطقة جلولاء بكثافة تصويتية بلغت (١٠٥) مصوتاً/ كم^{٢} من مجموع مصوتيها البالغ (٢٦٢٦٦)مصوتاً.

ب-**الفئة الثانية: (مناطق ذات كثافة تصويتية متوسطة)** حيث ضمت هذه الفئة منطقة السعدية بكثافة قدرها (٢٤)مصوتاً/كم^{٢} من مجموع مصوتيها البالغ (١٥٠٨٣) مصوتاً وايضاً منطقة قرة تبه، اذ بلغت كثافتها الانتخابية (١٣) مصوتاً/كم^{٢} من العدد الكلي لمصوتيها (١٥٣١١)مصوتاً.

ت-**الفئة الثالثة: (مناطق ذات كثافة تصويتية منخفضة)** تمثلت بمنطقة جبارة بكثافة بلغت (٤) مصوت/كم^{٢} من مجموع مصوتيها البالغ (٥٠٧٣)مصوت.

ومن وجهة الباحث يرى أن السبب في انخفاض الكثافة التصويتية سواء كان على مستوى الدائرة بأكملها أو على مستوى المناطق التي تضمها الدوائر، هو ليس فقط بسبب صغر مساحة المنطقة او الدائرة مقارنةً بأعداد المصوتين، إنما بسبب العزوف الكبير الذي شهدته أغلب المناطق بعدم ذهاب ناخبيها الى صناديق الاقتراع للأدلاء بأصواتهم وهذا يعد عاملاً اساسياً يؤثر في نتائج عملية التصويت ولهذا نلاحظ ان نسبة لتصويت العام في انتخابات منطقة الدراسة لعام ٢٠٢١ بلغت (٤٤%) وهي بهذه النسبة نجدها قد تراجعت عن نسبة التصويت في الدورة الانتخابية السابقة لعام ٢٠١٨ التي كانت نسبة التصويت فيها (٥٢%).

المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية والمشاركين في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

إن التنظيم المكاني للناخبين في كل لجنة كحد اقصى و حداً أدنى يعد من المعايير الجغرافية التي يتم أخذها في الحسبان في تحديد التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية ونفوذ كل منها[١]، وعند إجراء الممارسة الانتخابية في أي دولة من دول العالم يشترط أخذ العديد من الإجراءات اللازمة وأهم هذه الإجراءات هو تقسيم تلك الدولة إلى دوائر انتخابية وتعيين مواقع المراكز الانتخابية في داخل كل دائرة[٢]. وهنا لابد من الإشارة إلى **طريقتين أساسيتين** تتعلق بتوزيع الناخبين على المراكز الانتخابية الفرعية والمقرات الانتخابية **فالطريقة الأولى** تتعلق بضرورة مراعاة التساوي في أعداد الناخبين وتوزيعهم بين اللجان الانتخابية وهذا ما يترتب عليه تمكين جميع الناخبين المسجلين في كل لجنة انتخابية فرعية من الأدلاء بأصواتهم خلال الوقت المسموح به الاقتراع الذي لا يزيد في أغلب الأحيان على إحدى عشرة ساعة والتي تتحدد من الثامنة صباحاً حتى السابعة مساءً وذلك من أجل تحقيق مبدأ المساواة في حقوق الناخبين[٣]، **أما الطريقة الثانية** فتتعلق بالعلاقة الطردية ما بين مساحة الدائرة الانتخابية وأعداد مقارها أو مراكزها الانتخابية من جهة والعلاقة العكسية ما بين إعداد المقرات الانتخابية وتوزيع الناخبين على تلك المقرات من جهة أخرى أي إنه كلما اتسعت مساحة الدائرة الانتخابية زاد معها عدد المراكز الانتخابية ذلك لأجل تغطية تلك المساحة وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض نصيب هذه المراكز من إعداد الناخبين والعكس صحيح نجد أن كلما صغرت مساحة الدائرة الانتخابية قلت عدد المراكز الانتخابية ومن ثُم يرتفع نصيب هذه المراكز من عدد الناخبين فيها[٤].

---

[١] محمد الديب، الجغرافية السياسية (منظور معاصر)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص٧٥٣.

[٢]الآن وول واخرون، ترجمة ايمن ايوب، اشكال الادارة الانتخابية،(دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاب)، رام الله ،٢٠٠٦،ص٩٠-٩١.

[٣] احمد محمد ابو عجيزة، الدوائر الانتخابية في محافظة الغربية (دراسة تطبيقية في الجغرافية السياسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية gis)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة كفري الشيخ، كلية الآداب، مصر، ٢٠٠٩، ص٧٢.

[٤] احمد محمد ابو عجيزة، مصدر سابق، ص٧٣.

لذا يرى الباحث أن تجمع الناخبين في المراكز الانتخابية ودراسة نمط توزيعهم عليها يعد من أهم الأمور والصور التي تعبر عن مدى الحياد المتبع من قبل القائمين على تنظيم سير الانتخابات من عدمه، لهذا نجد أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق اتبعت نمط توزيعها للمراكز الانتخابية على أساس التمركز الجغرافي للسكان وكذلك سهولة الوصول معتمدة على الانتشار الجغرافي للمراكز التموينية التابعة لوزارة التجارة كما تم اعتماد المدارس مراكز انتخابية في جميع المحافظات.

وأما الممارسات التطبيقية للعمليات الانتخابية لدول العالم المختلفة فتتبع معايير وطرقاً عديدة في تقسيمها الدولة إلى دوائر انتخابية ذُكرت سابقاً في الفصل الأول.

ويعد النظام الانتخابي (نظام الدوائر المتعددة) الجديد الذي صدر وفقاً لقانون الانتخابات العراقية رقم (٩) لعام ٢٠٢٠ تم تقسيم العراق إلى ٨٣ دائرة انتخابية وقسمت محافظة ديالى وفقاً لهذا القانون إلى أربع دوائر انتخابية.

المركز الانتخابي : ويقصد به المكان الذي تحدده المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ضمن الدائرة الانتخابية لإجراء عملية الاقتراع فيه ويقسم كل مركز انتخابي إلى عدد من المحطات الانتخابية و حسب حجم الناخبين واعتمدت المفوضية على تقسيمات و بيانات البطاقة التموينية في تحديد مواقع المراكز الانتخابية، وفي انتخابات ٢٠٢١/١٠/١٠ بلغ مجموع المراكز الانتخابية في العراق (٨٢٧٣) مركزاً انتخابي وبلغ عدد المراكز الانتخابية في منطقة الدراسة (٤٨٣) مركز انتخابي[١]، أي بنسبة بلغت ٦%من إجمالي المراكز الانتخابية في عموم العراق فيما بلغ إجمالي محطات الاقتراع في عموم العراق(٥٥٠٤١) محطة اقتراع منها(٢٤٦٦) محطة اقتراع في محافظة ديالى أي بنسبة ٤% من المجموع الكلي لعدد المحطات في عموم محافظات العراق.

[١] **المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب ديالى (بيانات غير منشورة)، ٢٠٢١.**

أولاً: التوزيع المكاني للمراكز الانتخابية ومراكز التسجيل في محافظة ديالى.

بلغ عدد ناخبي محافظة ديالى(١٠٤٧٧٦٧) ناخباً و(٤٨٣) مركزاً انتخابياً (٤١) مركزاً تسجيل موزعة على أربع دوائر انتخابية، إذ أن عدد مراكز الانتخاب في الدائرة الانتخابية الأولى (١٣٦) مركز انتخابي و(١٤) مركز تسجيل، فيما بلغ عدد مراكز الانتخاب و مراكز التسجيل في الدائرة الانتخابية الثانية (١٤٣) مركزاً انتخابياً و(١١) مركزاً للتسجيل، أما الدائرة الثالثة فبلغ عدد مراكز الانتخاب (١١٤) مركزاً انتخابياً و(٨) مركز تسجيل، والدائرة الانتخابية الرابعة بلغ عدد مراكز الانتخاب فيها(٩٠) مركز انتخابي و (٨) مراكز تسجيل أيضا[١]، لاحظ جدول(٢٢) والخريطة(٢٤).

جدول (٢٢) التنظيم المكاني للمراكز الانتخابية ومراكز التسجيل لمحافظة ديالى حسب الدوائر الانتخابية الاربعة لعام ٢٠٢١

الدائرة	عدد ناخبيها	عدد المراكز الانتخابية	نسبة%	عدد مراكز التسجيل	نسبة %	متوسط ناخب/مركز انتخاب	متوسط ناخب/مركز تسجيل
الاولى	٣٥٥٨٤٠	١٣٦	٢٨,١٦	١٤	٣٤,١٤	٢٦١٦	٢٥٤١٧
الثانية	٢٥٠١٠٣	١٤٣	٢٩,٦٠	١١	٢٦,٨٣	١٧٤٨	٢٢٧٣٦
الثالثة	٢٢٩٠٨٣	١١٤	٢٣,٦٠	٨	١٩,٥١	٢٠٠٩	٢٨٦٣٥
الرابعة	٢١٢٧٤١	٩٠	١٨,٦٣	٨	١٩,٥١	٢٣٦٣	٢٦٥٩٢
المجموع	١٠٤٧٧٦٧	٤٨٣	١٠٠	٤١	١٠٠	٢١٦٩	٢٥٥٥٥

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

- استخرج متوسط الناخبين لمراكز التصويت ومراكز التسجيل من خلال المعادلات التالية:

١. متوسط الناخبين لمركز الانتخاب= اعداد الناخبين في الدائرة/اعداد المراكز الانتخابية في نفس الدائرة

٢. متوسط الناخبين لمركز التسجيل= اعداد الناخبين في الدائرة/ عدد مراكز التسجيل

[١] **المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب ديالى (بيانات غير منشورة)، ٢٠٢١.**

الخريطة (٢٤) توزيع مراكز الانتخاب ومراكز التسجيل جغرافياً في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب الدوائر الانتخابية الاربعة

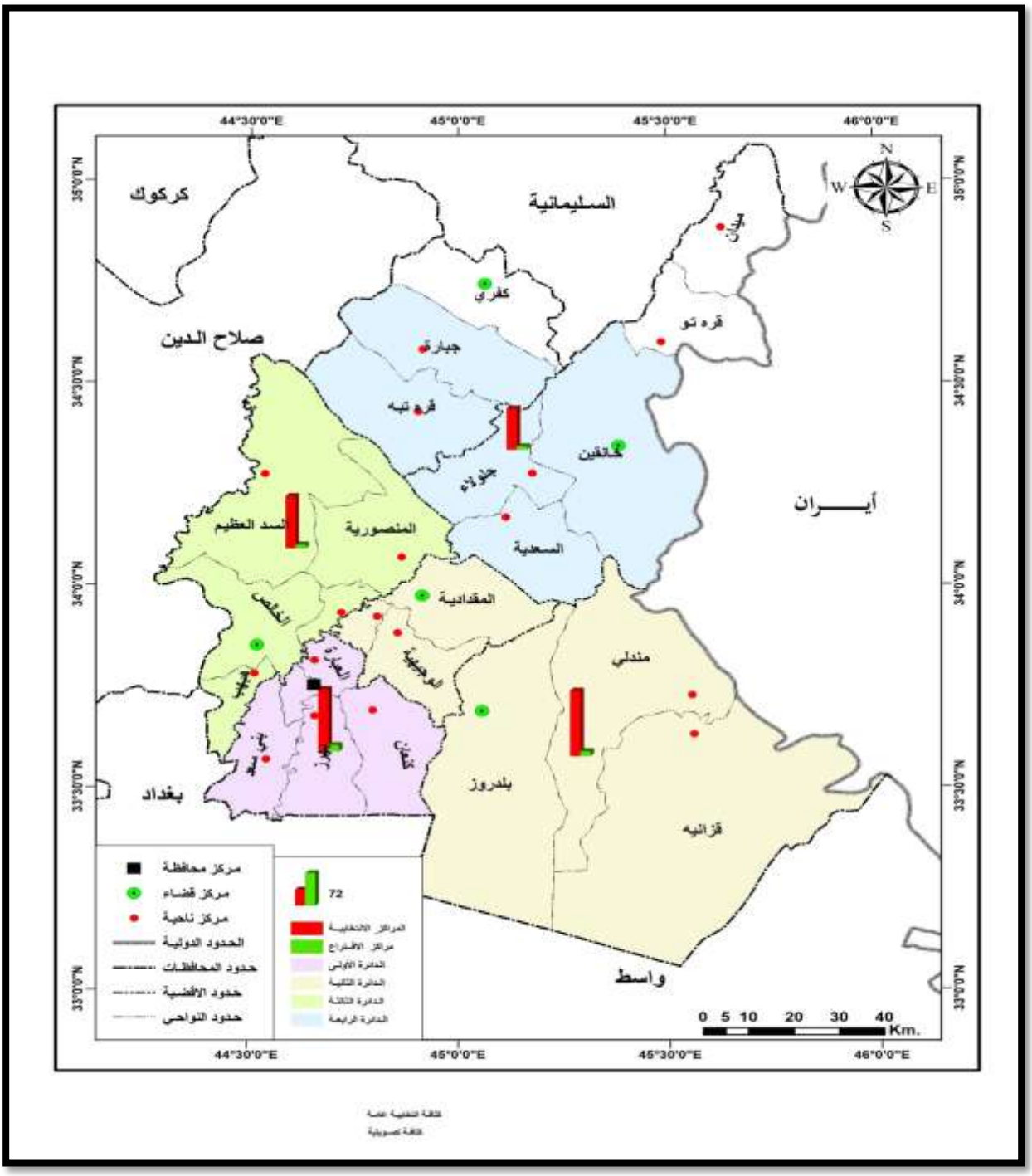

المصدر: بالاعتماد على الجدول (٢٢)

ومن ملاحظة الجدول(٢٢) والخريطة(٢٤) يتضح لنا وجود تقارب بنسب التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع ومراكز التسجيل ضمن دوائر محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ يمكن إيضاح ذلك بالآتي:

١- بلغت نسبة الدائرة الانتخابية الأولى (٢٨,١٦%) من مراكز الانتخاب و(٣٤,١٤%) من مراكز التسجيل وبمتوسط عام في مراكز الانتخاب بلغ (٢٦١٦) ناخباً وبمتوسط عام لمراكز التسجيل قدره (٢٥٤١٧) ناخباً.

٢- حيث بلغت نسبة الدائرة الانتخابية الثانية (٢٩,٦٠%) من مراكز الانتخاب و(٢٦,٨٣%) من مراكز التسجيل وبمتوسط ناخبين عام لمراكز الانتخاب قدره (١٧٤٨) ناخباً وبمتوسط ناخبين لمركز تسجيل بلغ (٢٢٧٣٦) ناخباً.

٣- بلغت نسبة الدائرة الثالثة (٢٣,٦٠%) من مراكز الانتخاب و(١٩,٥١%) من مراكز التسجيل و بمتوسط ناخبين عام لمراكز الانتخاب قدره (٢٠٠٩) ناخباً وبمتوسط ناخبين عام لمراكز تسجيل قدره (٢٨٦٣٥) ناخباً.

٤- بلغت نسبة الدائرة الانتخابية الرابعة (١٨,٦٣%) من مراكز الانتخاب و(١٩,٥١%) من مراكز التسجيل وبمتوسط ناخبين عام لكل مركز انتخاب(٢٣٦٣) ناخباً وبمتوسط ناخبين عام لمراكز التسجيل بلغ (٢٦٥٩٢) ناخباً.

١. التوزيع المكاني للمراكز الانتخابية و مراكز التسجيل في الدائرة الانتخابية الأولى في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١.

حيث بلغ عدد الناخبين في الدائرة الأولى (٣٥٥٨٤٠) ناخباً في (١٣٦) مركزاً انتخابياً و(١٤) مركزاً للتسجيل وتوسعت هذه حسب مناطق الدائرة الأولى وبمتوسط عام انتخابي بلغ (٢٦١٦) ناخباً ومتوسط مركز تسجيل قدره (٢٥٤١٧) ناخباً، لاحظ جدول(٢٣) والخريطة(٢٥).

جدول (٢٣) التنظيم المكاني للمراكز الانتخابية ومراكز التسجيل لمحافظة ديالى حسب مناطق الدائرة الانتخابية الاولى في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

الدائرة الاولى	عدد ناخبيها	عدد المراكز الانتخابية	نسبة%	عدد مراكز التسجيل	نسبة %	متوسط ناخب/مركز انتخاب	متوسط ناخب/مركز تسجيل
مركز قضاء بعقوبة	١٩٤٩٥١	٦٦	٤٨,٥٣	٨	٥٧,١٤	٢٩٥٣	٢٤٣٦٨
كنعان	٢٧٧٦٣	١٢	٨,٨٢	١	٧,١٤	٢٣١٣	٢٧٧٦٣
بني سعد	٤٧٣٥٧	٢١	١٥,٤٤	٢	١٤,٢٨	٢٢٥٥	٢٣٦٧٨
بهرز	٣٤٨٤٢	١٥	١١,٠٢	١	٧,١٤	٢٣٢٢	٣٤٨٤٢
العبارة	٥٠٩٢٧	٢٢	١٦,١٨	٢	١٤,٢٩	٢٣١٤	٢٥٤٦٣
المجموع	٣٥٥٨٤٠	١٣٦	١٠٠	١٤	١٠٠	٢٦١٦	٢٥٤١٧

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الخريطة (٢٥) توزيع مراكز الانتخاب ومراكز التسجيل جغرافياً في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب الدائرة الانتخابية الاولى

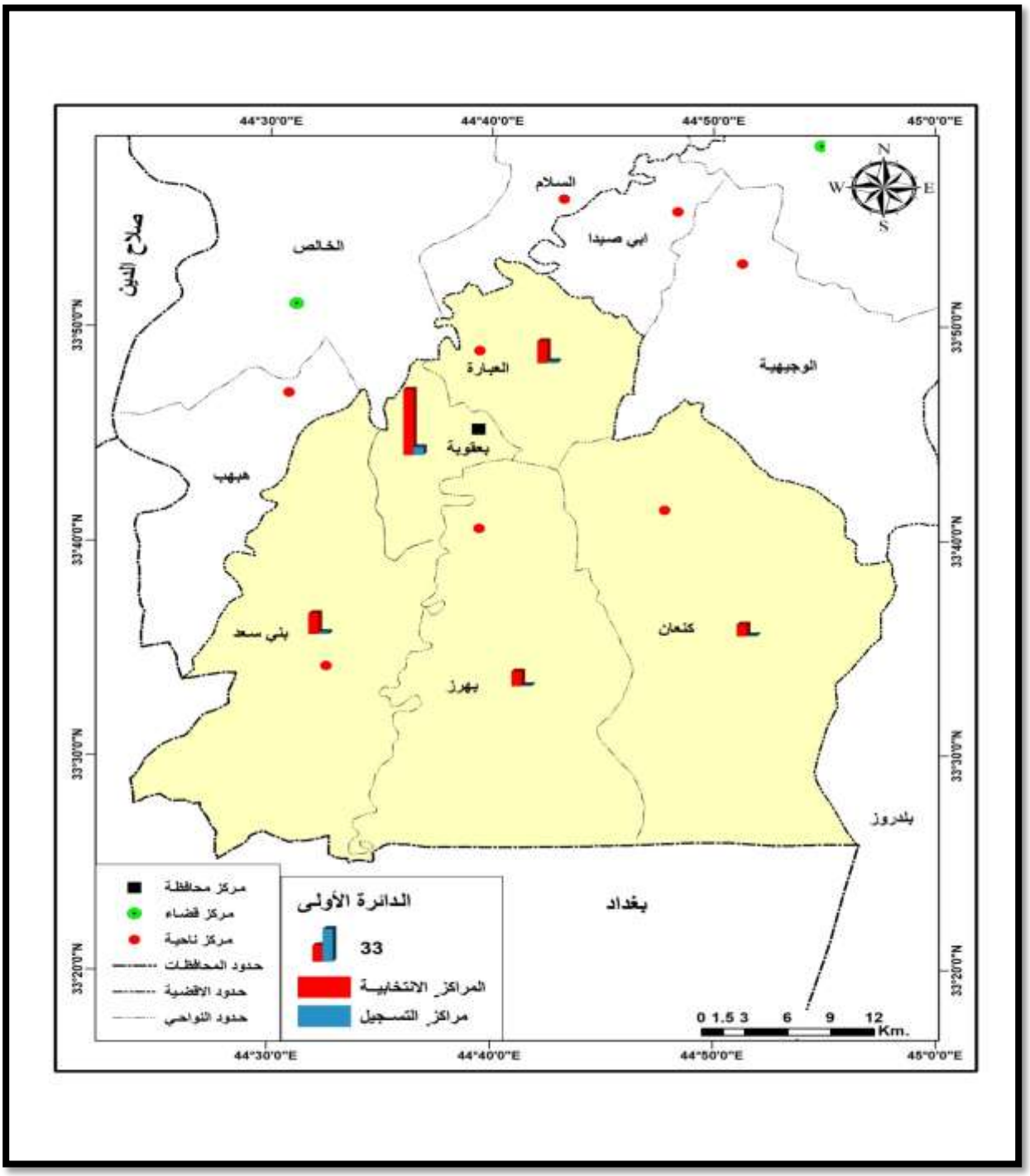

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (٢٣)

ومن متابعة الجدول (٢٣) والخريطة(٢٥) يتبين وجود تباين للتوزيع المكاني للمراكز الانتخابية ومراكز التسجيل في انتخابات محافظة ديالى في الدائرة الأولى ويمكن إيضاح ذلك بالآتي:

أ- بلغت حصة مركز قضاء بعقوبة ٤٨,٥٣% من إجمالي مراكز الانتخاب للدائرة الأولى ٥٧,١٤% من عدد مراكز التسجيل وبمتوسط انتخابي بلغ (٢٩٥٣) ناخباً وبمتوسط عام لمركز تسجيل (٢٤٣٦٨) ناخباً.

ب-بلغت نسبة كنعان ٨,٨٢% من مجموع مراكز الانتخاب في الدائرة و٧,١٤% من إجمالي مراكز التسجيل وبمتوسط انتخابي عام قدره (٢٣١٣) ناخباً وبمتوسط عام مركز تسجيل قدره (٢٧٧٦٣) ناخباً.

ت-وبلغت نسبة بني سعد ١٥,٤٤% من العدد الكلي لمراكز الانتخاب في الدائرة و١٤,٢٨% من مجموع مراكز التسجيل، وبمتوسط انتخابي بلغ (٢٢٥٥) ناخباً وبمتوسط عام لمراكز التسجيل (٢٣٦٧٨) ناخباً.

ث-بهرز بلغت نسبتها من مراكز الانتخاب١١,٠٢% و٧,١٤% من مراكز التسجيل وبمتوسط عام انتخابي بلغ (٢٣٢٢) ناخباً وبمتوسط عام مركز التسجيل (٣٤٨٤٢) ناخباً.

ج- بلغت نسبة العبارة من مراكز الانتخاب(١٦,١٨%) من إجمالي العدد الكلي و١٤,٢٩% من مجموع عدد مراكز التسجيل وبمتوسط عام انتخابي قدره (٢٣١٤) ناخباً، أما متوسط عام لمراكز التسجيل فبلغ (٢٥٤٦٣) ناخباً.

٢. التوزيع المكاني للمراكز الانتخابية و مراكز التسجيل في الدائرة الانتخابية الثانية في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

حيث بلغت أعداد الناخبين في الدائرة الانتخابية الثانية (٢٥٠١٠٣) ناخب في (١٤٣) مركزاً انتخابياً و(١١) مركز تسجيل موزعة على مناطق الدائرة الثانية وبمتوسط انتخابي عام بلغ (١٧٤٨) ناخباً وبمتوسط مركز تسجيل (٢٢٧٣٦) ناخباً، لاحظ جدول(٢٤) والخريطة(٢٦).

جدول (٢٤) التنظيم المكاني للمراكز الانتخابية ومراكز التسجيل لمحافظة ديالى حسب مناطق الدائرة الانتخابية الثانية في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

الدائرة الثانية	عدد ناخبيها	عدد المراكز الانتخابية	نسبة%	عدد مراكز التسجيل	نسبة %	متوسط ناخب/مركز انتخاب	متوسط ناخب/مركز تسجيل
مركز قضاء المقدادية	١٠٢٢٠٢	٦٢	٤٣,٣٦	٤	٣٦,٣٦	١٦٤٨	٢٥٥٥٠
ابي صيدا	٢٩٧٧٨	١٦	١١,١٩	٢	١٨,١٨	١٨٦١	١٤٨٨٩
الوجيهية	٢٥٦٨٠	٢٢	١٥,٣٨	١	٩,٠٩	١١٦٧	١٢٨٤٠
مركز قضاء بلدروز	٦٢٠٨٢	٢٥	١٧,٤٨	٢	١٨,١٨	١٠٤٣	١٣٠٤١
مندلي	٢١٤١٩	١٠	٦,٩٩	١	٩,٠٩	٢١٤١	٢١٤١٩
قزانية	٨٩٤٢	٨	٥,٥٩	١	٩,٠٩	١١١٧	٨٩٤٢
المجموع	٢٥٠١٠٣	١٤٣	١٠٠	١١	١٠٠	١٧٤٨	٢٢٧٣٦

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الخريطة (٢٦) توزيع مراكز الانتخاب ومراكز التسجيل جغرافياً في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب الدائرة الانتخابية الثانية

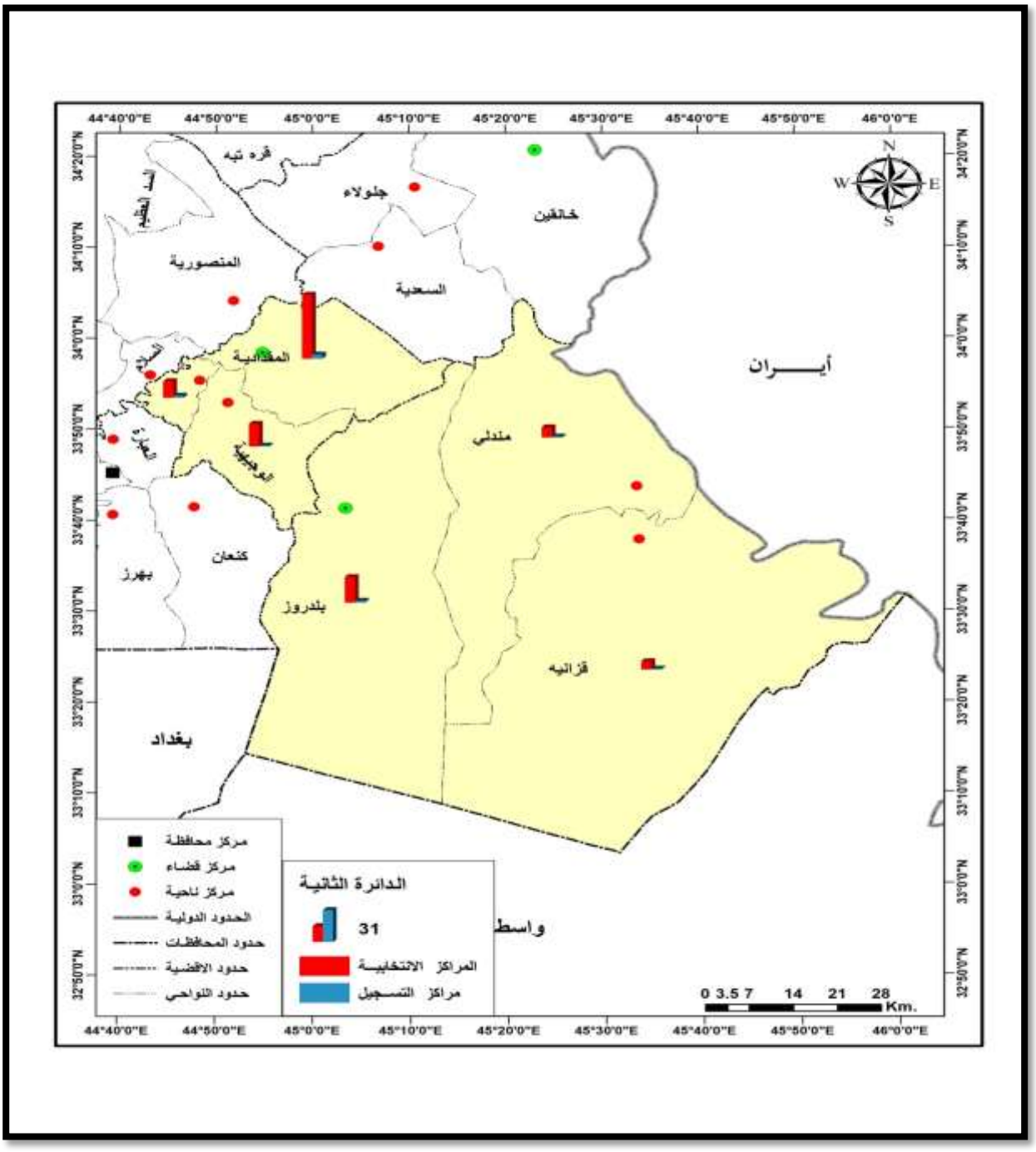

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (٢٤)

ومن الجدول (٢٤) والخريطة(٢٦) يتضح لنا وجود تباين في توزيع المراكز الانتخابية ومراكز التسجيل في انتخابات عام ٢٠٢١ في الدائرة الثانية ويمكن إيضاح ذلك بالآتي:

أ- بلغت حصة مركز قضاء المقدادية (٤٣,٣٦%) من إجمالي مراكز الانتخاب في الدائرة الثانية و(٣٦,٣٦%) من مراكز التسجيل وبمتوسط انتخابي قدره (١٦٤٨) ناخباً وبمتوسط مراكز التسجيل (٢٥٥٥٠) ناخباً.

ب- بلغت حصة أبي صيدا (١١,١٩%) من إجمالي مراكز الانتخاب و(١٨,١٨%) من مراكز التسجيل وبمتوسط انتخابي قدره (١٨٦١) ناخباً وبمتوسط مركز تسجيل (١٤٨٨٩) ناخباً، وهنا ارتفع متوسط الناخبين للمركز الانتخابي عن المعدل العام والبالغ (١٧٤٨) ناخباً يدل على قلة عدد مراكز الانتخاب المخصصة لهذه المناطق مقارنة بعدد مراكز التسجيل.

ت-بلغت نسبة الوجيهية (١٥,٣٨%)من مجموع مراكز الانتخاب في الدائرة الثانية و(٩,٠٩%) في مراكز التسجيل وبمتوسط انتخابي يبلغ (١١٦٧) ناخباً وبمتوسط مركز تسجيل (١٢٨٤٠) ناخباً.

ث-وبلغت نسبة مركز قضاء بلد روز (١٧,٤٨%) من مجموع مراكز التسجيل و(١٨,١٨%) من مراكز التسجيل وبمتوسط انتخابي عام بلغ (١٠٤٣) ناخباً وبمتوسط مركز تسجيل (١٣٠٤١) ناخباً.

ج- بلغت حصة مندلي (٦,٩٩%) من مراكز الانتخاب ضمن الدائرة (٩,٠٩%) من مراكز التسجيل وبمتوسط انتخابي قدره (٢١٤١) ناخباً وبمتوسط مركز تسجيل (٢١٤١٩) ناخب وهنا يتبين ارتفاع متوسط الناخبين في المركز الانتخابي عن المتوسط العام للدائرة البالغ(١٧٤٨)ناخباً .

ح- فيما بلغت نسبة قزانية (٥,٥٩%) من إجمالي مراكز الانتخاب في الدائرة و(٩,٠٩%) من مراكز التسجيل وبمتوسط انتخابي (١١١٧) ناخباً وبمتوسط مراكز تسجيل بلغ (٨٩٤٢) ناخباً.

٣. التوزيع المكاني للمراكز الانتخابية و مراكز التسجيل في الدائرة الانتخابية الثالثة في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

بلغ عدد الناخبين للدائرة الانتخابية الثالثة (٢٢٩٠٨٣) ناخباً موزعين على (١١٤) مركزاً انتخابياً و(٨) مراكز تسجيل موزعة على مناطق الدائرة الثالثة وحسب الكثافة السكانية لكل منطقة وبمتوسط عام انتخابي بلغ قدره(٢٠٠٩٥) ناخباً وبمتوسط مركز تسجيل قدره (٢٨٦٣٥) ناخباً، لاحظ جدول(٢٥) والخريطة(٢٨).

جدول (٢٥) التنظيم المكاني للمراكز الانتخابية ومراكز التسجيل لمحافظة ديالى حسب مناطق الدائرة الانتخابية الثالثة في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

الدائرة الثالثة	عدد ناخبيها	عدد المراكز الانتخابية	نسبة%	عدد مراكز التسجيل	نسبة %	متوسط ناخب/مركز انتخاب	متوسط ناخب/مركز تسجيل
مركز قضاء الخالص	٥٢٤٧٢	٢٦	٢٢,٨٠	٢	٢٥	٢٠١٨	٢٦٢٣٦
العظيم	٥٢٣٣٢	٢٣	٢٠,١٨	٢	٢٥	٢٢٧٥	٢٦١٦٦
هبهب	٦٥٠٠٨	٢٦	٢٢,٨٠	٢	٢٥	٢٥٠٠	٣٢٥٠٤
المنصورية	٣٧٣٦٨	٢١	١٨,٤٢	١	١٢,٥	١٧٧٩	٣٧٣٦٨
السلام	٢١٩٠٣	١٨	١٥,٧٩	١	١٢,٥	١٢١٦	٢١٩٠٣
المجموع	٢٢٩٠٨٣	١١٤	١٠٠	٨	١٠٠	٢٠٠٩٥	٢٨٦٣٥

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الخريطة (٢٧) توزيع مراكز الانتخاب ومراكز التسجيل جغرافياً في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب الدائرة الانتخابية الثالثة

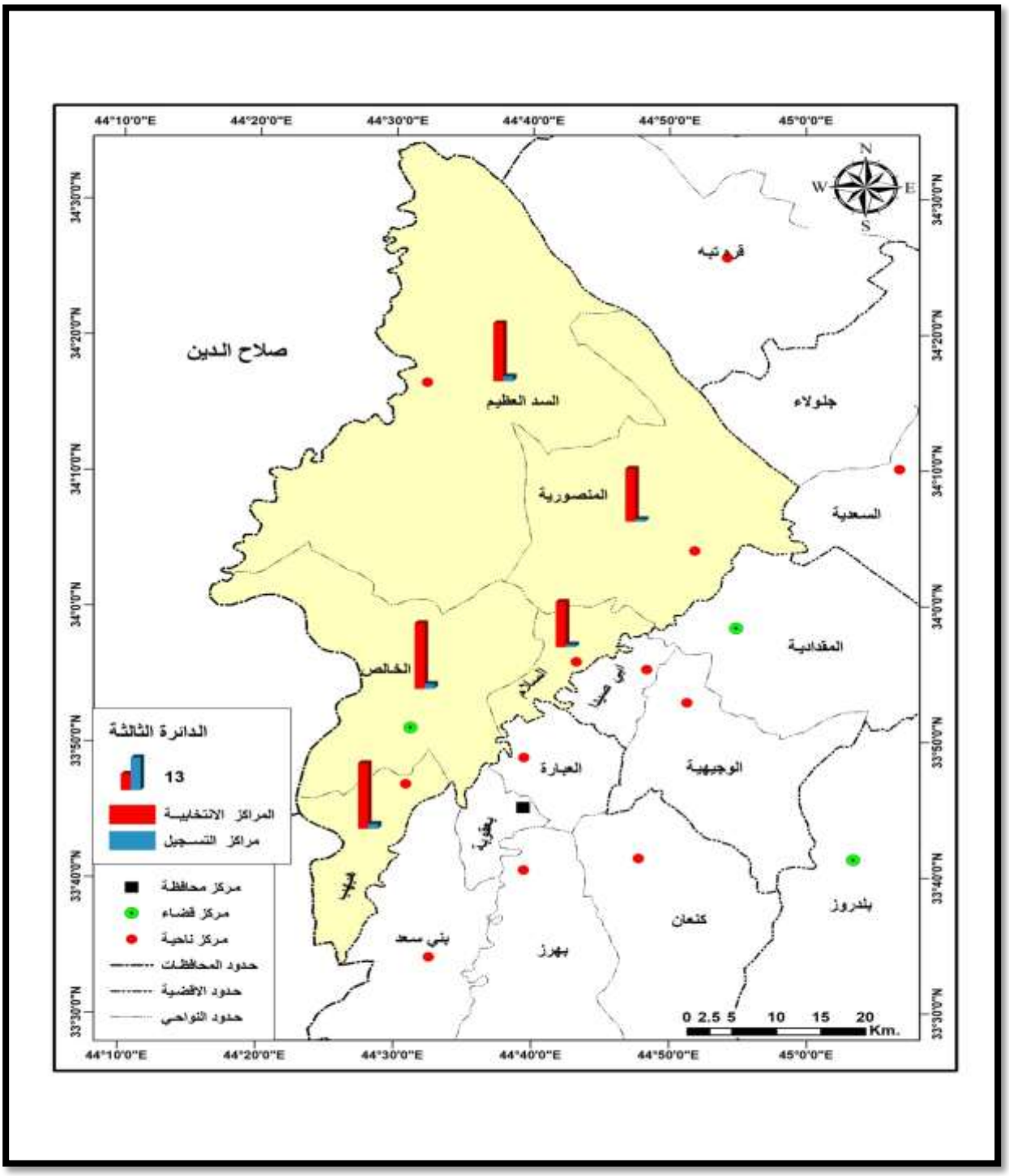

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (٢٥)

ومن خلال النظر للجدول (٢٥) والخريطة (٢٧) نلاحظ وجود تقارب كبير في توزيع المراكز الانتخابية بين مناطق الدائرة الثالثة ومراكز التسجيل في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ ويمكن إيضاح ذلك بالآتي:

أ- بلغت نسبة مركز قضاء الخالص (٢٢,٨٠%) من مجموع مراكز الانتخاب في الدائرة و٢٥% من مراكز التسجيل وبمتوسط انتخابي بلغ (٢٠١٨) ناخباً وبمتوسط مركز تسجيل قدره (٢٦٢٣٦) ناخباً.

ب-بلغت نسبة العظيم (٢٠,١٨%) من إجمالي مراكز الانتخاب في الدائرة و ٢٥% من مراكز التسجيل وبمتوسط انتخابي عام بلغ (٢٢٧٥) ناخباً وبمتوسط مركز تسجيل (٢٦١٦٦) ناخباً.

ت-بلغت نسبة هبهب (٢٢,٨٠%) من إجمالي مراكز الانتخاب و ٢٥%من مجموع مراكز التسجيل وبمتوسط انتخابي بلغ (٢٥٠٠) ناخب وبمتوسط مركز تسجيل (٣٢٥٠٤) ناخب.

ث-بلغت حصة المنصورية من مراكز الانتخاب ضمن الدائرة الثالثة (١٨,٤٢%) و (١٢,٥%) من مجموع مراكز التسجيل وبمتوسط انتخابي بلغ (١٧٧٩) ناخباً وبمتوسط مركز تسجيل (٣٧٣٦٨) ناخباً.

ج- بلغت حصة السلام (١٥,٧٩%) من مراكز الانتخاب ضمن الدائرة الثالثة و (١٢,٥%) من مراكز التسجيل ومتوسط انتخابي بلغ (١٢١٦) ناخباً وبمتوسط مركز تسجيل (٢١٩٠٣) ناخباً.

٤. التوزيع المكاني للمراكز الانتخابية و مراكز التسجيل في الدائرة الانتخابية الرابعة في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

بلغ عدد الناخبين للدائرة الانتخابية الرابعة (٢١٢٧٤١)ناخباً موزعين على (٩٠) مركزاً انتخابياً و(٨) مراكز للتسجيل توزعت هذه على مناطق الدائرة الرابعة وبمتوسط انتخابي عام بلغ (٢٣٦٣) ناخباً وبمتوسط مركز تسجيل (٢٦٥٩٢) ناخباً، لاحظ جدول (٢٦) والخريطة(٢٨).

جدول (٢٦) التنظيم المكاني للمراكز الانتخابية ومراكز التسجيل لمحافظة ديالى حسب مناطق الدائرة الانتخابية الرابعة في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

الدائرة الرابعة	عدد ناخبيها	عدد المراكز الانتخابية	نسبة%	عدد مراكز التسجيل	نسبة %	متوسط ناخب/مركز انتخاب	متوسط ناخب/مركز تسجيل
مركز قضاء خانقين	٨٣٩٦١	٣٢	٣٥,٥٦	٢	٢٥	٢٦٢٣	٤١٩٨٠
جلولاء	٥٥٦١٥	٢٢	٢٤,٤٤	٢	٢٥	٢٥٢٧	٢٧٨٠٧
السعدية	٣٢٤٠٨	١٥	١٦,٦٦	٢	٢٥	٢١٦٠	١٢٩٦
قرة تبة	٢٩٣٢٣	١٧	١٨,٨٩	١	١٢,٥	١٧٢٤	٢٩٣٢٣
جبارة	١١٤٣٤	٤	٤,٤٤	١	١٢,٥	٢٨٥٨	١١٤٣٤
المجموع	٢١٢٧٤١	٩٠	١٠٠	٨	١٠٠	٢٣٦٣	٢٦٥٩٢

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الخريطة (٢٨) توزيع مراكز الانتخاب ومراكز التسجيل جغرافياً في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب الدائرة الانتخابية الرابعة

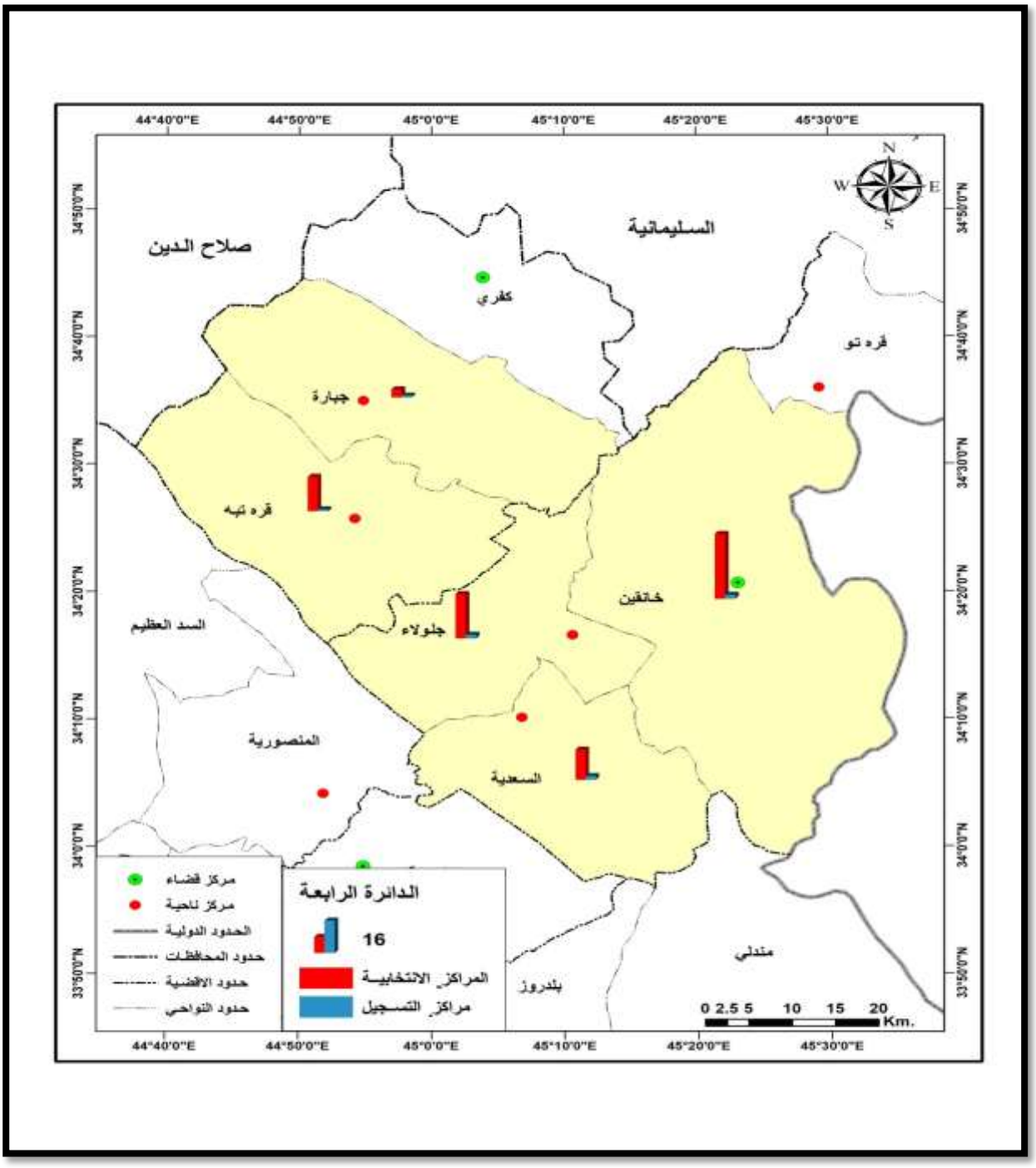

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (٢٦)

من خلال الجدول (٢٦) والخريطة (٢٨) يتضح لنا وجود تباين واضح في توزيع مراكز الانتخاب ضمن هذه الدائرة مقارنة بتباين قليل في توزيع مراكز التسجيل في انتخابات محافظة ديالى :

أ- حيث بلغت حصة مركز قضاء خانقين (٣٥,٥٦%) من إجمالي مراكز الانتخاب في عموم الدائرة الرابعة و ٢٥% من مجموع مراكز التسجيل وبمتوسط انتخابي عام قدره (٢٦٢٣) ناخباً وبمتوسط مركز تسجيل (٤١٩٨٠) ناخباً.

ب-بلغت حصة جلولاء (٢٤,٤٤%) من مراكز الانتخاب و ٢٥% من مراكز التسجيل وبمتوسط انتخابي عام بلغ (٢٥٢٧) ناخباً وبمتوسط مركز تسجيل قدره (٢٧٨٠٧) ناخباً.

ت-بلغت حصة السعدية (١٦,٦٦%) من مجموع مراكز الانتخاب و ٢٥% من مراكز التسجيل وبمتوسط انتخابي عام بلغ (٢١٦٠) ناخباً وبمتوسط مركز تسجيل (١٢٩٦) ناخباً.

ث-بلغت نسبة قرة تبه من مراكز الانتخاب في الدائرة الرابعة (١٨,٨٩%) و (١٢,٥%) من مراكز التسجيل وبمتوسط انتخابي عام بلغ (١٧٢٤) ناخباً وبمتوسط مركز تسجيل (٢٩٣٢٣) ناخباً.

ج- بلغت نسبة جبارة (٤,٤٤%) من إجمالي مراكز الانتخاب و(١٢,٥%) من مراكز التسجيل وبمتوسط انتخابي عام (٢٨٥٨) ناخباً وبمتوسط مركز تسجيل (١١٤٣٤) ناخباً.

المبحث الرابع: التوزيع الجغرافي لنسب اقبال المصوتين في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

اولاً: التوزيع الجغرافي للمشاركة في الدوائر الانتخابية الاربعة في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

بلغ عدد الناخبين المصوتين في انتخابات محافظة ديالى (٤٦٢٩١٣) مصوت من الإجمالي الكلي لعدد الناخبين البالغ (١٠٤٧٧٦٧) ناخباً، وبنسبة اقبال بلغت (٤٤,١%)، لاحظ جدول(٢٧) والخريطة(٢٩).

جدول (٢٧) المشاركين المصوتين في انتخابات ٢٠٢١ حسب الدوائر الاربعة لمحافظة ديالى

الدائرة	عدد الناخبين المسجلين	عدد المصوتين	نسبة الاقبال %
الاولى	٣٥٥٨٤٠	١٥٧٥٨٦	٤٤,٢
الثانية	٢٥٠١٠٣	١٠٤٥٩٣	٤١,٨
الثالثة	٢٢٩٠٨٣	١١١١٧٤	٤٨,٥
الرابعة	٢١٢٧٤١	٨٩٥٦٠	٤٢
المجموع	١٠٤٧٧٦٧	٤٦٢٩١٣	٤٤,١

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الخريطة (٢٩) نسب اقبال الناخبين في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب الدوائر الانتخابية الاربعة

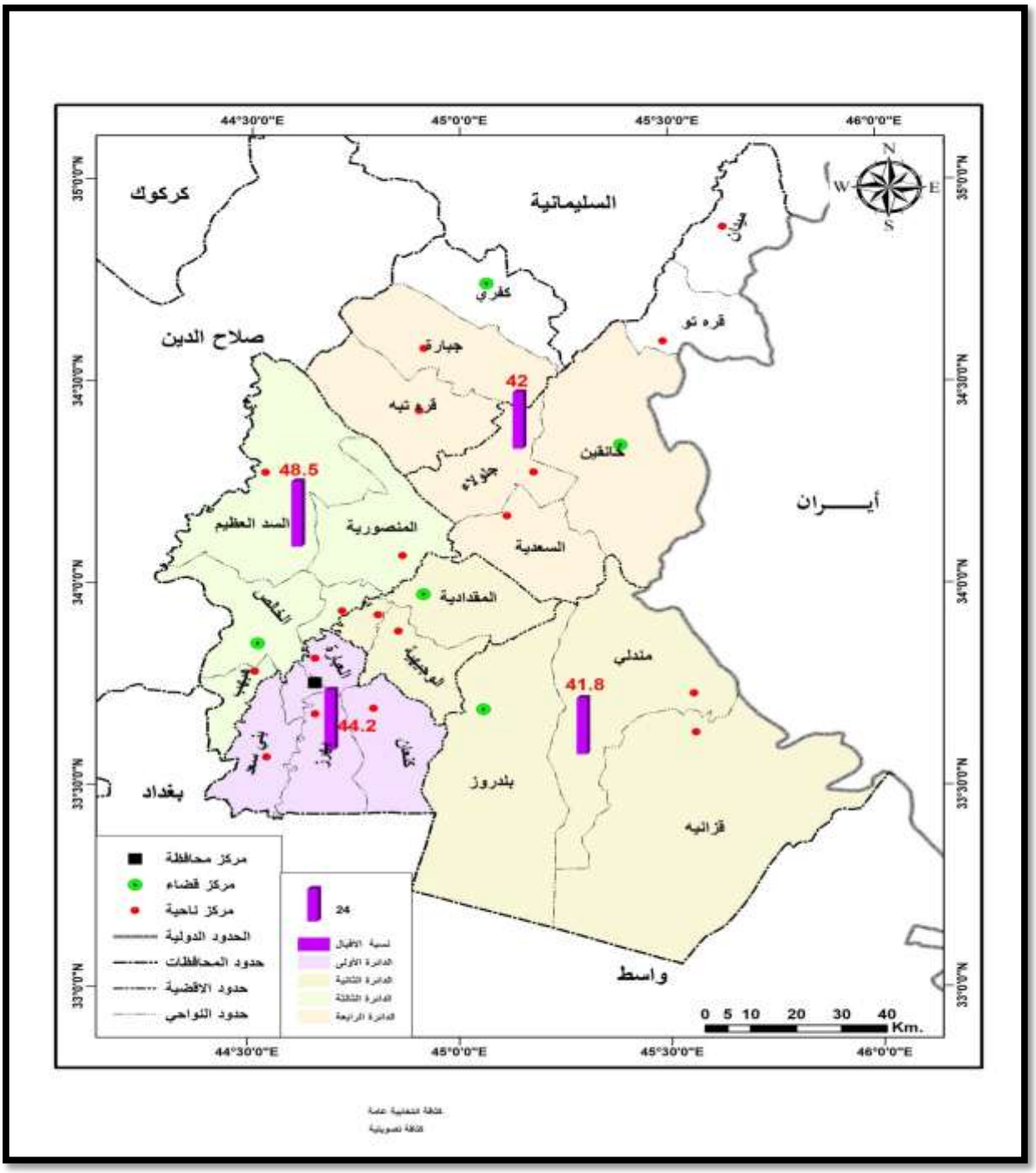

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (٢٧)

يتضح لنا من الجدول(٢٧) أن نسبة الإقبال على التصويت بلغت (٤٤,١%) في عموم محافظة ديالى أي أن (٥٥,٩%) من الناخبين المسجلين في سجل القيد للمفوضية لم يدلوا بأصواتهم في انتخابات ٢٠٢١، ونلاحظ أيضا أن نسبة المشاركة في الدوائر الانتخابية لمنطقة الدراسة جاءت بتباين نسبي قليل حيث بلغت أعلى نسبة للمصوتين في الدائرة الثالثة وبنسبة (٤٨,٥%) من إجمالي الناخبين الكلي في الدائرة، فيما كانت نسبة التصويت في الدائرة الانتخابية الاولى (٤٤,٢%) والدائرة الثانية بنسبة (٤١,٨%) والدائرة الثالثة بنسبة (٤٨,٥%) والدائرة الرابعة بنسبة (٤٢%) من مجموع الناخبين في كل دائرة.

وسنوضح هذا التباين بنسب المشاركة بين الدوائر الانتخابية الأربعة في محافظة ديالى بتقسيم دوائرها إلى ثلاث مستويات هي:

١- **المستوى الأول: دائرة انخفضت فيها نسبة التصويت عن المعدل العام للمحافظة (٤٤,١%)** تضمن هذا المستوى الدائرة الثانية بمناطقها مركز قضاء المقدادية وأبي صيدا والوجيهية و مركز قضاء بلد روز ومندلي وقزانية بنسبة تصويت بلغت (٤١,٨%) بعدد مصوتين قدره (١٠٤٥٩٣) مصوتاً أي أن ما نسبتهم (٢٢%) من إجمالي مصوتين محافظة ديالى، واشتمل هذا المستوى أيضاً على الدائرة الرابعة أي مركز قضاء خانقين وجلولاء والسعدية وجبارة وقرة تبة بنسبة تصويت بلغت (٤٢%) وبلغ عدد المصوتين (٨٩٥٦٠) مصوتاً اي بنسبة (١٩%) من إجمالي مصوتين المحافظة.

٢- **المستوى الثاني: دوائر كانت نسبة التصويت فيها مشابهه للمعدل العام للمحافظة (٤٤,١%)** وشمل هذا المستوى الدائرة الأولى هي مركز قضاء بعقوبة وكنعان وبني سعد وبهرز والعبارة بنسبة تصويت بلغت (٤٤,٢%) بعدد مصوتين بلغ (١٥٧٥٨٦) مصوتاً نسبتهم (٣٤%) من مجموع مصوتي المحافظة.

٣- **المستوى الثالث: دائرة ارتفعت فيها نسبة التصويت عن المعدل العام للمحافظة (٤٤,١%)** ويشتمل هذا المستوى على الدائرة الثالثة بمناطقها مركز قضاء الخالص والعظيم وهبهب والمنصورية والسلام بنسبة تصويت بلغت (٤٨,٥%) بعدد مصوتين قدره (١١١٧٤) مصوتاً ونسبتهم ٢٤%من الإجمالي الكلي للمصوتين، وارتفعت نسبة المشاركة في الدائرة الثالثة نتيجة

توجه العشائر والقبائل القاطنة ضمن هذه الدائرة في دعم مرشحيها خاصة في المناطق الريفية أما في ما يخص مركز قضاء الخالص فكان للطبقة الواعية الساكنة ضمن منطقة المركز مشاركة واسعة في اختيار ودعم مرشحيهم•.

١. نسبة المشاركة التصويتية في الدائرة الانتخابية الأولى

بلغ عدد المصوتين فعلياً في الدائرة الانتخابية الأولى (١٥٧٥٨٦) مصوتاً أي ما يعادل (٣٤%) من إجمالي المصوتين للدوائر الاربعة ونسبة إقبال بلغت (٤٤,٢%) من المجموع الكلي للناخبين في الدائرة الأولى، لاحظ جدول(٢٨) والخريطة(٣٠).

جدول (٢٨) نسبة المصوتين فعلياً في انتخابات محافظة ديالى عام ٢٠٢١ في الدائرة الاولى

الدائرة الاولى	عدد الناخبين المسجلين	عدد المصوتين فعلياً	نسبة الاقبال %
مركز قضاء بعقوبة	١٩٤٩٥١	٨٠١٤٤	٤١,١
كنعان	٢٧٧٦٣	١٥٥٩٨	٥٦,٢
بني سعد	٤٧٣٥٧	٢٢٩٥٢	٤٨,٤
بهرز	٣٤٨٤٢	١٧٦٩٥	٥٠,٧
العبارة	٥٠٩٢٧	٢١١٩٧	٤١,٦
المجموع	٣٥٥٨٤٠	١٥٧٥٨٦	٤٤,٣

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

• المرشح المستقل (برهان المعموري).

الخريطة (٣٠) نسب اقبال الناخبين في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب الدائرة الاولى

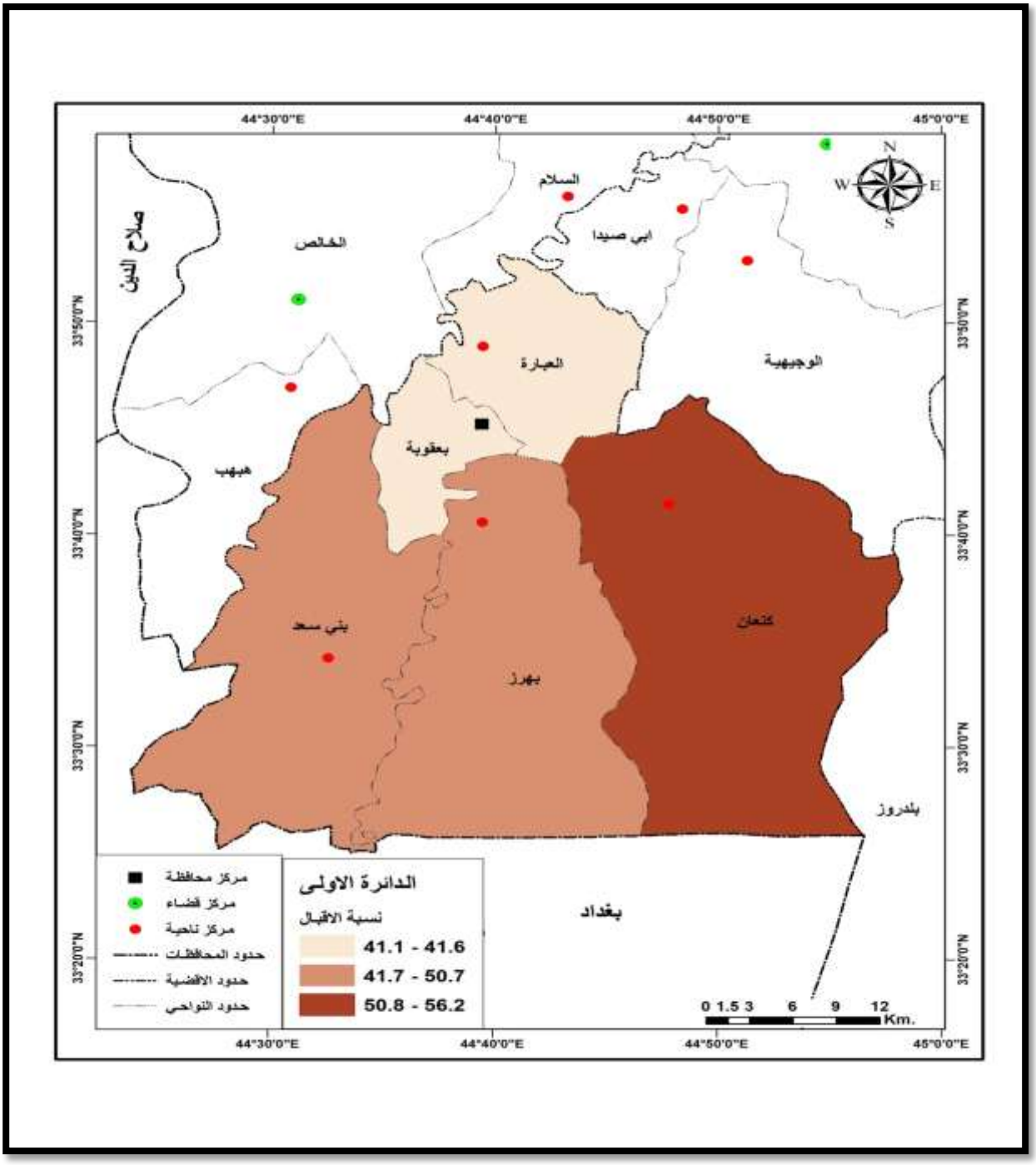

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول(٢٨)

ومن خلال النظر إلى الجدول (٢٨) والخريطة (٣٠) يتضح لنا الآتي:

أ- نسبة الإقبال على التصويت في الدائرة الأولى بلغت (٤٤,٢%) أي ما يقارب (٥٥,٨%) من عدد الناخبين الذين لم يشاركوا في الانتخابات لعام ٢٠٢١ ضمن هذه الدائرة.

ب-تفاوتت نسبة التصويت في انتخابات ٢٠٢١ في الدائرة الأولى حيث سجلت أعلى نسبة مشاركة في منطقة كنعان (٥٦,٢%) فيما سجل مركز القضاء والعبارة أدنى نسبة تصويت لهما (٤١,١%) و(٤١,٦%) على التوالي، أما بني سعد (٤٨,٤%) وبهرز (٥٠,٧%).

ويمكننا ترجمة هذا التفاوت بنسب التصويت بين مناطق الدائرة الانتخابية الأولى إلى:

أ- **الفئة الأولى: مناطق ارتفعت نسبة التصويت فيها عن المعدل العام للدائرة الأولى (٤٤,٣%).** إذ تضمنت منطقة كنعان بنسبة إقبال للتصويت قدرها (٥٦,٢%) بعدد مصوتين بلغ (١٥٥٩٨) مصوت اي نسبتهم (٩,٨٩%) من الإجمالي الكلي لمصوتي الدائرة الأولى وتضمنت أيضاً منطقة بهرز بنسبة إقبال (٥٠,٧%) من جمالي مصوتيها البالغ (١٧٦٩٥) مصوتاً نسبتهم (١١,٢٢%) من مجموع مصوتي الدائرة الأولى وكذلك منطقة بني سعد بنسبة إقبال بلغت (٤٨,٤%) بعدد مصوتين (٢٢٩٥٢) مصوتاً ونسبتهم (١٤,٥٦%) من مجموع مصوتين الدائرة الاولى.

ويعزى السبب في ارتفاع نسبة التصويت لهذه المناطق هو طابع العشائرية والقبلية وذات الطابع الريفي السائد في هذه المناطق، إذ كان للعشيرة دور كبير في دعم مرشحيها أو الالتزام بوعودها لأحد المرشحين أو الأحزاب السياسية بعيداً عن الالتزام بمبدأ الوطنية والثقافة الانتخابية في اختيار الأصلح بغض النظر عن انتمائهم.

ب-الفئة الثانية: مناطق انخفضت فيها نسبة التصويت عن المعدل العام للدائرة الأولى (٤٤,٣%).

وشملت مركز قضاء بعقوبة بنسبة إقبال بلغت (٤١,١%) بعدد مصوتين بلغ (٨٠١٤٤) مصوتاً أي نسبتهم (٥٠,٨٥%) من إجمالي مصوتين الدائرة، والعبارة أيضا بنسبة إقبال

بلغت (٤١,٦%) بعدد مصوتين بلغ (٢١١٩٧) مصوت نسبتهم (١٣,٤٥%) من مجموع مصوتين الدائرة الاولى.

والسبب وراء العزوف عن المشاركة الانتخابية يعود إلى انعدام ثقة الناخبين بالعملية الانتخابية واعتقادهم بعدم الجدوى منها على غرار العمليات الانتخابية أو الدورات السابقة في عدم حصول أي تغير ملموس والسبب أيضا في المرشحين أنفسهم في عدم مصداقيتهم مع ناخبيهم بعد انتخابهم في عدم الإيفاء بوعودهم وتواصلهم مع جمهورهم في تقديم الخدمات التي يطمح لها ناخبيهم.

٢. نسبة المشاركة التصويتية في الدائرة الانتخابية الثانية

حيث بلغ عدد المصوتين في الدائرة الثانية (١٠٤٥٩٣) مصوت أي ما يعادل (٢٢,٥٩%) من مجموع المصوتين فعلياً في الدوائر الانتخابية الأربعة وبنسبة إقبال بلغت (٤١,٨%) من مجموع الناخبين في الدائرة الانتخابية الثانية، لاحظ جدول(٢٩) والخريطة(٣١).

جدول (٢٩) نسبة المصوتين فعلياً في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ في الدائرة الثانية

الدائرة الثانية	عدد الناخبين المسجلين	عدد المصوتين فعلياً	نسبة الاقبال %
مركز قضاء المقدادية	١٠٢٢٠٢	٤١١٦٩	٤٠,٢
ابي صيدا	٢٩٧٧٨	١١١٧٢	٣٧,٥
الوجيهية	٢٥٦٨٠	١١٧٧٨	٤٥,٨
مركز قضاء بلدروز	٦٢٠٨٢	٢٧٤٨٠	٤٤,٢
مندلي	٢١٤١٩	٨٧٦١	٤٠,٩٠
قزانية	٨٩٤٢	٤٢٣٣	٤٧,٣٣
المجموع	٢٥٠١٠٣	١٠٤٥٩٣	٤١,٨

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الخريطة (٣١) نسب اقبال الناخبين في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب الدائرة الثانية

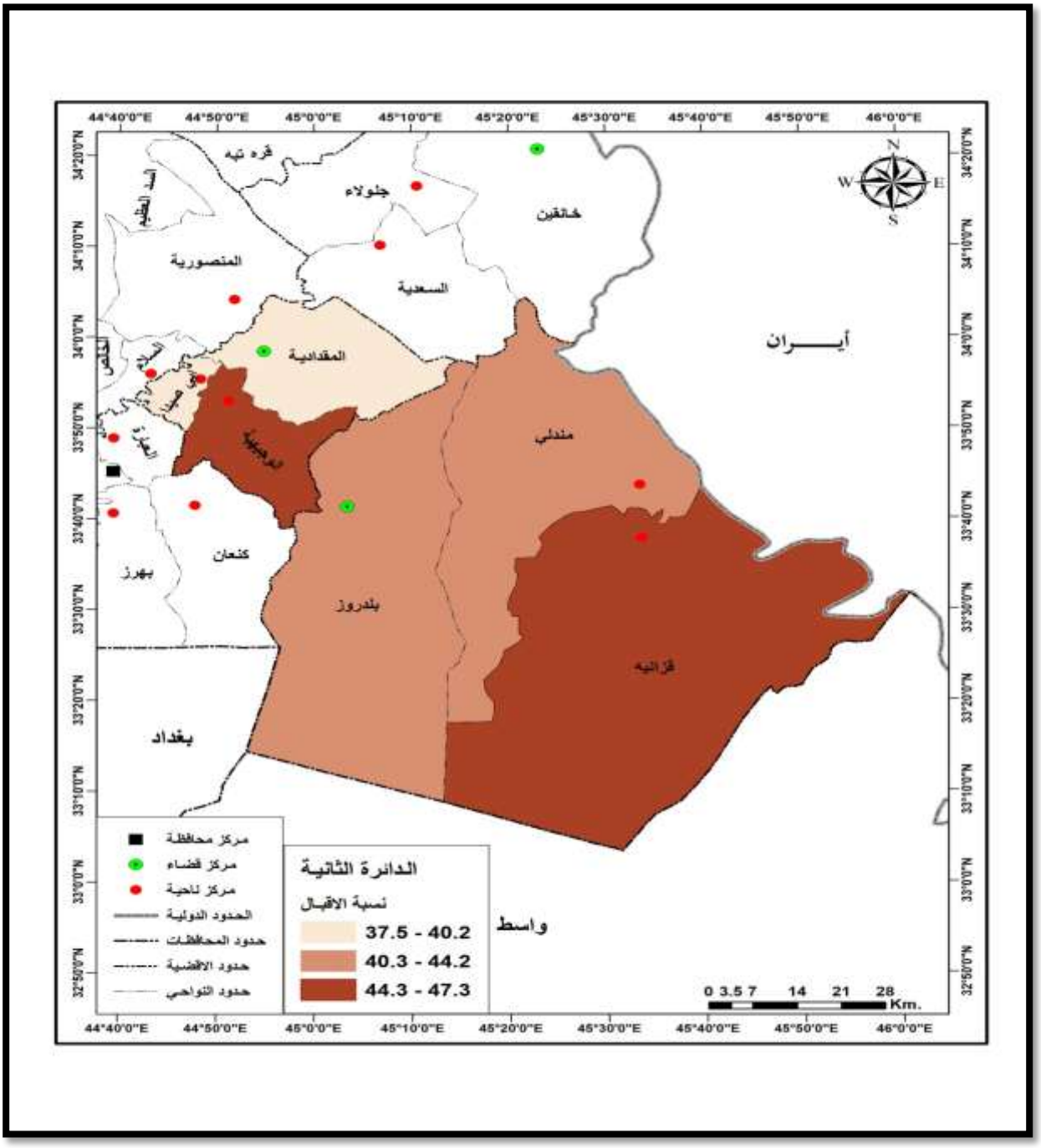

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (٢٩)

ومن الجدول (٢٩) و الخريطة (٣١) يتضح لنا الآتي:

أ- نسبة الإقبال للتصويت في الدائرة الانتخابية الثانية بلغت (٤١,٨%) اي (٥٨,٢%) من الناخبين لم يدلوا بأصواتهم.

ب-التباين في نسب المشاركة في انتخابات ٢٠٢١ في الدائرة الثانية إذا بلغت أعلى نسبة تصويت في قزانية (٤٧,٣٣%) والوجيهية (٤٥,٨%) مركز قضاء بلد روز بنسبة (٤٤,٢%)، اما أدنى نسبة مشاركة سُجلت ضمن هذه الدائرة في منطقة ابي صيدا بنسبة إقبال بلغت (٣٧,٥%) ومركز قضاء المقدادية (٤٠,٢%) ومندلي (٤٠,٩%).

ويمكن ترجمة هذا التباين بنسب التصويت بين مناطق الدائرة الانتخابية الثانية من خلال تقسيمها إلى فئتين هما:

أ- **الفئة الأولى: مناطق ارتفعت فيها نسبة التصويت عن المعدل العام للدائرة الثانية (٤١,٨%)** تضمنت هذه المنطقة كل من قزانية بنسبة اقبال بلغت (٤٧,٣٣%) بعد مصوتين بلغ (٤٢٣٣) مصوتاً اي نسبتهم (٤,٠٤%) من مجموع مصوتي الدائرة الثانية، ومنطقة الوجيهية بنسبة اقبال بلغت (٤٥,٨%) بعدد مصوتين قدره (١١٧٧٨)مصوتاً ونسبتهم (١١,٢٦%) من مجموع مصوتين الدائرة الثانية، ومنطقة مركز قضاء بلد روز بنسبة (٤٤,٢%) بعدد مصوتين بلغ (٢٧٤٨٠)مصوتاً بنسبة (٢٦,٢٧%) من مجموع مصوتين الدائرة الثانية.

ب-الفئة الثانية: مناطق انخفضت فيها نسبة التصويت عن المعدل العام في الدائرة الثانية (٤١,٨%).

شملت منطقة ابي صيدا بنسبة اقبال بلغت (٣٧,٥%)وبعدد مصوتين (١١١٧٢) من مجموع مصوتين الدائرة الثانية ، مركز قضاء المقدادية بنسبة(٤٠,٢%) بعدد مصوتين قدره (٤١١٦٩) مصوتاً ونسبتهم (٣٩,٣٦%) من إجمالي مصوتين الدائرة الثانية، ومنطقة مندلي بنسبة اقبال بلغت (٤٠,٩٠%) بعدد مصوتين بلغ (٨٧٦١) مصوتاً ونسبتهم (٨,٣٧%) من إجمالي مصوتين الدائرة الثانية.

٣. نسبة المشاركة التصويتية في الدائرة الانتخابية الثالثة

بلغ عدد المصوتين في الدائرة الانتخابية الثالثة (١١١١٧٤) مصوتاً ما يعادل (٢٤,١%) من مجموع المصوتين فعلياً في الدوائر الانتخابية الاربعة بنسبة اقبال بلغت (٤٨,٥%) من المجموع الكلي للناخبين في الدائرة الثالثة، لاحظ جدول(٣٠) والخريطة(٣٢).

جدول (٣٠) نسبة المصوتين فعلياً في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ في الدائرة الثالثة

الدائرة الثالثة	عدد الناخبين المسجلين	عدد المصوتين فعلياً	نسبة الاقبال %
مركز قضاء الخالص	٥٢٤٧٢	٢٢١٨٨	٤٢,٢
العظيم	٥٢٣٣٢	٢٩٧٠٦	٥٦,٧
هبهب	٦٥٠٠٨	٢٩٢٠٤	٤٤,٩
المنصورية	٣٧٣٦٨	١٨٧٤٥	٥٠,١
السلام	٢١٩٠٣	١١٣٣١	٥١,٧
المجموع	٢٢٩٠٨٣	١١١١٧٤	٤٨,٥

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الخريطة (٣٢) نسب اقبال الناخبين في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الانتخابية الثالثة

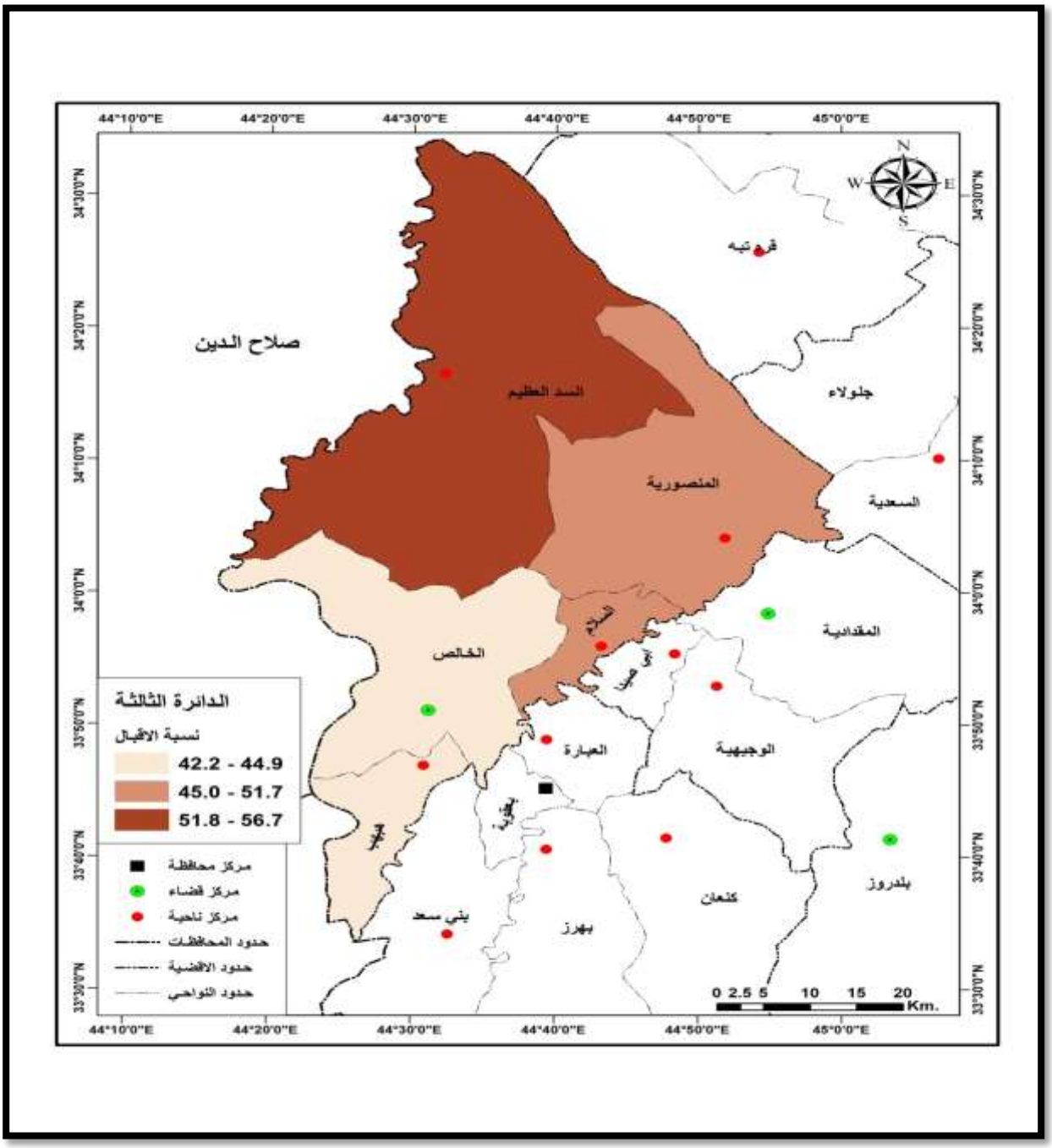

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (٣٠)

ومن الجدول (٣٠) والخريطة (٣٢) يتبين الآتي:

أ- نسبة الاقبال في الدائرة الانتخابية الثالثة بلغت (٤٨,٥%) اي مايعادل (٥١,٥%)من مجموع الناخبين لم يدلوا بأصواتهم في الانتخابات ٢٠٢١.

ب-التباين في نسبة المشاركة التصويتية في انتخابات ٢٠٢١ بين مناطق الدائرة الثالثة إذ سجلت أعلى نسبة مشاركة في العظيم بلغت (٥٦,٧%) وبلغت نسبة المشاركة في مركز قضاء الخالص (٤٢,٢%) و هبهب (٤٤,٩%) والمنصورية (٥٠,١%) والسلام (٥١,٧%).

ويمكن لنا ترجمة هذا التفاوت بنسب التصويت في الدائرة الثالثة من خلال تقسيمها إلى فئتين هما:

أ- **الفئة الأولى: مناطق ارتفعت فيها نسبة المشاركة عن المعدل العام في الدائرة الثالثة (٤٨,٥%)**

تضمنت منطقة العظيم بنسبة اقبال للتصويت بلغت (٥٦,٧%) اذ بلغ عدد مصوتيها (٢٩٧٠٦) مصوت اي نسبة اقبال بلغت (٢٦%)من مجموع مصوتين الدائرة الثالثة، والسلام بنسبة (٥١,٧%) بعدد مصوتين بلغ (١١٣٣١) مصوتاً اي نسبة (١٠%) من مصوتين الدائرة الثالثة، وتضمنت ايضاً المنصورية بنسبة اقبال بلغت (٥٠,١%) اذ بلغ عدد مصوتيها (١٨٧٤٥) مصوت بنسبة تصويت (١٦%) من مجموع مصوتين الدائرة الثالثة.

ب-الفئة الثانية: مناطق انخفضت فيها نسبة التصويت عن المعدل للدائرة الثالثة (٤٨,٥%)

شملت مركز قضاء الخالص بنسبة تصويت قدرها (٤٢,٢%) لعدد مصوتين بلغ (٢٢١٨٨) مصوت اي بنسبة (١٩%) من إجمالي مصوتين الدائرة، وهبهب بنسبة اقبال بلغت (٤٤,٩%) فيما بلغ عدد مصوتيها (٢٩٢٠٤) مصوت ونسبة اقبال بلغت (٢٦%) من مجموع مصوتين الدائرة الانتخابية الثالثة.

٤. نسبة المشاركة التصويتية في الدائرة الانتخابية الرابعة

حيث بلغ عدد المصوتين في الدائرة الانتخابية الرابعة (٨٩٥٦٠) مصوتاً أي ما يعادل (١٩,٣٤%) من إجمالي المصوتين في الدوائر الانتخابية الاربعة بنسبة اقبال بلغت (٤٢%) من مجموع ناخبين الدائرة الرابعة.

جدول (٣١) نسبة المصوتين فعلياً في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ في الدائرة الرابعة

الدائرة الرابعة	عدد الناخبين المسجلين	عدد المصوتين فعلياً	نسبة الاقبال %
مركز قضاء خانقين	٨٣٩٦١	٢٧٨٢٧	٣٣,١
جلولاء	٥٥٦١٥	٢٦٢٦٦	٤٧,٢
السعدية	٣٢٤٠٨	١٥٠٨٣	٤٦,٥
قرة تبة	٢٩٣٢٣	١٥٣١١	٥٢,٢
جبارة	١١٤٣٤	٥٠٧٣	٤٤,٣
المجموع	٢١٢٧٤١	٨٩٥٦٠	٤٢

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب ديالى ، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الخريطة (٣٣) نسب اقبال الناخبين في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١ حسب مناطق الدائرة الانتخابية الرابعة

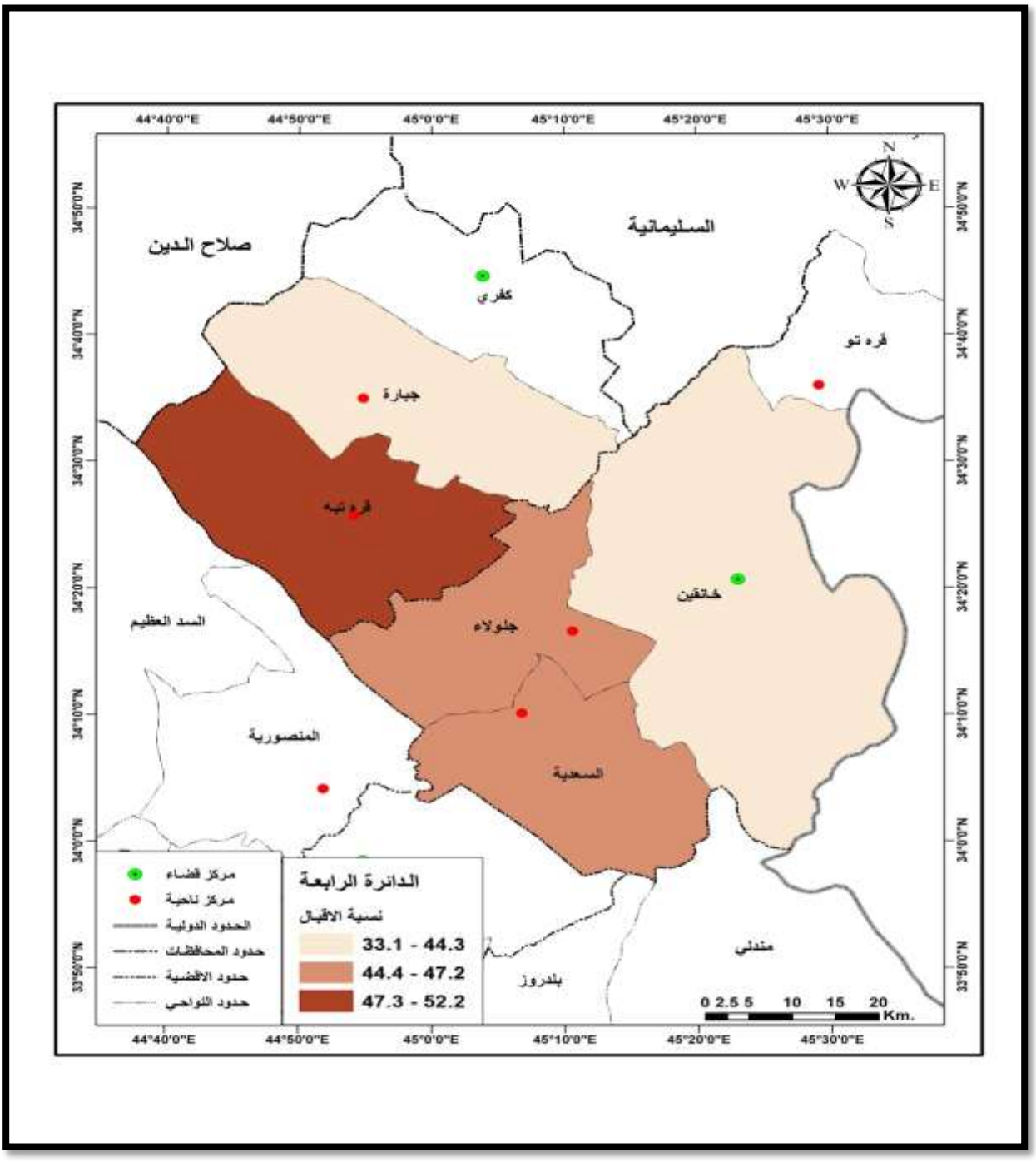

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول(٣١)

ومن الجدول (٣١) والخريطة (٣٣) يتبين الآتي:

أ- نسبة الإقبال في الدائرة الانتخابية الرابعة بلغت (٤٢%) أي ما يعادل ٤٨% من مجموع الناخبين في الدائرة الرابعة لم يشاركوا في الانتخابات ٢٠٢١.

ب-التباين في نسبة المشاركة الصوتية في انتخابات ٢٠٢١ في الدائرة الرابعة حيث سجلت أعلى نسبة مشاركة في قرة تبه(٥٢,٢%) وبلغت نسبة المشاركة في مركز قضاء خانقين (٣٣,١%) وجلولاء (٤٧,٢%) والسعدية (٤٦,٥%) وجبارة (٤٤,٣%).

ويمكن ترجمة هذا التباين في نسب التصويت في الدائرة الرابعة بتقسيمها إلى فئتين هما:

أ- **الفئة الاولى: مناطق ارتفعت فيها نسبة التصويت عن المعدل العام في الدائرة الرابعة (٤٢%)**

شملت منطقة قرة تبة بنسبة اقبال بلغت (٥٢,٢%) بعدد مصوتين بلغ (١٥٣١١) مصوتاً ونسبة اقبال بلغت (١٧%) من اجمالي مصوتين الدائرة الرابعة وجلولاء بنسبة تصويت بلغت (٤٧,٢%) بمصوتين بلغ عددهم (٢٦٢٦٦) مصوتاً ونسبة اقبال بلغت (٢٩%) من مجموع مصوتين الدائرة، والسعدية بنسبة اقبال(٤٦,٥%) وبعدد مصوتين (١٥٠٨٣) مصوتاً ونسبة اقبال بلغت (١٦%) من مجموع مصوتين الدائرة الرابعة وايضاً منطقة جبارة بنسبة تصويت بلغت (٤٤,٣%) بعدد مصوتين بلغ (٥٠٧٣) مصوتاً بنسبة بلغت (٥%) من اجمالي مصوتين الدائرة الرابعة.

ب-الفئة الثانية: مناطق انخفضت فيها نسبة التصويت عن المعدل العام في الدائرة الرابعة (٤٢%)

وشملت مركز قضاء خانقين بنسبة إقبال بلغت (٣٣,١%) من مجموع ناخبين الدائرة الرابعة وبعدد مصوتين بلغ (٢٧٨٢٧) مصوتاً، وبنسبة اقبال بلغت (٣١%) من إجمالي مصوتين الدوائر الاربعة في محافظة ديالى.

الفصل الرابع

تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى ٢٠٢١

الفصل الرابع

تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى ٢٠٢١

تعتبر العملية الانتخابية الركيزة الأساسية لأجل ضمان المشاركة في الحياه السياسية وتعد الأحزاب والمرشحين شركاء اساسيين في العملية الانتخابية وهم المتنافسون للفوز بالمقاعد التمثيلية ولا يمكن تصنيف بلد ما على انه ديمقراطي الا عندما تشكل العملية الانتخابية فيه منافسة حقيقية بين العديد من الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلون.

ويعرف **الحزب السياسي** بأنه مجموعة منظمة من الافراد يتقاسمون بشكل عام اهداف وخيارات سياسية مشابهة يعملون للتأثير على السياسة العامة بفوز مرشحيهم في المقاعد التمثيلية المنتخبة، وتعتبر الانتخابات من الفترات الرئيسية بالنسبة للأحزاب السياسية والمرشحين اذ هي الفترة التي تزداد فيها فعاليتها ونشاطهم وكذلك حضورهم الاعلامي[١].

أن الوظائف والمهام الأساسية للأحزاب السياسية في مجتمع ديمقراطي تشتمل على حشد الجماهير وتجميع المصالح وصياغة السياسات العامة، والأحزاب السياسية تأتي في عدد من النماذج والاشكال كما انها تعتبر ليست مجموعة متجانسة إذ تختلف الأحزاب وتتباين عن بعضها من حيث الدعم الجماهيري لها[٢].

ولأجل التحليل الجغرافي السياسي لنتائج الانتخابات البرلمانية يتوجب علينا عرض كل من الأحزاب والتحالفات والكيانات الفائزة في العملية الانتخابية في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ إذ لا بد من التطرق لكل من نشأة هذه الأحزاب وأيضاً التوزيع المكاني للأصوات التي اكتسبتها والاسباب التي كان لها أثر على النتائج العامة للتصويت للكتل والتحالفات التي فازت.

---

[١] **شبكة المعرفة الانتخابية (الاحزاب السياسية والمرشحون) تقرير منشور على الموقع التالي www.aceproject**

[٢] **بريختشي كيمب، حوار الاحزاب السياسية، دليل ميسر للحوار، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، (inter national idea)، ٢٠١٣،ص ٢٤-٢٥.**

المبحث الاول: تحليل واقع نتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى لعام ٢٠٢١.

إن لدراسة وتحليل نتائج العملية الانتخابية ذات أهمية كبيرة دائماً ما يتناولها الباحث الجغرافي السياسي وغالباً ما تتوقف هذه الاهمية على طبيعة وكيفية العملية الانتخابية لأي منطقة جغرافية، وأن التنافس السياسي ما بين الكيانات والكتل السياسية او المرشحين يسهل دراستها بالشكل الصحيح[١].

وتعد الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١ هي الانتخابات الخامسة منذ سقوط النظام السابق إذ أُجريت أربع دورات انتخابية سابقة لكن هذه الانتخابات حظيت بأهمية خاصة لكونها جاءت كنتيجة مباشرة للحراك الشعبي وهي الانتفاضة الشعبية التي تفجرت في عام ٢٠١٩ ضد الطبقة الحاكمة، فالطريق الى هذه الانتخابات هذه المرة لم يكن سهلاً ومألوفاً كسابقاتها هذه المرة انتخابات فرضها الشارع العراقي من أجل المطالبة بإصلاحات جذرية وحقيقية فعلى وقع احتجاجات ومظاهرات شعبية بدأت من جنوب العراق وعمت ارجائه استمرت بالاحتجاج على تردي و سوء الخدمات وارتفاع نسب البطالة كما اتسع نطاقها جغرافياً وسقف مطالبها سياسياً وتحولت هذه الاحتجاجات الى اعتصامات في ساحة التحرير للمطالبة بتنحي النخب الحاكمة بالكامل والقضاء على الفساد وبعد أشهر من الاحتجاج والجمود السياسي أُسقِطَ ما تسمى "بحكومة عادل عبد المهدي" ثم تشكيل حكومة اخذت على عاتقها اجراء انتخابات مبكرة تحقيقاً لرغبة المتظاهرين المحتجين بنظام انتخابي جديد بعيداً عن المحاصصة الطائفية السياسية التي اثرت كثيراً على استقلالية ونزاهة النتائج للعمليات الانتخابية سابقاً، حيث كان مطلب التشرينيين هو إجراء انتخابات مبكرة وتشريع قانون انتخابي جديد ولهذا فقد تم تغيير النظام الانتخابي الذي كان معمولاً به سابقاً، ذلك من خلال تقسيم العراق الى دوائر انتخابية صغيرة وبنظام الترشيح الفردي، ومن ابرز التغيرات التي جاء بها هذا القانون الجديد هو السماح للمستقلين بالترشح ودخول أحزاب جديدة النشأة ، وأيضاً المادة ١٥ من القانون التي أقرت أن تكون المحافظة مقسمة الى دوائر انتخابية صغيرة ، وأن يكون الترشيح فردياً ضمن الدائرة الانتخابية وهذا ما اعترضت عليه الكتل السياسية الكبيرة بسبب أن هذا التغيير الذي جاء به

---

[١] احمد نصير عبد الزهرة رمضان، مصدر سابق، ص١٤٩.

هذا القانون سوف يؤثر في المقاعد التي تنالها، فضلاً عن اعتراض الكتل السياسية الكردية في المحافظات التي تتضمن المناطق المشمولة بالمادة ١٤٠ من الدستور أو ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها التي كانت ولا تزال محل الجدل السياسي والاداري ما بين الحكومة الاتحادية المركزية واقليم كردستان[١].

ووفقاً لقانون الانتخابات الجديد رقم (٩) لعام ٢٠٢٠ فقد قُسمت المحافظات العراقية إلى دوائر انتخابية متعددة بلغ عددها (٨٣ دائرة) اي بعدد المقاعد المخصصة للنساء لضمان فوز امرأة واحدة في كل دائرة انتخابية وبعدد مقاعد كلي بلغ (٣٢٩) مقعداً حيث خصص لكل دائرة (٣-٥) مقاعد ، يتنافسون عليها (٣٢٤٣) مرشح للفوز بها بينهم (٩٥١) امرأة، و(٩)مقاعد خصصت للمكونات الأخرى (٥) منها للمكون المسيحي ومقعد لكل من المكون الصابئي والآيزيدي والمندائي والكرد الفيليين والشبك، إذ قامت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتوزيع المقاعد البرلمانية على المحافظات فكان النصيب الاكبر من (مقاعد الكوتا) لمحافظة بغداد بـ (٧١) مقعداً، ومحافظة نينوى (٣٤) مقعداً، والبصرة (٢٥) مقعداً، ومحافظة ذي قار (١٩) مقعداً، و(١٨) مقعداً لمحافظة السليمانية، و(١٧) مقعداً لمحافظة بابل، و(١٦)مقعداً لمحافظة اربيل، و(١٥) مقعداً في محافظة الانبار، **ومحافظة ديالى (١٤) مقعداً**، و(١٣) مقعداً لمحافظة كركوك، أما محافظات واسط والنجف وصلاح الدين ودهوك فكانت حصة كل واحدة منها(١٢) مقعداً، وكربلاء والقادسية(١١) مقعداً لكل منها، وميسان والمثنى فكانت حصتها (١٠) و(٧) مقاعد على التوالي.

ففي منطقة الدراسة بلغ عدد الدوائر الانتخابية اربع دوائر انتخابية بعدد مقاعد بلغ (١٤) مقعداً، إذ ضمت الدائرة الاولى خمسة مقاعد بينما حصلت الدائرة الثانية والثالثة والرابعة على ثلاثة مقاعد لكل منهما، حيث بلغ مجموع ناخبي منطقة الدراسة (١٠٤٧٧٦٧) ناخباً وبمجموع مصوتين بلغ (٤٦٢٩١٣) مصوت، ووفقاً لهذه

---

[١] دلشاد علي محمود، ياسين اشور جوهر، اثر قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ في تمثيل المناطق المتنازع عليها (دراسة تحليلية)، مجلة الدراسات السياسية والامنية، المجلد ٤، العدد٧، ٢٠٢١، ص٧٩.

المعطيات سوف نجري تحليلاً مكانياً لمعرفة الدعم التصويتي الذي حازت عليه الكيانات والمرشحين في منطقة الدراسة اعتماداً على الجدول(٣٢) والشكل البياني(٤)، حيث نلاحظ أن التوزيع المكاني للمقاعد النيابية ما بين الدوائر الاربعة في محافظة ديالى جاء بشكل عادل نسبياً على الرغم من وجود فرق في عدد الناخبين ما بين بعض الدوائر الانتخابية المتساوية في عدد المقاعد، لاحظ جدول (٣٢) وشكل(٤) و(٥).

جدول (٣٢) التوزيع العددي والنسبي لمقاعد واصوات الاحزاب او الكيانات في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

اسم الحزب او الائتلاف	عدد الاصوات الصحيحة	النسبة %	عدد المقاعد	النسبة%
تحالف عزم	٩٤٩٢٦	٢٠,٥	٤	٢٨,٥٧
مستقلون	٨٣٩٦٥	١٨,١٣	٢	١٤,٢٨
تحالف الفتح	٧٢٦٨٥	١٥,٧	٣	٢١,٤٢
تحالف تقدم	٦٨٢٦٨	١٤,٧٤	٤	٢٨,٥٧
تحالف كردستان	٢١٧٢٢	٤,٦٩	١	٧,١٤
كتل وكيانات غير فائزة	١٢١٣٤٧	٢٦,٢١	–	–
المجموع	٤٦٢٩١٣	١٠٠	١٤	١٠٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب ديالى، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

شكل (٤) النسب المئوية لعدد الاصوات الصحيحة

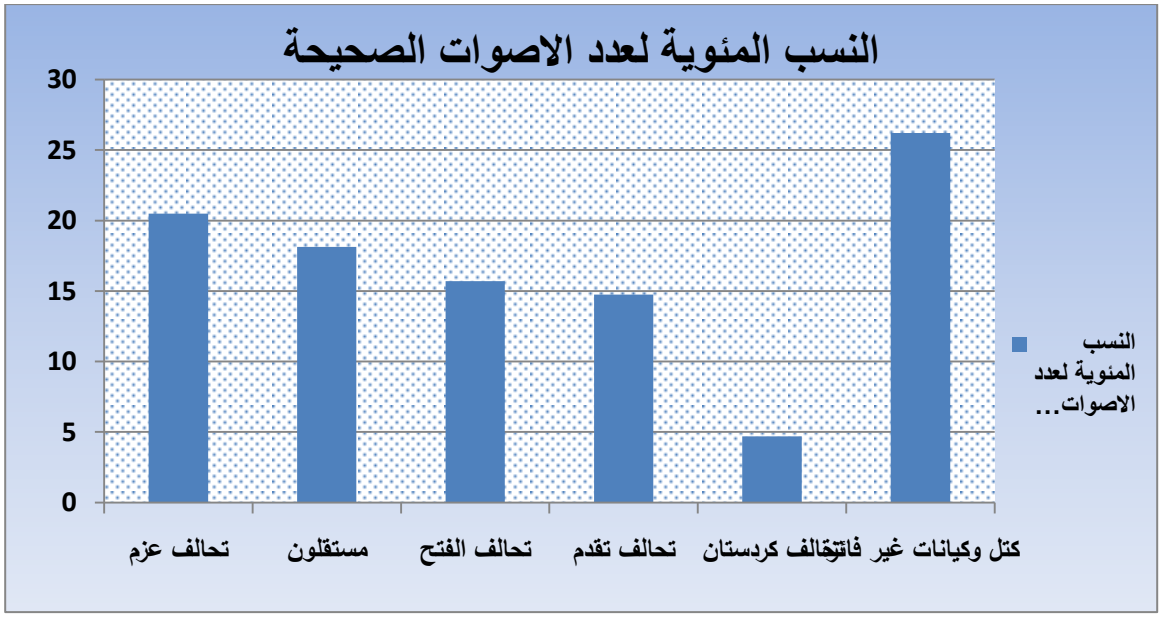

الشكل (٥) النسب المئوية لعدد المقاعد

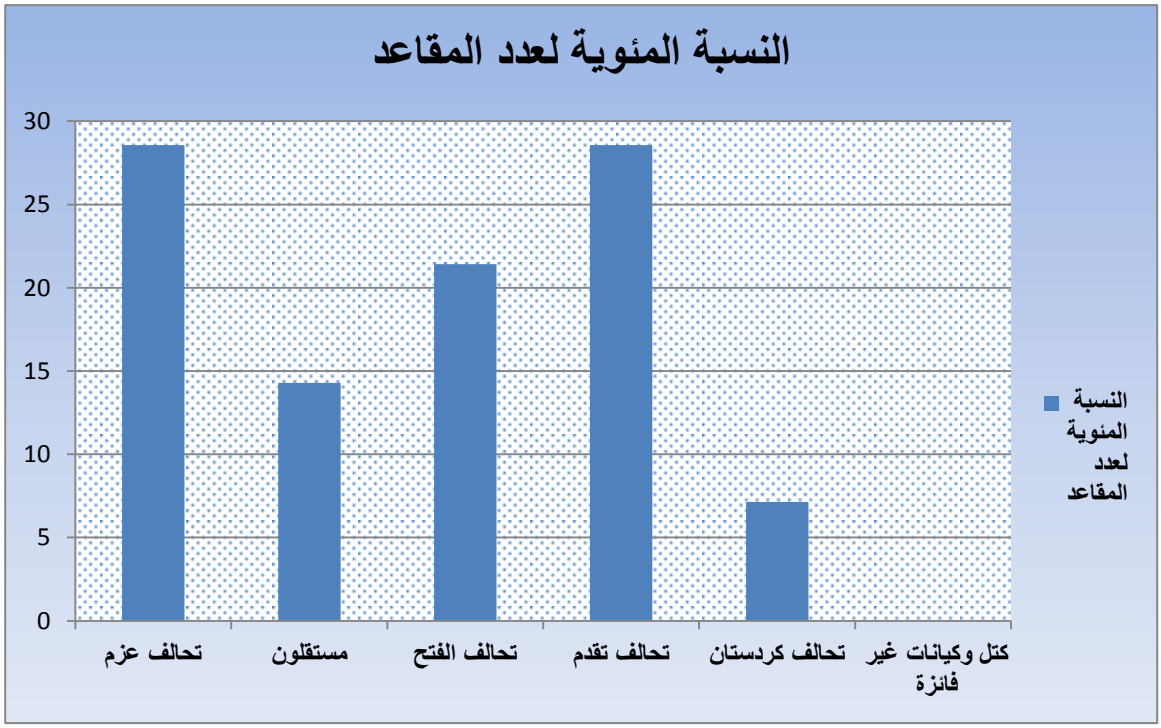

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٣٢)

جاءت نتائج انتخابات ٢٠٢١ لمحافظة ديالى بفوز خمسة كيانات سياسية بالمقاعد البرلمانية التي خصصت للمحافظة، أما الكيانات السياسية الأخرى الخاسرة في السباق الانتخابي بسبب ضعف القوة التصويتية لها فبلغ العدد ٤٥ كياناً سياسياً، إذ جاء (تحالف عزم العراق) بالمركز الاول في أعلى الأصوات التي اكتسبها ب(٩٤٩٢٦) صوتاً أي بنسبة بلغت ٢٠,٥% من الإجمالي الكلي للأصوات الصحيحة في المحافظة البالغة (٤٦٢٩١٣) صوتاً التي مكنته من الحصول على (٤)مقاعد برلمانية من المجموع الكلي لمقاعد المحافظة البالغة ١٤ مقعداً، فيما جاء بالمركز الثاني (تحالف مستقلون) بعدد أصوات بلغ (٨٣٩٦٥)صوتاً بنسبة ١٨,١٣% من إجمالي الأصوات الصحيحة في المحافظة بعدد مقاعد ٢ مقعد نيابي، أما بالمركز الثالث فقد جاء (تحالف الفتح) بعدد أصوات(٧٢٦٨٥) صوتاً وبنسبة ١٥,٧% وبعدد مقاعد (٣)من مجموع المقاعد، وجاء (تحالف تقدم) بالمركز الرابع بعدد اصوات (٦٨٢٦٨) صوتاً أي بنسبة ١٤,٧٤% من إجمالي الاصوات الصحيحة في المحافظة وبمعدل (٤)مقاعد برلمانية، أما بالمركز الخامس فقد جاء التحالف الكردستاني بعدد أصوات (٢١٧٢٢) صوتاً أي بنسبة بلغت ٤,٦٩% وبمقعد برلماني واحد، فيما حصدت الكيانات السياسية الاخرى الخاسرة مجتمعةً على(١٢١٣٤٧) صوتاً صحيحاً أي بنسبة بلغت ٢٦,٢١% من المجموع الكلي للأصوات الصحيحة في المحافظة وهي نسبة مرتفعة مقارنةً بنسب الكيانات الفائزة، هذا يعني خسارة ربع أصوات الناخبين في محافظة ديالى وكان لهذا تأثير سلبي في تمثيل سكان المحافظة في البرلمان العراقي

ويتضح لنا مما تقدم أن هناك تفاوتاً واضحاً في نسبة الأصوات التي ظفر بها كل كيان وأيضاً تفاوت في عدد المقاعد التي فاز بها.

إذ يمكن لنا توضيح هذا التفاوت في النمط التصويتي للكيانات الفائزة في الدوائر الاربعة كما يأتي:

أولاً: تحالف عزم

هو ائتلاف سياسي عراقي اعلن عن تأسيسه في ٩ كانون الاول سنة ٢٠٢١ ويضم ٣٤ نائباً برلمانياً، ويضم تحالف عزم خمسة قوى سياسية شاركت في الانتخابات التشريعية العراقية ٢٠٢١ من محافظة الانبار غرباً ومحافظة صلاح الدين ومحافظة كركوك ومحافظة نينوى شمالاً، أما القوى المتحالفة وهي كتلة عزم التي فازت بأربعة عشر مقعداً في الانتخابات وكتلة حزب الجماهير، وحركة حسم للإصلاح ونواب من كتلة العقد الوطني التحالف العربي في كركوك[١] ، لاحظ جدول (٣٣) وشكل(٦).

جدول (٣٣) التوزيع العددي والنسبي للدعم التصويتي لتحالف عزم العراق ضمن الدوائر الانتخابية الاربعة في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١.

الدوائر	عدد المصوتين الكلي	عدد المصوتين لتحالف عزم	النسبة المئوية %	نسبة عدد المصوتين لتحالف عزم في كل دائرة
الاولى	١٥٧٥٨٦	٤٤٩٧٤	٤٧,٣٧	٢٨
الثانية	١٠٤٥٩٣	١٣٤٦١	١٤,١٨	١٢
الثالثة	١١١١٧٤	١١١٧٣	١١,٧٧	١٠
الرابعة	٨٩٥٦٠	٢٥٣١٨	٢٦,٦٧	٢٨
المجموع	٤٦٢٩١٣	٩٤٩٢٦	١٠٠	–

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب ديالى، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

- النسبة المئوية= عدد المصوتين للتحالف في الدائرة الانتخابية/مجموع عدد المصوتين للتحالف*١٠٠.
- نسبة عدد المصوتين للتحالف في كل دائرة= عدد المصوتين للتحالف/عدد المصوتين الكلي في الدائرة الانتخابية*١٠٠.

[١] **معلومات متاحة على الموقع التالي:** www.WIKIBEDIA.ORG

الشكل (٦) يمثل حجم الدعم التصويتي لتحالف عزم في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

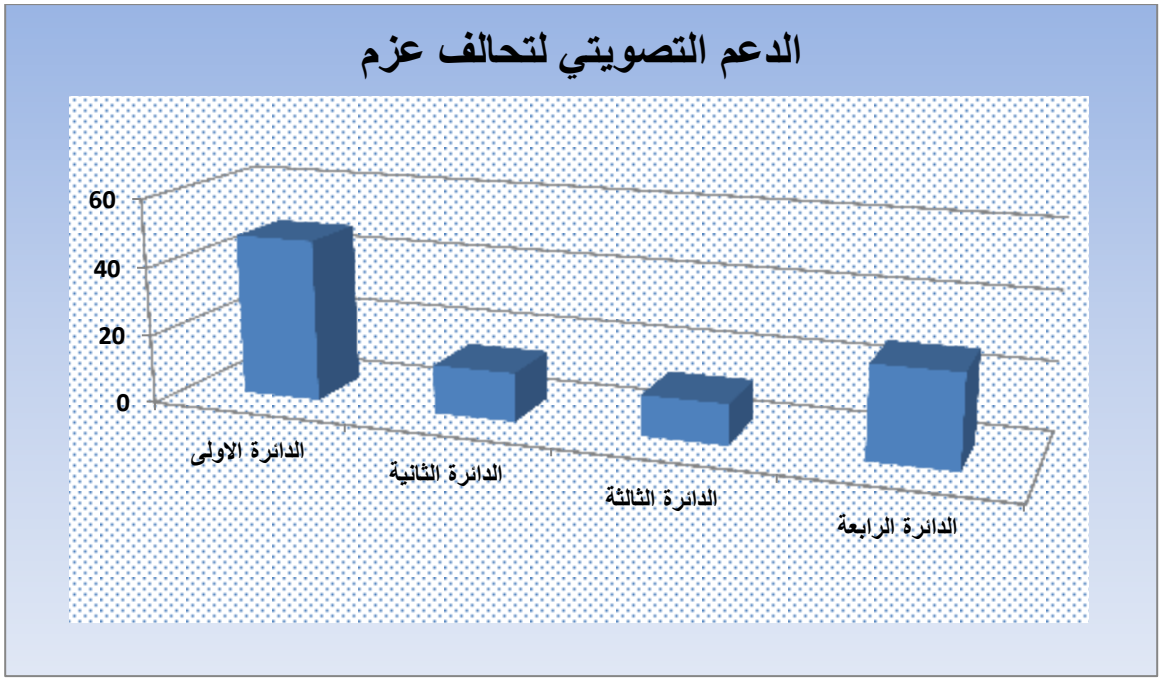

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٣٣)

من خلال الجدول (٣٣) والشكل البياني (٦) نستطيع تقسيم مناطق الدعم التصويتي لتحالف عزم العراق إلى ثلاثة اقاليم هي:

١- **اقليم الدعم القوي:** ويضم هذا الدائرة الاولى وبنسبة بلغت ٤٧,٣٧% من إجمالي الأصوات الصحيحة للتحالف في عموم المحافظة، فيما حصل على ٢٨% من الأصوات الصحيحة في الدائرة الاولى اي بعدد اصوات بلغ ٤٤٩٧٤ صوتاً من أصل (١٥٧٥٨٦) صوتاً في عموم الدائرة الأولى، ومن أبرز الاسباب التي ادت إلى جعل هذه المناطق ذات نسبة تصويت عالية هو الدعم الجماهيري والعشائري الذي حُظي به تحالف عزم في هذه الدائرة وفي عموم المحافظة ولكونه تحالف له شعبيته الواسعة من قبل المكون السني ويضم بعض الشخصيات والنخب السياسية عادة ما تكون لها فرصة بالظفر بدعم جماهيري لها وأيضاً من خلال الوعود الانتخابية التي قدمها وبعض

الخدمات التي أنجزها مثل حفر الآبار الارتوازية في مناطق بعقوبة والتحرير بعد أن أصابت شحة المياه هذه المناطق، فضلاً عن بعض العوامل الأخرى مثل التسهيلات التي قدمتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للناخبين التي خدمت كافة الكيانات أو الائتلافات السياسية ومرشحيها على حد سواء ذلك بزيادة عدد المراكز الانتخابية الذي سهل وصول الناخبين لهذه المراكز وإتمام عملية الاقتراع، وأيضاً ساعدت الحرية وتحرر المرأة في هذه الدائرة من بعض التقاليد والعادات التي تقيد وتحد من حريتها في ممارسة حقها السياسي والانتخابي لكونها منطقة ذات طابع حضري وكذلك وجود عدد كبير منهن في وظائف حكومية تفتقر إليه بعض المناطق الأخرى التي تفرض قيود تحكم المرأة ولا تسمح لها بالخروج ذلك بسبب الطابع الريفي أو القبلي الغالب في هذه المناطق، وبهذا نال تحالف عزم حوالي نصف مجموع أصواته في الدائرة الأولى وأكثر من ربع مجموع اصوات الدائرة الاولى التي تمثل المركز الإداري لمنطقة الدراسة.

٢- **اقليم الدعم المتوسط** : يتضمن هذا الاقليم الدائرة الرابعة بنسبة ٢٦,٦٧%من مجموع الأصوات للتحالف، إذ حاز تحالف عزم على ٢٨% من مجموع الاصوات الصحيحة في الدائرة الرابعة بعدد أصوات بلغ (٢٥٣١٨) صوتاً من أصل (٨٩٦٥٠) صوتاً في الدائرة الرابعة.

٣- **اقليم الدعم الضعيف** : يضم هذا الاقليم كل من الدائرة الثانية والثالثة بواقع ١٤,١٨% و ١١,٧٧% من مجموع الأصوات للتحالف، إذ حصل تحالف عزم على ١٢% و١٠% على التوالي من مجموع الاصوات الصحيحة في الدائرتين الثانية والثالثة بعدد اصوات (١٣٤٦١) و(١١١٧٣) صوتاً من اصل (١٠٤٥٩٣) و(١١١١٧٤) صوتاً على التوالي في عموم الدائرتين الثانية والثالثة .

ثانياً: تحالف مستقلون

هم نخبة من السياسيين المستقلين غير متحزبين بعضهم خاض الانتخابات لأول مرة والبعض الآخر انفصل عن الحزب الذي كان ينتمي اليه ليخوضوا الانتخابات البرلمانية في أسمهم الشخصي وبعيدا عن الانتخابات والولاءات الحزبية اذ كان لهم برنامج خاص بهم، وغالباً ما يكونون من ذوي النفوذ أو المكانة المجتمعية، لأن أغلبهم عادةً ما يكون من الأساتذة الجامعيين أو رجال أعمال، وفي الدول النامية التي لا توجد فيها شعبية كبيرة للعمل الحزبي أو قد ينحصر العمل الحزبي في المدينة دون الريف هنا تكثر ترشيحات المستقلين وفي بعض الأحيان يتحالف أحد الأحزاب مع مرشحين مستقلون من أجل تشكيل قائمة واحدة وأيضاً يصوت المستقلين مع الكتلة الحزبية الأكبر أو قد يتحالفون مع أحزاب أخرى معارضة، أو قد ينظمون المستقلين في اغلب البرلمانات كتلة واحدة تمثلهم أو مجموعة كتل من أجل تسهيل عملية تشكيل الائتلافات الحاكمة في الأنظمة الجمهورية ويحق للنائب بعد انتخابه أن يحول صفته من حزبي إلى مستقل أو العكس من دون وجود قيود قانونية تمنع ذلك[1]، لاحظ جدول (٣٤) وشكل(٧).

جدول (٣٤) التوزيع العددي النسبي للدعم التصويتي لمستقلون ضمن الدوائر الانتخابية الاربعة في انتخابات محافظة ديالى ٢٠٢١

الدوائر	عدد المصوتين الكلي	عدد المصوتين مستقلون	النسبة المئوية %	نسبة عدد المصوتين لتحالف مستقلون في كل دائرة
الاولى	١٥٧٥٨٦	٢٧٥٦٤	٣٢,٨٢	١٧
الثانية	١٠٤٥٩٣	٢١٢٣٢	٢٥,٢٨	٢٠
الثالثة	١١١١٧٤	٣١٤٦١	٣٧,٤٦	٢٨
الرابعة	٨٩٥٦٠	٣٧٠٨	٤,٤١	٤
المجموع	٤٦٢٩١٣	٨٣٩٦٥	١٠٠	–

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب ديالى، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

[1] تقرير منشور على وحدة الانترنيت بالموقع التالي: WWW.AR.M.WIKIBEDIA.ORG

الشكل (٧) يمثل حجم الدعم التصويتي لتحالف مستقلون في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

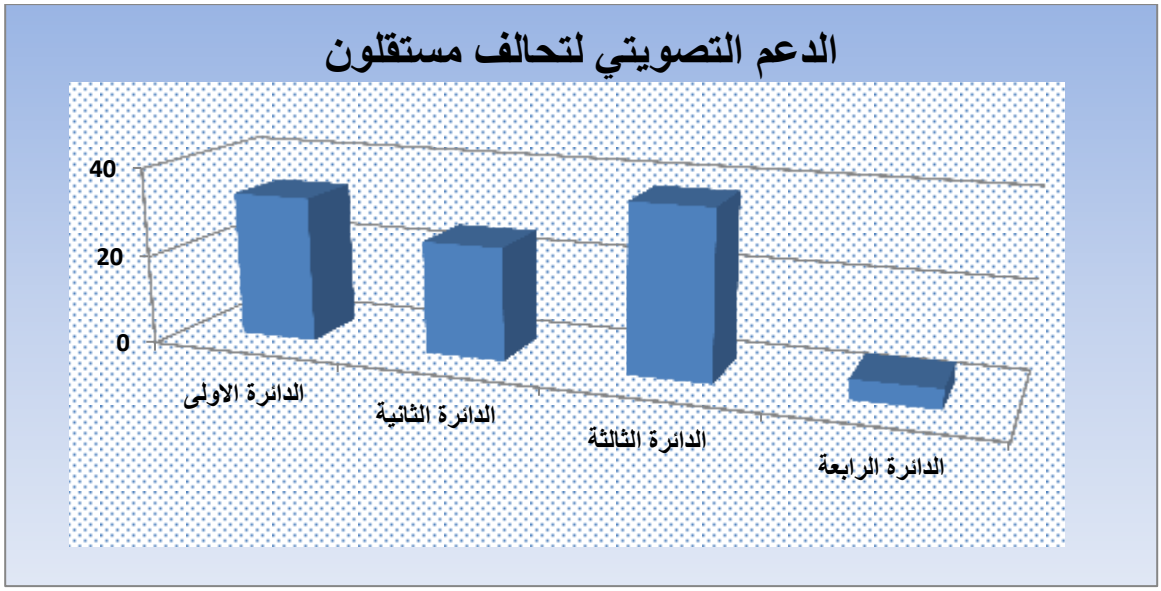

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (٣٤)

ومن الجدول (٣٤) والشكل (٧) نستطيع تقسيم مناطق الدعم التصويت لمستقلون إلى ثلاثة اقاليم كالآتي:

١- **إقليم الدعم القوي:** يضم هذا الإقليم كلا من الدائرتين الأولى والثالثة بنسبة (٣٢,٨٢%) و (٣٧,٤٦%) من إجمالي الأصوات حصل المستقلون على ١٧% و ٢٨% من مجموع الأصوات الصحيحة في الدائرتين الأولى والثالثة وبعدد أصوات (٢٧٥٦٤) و(٣١٤٦١) صوتاً من أصل (١٥٧٥٨٦) و(١١١١٧٤) صوتاً على التوالي في كل من الدائرتين الأولى والثالثة والسبب وراء قوة هذا الإقليم هو بسبب وجود بعض الأسماء والوجوه المعروفة اجتماعياً و دخولها السباق الانتخابي مما عزز توسيع القاعدة الجماهيرية لها لا سيما من الجماهير التشرينية التي كان مطلبها دخول اسماء وشخصيات ذات كفاءة ومهنية من أجل إحداث تغيرات وإزاحة بعض الأسماء من العملية السياسية.

٢- **اقليم الدعم المتوسط:** يضم هذا الإقليم الدائرة الثانية بنسبة (٢٥,٢٨%) من مجموع الاصوات، إذ حصل المستقلون على ٢٠% من مجموع الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية الثانية وبعدد أصوات بلغ (٢١٢٣٢) صوتاً من اصل (١٠٤٥٩٣) صوتاً في الدائرة الثانية.

٣- **إقليم الدعم الضعيف:** تضمن هذا المستوى الدائرة الرابعة بنسبة (٤,٤١%) من مجموع الأصوات الصحيحة، إذ حصل المستقلون على ٤% من أجمالي الأصوات في الدائرة الرابعة بعدد أصوات(٣٧٠٨) صوتاً من أصل(٨٩٥٦٠) صوتاً في عموم الدائرة الرابعة ويعود السبب في انخفاض نسبة الدعم للمستقلين في هذه الدائرة هو توجه الناخبين للتصويت لكيانات اخرى مثل تحالف تقدم وتحالف الفتح والتحالف الكردستاني وكذلك بسبب قلة عدد الناخبين المسجلين ضمن هذه الدائرة واختلاف قومياتهم بين عرب وكرد وتركمان.

ثالثاً: تحالف الفتح

هو تحالف سياسي عراقي أنشأ عام ٢٠١٨ بزعامة الأمين العام لمنظمة بدر بعد انسحابه من ائتلاف النصر، ويبلغ عدد أعضاء هذا التحالف اكثر من ٥٠٠ شخص، ويتكون تحالف الفتح من الأحزاب الإسلامية والوطنية وفصائل المقاومة التي قاتلت التنظيمات الارهابية، وأهمها (منظمة بدر وحركة صادقون) التي يرأسها الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق وأيضاً المجلس الأعلى الإسلامي وحركة الجهاد والبناء ومنظمة العمل الإسلامية، وخاض تحالف الفتح انتخابات عام ٢٠٢١ ب ٧٣ مرشحاً في جميع محافظات العراق منهم خمسة مرشحين في محافظة ديالى وأفرزت النتائج النهائية لانتخابات عام ٢٠٢١ عن فوز تحالف الفتح بـ ٣ مقاعد في كل من الدائرة الأولى والثانية والثالثة على التوالي في محافظة ديالى، لاحظ جدول(٣٥) وشكل(٨).

جدول (٣٥) التوزيع العددي النسبي للدعم التصويتي لتحالف الفتح ضمن الدوائر الانتخابية الاربعة في محافظة ديالى ٢٠٢١

الدوائر	عدد المصوتين الكلي	عـــدد المصـــوتين لتحالف فتح	النسبة المئوية %	نســبة عــدد المصــوتين لتحالف الفتح في كل دائرة
الاولى	١٥٧٥٨٦	١٧٤٠١	٢٣,٩٤	١١
الثانية	١٠٤٥٩٣	٣٢٠٤١	٤٤,٠٨	٣٠
الثالثة	١١١١٧٤	١٣٥٤٣	١٨,٦٣	١٢
الرابعة	٨٩٥٦٠	٩٧٠٠	١٣,٣٤	٩
المجموع	٤٦٢٩١٣	٧٢٦٨٥	١٠٠	–

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب ديالى، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

الشكل (٨) يمثل حجم الدعم التصويتي لتحالف الفتح في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

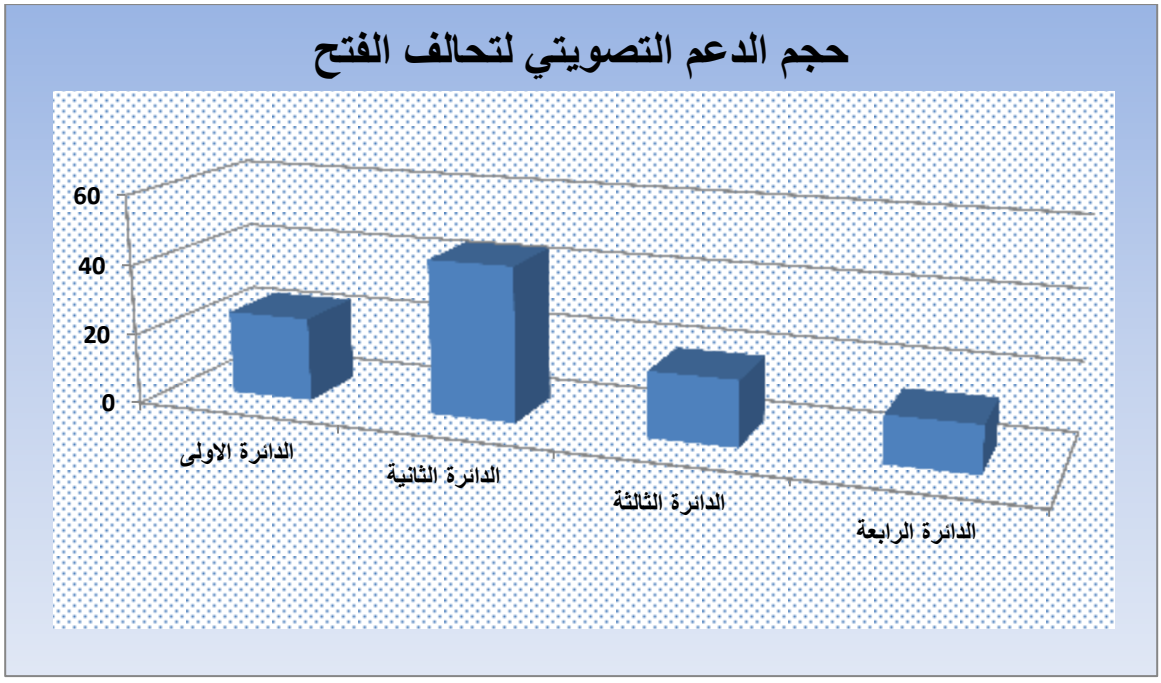

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (٣٥)

ومن الجدول (٣٥) و الشكل (٨) يمكننا تقسيم مناطق واقاليم الدعم التصويتي لتحالف الفتح إلى ثلاثة اقاليم هي:

١- **إقليم الدعم القوي:** تضمن هذا المستوى الدائرة الثانية بواقع (٤٤,٠٨%) من إجمالي الأصوات الصحيحة إذ حصل تحالف الفتح على(٣٠%) من الأصوات الصحيحة في الدائرة الثانية بعدد أصوات بلغ(٣٢٠٤١) صوتاً من أصل(١٠٤٥٩٣) صوتاً في عموم الدائرة الثانية، ويعود السبب وراء قوة الدعم التصويتي لتحالف الفتح في هذه الدائرة للنفوذ الذي يتمتع به في مناطق هذه الدائرة من خلال وجود تشكيلات وفصائل تابعة له ماسكة لهذه الأراضي فضلاً عن الدعم العشائري الذي حُظيَ به.

٢- **إقليم الدعم المتوسط:** يتضمن هذا المستوى كل من الدائرة الأولى والثالثة بنسبة (٢٣,٩٤%) و(١٨,٦٣%) من الأصوات الصحيحة حيث حصل تحالف الفتح على (١١%) و (١٢%) من مجموع الاصوات الصحيحة في الدائرتين الاولى والثالثة بعدد أصوات بلغ (١٧٤٠١) و(١٣٥٤٣)صوتاً من أصل (١٥٧٥٨٦) و(١١١١٧٤) صوتاً في كل من الدائرتين الأولى والثالثة على التوالي.

٣- **إقليم الدعم الضعيف:** تضمن هذا الإقليم الدائرة الرابعة بواقع (١٣,٣٤%) من مجموع الأصوات الصحيحة لتحالف الفتح حيث حصل على(٩%) من مجموع الأصوات الصحيحة في الدائرة الرابعة، اذ بلغ عدد الأصوات(٩٧٠٠)صوت من أصل(٨٩٥٦٠) صوتاً في الدائرة الرابعة.

رابعاً: تحالف تقدم

حزب سياسي عراقي تابع لرئيس مجلس النواب العراقي وأول اجازة تأسيس حزب رسمية يحصل عليها تقدم في محافظة الأنبار التابعة له ويكون هذا التحالف برئاسة حزب تقدم وحزب تجمع والتعاون وحزب الحق الوطني وكذلك الخيار العربي والمبادرة الوطنية وحزب تجمع نهضة جيل[1]، وقد شارك تحالف تقدم في هذه الانتخابات ولأول مرة وهو يضم ١٠٥ مرشح منهم ١٠ مرشحين في محافظة ديالى

[1] **تقرير منشور على الموقع التالي:** WWW.WIKIBDIA.ORG

موزعين على الدوائر الانتخابية الأربعة في المحافظة وقد أفرزت نتائج الانتخابات عن فوز هذا التحالف بأربعة مقاعد في محافظة ديالى، لاحظ جدول (٣٦) وشكل(٩).

جدول (٣٦) التوزيع العددي النسبي للدعم التصويتي لتحالف تقدم ضمن الدوائر الانتخابية الاربعة في محافظة ديالى ٢٠٢١

الدوائر	عدد المصوتين الكلي	عدد المصوتين تحالف تقدم	النسبة المئوية	نسبة عدد المصوتين لتحالف تقدم في كل دائرة
الاولى	١٥٧٥٨٦	٣١٤٣٩	٤٦,٠٥	١٩
الثانية	١٠٤٥٩٣	٩٥١٦	١٣,٩٣	٩
الثالثة	١١١١٧٤	١١٢٩٣	١٦,٥٤	١٠
الرابعة	٨٩٥٦٠	١٦٠٢٠	٢٣,٤٦	١٧
المجموع	٤٦٢٩١٣	٦٨٢٦٨	١٠٠	–

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب ديالى، بيانات غير منشورة،٢٠٢١

الشكل (٩) يمثل حجم الدعم التصويتي لتحالف تقدم في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

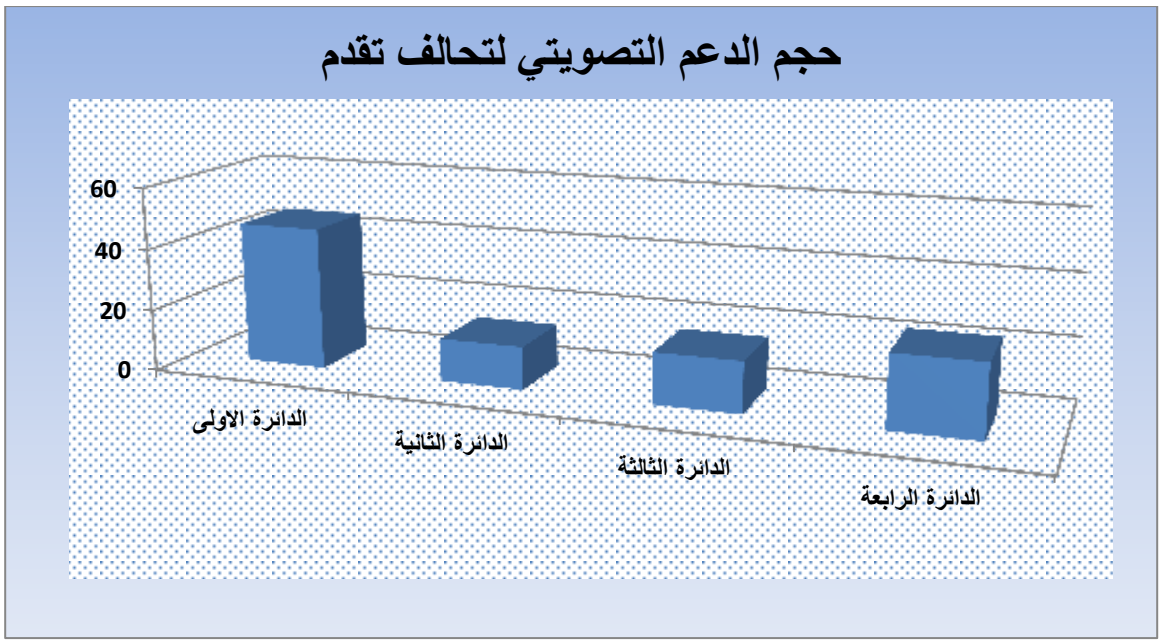

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٣٦)

من خلال الجدول (٣٦) و الشكل (٩) يمكننا توضيح مناطق الدعم التصويتي لتحالف تقدم كالآتي:

١- **إقليم الدعم القوي:** تضمن هذا المستوى الدائرة الأولى بواقع (٤٦,٠٥%) من مجموع الأصوات الصحيحة، إذ حصل تحالف تقدم على(١٩%) من إجمالي الأصوات الصحيحة في الدائرة الأولى بعدد أصوات بلغ(٣١٤٣٩) صوتاً من أصل(١٥٧٥٨٦) صوتاً في الدائرة الثانية ويعود السبب في قوة الدعم التصويتي في هذا الإقليم لتحالف تقدم هو القاعدة الجماهيرية لاسيما من الفئة الشابة بعد ما شاهدوه من الاعمار في المحافظات المحررة آملين بانهم يشاهدوا الإعمار في محافظة ديالى التي تعاني من الإهمال وسوء الخدمات لذلك يعتقدون بأن ما تضمه كتلة تقدم من كفاءات شابة وقوية ومدعومة يكون لها القدرة على إعادة الازدهار للمحافظة.

٢- **إقليم الدعم المتوسط:** تضمن هذا المستوى الدائرة الرابعة (٢٣,٤٦%) من إجمالي أصوات التحالف في عموم المحافظة، إذ حصل تحالف تقدم على (١٧%) من مجموع الأصوات الصحيحة في الدائرة الرابعة أي بعدد أصوات (١٦٠٢٠) صوتاً من أصل(٨٩٥٦٠) صوتاً في الدائرة الرابعة.

٣- **إقليم الدعم الضعيف:** تضمن كل من الدائرة الثانية والثالثة بواقع (١٣,٩٣%) و(١٦,٥٤%) من الأصوات الصحيحة، إذ حصل تحالف تقدم على(٩%) و(١٠%) من إجمالي الأصوات الصحيحة في الدائرتين أي بعدد أصوات بلغ (٩٥١٦) و(١١٢٩٣) صوتاً من أصل(١٠٤٥٩٣) و(١١١١٧٤) صوتاً في الدائرتين الاولى والثانية على التوالي ، ويرجع السبب وراء انخفاض الدعم التصويتي في هذه المناطق الى توجه الناخبين للإدلاء بأصواتهم لكيانات أخرى فضلاً عن عزوف الناخبين عن التصويت في الانتخابات.

خامساً: تحالف كردستان

هو تحالف كردي تم تشكيله بين الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير، ويرأس تحالف كردستان السياسي الكردي بافِل طالباني* من حزب الاتحاد الكردي الكردستاني، والهدف من هذا التحالف هو احتفاظ الجانب الكردي وتحديداً الاتحاد الوطني الكردستاني بمنصب رئاسة الجمهورية العراقية، فضلاً عن تعزيز وحدة الكتلة الكردية في البرلمان الاتحادي في بغداد، حيث يبلغ عدد مرشحين تحالف كردستان ٤٣ مرشحاً في عموم العراق منهم مرشح واحد في محافظة ديالى في الدائرة الرابعة فقط، لاحظ جدول (٣٧) وشكل(١٠).

جدول (٣٧) التوزيع العددي النسبي للدعم التصويتي لتحالف كردستان ضمن الدوائر الانتخابية الاربعة في محافظة ديالى ٢٠٢١

الدوائر	عدد المصوتين الكلي	عدد المصوتين للتحالف الكردستاني	النسبة المئوية %	نسبة عدد المصوتين للتحالف الكردستاني في كل دائرة
الاولى	١٥٧٥٨٦	–		
الثانية	١٠٤٥٩٣	–		
الثالثة	١١١١٧٤	–		
الرابعة	٨٩٥٦٠	٢١٧٢٢	١٠٠	٢٤
المجموع	٤٦٢٩١٣	٢١٧٢٢	١٠٠	–

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب ديالى، بيانات غير منشورة،٢٠٢١.

*** بافِل جلال طالباني: سياسي عراقي كردي وهو نجل الراحل جلال طالباني ورئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.**

الشكل (١٠) حجم الدعم التصويتي للتحالف الكردستاني لانتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

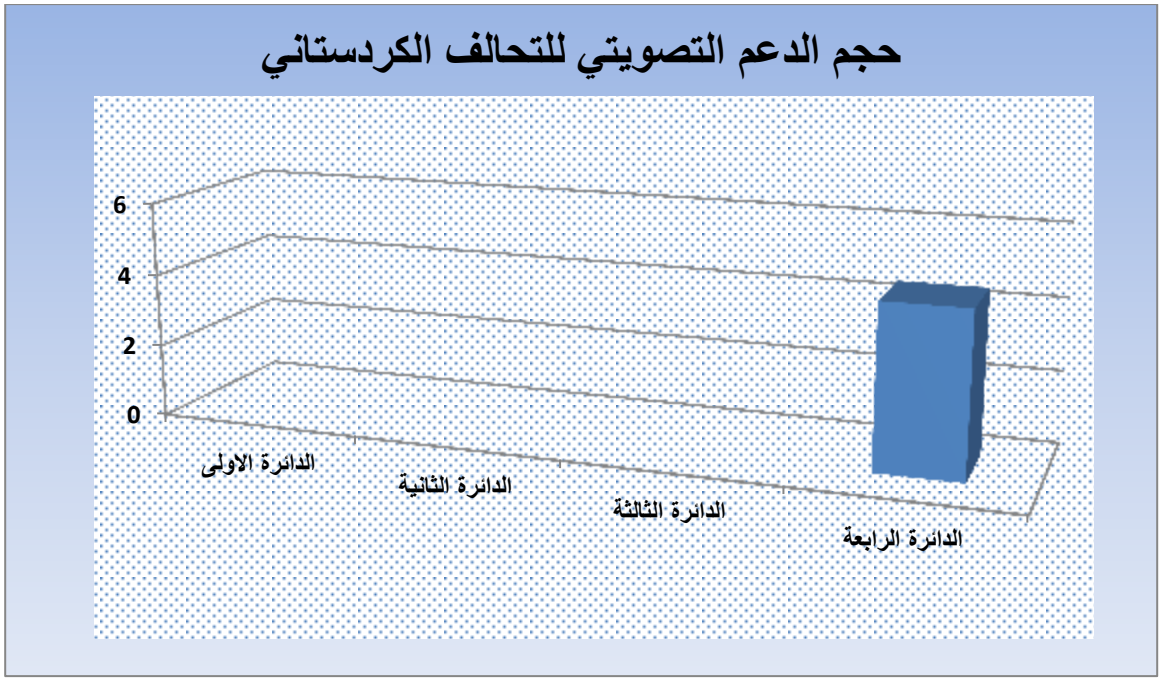

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣٧)

من الجدول (٣٧) والشكل (١٠) يتضح لنا أن تحالف كردستان لديه إقليم دعم تصويتي واحد فقط تضمن الدائرة الرابعة بواقع ١٠٠% من مجموع الأصوات، إذ حصل تحالف كردستان على ٢٤% من إجمالي الأصوات الصحيحة في الدائرة الرابعة أي (٢١٧٢٢) من أصل(٨٩٥٦٠) في عموم الدائرة الرابعة، أما في بقية الدوائر الانتخابية الأخرى فلم تكن هناك أي نسبة تصويت لتحالف كردستان ذلك لأن وجود هذا التحالف اقتصر في الدائرة الرابعة فقط بحكم الرقعة الجغرافية ووجود الاكراد بنسبة عالية ضمن مناطق الدائرة الرابعة المحاذية لحدود الإقليم.

المبحث الثاني: التحليل السياسي لنتائج انتخابات مجلس النواب لمحافظة ديالى لعام ٢٠٢١

أولاً: تغيير الخريطة السياسية في محافظة ديالى بعد انتخابات ٢٠٢١

إن أي عملية انتخابية تجري وفق قانون يشرعه مجلس النواب وهذا القانون يحدد النظام الانتخابي الذي يستخدم في العملية الانتخابية، أن النظام الانتخابي المعمول به في انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٨ هو نظام التمثيل النسبي وحسب نظام (سانت ليغو المعدل) وكل محافظة هي عبارة عن دائرة انتخابية واحدة، اما في انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٢١ حيث اعتمد نظام الترشيح الفردي نظام الصوت الواحد غير متحول وتقسيم كل محافظة الى عدد من الدوائر الانتخابية وفق دراسة وآلية حددها البرلمان العراقي، ولهذا كان القانون الجديد هو الحد الفاصل من أجل إحداث تغييرات جوهرية على مستوى الخريطة السياسية للكيانات والائتلافات السياسية أو بعض المرشحين الذين كانوا يضمنون فوزهم حتى قبل إجراء العملية الانتخابية كما هو الحال في الدورات السابقة ولكن مع هذا القانون حدث العكس عن ما جرى في انتخابات عام ٢٠١٨.

جدول(٣٨)الاحزاب والكيانات السياسية الفائزة في انتخابات ٢٠١٨ في محافظة ديالى

الاحزاب والكيانات	عدد المقاعد	عدد الاصوات
تحالف القرار العراقي	٣	٩٦٩١١
تحالف الفتح	٣	٩٢٢٢٦
ائتلاف الوطنية	٣	٧٨٩٩٥
كتلة سائرون	٢	٤٨٠٥٠
ائتلاف النصر	١	٣٤٨٧٧
تيار الحكمة	١	٢٦٤٤٩
الاتحاد الوطني الكردستاني	١	٢٥١٩٨
المجموع	١٤	٤٠٢٧٠٦

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب ديالى، بيانات غير منشورة،٢٠١٨

مما تقدم اعلاه نلاحظ أن الخريطة السياسية لمحافظة ديالى من ناحية الكيانات والتحالفات قد تغيرت نسبياً بعد انتخابات ٢٠٢١، إذ نجد من خلال الجدول (٣٨) فوز بعض الكتل السياسية في انتخابات ٢٠١٨ ولكن لم يحالفها الحظ في الانتخابات التي أجريت عام ٢٠٢١ وكذلك نلاحظ اختلاف في عدد المقاعد التي حصدتها بعض التحالفات عند المقارنة ما بين انتخابات عام ٢٠١٨ وعام ٢٠٢١، إذ إن التغير الأكبر الذي أفرزته نتائج انتخابات عام ٢٠٢١ في الخريطة السياسية نجده من خلال ظهور تحالفات وأحزاب جديدة استحدثت لأول مرة حيث كان لها حضور كبير في حصدها أعلى الأصوات والمقاعد في المحافظة، على العكس من ذلك نجد بعض الكتل السياسية التي كان لها حضور انتخابي على مر الدورات السابقة نجدها لم تصل حتى الى العتبة الانتخابية• أو نسبة الحسم التي تؤهلها للفوز بمقعد برلماني وكان أبرز هذه الكتل هي كتلة سائرون التي لم تحصل على أي مقعد و تيار الحكمة و تحالف النصر ودولة القانون، ذلك أن هذه التحالفات والكتل قد اختفت تماماً في الانتخابات الاخيرة ولم تفز حتى ولو بمقعد نيابي واحد ويعود السبب في عدم فوز هذه الاحزاب لضعف أداء ممثليها في محافظة ديالى وابتعادها عن برنامجها الانتخابي فضلاً عن تدني شعبيتها في المحافظة، أما تحالف الفتح فنجده هو الكتلة الشيعية الوحيدة التي حافظت على حظوظها الانتخابية بحصولها على ثلاثة مقاعد برلمانية وذلك كونها تملك أذرع عسكرية في الحشد الشعبي (منظمة بدر) التي تعتبر الماسك الفعلي للأرض في محافظة ديالى والتي لها دور كبير في التصدي للتنظيمات الارهابية، ورغم هذا التغيير من خلال غياب بعض النواب والكتل السياسية وظهور آخرين بدلاً عنهم لكنه لا يبدو تغييراً حقيقياً ذلك أن توجهات الكتل وبرامجها السياسية والتي ما زالت ثابتة حتى الآن فإنه ما ينعكس حتماً على أوضاع المحافظة.

• العتبة الانتخابية (نسبة الحسم): هي الحد الادنى من الأصوات التي يشترط القانون الحصول عليها من قبل الحزب او المرشح ليكون له حق المشاركة في الحصول على احد المقاعد المتنافس عليها بالانتخابات.

ثانياً: الأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة التصويت في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١

أن نسبة التصويت لانتخابات مجلس النواب نجدها قد تراجعت في العراق لاسيما في محافظة ديالى حيث بلغت نسبة التصويت في انتخابات٢٠٢١(٤٤%) بعد أن كانت(٥٢%) في عام ٢٠١٨،على الرغم من تراجع هذه النسبة إلا إنها تعد نسبة جيدة مقارنةً بمحافظات أخرى كانت نسبة التصويت فيها متدنية.

ويعود ذلك إلى بعض الأسباب أهمها:

١- افتقار العملية الانتخابية للنزاهة والشفافية على مر الدورات السابقة أفقد الناخبين ثقتهم بالعملية الانتخابية حيث يشكو الناخبون من نزاهة الانتخابات مما سبب عزوفهم عن المشاركة الانتخابية.
٢- انعدام الثقة ما بين المواطنين (الناخبين) والمرشحين بسبب الوعود الكاذبة في أثناء الحملات الانتخابية التي يروجون بها لأنفسهم هذا أفقدهم الثقة التامة بالمرشحين وكذلك فقدان الثقة في العملية السياسية اذ يؤكدون أن لا جدوى من اقتراع لا جديد فيه.
٣- تراكم الأخطاء السياسية واتساع حجم المشاكل الخدمية التي يحتاجها المواطن تسببت بأزمة ثقة كبيرة بين الطبقة الحاكمة والمواطنين مما أدى إلى عزوف كبير عن الانتخابات وأن نفسها الأخطاء تتكرر مع كل دورة انتخابية.
٤- أن ما حصل في انتخابات ٢٠١٨ من تزوير وحرق لصناديق الاقتراع وأجهزة التصويت قد يكون سبباً للمخاوف والشكوك في اقتراع انتخابات٢٠٢١ خوفاً من إعادة سيناريو ما حدث في ٢٠١٨.
٥- دور الإعلام المتحزب الذي يحاول النيل من العملية الديمقراطية في العراق وزرع قناعات ومفاهيم تفيد بأن الانتخابات ومجمل تفاصيلها مسيسة ومحسومة قبل خوض الانتخابات مما له أثر سلبي في نفوس الناخبين، ليكون سبباً في عزوف كبير عن المشاركة في التصويت وحتى عدم إصدار البطاقات البايومترية اساساً وعدم وجود ثقافة انتخابية ووعي لدى الناخبين في اختيار الأصلح وتكرار ظاهرة بيع الأصوات مقابل الاموال وتقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.
٦- وقوف بعض الأحزاب السياسية الخاسرة ضد حركة تشرين الاحتجاجية التي حدثت في عام٢٠١٩-٢٠٢٠ أثر ذلك سلباً على قلة شعبيتها.

ثالثاً: العوامل التي أثرت على نسبة التصويت في المراكز الانتخابية

تتفاوت نسبة ومستوى التصويت ما بين المراكز الانتخابية إذ تؤثر بعض العوامل في ذلك أهمها:

١- غالبا ما تكون هناك جهة معينة قد تكون عشيرة أو حزب سياسي يكون لها ولاء لأحد المرشحين في مركز انتخابي معين حيث تكون مسيطرة على محيط هذا المركز مما يعد سبباً في عزوف الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم وذلك لتجنب التصادم فيما بينهم.

٢- هناك بعض المرشحين الذين عادةً ما تكون لهم قاعدة جماهيرية في مركز انتخابي اذ يشكل هذا عامل جذب للناخبين والعكس صحيح.

٣- الموقع الجغرافي للمراكز الانتخابية إذ يكون لهذا العامل دوراً مهماً في تحديد نسبة المشاركة أو العزوف، إذ أن بعض الناخبين المسجلين يعزفون عن الذهاب للتصويت إذا كان المركز الانتخابي بعيداً عن موقع سكنه.

٤- الوضع الامني الذي قد يكون عائقاً في وجه الناخبين في الوصول إلى المراكز الانتخابية، إذ يمكن أن يشكل هذا عاملاً محفزاً للناخب في الذهاب من أجل الأدلاء ، وهذا ما حدث في انتخابات محافظة ديالى إذ كانت الإجراءات الأمنية المتخذة في يوم الانتخابات على درجة عالية من الانضباط في تأمين الطرق المؤدية للمراكز الانتخابية ومحيطها وتسهيل عملية الوصول.

٥- عادةً ما يؤدي ضعف الكادر في المركز الانتخابي إلى عزوف الناخبين عن الذهاب للتصويت بسبب التذمر الذي يصيب الناخبين يسبب سوء تقديم المساعدة والتسهيلات للناخبين مثل معرفة أسمائهم وأسماء المحطات التي يقترعون بها.

رابعاً: قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم(٩) لسنة ٢٠٢٠

✓ **مزايا القانون**

١- اتاح هذا القانون ظهور كيانات وكتل جديدة وعدم اقتصار العملية السياسية على تدوير الأحزاب والتحالفات نفسها التي كانت مسيطرة على المشهد السياسي منذ انتخابات عام ٢٠٠٥.

٢- أعطى فرصة لظهور مرشحين جدد (مستقلين) للوصول إلى قبة البرلمان، ذلك أن الفائز هو من يحصل على أعلى الأصوات في الدائرة الانتخابية.

٣- من أبرز مزايا هذا القانون إلغاء طريقة (سانت-ليغو) في توزيع الاصوات حيث تذهب الاصوات مباشرةً إلى المرشح نفسه بدلاً من القائمة أي عدم توزيع الفائض من الاصوات على مرشحين من حزب ما او القائمة نفسها مما ساهم في تحجيم الكتل الكبيرة.

٤- اشترط القانون أن يكون المرشح من أبناء الدائرة الانتخابية التي يترشح عنها أو يكون مقيماً فيها.

٥- تعزيز وصول شخصيات مستقلة ذي مهنية وكفاءة إلى مجلس النواب، وكذلك يسمح بتمثيل أوسع للنساء لا يقل عن ربع عدد النواب كحد أدنى.

٦- يحد أو يلغي هذا القانون من زعامة و رمزية الزعامات أو رؤساء الكتل السياسية.

٧-تقليص الدعاية الانتخابية، ذلك أن المرشح لا يحتاج إلى مبالغ مالية عالية للدعاية الانتخابية لاقتصاره على رقعة جغرافية معينة.

✓ **عيوب القانون**

١- المشاركة المتدنية خطر على هذا النظام لكونها تصب لصالح الأحزاب السياسية.

٢- من أبرز عيوب هذا القانون أنه لم يمنع مزدوجي الجنسية من الترشيح، وكذلك لم يمنع السلطات التشريعية والتنفيذية من الترشيح أيضاً.

٣- في ظل ضعف الوعي السياسي والانتخابي، وأيضاً في سيطرة الأحزاب التقليدية من خلال دعم القبيلة أو العشيرة فإنه يضعف حضوره المستقلين.

٤- عدم مراعاة الحدود الجغرافية عند ترسيم الدوائر الانتخابية، إذ يقتطع عدداً من الأحياء ويتم دمجها بأقضية أخرى من أجل أن تصبح الدوائر الانتخابية في المحافظة متقاربة مع عدد سكانها، وأيضاً في عدد المقاعد كل هذا أنتج عزوف لدى الناخبين عن التصويت نتيجة دمجهم ضمن دوائر انتخابية أخرى.

٥- عدم تكافؤ الفرص والتفاوت ما بين المرشحين المستقلين والمرشحين المتحزبين الذين يملكون مناصب وأصحاب أموال، إذ استغل هذا النفوذ هؤلاء المرشحون في تقديم بعض الخدمات والتسهيلات من أجل شراء أصوات الناخبين، على عكس المرشحين المستقلين الذين عادةً ما يكونون تحت إمكانيات محدودة، فالقانون الجديد لم ينصف أو يعالج هذه المسألة (مسألة تكافؤ الفرص).

٦- يشجع على العشائرية والمناطقية مما يقوي جبهة المرشح الذي يمتلك نفوذاً من رئيس العشيرة أو القبيلة، على حساب مرشحين آخرين يكونون أكثر كفاءة ونزاهة.

خامساً: رؤية مستقبلية للانتخابات العراقية القادمة

عند تقديم أي رؤية لمستقبل انتخابات مجلس النواب القادمة ومدى إمكانية الكيانات السياسية والمستقلين فيها قد تحتاج إلى دراسة مفصلة والوقوف عند الحيثيات التي لها تأثير في الساحة السياسية والتي يمكن لها أن تساهم في معرفة حظوظ كل حزب أو كتلة أو مرشح، **ومن أبرز هذه الأمور:**

١- الخبرة العملية (المهنية) للمرشح ومدى فاعليته و نشاطه في هذه الدورة الانتخابية.
٢- مدى إمكانية الحزب أو الكيان السياسي على تقديم الخدمات ودعم المجتمع وإعانته في تلبية احتياجاته خلال فترة العملية الانتخابية.
٣- الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية وأيضاً دور (المرجعيات الرشيدة) في الحث والتشجيع على المشاركة في العملية الانتخابية.
٤- قانون الانتخابات والتعديلات التي يمكن إجراؤها عليه ومدى ملائمته وموافقته مع طموح الكيانات و المرشحين.
٥- الترويج الإعلامي السليم من قبل المؤسسات والقنوات الفضائية والتركيز على البرامج الانتخابية لاسيما للمرشحين أو الكيانات وتوضيحه للناخبين بعيداً عن أسلوب الحزب والتسقيط الذي عهدناه في الدورات السابقة.
٦- مدى إمكانية كل فريق انتخابي للمرشح أو الكيان وكفاءته في إدارة الحملة الانتخابية وتنظيم عملها.
٧- قناعة الناخب العراقي في الواقع الذي يعيشه قبل أو في أثناء الفترة الانتخابية وأيضاً قناعته بأسماء المرشحين المطروقة ضمن دائرته الانتخابية.

وبعد مضي سنة عسيرة على الانتخابات النيابية في العراق بدون تشكيل الحكومة و انسحاب الكتلة الصدرية التي كانت تمثل أكبر الكتل الفائزة تم تشكيل حكومة في ٢٧/اكتوبر ٢٠٢٢ التي أعلنت عن برنامجها ومنهجها الحكومي الذي تضمن مكافحة الفساد ومعالجة تردي الخدمات و تراجع المستوى المعيشي، هذا على المستوى التنفيذي أما على المستوى التشريعي فكان ضمن جدولة هذا البرنامج إجراء انتخابات مبكرة وأيضاً إجراء تعديل لقانون الانتخابات الحالي.

والسؤال هنا هو **ما مدى إمكانية هذه الحكومة في تنفيذ منهاجها ووعودها التي قطعتها؟** إنما يتوقف ذلك على مدى جدية هذه الحكومة في التعامل مع ما طرحته وكذلك حجم دعم القوى السياسية والأحزاب لتذليل المعوقات والعمل في شفافية ونزاهة بعيداً عن المصالح الشخصية والمحاصصة والعمل على عدم تكرار التجارب السابقة وتلافي تراكم الفشل من خلال وجود مراقبة ومتابعة لكافة الجزئيات في كل مفاصل الدولة.

توضح هذه الرؤية الخاصة بحظوظ وفرص الكيانات الفائزة وأبرز الكتل الخاسرة وحظوظها في الانتخابات القادمة

١- **تحالف عزم وتحالف تقدم:** إن أي تحالف سني سيبقى محتفظ بحظوظه في الانتخابات القادمة بسبب طبيعة سكان المحافظة التي غالبيتها من أبناء المكون السني، و إن هذين التحالفين هما الأقرب والابرز للجماهير من حيث استقطابهم واحتوائهم للفئة الشابة.

٢- **كتلة الفتح:** وهي الكتلة الشيعية الوحيدة التي حافظت على حظوظها النيابية في المحافظة ولها جمهور كبير لا سيما من المنتسبين والمتعاونين مع قوى المقاومة، وعلى الرغم من هذا تواجه بين الحين والآخر هجمات تسقيطية الهدف منها هو إضعاف دور المقاومة وتشتيته، ولهذا تحتاج هذه الكتلة إلى جهد وفريق إعلامي يرد على مثل هذه الجهات وأيضاً تقوية هذه الكتلة أكثر من الناحية الإعلامية.

٣- **التحالف الكردستاني:** يحافظ هذا التحالف على مقعد واحد على الأقل في الانتخابات القادمة وأن المكون الكردي ذهب في إعطاء أصواته للتحالفات الكردية إلا أن التراجع الذي حصل في عدد الأصوات لهذا المكون في هذه الانتخابات يعود إلى الانقسامات والتفكك والصراعات داخل الأحزاب الكردية مما أدى إلى إضعاف وتشتت أصوات الجماهير وأيضا النظام الانتخابي (الدوائر المتعددة) الذي أجبر الناخب على أن يصوت ضمن منطقته أو دائرته الانتخابية بغض النظر عن انتمائه القومي، فضلاً عن أن الاكراد في ناحية مندلي ضمن الدائرة الثانية لم يسمح لهم بالتصويت لمرشحيهم في بقية الدوائر عكس ما كان في الدورات السابقة إذ عمل هذا على تشتيت الأصوات للمكون الكردي وأيضاً التركماني.

٤- **مستقلون:** تعتمد حظوظ وفرص هؤلاء على ما يقدموه خلال هذه الدورة الانتخابية ومدى صدق نواياهم مع جماهيرهم في تقديم الخدمات للمواطن والمساهمة في إحداث التغيير على الرغم من هذا فإن طبيعة النظام السياسي المتبع في العراق الذي يعطي تكليف الادارة والقيادة لشخصيات وزعماء ذات تفوق السياسي والحزبي فإنه ينعكس على حظوظ الشخصيات المستقلة مستقبلاً.

٥- **الكتلة الصدرية:** وتعتبر من أبرز الكتلة الخاسرة في السباق الانتخابي في محافظة ديالى، إذ لم تحصل على أي مقعد برلماني في المحافظة على الرغم من أنها تعد الكتلة الاكبر من حيث عدد المقاعد على مستوى العراق و السبب في ذلك هو ضعف جمهور هذه الكتلة في المحافظة حصراً مقارنةً ما مع المحافظات الأخرى التي تتميز بوجود قاعدة جماهيرية قوية لا سيما في محافظة بغداد وخاصة (مدينة الصدر) ذات الكثافة السكانية العالية التي تتجاوز ثلاثة ملايين نسمة فضلاً عن محافظات الوسط والجنوب وأتوقع أن التيار الصدري بزعامة قائده (مقتدى الصدر) سيبقى محافظاً على حظوظه في الانتخابات القادمة بفضل وجود هذه القاعدة حتى إن تم تعديل قانون الانتخابات الحالي و أن مشاركة التيار من عدمه في الانتخابات المقبلة مرهونة بقرار زعيمه الصدر بعد الانسحاب الذي شهدناه من مجلس النواب.

٦- **تيار الحكمة:** من الكتل الخاسرة الأبرز في انتخابات محافظة ديالى، إذ لم يحصل على أي مقعد نيابي في هذه المحافظة، وهذه الخسارة جاءت بسبب تراجع مستوى الأداء السياسي وضعفه وضعف قيادة التيار الواضحة في حل الأزمات أو التعامل معها وكذلك عدم وجود تواصل فعلي ما بين نواب التيار السابقين وبين جمهورهم وأيضاً عدم تقديم خدمات أو تسهيل مهامهم مما أثبت فشلهم لدى المواطنين، كل هذا أدى إلى ضعف القوة التصويتية لهم وانعدام ثقة الناخبين، لهذا يحتاج إلى الكثير من العمل والتواصل الحقيقي وإعادة زرع الثقة بجمهورهم بتنفيذ وتقديم الخدمات وتغيير السياسة المتبعة وعدم الظهور والتواصل فقط في فترات التثقيف والحملات الانتخابية.

يتوقع الباحث حدوث ثلاث سيناريوهات للانتخابات القادمة هي:-

- ✓ الغاء نظام الدوائر الانتخابية المتعددة والعودة الى اعتماد كل محافظة كدائرة انتخابية واحدة وايضاً الرجوع الى قانون سانت ليغو كما كان معمولاً به خلال الدورات السابقة، ذلك لان نظام الدوائر المتعددة قد اضر كثيراً بالكتل السياسية الكبيرة، وأنه ضمن حقوق المستقلين، لهذا تعمل الكتل السياسية التقليدية المتنفذة والاحزاب لتضيق الخناق على قوى المعارضة واضعاف حظوظهم في الانتخابات القادمة من خلال الرجوع الى تطبيق قانون سانت ليغو أما عبر نسبة القاسم الانتخابي ١,٧ او ١,٩ وبذلك تستحوذ القوائم الكبيرة بعدد الأصوات على أعلى نتائج القسمة وأعلى عدد من المقاعد النيابية.
- ✓ استمرار العملية الانتخابية واستمرار النظام البرلماني.
- ✓ امكانية تغيير نظام الحكم في العراق من نظام برلماني الى نظام رئاسي في حالة استمرار غياب الثقة بالقوى السياسية التقليدية، وهذا يحتاج الى تعديل أو تغيير الدستور وهذا الامر لا يتحقق إلا إذا كانت هناك ارادة سياسية وارادة شعبية حقيقية.

ويرجح اعادة العمل بالنظام الانتخابي السابق(المحافظة عبارة عن دائرة واحدة) وايضاً استمرار العملية الانتخابية نتيجة لزيادة الحس الوطني لدى الشباب العراقي وتطلعاتهم نحو التغيير، فالنظام البرلماني من افضل الانظمة الديمقراطية والمشكلة ليست بالنظام ذاته انما بالقابضين على تطبيق هذا النظام.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات:

توصل الباحث في نهاية دراسته إلى عدد من الاستنتاجات هي:

١. بلغت نسبة المشاركة العامة في انتخابات محافظة ديالى لعام ٢٠٢١ (٤٤%) على مستوى المحافظة إذ نلاحظ أن هذه النسبة هي أقل بحوالي (٨%) من نسبة المشاركة في انتخابات منطقة الدراسة لعام ٢٠١٨ التي بلغت آنذاك (٥٢%).

٢. للخصائص الجغرافية (الطبيعية والبشرية) تأثير واضح على سلوك الناخبين التصويتي عند الاقتراع، وتعد الخصائص البشرية أكثرها تأثيراً على سلوك الناخبين وتحديد نسب المشاركة التصويتية، أما قلة أو انعدام تأثير بعض الخصائص الطبيعية فكان بسبب الإمكانيات التي يوفرها العامل البشري للتغلب على العوائق الطبيعية من تحديد موعد ملائم ليوم الانتخاب وكذلك اختيار المركز الانتخابي المناسب.

٣. أظهرت الدراسة أن التركيب السكاني (التركيب العمري) قد أسهم في التأثير الإيجابي على المشاركة الانتخابية ، ويعود ذلك إلى أن الفئة التي يحق لها المشاركة الانتخابية بلغت (٥٣,٦٧%) وهذا يعني أن أكثر من نصف المجتمع في منطقة الدراسة سوف يكون لهم حق المشاركة في التصويت.

٤. توصلت الدراسة الى وجود تباين في حجم الكثافة الانتخابية بين الدوائر الانتخابية الاربعة، إذ بلغت في الدائرة الاولى (٢١٨)ناخب/كم^{٢} والدائرة الثانية(٣٤)ناخب/كم^{٢} فيما بلغت كثافة ناخبين الدائرة الثالثة(٧٦) ناخب/كم^{٢}، أما الدائرة الرابعة(٣٧)ناخب/كم^{٢}.

٥. أن نسبة المشاركة في الدوائر الانتخابية الاربعة في منطقة الدراسة جاءت بتباين قليل، إذ كانت أعلى نسبة للتصويت ضمن الدائرة الثالثة(٤٨,٥%) أما نسبة التصويت في الدائرة الاولى (٤٤,٢%) والدائرة الثانية بنسبة(٤١,٨%) والدائرة الرابعة (٤٢%).

٦. أظهرت الدراسة أن الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠٢١ قد أتاحت من خلال النظام الانتخابي المتبع (نظام الصوت الواحد غير المتحول) فرصة للناخبين وحرية كاملة في اختيارهم المرشحين.

٧. كان للنظام الانتخابي الجديد والحراك الشعبي المتمثل بثورة تشرين اثراً واضحاً في ظهور كيانات واسماء جديدة مقابل غياب كتل اخرى .

٨. توصلت نتائج الدراسة الميدانية لموضوع الدراسة في محافظة ديالى إلى أن نسبة كبيرة من الناخبين كان تأثرهم بالانتماء العشائري تأثراً واضحاً وكبيراً حيث كان توجههم في عملية التصويت على أساس الولاء للقبيلة والعشيرة وهذا ظهر من خلال الدعم التصويتي الكبير لبعض المرشحين من قبل رئيس العشيرة وأبنائها.

٩. لقد أفرزت نتائج انتخابات محافظة ديالى رسم خارطة اثنية في منطقة الدراسة أكثر مما هي خارطة انتخابية سياسية، إذ حيث توافقت نتائج الكيانات الفائزة مع التركيب القومي والديني لها.

١٠. ظهور كيانات وتحالفات جديدة ولأول مرة في الساحة السياسية حيث كان لها حضور كبير على مستوى نتائج العملية الانتخابية بحصولها على أعلى الأصوات على الرغم من سطوة العشيرة وبعض العادات والتقاليد التي تحكم وتقيد من عمل المرأة.

١١. أكدت الدراسة على أن كوتا النساء المتضمنة تحصيل كل دائرة انتخابية امرأة واحدة يعد انصاف حق المرأة لتحقيق مبدأ المساواة بينها وبين الرجل، وكذلك لزيادة دورها للمشاركة في الحياة السياسية وصنع القرار.

١٢. لضعف التنشئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في منطقة الدراسة أثر واضح على سلوك الناخبين وقد ظهر ذلك من خلال التباين في نسبة المشاركة بين دائرة وأخرى أو حتى بين منطقة وأخرى داخل الدائرة الانتخابية الواحدة.

١٣. من خلال دراسة التحليل السياسي الجغرافي للعملية الانتخابية في محافظة ديالى وما رافقتها من تطورات وأحداث ضمن إطارها السياسي يتضح أن منطقة الدراسة تتميز بالتنوع والتعدد الاثني والطائفي والذي بات واقعاً اجتماعياً سائداً وملائماً للناخبين عند الإدلاء بأصواتهم.

المقترحات

١. العمل على إجراء تعداد متكامل للسكان لمعرفة الحجم الحقيقي للسكان والفئات العمرية الداخلة ضمن سن الاقتراع في كل محافظة، وأيضاً لتوزيع المقاعد البرلمانية بشكل عادل ما بين المحافظات لكي تكون النتائج دقيقة ومنصفة.

٢. يجب أن يكون هناك زيادة وعي وثقافة انتخابية عالية لدى الناخبين من خلال حث المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أو حتى منظمات المجتمع المدني على عمل دورات او ورش توعوية ليس فقط وقت الانتخابات وتشجيعهم على متابعة البرامج الانتخابية والابتعاد عن السلوك الطائفي والقومي والديني.

٣. ضرورة اعتماد البطاقة البايومترية التي أصدرت للناخب بوصفها وثيقة ثبوتية في كافة أنحاء العراق من أجل تشجيع الناخبين لاقتنائها والمشاركة في العملية الانتخابية.

٤. لا بد من أن يكون المرشح حاصلاً على شهادة البكالوريوس كحد أدنى وليس شهادة الإعدادية من أجل أن يكون هناك نواب ذو مهنية وكفاءة لهذا المنصب، لأنه في الاخير أنه يعد ممثلاً عن الشعب.

٥. إلزام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المرشحين على تقديم برامج انتخابية، وكذلك تقديم ما يثبت أن المرشح مستوفٍ لكافة الشروط المقررة للترشيح.

٦. تكوين هيئة مستقلة من مجموعة من القضاة في كل محافظة عملها هو متابعة النواب الذين قدموا برنامجاً انتخابياً ومتابعة مدى إمكانية تنفيذ هذه البرامج، فإذا كان هناك أي تلكؤ في عملية التنفيذ سيكون مؤشراً سلبياً ويتخذ بحقه قرار إما سحب العضوية من مجلس النواب أو عدم إمكانيته من الترشيح مرة أخرى في الانتخابات القادمة.

٧. أخذ تعهدات من المرشحين تلزمهم بالعمل كنواب بشكل عام لكل المجتمع العراقي وليس بشكل خاص مقتصراً على دائرته فقط، وذلك من أجل الابتعاد عن المفارقة التي تحدث بين دائرة انتخابية وأخرى.

٨. ضرورة تجريد أعضاء مجلس النواب من الامتيازات التي يتمتعون بها، وجعلهم موظفين بعيداً عن تضخيم مستوياتهم وأيضاً عدم حصولهم على تقاعد من مجلس النواب بعد انتهاء الفترة النيابية بل يعود إلى وظيفته السابقة التي كان يزاولها قبل ترشحه.

٩. استحداث فقرة قانونية في قانون الانتخابات تتضمن حرمان بعض الشخصيات التي كان عليها مؤشرات فساد أو جرائم أخرى كذلك بعض النواب الذين مارسوا العمل النيابي سابقاً ولم يقدموا أي خدمات تصل إلى طموح المواطنين.

١٠. لا بد من إعادة النظر في بعض الفقرات التي يتضمنها قانون الانتخابات ومعالجتها.

١١. إقامة مفوضية الانتخابات الندوات والمؤتمرات التثقيفية من أجل حث الناخبين على المشاركة الفعالة في العملية الانتخابية والتي بدورها تعمل على تذليل كافة العقبات التي تقف تجاه مشاركة الناخبين في عملية الاقتراع والوصول إلى مركز الاقتراع بانسيابية.

المصادر

القران الكريم

سورة الشورى الاية (٣٦)

اولاً: الكتب العربية

١- ابو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان، دار النهضة العربية،١٩٧٨.

٢- اسماعيل، احمد علي ، اسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، ط٤، القاهرة، ١٩٨٢.

٣- اسماعيل، محمود حسن اسماعيل، التنشئة السياسية (دراسة في دور اخبار التلفزيون)، ط١، دار النشر للجامعات،مصر، ١٩٩٧.

٤- الباز، داوود ، حق المشاركة في الحياة السياسية (دراسة تحليلية للمادة ٦٢من الدستور المصري مقارنة مع النظام في فرنسا)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٥- البدراوي، حسن ،الاحزاب السياسية والحريات العامة ،دار المطبوعات الجامعية ،مصر، ٢٠٠٩.

٦- بدوي، ثروت ، النظرية العامة للنظم السياسية، ج ١، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٦٢.

٧- البناء، محمود عاطف ، الوسيط في النظم السياسية، دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٩٤.

٨- بينتور، رافائيل لوبو بيز، المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات (البرنامج الانمائي للامم المتحدة)، ط١، ٢٠١٤.

٩- بينيتا، فرانشسكا واخرون، التحول نحو الديمقراطية (الخيارات الرئيسية لعملية التحول في العراق)، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاب في السويد، ٢٠٠٥.

١٠- حامد، صديق صديق ، دور القوانين الانتخابية في الادارة السلمية للتعددية الاثنية، منشأة المعارف، الاسكندرية،٢٠١٢.

١١- حسين، حارث، دراسة السلطة الدينية وسياسة الاوقاف الاسلامية في العراق (سلسلة دراسات حول الاسلام السياسي)، مركز مالكوم كير كارد ميلي، مؤسسة كارنيقي للسلام الدولي للشرق الاوسط ، ٢٠١٩.

١٢- حلمي، عمر فهمي ، الطبيعة التشريعية لرئيس الدولة في النظامين الرئاسي والبرلماني (دراسة مقارنة) ، دار الفكر العربي، مصر، ط١، ١٩٨٠.

١٣- الحمود، علي ظاهر ، تركمان العراق (قلق الهوية والاندماج) –دراسة تحليلية، مؤسسة فريدريش ايبرد، مكتبة الاردن، عمان، ٢٠٢١.

١٤- الحيالي، عبد الامير عباس، وحيد انعام الكاكائي، جغرافية الانتخابات ، جامعة ديالى، المطبعة المركزية، ط١، ٢٠١٢.

١٥- الخطيب، نعمان احمد ، الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣.

١٦- الخطيب، نعمان احمد ، الوجيز في النظم السياسية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،ط٢، ٢٠١١.

١٧- الخطيب، نعمان احمد ، الوسيط في النظم السياسية والقانون المقارن، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، مؤتة، الاردن، ١٩٩٩.

١٨- الخفاف، عبد علي ، جغرافية السكان اسس عامة، ط٢، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، عمان ، الاردن، ٢٠٠٧.

١٩- الديب، محمد، الجغرافية السياسية (منظور معاصر)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

٢٠- الراوي، صباح حمود ، الطقس والمناخ، منشورات دار الحافظ، العراق، ١٩٨١.

٢١- رشيد، عبد الوهاب حميد ، التحول الديمقراطي في العراق (المواريث والاسس الثقافية والمحددات الخارجية)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

٢٢- رونالدز، اندرو، واخرون، اشكال النظم الانتخابية (دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات)، رام الله ،٢٠٠٥.

٢٣- رونالدز،اندرو، واخرون، انواع النظم الانتخابية –ترجمة كرستينيا خوشابة ، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، العراق، اربيل، ط١، ٢٠٠٧.

٢٤- زين الدين، بلال امين، النظم الانتخابية المعاصرة (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،٢٠١٣.

٢٥- سعد، عبدو، واخرون، النظم الانتخابية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠٠٥.

٢٦- السعدي، عباس فاضل ، جغرافية السكان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ٢٠٠٢.

٢٧- السماك، محمد ازهر، واخرون، العراق(دراسة اقليمية)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ج١، ١٩٨٥.

٢٨- الشامي، صلاح الدين ، دراسات في الجغرافية السياسية، ط٤، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٩.

٢٩- الشرقاوي، سعاد، عبدالله ناصر، نظم الانتخاب في العالم وفي مصر، دار النهضة العربية،١٩٩٤.

٣٠- الشمري، فؤاد مطير، التجارب الانتخابية في العالم الاسس والتطبيقات ، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٤.

٣١- شيحة، ابراهيم عبدالعزيز، النظم السياسية والقانون الدستوري تحليل النظام الدستوري المصري، منشأة المعارف المصرية،٢٠٠٠.

٣٢- ظاهر، نعيم ابراهيم ، الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، ١٩٩٩.

٣٣- عبد السلام،محمد، الجغرافية السياسية (دراسة نظرية وتطبيقات عالمية)، مكتبة نور، ٢٠٢٠.

٣٤- عبد الله، عبد الغني بيسوني ، النظم السياسية – اسس التنظيم السياسي (الدولة- الحكومة الحقوق والحريات العامة)، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ،١٩٨٤.

٣٥- عبدالسلام، محمد، العوامل البشرية المؤثرة في قوة الدولة الموارد والانشطة الاقتصادية الجغرافية السياسية (دراسة نظرية وتطبيقات عالمية)، ٢٠٢٠.

٣٦- عبداللطيف،محمد، النظم السياسية، مطبوعات وحدة التأليف والترجمة والنشر، كلية الحقوق، جامعة الكويت، ط١، ١٩٩٧.

٣٧- عبدالله، امين محمود ، اصول الجغرافية السياسية، ط٢، مكتبة النهضة، القاهرة،تك ١٩٨٤.

٣٨- عبدالوهاب، عبد المنعم ، صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

٣٩- العبدلي، سعد مظلوم ، ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات (دراسة مقارنة)، ط١ ، دار دجلة، ٢٠٠٩.

٤٠- عبدو، سعد، واخرون، النظم الانتخابية ، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، بيروت، ط١، ٢٠٠٥.

٤١- العبودي، قاسم حسن ، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي (دراسة مقارنة بالتجربة العراقية)، دار الصفاء، بغداد، ط٢، ٢٠١٣.

٤٢- عرب، جهاد ، تأثير النظام الانتخابي على الاداء الرقابي بالمجلس التشريعي، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، ط١، ٢٠٠٠.

٤٣- عفيفي، كامل عفيفي، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية، دار الجامعين، الاسكندرية، ط١،٢٠٠٢.

٤٤- عقلان، خالد ، الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية (ملفات اقليمية)، ٢٠١٧.

٤٥- فريق ديناميكيات النزاع في العراق (التقسيم الاستراتيجي)، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط١، بيروت ، ٢٠٠٧.

٤٦- فوزي، صلاح الدين، المحيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار النهضة العربية، ١٩٩٥.

٤٧- القصاب، نافع ،واخرون، الجغرافية السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦.

٤٨- الكاظم، صالح جواد ، ابو علي غالب العاني، الانظمة السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد،١٩٩٠.

٤٩- كامل ،اسامة، ترسيم حدود الدوائر الانتخابية بين المعايير الدولية وتداعيات قانون تقسيم الدوائر الانتخابية في مصر، دار الشفا، القاهرة، ط١، ٢٠١٥.

٥٠- كيمب، بريختشي، حوار الاحزاب السياسية، دليل ميسر للحوار، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، (inter national idea)، ٢٠١٣.

٥١- المجلوب، محمد، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان واهم الانظمة الدستورية في العالم، دار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠.

٥٢- مرجان،احمد، دور القضاء والمجتمع المدني في الاشراف على العملية الانتخابية، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٧.

٥٣- موسى، مصطفى محمد ، التكدس السكاني العشوائي والارهاب، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠١٠.

٥٤- الهيتي، صبري فارس ،الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشراقية على الوطن العربي، دار الكتب الجديدة، بيروت، ٢٠٠٠.

٥٥- وول، الآن، وآخرون، اشكال الادارة الانتخابية (دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاب)، رام الله ،٢٠٠٦.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

١- ابن علي، زهير، دور النظام الانتخابي في اصلاح النظم السياسية (دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة ابي بكر بلقايد، تلسمان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٥.

٢- ابو حطب، ريا محمد، الانتخابات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات (١٩٩٦-٢٠٠٦) دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الاسلامية (غزة)، كلية الآداب، فلسطين،٢٠١٢.

٣- ابو عجيزة، احمد محمد، الدوائر الانتخابية في محافظة الغربية (دراسة تطبيقية في الجغرافية السياسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية gis)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة كفري الشيخ، كلية الآداب، مصر، ٢٠٠٩.

٤- بن عودة، محمد الامين ، اثر التعددية الاثنية في تحديد طبيعة الحكم الاداري (دراسة حالة جنوب السودان)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خضير/ بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،٢٠١٨.

٥- التميمي، محمد اياد علي حسن ، الاشعاع الشمسي وامكانية استثماره في توليد الطاقة الكهربائية في محافظة ديالى، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٣.

٦- الحداد، قاسم نصيف جاسم ، جغرافيا الانتخابات في تركيا وأثرها على الاستراتيجية التنموية للدولة (دراسة في الجغرافيا السياسية)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠١٣.

٧- حسين، صبار لهمود، انتخابات مجلس محافظة القادسية (دراسة في الجغرافيا السياسية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القادسية، كلية الآداب، ٢٠١٠.

٨- حسين، عبدالله فاضل ، الانتخابات النيابية العراقية ٢٠١٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق، الجامعة الاسلامية، لبنان، ٢٠١١.

٩- حسين، عبدالله فاضل ، الانتخابات النيابية العراقية ٢٠١٠، رسالة ماجستير في القانون العام(غير منشورة)، كلية الحقوق، الجامعة الاسلامية، لبنان، ٢٠١١.

١٠- الخفاجي، زينب ناجي جبر، انماط التركيب السكاني في العراق واثرها على قوة الدولة (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٤.

١١- رشيد، لرقم ، النظم الانتخابية واثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة منوري، قسنطينة، كلية الحقوق، ٢٠٠٦.

١٢- رضا،عادل اسماعيل، نمو السكان في منطقة الفرات الاوسط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

١٣- رمضان، احمد نصير عبد الزهرة ، تحليل جغرافي لنتائج الانتخابات البرلمانية لمحافظة ميسان لعام ٢٠١٤،رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة ميسان، كلية التربية، ٢٠١٨.

١٤- رمضان، احمد نصير عبد الزهرة ، تحليل جغرافي لنتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة ميسان لسنة ٢٠١٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ميسان،٢٠١٨.

١٥- زقوط، عبدالملك ، عجرود، تامر، التمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية في الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،٢٠١٤.

١٦- ساعد، عبد الرحيم ، النظام القانوني للدوائر الانتخابية في الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بازدي مرباح، ورقلة، ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٧- السامرائي، رنا عبدالصمد حميد مصطفى ، التباين المكاني لتراكيب السكان في محافظة صلاح الدين للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠٢٠.

١٨- سليم، رضا محمد السيد ، الجغرافية السياسية للعراق (دراسة للمحددات المكانية لوظائف الدولة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٨.

١٩- السويدي، مصطفى عبدالله ، تباين التوزيع الجغرافي لسكان الفرات الاوسط، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة البصرة، ١٩٩٦.

٢٠- شحادة، جميل فريد ، توزيع الدوائر الانتخابية في الاردن (دراسة في الجغرافية السياسية) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الاردنية، كلية الدراسات العليا، ١٩٩٦.

٢١- الصوفي،عبد الجليل عبد الفتاح، جغرافيا الانتخابات في اليمن (الدراسة في الجغرافيا السياسية)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

٢٢- ظاهر، سعدون شلال ، دور السكان في الوزن السياسي للعراق، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٩٦.

٢٣- عامر، باسل احمد ذياب ، ازمة المشاركة السياسية وتأثيرها على التحول الديمقراطي في فلسطين (١٩٩٦-٢٠١٣)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا ، فلسطين،٢٠١٤.

٢٤- العايد، اماني ، ازمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري، دراسة في الانتخابات التشريعية ٢٠١٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خضير- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر ،٢٠١٧.

٢٥- عبد الزيود، اسماعيل محمد، واخرون، العشيرة والانتخابات النيابية في الاردن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الاردنية، الاردن، ٢٠٠٠.

٢٦- العبيدي، طالب محسن جاسم ، التحليل الجغرافي لازمة المشاركة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠٢١.

٢٧- العساف، فايز عبدالله ، الاقليات واثرها في استقرار الدولة القومية (اكراد العراق انموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠.

٢٨- علي، جاسم محمد ، الجغرافية الانتخابية لمجالس المحافظات، دراسة في الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة السليمانية، كلية التربية للعلوم الانسانية،٢٠١١.

٢٩- الغزالي، دعاء عبود محي ، تحليل جغرافي لخصائص السكان النشطين اقتصادياً في محافظة بابل للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٦، دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٩.

٣٠- كامل، سجى حمزة ، الابعاد الجغرافية السياسية لظاهرة البطالة وتأثيرها على الامن الوطني، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠٢١.

٣١- الكعبي، حسن زاير، جغرافيا الانتخابات لمحافظتي بابل و ديالى دراسة مقارنة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ٢٠٠٧.

٣٢- مشطة، خديجة ، تأثير الفكر القومي الاوربي على العالم العربي (١٧٨٩-١٩١٦)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد وضياق- المسيلة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، قسم التاريخ،٢٠١٦.

٣٣- المصاروة، طالب حمد الله، جغرافية الدوائر الانتخابية في الاردن (١٩٨٩-٢٠٠٣) دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة مؤتة، الاردن، ٢٠٠٨.

٣٤- مهدي، رشا صالح ، تحليل جغرافي سياسي لنتائج الانتخابات البرلمانية في محافظة بابل لسنة ٢٠٢١ (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠٢٢.

ثالثاً: البحوث والدوريات

١- اميدي، سربست مصطفى رشيد ، انواع النظم الانتخابية – العراق انموذجاً- (دراسة تحليلية مقارنة).

٢- البديري، اياد عايد والي ، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل اثره في بناء الدولة واستقرارها، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد ١٣،العدد١، ٢٠١٠.

٣- بليا، لجيب ، عبدالله بالغيث ، محددات السلوك الانتخابي في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد١١، ٢٠١٨.

٤- تمام، شوقي يعيش ، اليات تقسيم الدوائر الانتخابية(دراسة تأصليه مقارنة) ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد٣، العدد٢، ٢٠١٢.

٥- جاسم، عماد مؤيد ، دور القوى السياسية في التأثير في الوعي الانتخابي (دراسة مقارنة بين المجتمعات العصرية والتقليدية)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى (عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثالث الموسوم –تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الناخب العراقي بعد تحرير نينوى ٢٠١٧، ٢٠١٨.

٦- جعفر، علي طالب ، الضوابط الطبيعية لمحافظة ديالى واثرها على النقل البري، مجلة ديالى، العدد٥٣، ٢٠١١.

٧- جمعة، عز الدين ، محاضرات في مقياس الفكر الديني المسيحي، جامعة اكلي اولجاج، البويرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية (الشريعة- مقارنة الاديان)، الجزائر، ٢٠٢٠.

٨- حبيب، عدنان ضامن مهدي ، الانتخابات البرلمانية في العراق (دراسة تأصيلية)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة الرابعة، العدد١، الجزء١، ٢٠١٩.

٩- الحمداني، خالد نعمان محمد ، ناصر ولي فريح الركابي، اثر العوامل الطبيعية (المناخ والتربة) في زراعة إنتاج النخيل في محافظة ديالى، مجلة جامعة ديالى، العدد٧٨، ٢٠١٨.

١٠- خضير، شروق اياد ، الاحزاب السياسية الاسلامية واشكالية الديمقراطية في العراق (دراسة تحليلية نقدية)، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٠، ٢٠١٨.

١١- الديب، محمد محمود ابراهيم ، جغرافية الانتخابات (فحواها ومراميها ومناهجها)، المجلة الجغرافية العربية، العدد٥٩، الجزء الاول، ٢٠١٢.

١٢- الزيدي، وليد كاصد ،الانتخابات النيابية في العراق ٢٠١٨ وملامح الخريطة السياسية الجديدة، المستقبل العربي،لبنان، المجلد ٤١، العدد٤٧٨، ٢٠١٨.

١٣- سامي، محمود ، تعديل الدوائر الانتخابية هل هو ضرورة سياسية او ضرورة قانونية ، مجلة الحقوق الكويتية، العدد١، ١٩٨٨.

١٤- السعدون، غالب ناصر ، جغرافية الانتخابات (اتجاه معاصر في الجغرافية السياسية- نظرية وتطبيق)، مجلة الاستاذ، العدد ٦٢، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

١٥- السعدي، عباس فاضل ، التركيب الاثنولوجي لسكان العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٦٨، ٢٠٠٥.

١٦- سفيح، علي حسين حسن ، التجربة الديمقراطية والانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة حمورابي ، العدد١٥-١٦، السنة الرابعة، ٢٠١٥.

١٧- سلومي، فاطمة حسين ، الانتخابات البرلمانية العراقية (٢٠٠٣-٢٠١٠) ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد ٤٠، ٢٠١٠.

١٨- السيد، رضا منصور ، برنامج مقترح لتنمية الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلاب جامعة العريش في ظل التحديات الراهنة، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة العريش، العدد ٣،٢٠١٩.

١٩- سيهاب، خير الله ، عبدالله الجبوري، الهندسة الانتخابية وتحسين الاداء البرلماني (الهند انموذجا)، مجلة دراسات اقليمية، المجلد ١٤، العدد٤٤، ٢٠٢٠.

٢٠- الشمري، رضا عبدالجبار ، فقار عبد الشهيد، التنظيم المكاني لانتخابات مجلس محافظة النجف الاشرف، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠١٤.

٢١- الشمري، وفاء كاظم عباس ، واخرون، تحليل مكاني -استراتيجي للتخفيف من الفقر في العراق، مجلة مداد الآداب، العدد الخاص بالمؤتمرات، ٢٠١٩-٢٠٢٠.

٢٢- شهاب، باسم محمد عريان ، سنبل احمد عبد الجبار، ، النظام الانتخابي في التجربة العراقية في ضوء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لعام ٢٠٢٠، مجلة الباحث، العدد ٢، ٢٠٢١.

٢٣- العباسي، بيداء عبدالجواد محمد توفيق ، نظرة تحليلية في قانون الانتخابات العراقي رقم (٩) لعام ٢٠٢٠، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١١، العدد٤١،٢٠٢٢.

٢٤- عبدالهادي، صلاح ، التنشئة الاجتماعية السياسية، مجلة كلية التربية، المركز الوطني للتخطيط المشترك، العدد ٦.

٢٥- عثمان، لقمان ، الفاروق عبدالرحمن عباس، تطور النظام الانتخابي في العراق (٢٠٠٥-٢٠١٤)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، العدد٢٣، ٢٠١٤.

٢٦- عليوي، هادي حسين ، نظام الدوائر المتعددة، جريدة الصباح الملحق الانتخابي، العدد ٧١٠، ٢٠٠٥.

٢٧- العنبكي، طه حميد حسن ، حق الانتخاب بين النصوص الدستورية والقانونية والممارسة السياسية، مجلد ٣، العدد١٠، ٢٠١٢.

٢٨- العنبكي، طه حميد حسن، التنشئة السياسية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٨-٣٩.

٢٩- الغرابي، ذو الفقار عبدالله محمد ، تقييم النظام البرلماني في العراق بعد عام ٢٠٠٥، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، العدد ٦٣، السنة ١٢ ،٢٠٢٠.

٣٠- غنية، شليغم ، نعيمة، ولد عامر، اثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي-حالة الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر دفاتر السياسة والقانون، ٢٠١١.

٣١- فتح الله، سفين جلال ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠١٠،(دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد٨، العدد١، ٢٠١٣.

٣٢- كرم، جاسم ، جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها (دراسة في الجغرافية السياسية)،جامعة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٦، العدد ٣، ١٩٨٨.

٣٣- كرم،جاسم،العلي، جاسم، تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (دراسة في جغرافية الانتخابات)، رسائل جغرافية، العدد ٢٢٤، الكويت، ١٩٩٩.

٣٤- محمود، دلشاد علي، ياسين اشور جوهر، اثر قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ في تمثيل المناطق المتنازع عليها (دراسة تحليلية)، مجلة الدراسات السياسية والامنية، المجلد ٤، العدد٧، ٢٠٢١.

٣٥- مصطفى،مهند، النظم الانتخابية واثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي- حالتا مصر وتونس، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والانسانية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٣٠-٣١ اذار ٢٠١٣.

٣٦- ملكاوي، اسامة احمد ، وجه نظر في مسالة الصوت الواحد ، صحيفة الدستور الاردنية ، العدد ٩٢٩١، ١٩٩٣.

٣٧- مهدي، نور ليث ، التحول الديمقراطي في العالم العري، بين النصوص الدستورية والواقع السياسي (العراق انموذجاً) ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد١، ٢٠١٨.

٣٨- الموسوي، علي صاحب طالب ، دراسة تحليلية للخصائص المناخية وظواهر الطقس القاسي في محافظة النجف، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد٢، ٢٠٠١.

٣٩- المولى، عقيل سعد كاظم ، اثر تقسيم الدوائر الانتخابية وحجمها في التمثيل النيابي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد١، ٢٠٢٢.

٤٠- نبيل، ادريس ، المشاركة بالانتخابات بين الدوافع والمعوقات، المجلة العربية للدراسات والابحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد ٢٥، ٢٠١٦.

٤١- الوائلي، حسين علي فهد ، رسل محمد كاظم الجبوري، خصائص السكان والسياسة السكانية، المملكة العربية السعودية، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد ٢٣، العدد ٣، ٢٠٢٠.

٤٢- الياسري، حسين قاسم محمد ، تأثير التركيب الاثني لسكان العراق على الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الخليج العربي، المجلد ٥٠، العدد ١، ٢٠٢٠.

٤٣- الياسري، علي عبدالعزيز، التنشئة الاجتماعية السياسية (مفهومها وجذورها)، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٠، ٢٠٠٩.

رابعاً: التقارير والمنشورات الرسمية

١- جريدة الوقائع العراقية العدد (٤٦٠٣) الصادرة في ٩/تشرين الثاني/٢٠٢٠.

٢- جريدة الوقائع العراقية، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، العدد ٤٦٠٣، ٢٠٢٠.

٣- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية تخطيط ديالى، شعبة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، (بيانات غير منشورة)، ٢٠٢١.

٤- جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قسم التدريب والتطوير/ المكتبة المركزية، بيانات غير منشورة ٢٠٢٠.

٥- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب ديالى، بيانات غير منشورة، ٢٠٢١.

خامساً: المصادر الانكليزي

1- Anthony. H.Richmoud, "Reading in race an ethnic relations", Pergman, ltd, heading ton hil hall, oxford, co.
2- Dikshitk, Ramesh Dutta, Political, Geography;- A Contemgoborary Bersbective, Tata McGraw-hill,India,1988.
3- Hunt Roger-Alexander "The lonely Amcrcan Vader geogrepgy and Trount in American Presidential Election", 1940-1992, phe, the Pennsylvania-State – university.
4- J- R.V. Prescott, the function and methods of electoral geography "annals of the ussociation of America geography Vol. 49, No. September.
5- Kaltren Suban "Greater-Bangkok an Anatysis in Eectoral geography", 1957-1967 Thailand, Pha, the university of wiscous in milwankee
6- Micheal Kuby, (human geography in action),second edition, united states.

سادساً: المواقع الالكترونية ((شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت"))

١- www.aceproject.org

٢- احمد، صافيناز محمد ، الانتخابات التشريعية في العراق حدود التغيير الممكن، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مقال منشور على الموقع الاتي: https://acpss.ahram.org.eg/News/17277.aspx

٣- بحث بعنوان (تأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الانتخابي)، ٢٠١٠، منشور على الموقع التالي: www.unip-biscsra.dz

٤- بحث منشور على موقع جامعة المستنصرية : www.uomustansiriyah.edu.iq

٥- تركي، هالة كريم ، سعد محمد البكري، ، التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢، بحث منشور على الموقع التالي: www.nahrain univ.edu.iq

٦- تقرير منشور على الوقع التالي: WWW.WIKIBDIA.ORG

٧- تقرير منشور على وحدة الانترنيت بالموقع التالي: WWW.AR.M.WIKIBEDIA.ORG

٨- تقرير منشور على وكالة الشفق نيوز على الرابط التالي: www.shafaq.com

٩- الحامد، رائد ، طهران وبغداد السعي للإخلال بالتوازن السكاني في ديالى، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥، بحث منشور على الموقع التالي: www.studies.aljazeera.net

١٠- الراوي، سعد، ترسيم الدوائر الانتخابية بين المعايير والاشكالات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢٠، تقرير منشور على الموقع التالي:

١١- سمير عبد الرسول العبيدي، المسيحيون العراقيون (انموذجاً للانتماء الوطني)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مقالة منشورة في ٢٠٢١ على الموقع الالكتروني التالي: www.uomustansiryah.iq

١٢- شبكة المعرفة الانتخابية (الاحزاب السياسية والمرشحون) تقرير منشور على الموقع التالي www.aceprojec

١٣- الشمري، جميل ، النظم الانتخابية، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، تقرير منشور على شبكة الانترنت على الموقع التالي:www.nimd.org

١٤- طارق حرب، نظم الكوتا الدستورية الدائم، الموقع الالكتروني الاسلام والديمقراطية الرابط الالكتروني: www.dimoislam.com

١٥- عمار تركي عطية، التنوع الاجتماعي واثره في شكل الدولة الاتحادي (العراق انموذجا)، كلية القانون ، جامعة ذي قار، ص١٦.بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي: www.iasj.net

١٦- الغزو الامريكي للعراق مبررات واهية ونتائج كارثية، تقرير منشور على موقع الجزيرة في عام ٢٠١٦: www.aljazeera.net

١٧- غيث، رمضان، الايديولوجية، الموسوعة السياسية، نشر في تاريخ ٢٠٢١/١/١٣ على الموقع التالي:-https://polihttps://political encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A9tical

١٨- كيف يتم انتخاب اعضاء السلطات المحلية (سجل الناخبين)،وزارة الاسكان والحكومة المحلية والتراث، ص٥، تقرير منشور على الرابط التالي: www.longfordcoco.ie

١٩- معلومات متاحة على الموقع التالي: WWW.WIKIBEDIA.ORG

٢٠- مقالة منشورة على الموقع التالي : www.marefa.org

٢١- ناجي، علي، نظام الكوتا في البرلمان العراقي (هل يمثل نواب الاقليات مكوناته حقاً)، تقرير منشور على الرابط الاتي: https://7al.net/2021/07/20/%D9%86%D8%B

٢٢- وكالة الانباء العراقية، نسبة الفقر في العراق، ٢٠٢١/١١/١٤، تقرير منشور على الموقع التالي: www.ina.iq

٢٣- الكعبي، مرتضى، محاضرات في جغرافية السكان، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، منشورة على الموقع الاتي: www.merefa2000.com

٢٤- https://democraticac.de/?p1=.

٢٥- اميدي، سربست مصطفى رشيد اميدي،النظم الانتخابية في العراق (الحوار المتمدن)، بحث منشور على الموقع التالي: www.m.ahewar.org

سابعاً: المقابلات الشخصية

١- مقابلة شخصية مع مدير مكتب انتخابات ديالى، علي كريم سعيد، بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٠.

٢- مقابلة شخصية مع مدير القسم الفني،أ. لؤي عدوان حمدي، بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٧ و٢٠٢٢/٨/٢٣ و٢٠٢٢/١٠/٣٠ و ٢٠٢٣/٢/٥.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Babylon
College of Education for Human Sciences

A geographical – political Analysis Of The Results Of The Parliamentary Elections in Diyala Governorate For The Year 2021

A Thesis submitted to the Council of the College of Education for Human Sciences\ University of Babylon As a partial fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Education\General Geography

By:

Ali Sahib Abbas

Supervised By

Dr Zaid Ali Hussein Al-Khafji

2023 AD 1444 AH

Abstract:

The geography of elections is one of the branches of political geography, and it is considered one of the modern topics that have a direct impact on the internal and external political situation of the state. The natural, human, social and economic geographical environment influence the voting behavior of voters.

The issue of political participation is considered one of the most important topics that states have given great importance because of its clear impact on the legitimacy of the transfer of power and state building. Electoral behavior to vote when voters.

The researcher chose the subject of his study as a geographical – political analysis of the results of the parliamentary elections in Diyala Governorate for the year 2021 due to the change in the electoral system and also the size of ethnic diversity in the study area as well as what is distinguished by its distinguished geographical location, economic characteristics and demographic nature, as these characteristics create a kind of variation in the volume of interaction between voters And the ballot boxes, and the researcher followed in his study on the spatial approach and the spatial approach, and the study dealt with the impact of natural and human characteristics on the voting behavior of voters and delved into the human characteristics that are the main engine of the electoral process, and also dealt with the spatial organization of the various elements that make up the electoral process, such as the spatial organization of voters Registered, electoral centers, and voters among the different areas of the four constituencies in the study area. The study, through geopolitical analysis of the results of the elections in the study area, found the significant impact of clan or tribal affiliation and kinship on the voting behavior of voters, as is the case with regard to the influence of the national and religious factor. A clear relative difference in the political map of the study area compared to what it was after the 2018 elections. This is due to the paradoxes caused by the new electoral system in relation to political parties and entities of their various nationalities and affiliations, and also because of the popular movement represented by the October Revolution, especially since these elections came early in response to the desire of the street. And it resulted in the victory of five political entities, which are the Resolve Alliance, the Progressive Alliance, the Conquest Alliance, the Independents, and the Kurdistan Alliance, and each entity obtained (4_4_3_2_1) a parliamentary seat, respectively. The study included an introduction and four chapters as well as conclusions, recommendations and a list of sources. The first chapter dealt with three topics.

The first topic included the types of electoral systems. The second topic dealt with identifying the nature of electoral districts and their importance in the systems used in dividing them. The third topic included the development of electoral systems in Iraq after 2003. As for the second chapter, it was devoted to studying the natural and human geographical characteristics affecting the elections in Diyala Governorate for the year 2021, and it included four topics. The electoral programs, and the fourth topic contained political factors _ ideological factors, while the third chapter showed the spatial distribution of the 2021 parliamentary elections in Diyala Governorate with four topics, where the first topic included the geographical distribution of voters in Diyala Governorate for the year 2021, while the second topic focused on the geographical distribution of voters In terms of electoral density and voting density according to the four constituencies in the 2021 elections, while the third topic included the geographical distribution of electoral centers and participants in the 2021 elections, and the fourth topic included the geographical distribution of voter turnout in the four constituencies. As for the fourth chapter, it included two sections. The first topic dealt with the geopolitical analysis of the reality of the results of the parliamentary elections in Diyala Governorate for the year 2021. As for the second topic, it included the political analysis of the Parliament elections in Diyala Governorate for the year 2021.